

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين



التعليق بصيغة التمريض عند الإمام البخاري في جامعه الصحيح

دراسة نظرية تطبيقية

“Al-Ta’liq as to Imam Bukhari by Using Al-Tamrid formula in his
Book “Al-Jame’ Al-Sahih”

“Theoretical & Applied Study”

إعداد

مجيد خلف سالم المساري

إشراف

د. أحمد عبد الله أحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في الحديث النبوي الشريف في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة : عمان 2013/4/30م

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين



التعليق بصيغة التمرريض عند الإمام البخاري في جامعه الصحيح

دراسة نظرية تطبيقية

إعداد

مجيد خلف سالم المساري

إشراف

د. أحمد عبد الله أحمد

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في الحديث النبوي الشريف في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة : عمان 2013/4/30م

التعليق بصيغة التمريض عند الإمام البخاري في جامعه الصحيح

دراسة نظرية تطبيقية

“Al-Ta’liq as to Imam Bukhari by Using Al-Tamrid formula in
his Book “Al-Jame’ Al-Sahih”

“Theoretical & Applied Study”

إعداد




مجيد خلف سالم المساري

إشراف

د. أحمد عبد الله أحمد

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٣٠ / ٤ / ٢٠١٣

أعضاء لجنة المناقشة :

- | الدكتور | الجامعة | التوقيع |
|--|---------------------------------|---|
| ١- الدكتور أحمد عبد الله أحمد (رئيساً) | جامعة العلوم الإسلامية العالمية |  |
| ٢- الدكتور يحيى محمود القضاة (عضواً) | جامعة العلوم الإسلامية العالمية |  |
| ٣- الأستاذ الدكتور باسم فيصل جوابرة (عضواً) الجامعة الأردنية | |  |

The World Islamic Sciences & Education University

Faculty of graduate studies

Department of Religion Principles



**“Al-Ta’liq as to Imam Bukhari by Using Al-Tamrid formula in his
Book “Al-Jame’ Al-Sahih”
“Theoretical & Applied Study”**

Prepared by

Majeed Khalaf Salim Almasary

Supervised by

Dr. Ahmad Abdullah Ahmad

**"thesis Submitted In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of arts in Hadith at The World Islamic Sciences & Education University"**

The World Islamic Sciences & Education University


Amman

30/4/2013

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تفويض

أفوض أنا (مجيد خلف سالم المساري) (جامعة العلوم الإسلامية العالمية) بتزويد المكتبات والمؤسسات والجهات والأفراد بنسخ من رسالتي هذه وفقاً لقوانين الجامعة النافذ .

التوقيع : 

التاريخ : ٢٠١٣/٥/١٢

الإهداء

إلى مقام النبي الأعظم ، والرسول الأكرم محمد بن عبد الله (ﷺ) .

إلى من ربياني صغيراً . . أبي ، وأمي .

إلى من شاركتني حياتي .. الغالية أم يوسف .

إلى فلذة كبدي ولداي .. يوسف ، وغيث .

إلى طلبة العلم الشرعي عموماً ، وطلبة علوم الحديث النبوي الشريف خصوصاً.

الشكر والتقدير

أتوجه بشكري ، وتقديري ، وإجلالي إلى أصحاب الفضيلة :

- الأستاذ الدكتور (أحمد عبد الله أحمد) ، والذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة فكان بحق موجهاً ، وناصحاً ، ولم يدخر جهداً ، ولا وسعاً ، ولم يوفر نصيحة إلا وجهني إليها من خلال ملاحظاته القيمة ، وإرشاداته السديدة فجزاه الله عني ألف خير .
- الأستاذ الدكتور (عبد الكريم الوريكات) والذي تشرفت بالدراسة على يديه ، وتعلمت منه الكثير الكثير ، وأحببت الحديث النبوي بسببه فجزاه الله عنا ألف خير .
- والشكر موصول لمن تفضل علي من الأخوة بنصائحهم ، وتصويباتهم ، وإرشاداتهم إلي فجزاهم الله كل خير .
- ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة العلوم الإسلامية العالمية متمثلة برئيسها الأستاذ الدكتور عبد الناصر أبو البصل .

المحتويات

المقدمة
التمهيد
المطلب الأول : التعليق لغة واصطلاحا
المطلب الثاني: التمريض لغة واصطلاحا
الفصل الأول : التعليق بصيغة التمريض في صحيح البخاري وتحته ثلاثة مباحث
المبحث الأول : استعمالات المحدثين لمصطلح التعليق
المبحث الثاني : التعليق بصيغة التمريض صيغه ودلالاته
المطلب الأول : صيغ التمريض ودلالاته
المطلب الثاني : دلالات التمريض في اصطلاحات المحدثين
المبحث الثالث : التعليق وصلته بكتاب المسند الجامع
الفصل الثاني : التعليق بصيغة التمريض لأسباب اسنادية وتحته ثلاثة مباحث
المبحث الأول : أسباب تتعلق بالراوي
المطلب الأول : ضعف الإسناد لضعف أحد رواته
المطلب الثاني : أسباب تتعلق بالاتصال والانقطاع المبحث الثاني : أسباب تتعلق بالعلل
المطلب الأول : الاختلاف على الراوي
المطلب الثاني : غرابة السند

الفصل الثالث : التعليق بصيغة التمريض لأسباب تتعلق بالمتن وتحته ستة مباحث
المبحث الأول : اختصار المتن
المبحث الثاني : الرواية بالمعنى
المبحث الثالث : غرابة المتن
المبحث الرابع : الاختلاف في المتن لفظاً أو لفظاً وحكما
المبحث السادس : الاختلاف في الفتوى
المطلب الأول : إذا كانت المسألة من الخلافات
المطلب الثاني : إذا روي عن الراوي خلاف فتواه
الفصل الرابع : أسباب إيراد البخاري الأحاديث المتعلقة بصيغة التمريض في الجامع الصحيح
الخاتمة
فهرس الآيات القرآنية
فهرس الأحاديث المرفوعة
فهرس الآثار
المراجع

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة ، والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحبه ، وسلم أجمعين
إنَّ أفضل العلوم وأجلّها : ما كان متعلق بكلام الله ، وبكلام رسوله ﷺ؛ حيث عليهما تدور أحكام ديننا في
جميع أمور الناس وأحوالهم .

وقد حفظ ربنا جلّ وعلا لأمتنا الإسلامية هذا القرآن الكريم الذي تناقله الجيل بعد الجيل بالتواتر حتى يرث
الله الأرض ومن عليها ، وحفظ هذه السنة المشرفة ، وسلسلة النور ؛ بأن قيّض لها بعد النبي (ﷺ) صحابته ،
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

ثم استمر الجهد ، والمجاهدة في الحفاظ على هذا الركن الركين بعد القرآن الكريم ، حيث تمثل هذا الجهد :
على مستوى أفراد بحثاً ، وتنظيراً ، وعلى مستوى جماعات دراسة ، وتحقيقاً ، وعلى مستوى مؤسسات ،
وجامعات ؛ من خلال الدور الفاعل على جعل السنة النبوية من الأولويات المطروحة على مائدة التدريس ،
والمدرسة .

بل امتد هذا الجهد إلى العناية بالسنة النبوية من خلال : ما ظهر من تقدم في مجال البرمجيات ، ومجال
البرامج الإلكترونية ، والتي مع بعض سلبياتها ! ولكن جمعت ما استطاعت من العلوم المتصلة بالسنة المشرفة ،
جمعاً ، وشرحاً ، وتخریجاً ، كل هذا يصب في خدمة الأصل الثاني من ديننا .

هذا ويُعد صحيح البخاري الذي إذا ذُكرت السنة النبوية راح الذهن إلى الجامع الصحيح ؛ ويُحق له فهو
الكتاب الأول بعد القرآن الكريم الذي جُمع فيه ما صح عن رسول الله ﷺ بسند صحيح متصل بنقل العدل
الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة فكل ما يُخدم به هذا الجامع الصحيح فهو بالتالي خدمة
للسنة النبوية المشرفة.

ولأهمية المعلقات في صحيح البخاري ؛ جعلت الحافظ ابن حجر يُشمر عن ساعده بخدمة هذا الجامع الصحيح من
خلال : تغليقه لهذه المعلقات فأنتج كتابه الموسوم بـ : (تغليق التعليق على صحيح البخاري) فأوصل لنا أغلب هذه
المعلقات ، وهو بدوره قدّم خدمة لهذا الجامع الصحيح وليس بجديد عليه (رحمه الله) !

ومن خلال هذا الوصل لهذه المعلقات بنوعيتها ؛ بيّن ابن حجر حولها إشارات تبين أسباب ، وغايات البخاري
لتعليقها بصيغ الجزم أو التمریض .

وبدافع الطمع ، ونيل الشرف ؛ لخدمة هذا الجامع الصحيح ، ولتحرير هذه الإشارات التي أفصح عنها ابن
حجر في كتابه تغليق التعليق خصوصاً ، وفتح الباري ، ونكته عموماً والتي أشارت في أغلب المواضع على أسباب

تعليق البخاري لهذه الأحاديث ؛ حاولنا أن نأخذ المعلقات بصيغة التمريض عند البخاري في جامعہ الصحيح؛ للبحث في أسباب ، وغايات مُعلِّقها بهذه الصيغة من خلال : جمعها ، وتخريجها ، ودراستها مستفيداً من وصل ابن حجر لها ، ومنطلقاً من إشاراتہ حولها ، والتي تحتاج إلى تحرير وتأكيد وتدليل .

جاءت خطة البحث على النحو التالي :

(1) مشكلة الدراسة وأهميتها

تأتي مشكلة الدراسة ؛ تبعاً لأهمية الجامع الصحيح ، ورواجه بين الأوساط الحديثية ولإحتلاله المكانة المرموقة بعد القرآن الكريم . فجاء عمل الباحث ؛ ليُبرز هذه الأهمية ، والمكانة من خلال : إستقصاء هذه المعلقات بصيغها التمريضية ، وورودها في الجامع الصحيح ، ودراسة هذه الروايات ، وبيان أسباب ، وأغراض التعليق بصيغة التمريض عند البخاري في صحيحه.

وتكمن مشكلة الدراسة من خلال الأجوبة على الأسئلة الآتية :

- 1) ما المعلقات التي أوردھا البخاري في صحيحه بصيغة التمريض ؟
- 2) ما أغراض البخاري من التعليق بصيغة التمريض ؟
- 3) ما درجة الأحاديث المعلقة بصيغة التمريض ؟
- 4) ما هي أسباب إيراد البخاري لهذه المعلقات في صحيحه ؟

(2) أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- 1) بيان الأحاديث المعلقة بصيغ التمريض في صحيح البخاري .
- 2) بيان أسباب ، وأغراض البخاري في إيراد هذه المعلقات بصيغة التمريض في صحيحه.
- 3) بيان درجة الأحاديث المعلقة بصيغة التمريض .

(3) الدراسات السابقة :

بعد البحث والإطلاع على كثير مما كُتب حول موضوع الدراسة فإني لم أجد دراسة قد تناولت هذا الموضوع ، وإيَّما وجدت دراسات تناولت جوانب أخرى ومن تلك الدراسات:

— تغليق التعليق على صحيح البخاري للحافظ ابن حجر حقه د. سعيد القرقي .

حيث قام ابن حجر فيها بوصل المعلقات بصيغة الجزم ، والتمريض ، دون بيان أسباب وغايات البخاري لتعليقه لهذه الأحاديث وإن أشار في بعضها وهو قليل ولكن كانت عبارات بحاجة إلى تدليل وتحرير بل في أغلبها كان يجتمع في الحديث أكثر من سبب دون الإشارة إليه ، ويعذر ابن حجر في هذا ؛ لأن مهمة كتابه هو وصل المعلقات فقط .

– تعليق الإمام البخاري عن شيوخه في كتابه الجامع الصحيح (دراسة نظرية تطبيقية)

للباحث : سعيد محمد بواعنة ، رسالة نال بها الباحث درجة الدكتوراة في الحديث النبوي الشريف ، الجامعة الأردنية /2009م. حيث تناول الباحث المعلقات مطلقاً عن شيوخ البخاري حصراً.

أمّا دراستي فقد تناولت المعلقات المروية بصيغة التمرريض في الجامع الصحيح للبخاري ، والوقوف على أسبابها ، وأغراضها من خلال : جمع ، ودراسة هذه المعلقات بصيغها التمرضية دراسة وافية ، والوقوف على ماهيتها ، ومعرفة موقف البخاري ، وصحيحه منها ؛ وهذا ما سيتناوله الباحث في هذه الأطروحة .

(4) منهج البحث :

إنّ المنهج الذي ستقوم عليه دراستي (إستقرائي تحليلي)

(1) المنهج الإستقرائي : حيث سأقوم بجمع الروايات التي وردت فيها صيغة التعليق التمرضية ، والتي هي موضوع الدراسة ، وتتبع تعليقات العلماء لصنيع البخاري في ذلك.

(2) المنهج التحليلي : حيث سأقوم بدراسة هذه الروايات سنداً ، وامتناً ؛ وبالتالي الوقوف على أسباب ، وأغراض ، ومنهج البخاري ؛ في إيراد هذه التعليقات بصيغة التمرريض .

ودراستي لهذه الروايات تتلخص بالنقاط التالية :

– تخريج الحديث المعلق: من مظانه ذاكراً طريق الحديث من مداره إلى منتهاه ثم أبين من أخرجه من أصحاب الكتب، والمصنفات، وغيرها من المظان مرتباً ذلك على الوفيات.

– دراسة السند : تتلخص هذه النقطة بالترجمة لرجال السند مراعيماً ما يلي :

– أكتفي بالترجمة من تقريب التهذيب؛ إذا كان الراوي متفق على توثيقه .

– إذا كان الراوي فيه من الخطأ ، والضعف ، والوهم ، أو اختلف في توثيقه بين مُعدّل ، و مُجرّح ؛ أجمع كلام علماء الجرح ، والتعديل فيه جاعلاً كلام البخاري إن توفر هو العمدّة؛ لأنّ هذا الموضوع يخصه ثم أختتم هذه الأقوال بقول الحافظ ابن حجر في التقريب محاولاً الخروج بخلاصة في هذا الراوي .

– أترجم لتلاميذ المدار .

– إن تكرر ذكر الراوي مرة أخرى أكتفي بقولي (تقدم) ؛ ولا أترجم له إلا في الحالات التي أحتاج لترجمته .

– الحكم على الحديث : إذا كان الحديث أخرجه صاحباً الصحيحين ؛ أكتفي بقولي أخرجه البخاري ، ومسلم أو أحدهما ؛ وإلا فأتبع أقوال العلماء ، وأحكامهم على الحديث فإن لم أجد أحاول نقل أحكام المعاصرين ، أو الاستعانة بالنتيجة المستحصلة من دراسة السند .

– سبب تعليق البخاري الحديث بصيغة التمريض : يندرج تحت لواء هذه النقطة محصلة التخرّيج ، وهو المطلوب ؛ لمعرفة سبب هذا التعليق المُمرّض عند البخاري . رباطاً هذه المحصلة مع الإشارات التي لَوّحَ عليها شُراح الصحيح أمثال ابن حجر ، وغيره إن وجدت . فإما أكون موافقاً لكلامهم ، وإما مضيفاً .

(5) خطة البحث :

اشتملت خطة هذه الرسالة على التمهيد ، وثلاثة فصول يتخللها مباحث ، ومطالب ثم الخاتمة ، والفهارس :

– التمهيد: التعليق بصيغة التمريض لغة ، واصطلاحاً ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : التعليق لغة ، واصطلاحاً

المطلب الثاني : التمريض لغة ، واصطلاحاً

– الفصل الأول : التعليق بصيغة التمريض في صحيح البخاري ويشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : استعمال المحدثين لمصطلح التعليق .

المبحث الثاني : التعليق بصيغة التمريض صيغه ودلالاته :

المطلب الأول : صيغ التمريض ، وصوره .

المطلب الثاني : دلالات التمريض في اصطلاحات المحدثين .

المبحث الثالث : التعليق ، وصلته بكتاب الجامع المسند الصحيح .

— الفصل الثاني : التعليق بصيغة التمريض ؛ لأسباب اسنادية ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : أسباب تتعلق بالراوي ، ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : ضعف الإسناد ؛ لضعف أحد رواته .

المطلب الثاني : أسباب تتعلق بالاتصال ، والانقطاع .

المبحث الثاني : أسباب تتعلق بالعلل ، ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : الاختلاف على الراوي (الاضطراب) .

المطلب الثاني : غرابة السند .

— الفصل الثالث : التعليق بصيغة التمريض ؛ لأسباب تتعلق بالمتن ، ويشتمل على خمسة مباحث :

المبحث الأول : اختصار المتن .

المبحث الثاني : الرواية بالمعنى .

المبحث الثالث : غرابة المتن .

المبحث الرابع : الاختلاف في المتن لفظاً ، أو لفظاً وحكماً .

المبحث الخامس : بيان الرأي الفقهي المرجوح عند البخاري .

المبحث السادس : الاختلاف في الفتوى ، وتحتة (مطلبين):

المطلب الأول : إذا كانت المسألة من الخلافات .

المطلب الثاني : إذا روي عن الراوي خلاف فتواه .

— الفصل الرابع : أسباب إيراد البخاري الأحاديث المعلقة بصيغة التمريض في الجامع الصحيح .

— الخاتمة والنتائج .

— المراجع .

التمهيد

التعليق بصيغة التمرريض لغة ، واصطلاحاً

المطلب الأول

التعليق لغة ، واصطلاحاً

أولاً : التعليق لغة :

قال ابن فارس : العين ، واللام ، والقاف ، أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي ثم يتسع الكلام فيه ، والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه.

تقول: عَلَّقْتُ الشيءَ أَعْلَقُهُ تعليقاً. وقد عَلِقَ به ، إذا لَزِمَهُ ، والقياس واحد. والعلق: ما تعلق به البكرة من القامة.

ويقال العَلَقُ: آلة البكرة ، ويقولون: البئر محتاجة إلى العَلَقِ.

وقال أبو عبيدة: العلق هي البكرة بكل آلتها دون الرشاء، والدُّلو.

والعَلَقُ: الدم الجامد، وقياسه صحيح ؛ لأنه يَعَلِقُ بالشيء ... وفي حديث الشهداء (إنَّ أرواحهم في أجواف طيرٍ خَضِرٍ تَعَلِقُ في الجنَّةِ) ⁽¹⁾ ، وقوله تعالى: (فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ) [النساء: 129] هي التي لا تكون أُمَّماً ، ولا ذات بعل كإنَّ أمرها ليس بمستقر ، وكذلك قول المرأة في حديث أم زرع : (إن أنطق أُطَلِّقُ ، وإن أسكت أَعْلَقُ) ⁽²⁾ ⁽³⁾

وقال الجوهري العَلَقُ: الدم الغليظ ، والقطعة منه عَلَقَةٌ.

والعَلَقَةُ: دودة في الماء تُمَصُّ الدم ، والجمع عَلَقٌ.

⁽¹⁾ ابو يعلى ، أحمد بن علي ، مسند أبي يعلى ، نشر دار المأمون للتراث - دمشق ، ط1 ، 1984 ، تحقيق حسين سليم أسد ، حديث رقم 2331 ج4 ص219 ، انظر: الطبراني ، المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد ،

نشر دار إحياء التراث العربي ، ط2 ، 1983م، تحقيق حمدي بن عبد المجيد ، حديث رقم 272 ج25 ص104

⁽²⁾ ابن فارس ، أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، نشر الدار الإسلامية - لبنان ، 1990م ، تحقيق عبد السلام هارون ، ج4 ص125

⁽³⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، نشر دار طوق النجاة ، ط1 ، 1422هـ ، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، حديث رقم 5189 ج7 ص27

والعَلَقُ: الذي تُعَلَّقُ به البَكْرَة من القامة. يقال: أَعْرِنِي عَلَقَكَ أَي أَدَاةَ بَكْرَتِكَ.

والعَلَقُ أَيضاً: الهوى، يقال: نظرةٌ من ذى عَلَقٍ.⁽¹⁾

ثانياً: التعليق اصطلاحاً:

قال ابن الصلاح: إنَّ لفظ التعليق وجدته مستعملاً فيما حُذِف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر حتى إنَّ بعضهم استعمله في حذف كل الإسناد.

مثال ذلك: قوله (قال رسول الله : (ﷺ) كذا ، وكذا، قال ابن عباس: كذا وكذا⁽²⁾)

وقال الحافظ ابن حجر: وأما التعريف به في الجامع فهو أن يُحذف من أول الإسناد رجلاً فصاعداً مُعبراً بصيغة لا تقتضي التصريح بالسماع مثل قال ، وروى ، وزاد ، وذكر أو يُروى ، ويُذكر ، ويُقال ، وما أشبه ذلك من صيغ الجزم، والتمريض⁽³⁾ .

المطلب الثاني

التمريض لغة ، واصطلاحاً

أولاً: التمرريض لغة :

قال ابن فارس: الميم ، والراء ، والضاد أصل صحيح يدل على ما يخرج به الإنسان عن حد الصحة في أي شيء كان منه العلة .

مَرَضٌ ، ومَرَضٌ ، وجمع المريض مرضى.

وأمرضه: أعلَّه.

ومرَّضه: أحسن القيام عليه في مرضه.

وشمس مريضة إذا لم تكن مشرقة ؛ ويكون ذلك لهبوة في وجهها.

والنَّفَاق مرض في قوله تعالى: (فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ) [البقرة 10] .

وقال: (فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ) [الأحزاب 32] .

⁽¹⁾ الجوهري ، اسماعيل بن حماد ، الصحاح ، نشر دار الملايين للعلم - بيروت ، ط 4 ، 1987م ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، ج 4 ص 1529

⁽²⁾ ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن ، علوم الحديث ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت --- لبنان ، 1986م ، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل ، ص 69

⁽³⁾ العسقلاني ، احمد بن علي بن حجر ، تغليق التعليق على صحيح البخاري ، نشر المكتب الإسلامي - بيروت ، 1985م ، تحقيق سعيد بن عبد الرحمن القرقي ، ج 2 ص 8

قالوا: أراد القهر، وقد قلنا: المرض: كل شيء خرج به الإنسان عن حد الصحة، وقياسه مُطَّرِد، وقالوا: مرض في الحاجة: قصر، ولم يصح عزمه فيها.⁽¹⁾

وقال ابن منظور مرض: المريض معروف، والمرض: السقم نقيض الصحة يكون للإنسان، والبعير، وهو اسم للجنس.

قال سيبويه: المرض من المصادر المجموعة كالشغل، والعقل قالوا: أمراض، وأشغال، وعقول. ومرض فلان مَرَضاً، ومَرَضاً فهو مَرَضٌ، ومَرِضٌ، والأنثى مَرِيضَةٌ، وأنشد ابن بري لسلامة بن عبادة الجعدي شاهداً على مَرَضٍ: يرينا ذا اليسر القوارض ... ليس مَهْزُولٌ، ولا مَهْمَاضٌ، وقد أمرضه الله، ويقال: أتيت فلاناً فأمرضته أي، وجدته مريضاً. والمِمرض: الرجل المِسقام، والتمارض: أن يُرِيَّ من نفسه المرض، وليس به. وقال اللحياني: عُد فلاناً فإنه مريض، ولا تأكل هذا الطعام فإنك مَرَضٌ إن أكلته أي تَمْرَضُ، والجمع مَرَضِيٌّ، ومَرَضِيٌّ ومَرَضِيٌّ. قال جرير: وفي المراض لنا شجو، وتعذيب.

قال سيبويه: أمرض الرجل جعله مريضاً، ومَرَضَهُ تَمْرِيضاً قام عليه، ووليه في مرضه، وداواه ليزول مرضه، جاءت فعلت هنا للسلب، وإن كانت في أكثر الأمر إنما تكون للإثبات، وقال غيره: التمريض حسن القيام على المريض، وأمرض القوم إذا مرضت إبلهم، فهم ممرضون، وفي الحديث: (لا يورد ممرض على مُصْح) ⁽²⁾ الممرض الذي له إبل مرضى فنهى أن يسقي الممرض إبله مع إبل المصح لا لأجل العدوى؛ ولكن لأن الصحاح ربما عرض لها مرض فوقع في نفس صاحبها أن ذلك من قبيل العدوى فيفتنه، ويشككه؛ فأمر باجتنابه، والبعد عنه، وقد يُحتمل أن يكون ذلك من قبل الماء، والمرعى؛ تستوبله الماشية فتمرض فإذا شاركها في ذلك غيرها أصابه مثل ذلك الداء؛ فكانوا بجهلهم يسمونه عدوى، وإنما هو فعل الله تعالى.⁽³⁾

ثانياً: التمريض اصطلاحاً:

لم أجد فيما تتبعته كتب المصطلح من عرّف مصطلح (التمريض) لا قديماً، ولا حديثاً إلا العراقي في ألفيته ولكن ذكره على صورة الشرح، والتوضيح فقال: التمريض: (وإن ورد ممرضاً) أي: أتى به بصيغة التمريض كقوله: ويذكر، ويروى، ويُقال، ونُقِل، ورُوي، ونحوها فلا تحكّم بصحته كقوله: ويروى عن ابن عباس.⁽⁴⁾

فتطلّب ذلك منّي أصيغ تعريفاً فأقول:

⁽¹⁾ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ج 5 ص 311

⁽²⁾ مسلم، بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، حديث رقم 2220 ج 4 ص 1743

⁽³⁾ ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، نشر دار صادر - بيروت، ط 2، 1990 م، ج 7 ص 231

⁽⁴⁾ العراقي، أبو الفضل زين الدين، شرح التبصرة والتذكرة الفية العراقي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 1، 2002 م، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، ج 1 ص 138

(التمريض) : هو ذلك الاصطلاح الذي يُعبر فيه عن استخدام صيغ مبنية للمجهول مثل : يُذكر ، يُروى ، قيل ، في السند المعلق واستخدامها مُشعر بأنَّ في السند أو في المتن مشكلة سواء كانت قاذحة أم لا ؛ جعلت المصنف يعلقه بهذه الصيغة التمريضية .

الفصل الأول

التعليق بصيغة التمرريض في صحيح البخاري

المبحث الأول

استعمالات المحدثين لمصطلح التعليق

أول من استخدم هذا المصطلح هو أبو الحسن الدارقطني مستدلاً به على تلك الأحاديث التي يكون انقطاعها مثل الانقطاع في الصحيحين حيث ساق طرفاً من حديث أبي هريرة (كان في الناس أمم مُحدَثون) ⁽¹⁾، فنقل في آخره قول البخاري في صحيحه ، وقال زكريا عن سعد عن أبي سلمة عن أبي هريرة. قال الدارقطني: علّقه البخاري ⁽²⁾.

وقال الحميدي: بعد أن ساق متناً عن طاوس بن كيسان من رواية مجاهد عنه عن ابن عباس قال : قال رسول

الله (ﷺ): (يوم فتح مكة لا هجرة ولكن جهادٌ ونيةٌ ..) الحديث ⁽³⁾

قال الحميدي: وقد أخرج البخاري تعليقاً من حديث عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس ⁽⁴⁾.

وقال ابن الصلاح : وقع في هذا الكتاب أي كتاب البخاري ما صورته صورة الإنقطاع، وليس ملتحقاً بالانقطاع في إخراج ما وقع فيه ذلك من حيِّز الصحيح إلى حيِّز الضعيف، ويُسمَّى تعليقاً سمَّاه به الإمام أبو الحسن الدارقطني ، ويذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، وغيره من المغاربة ، وكأنَّهم سموه تعليقاً؛ أخذاً من تعليق العتق ، والطلاق، وتعليق الجدار؛ لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال فإنَّ ما فيه من حذف رجل أو رجلين أو أكثر من أوائل الإسناد قاطع للإتصال لا محالة ، وهو في كتاب البخاري كثير ، وفي كتاب مسلم قليل ⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 5 ص 12

⁽²⁾ الدارقطني ، علي بن عمر ، الإلزامات والتتبع ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، 1985م ، تحقيق مقبل بن هادي الوادعي ص 125

⁽³⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1834 ج 3 ص 14

⁽⁴⁾ الحميدي ، محمد بن عبد الحق ، الجمع بين الصحيحين ، نشر دار المحقق - السعودية ، ط 1 ، 1999م، اعتنى به حمد بن محمد الغماس ، حديث رقم 997 ج 2 ص 15

⁽⁵⁾ ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن ، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمایته من الإسقاط والسقط ، نشر دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط 2 ، 1408هـ ، تحقيق موفق عبد الله عبد القادر ، ص 76

المبحث الثالث

التعليق بصيغ التمريض صيغه ودلالاته

المطلب الأول

صيغ التمريض وصوره

عرفنا مما تقدم أنّ التمريض عند المُحدثين هي تلك الروايات التي حُذفت أوائل أسانيدھا وبدأت بصيغة التمريض مثل يُذكر ، وهذه الصيغ المستعملة في تعليق المرويات ، والتي لا تدل على الجزم بنسبة الرواية إلى من عُلقت عنه ، وأكثر ما يُستعمل في التعبير عن ذلك الأفعال المبنيّة لِمَا لم يُسمّ فاعله نحو قول المصنفين أو غيرهم : (نُقِل - أو حُكي أو رُوِيَ أو قيل - عن فلان كذا)⁽¹⁾ . ولكن يبقى السؤال ماهي الصيغ التمريضية التي إستخدمها البخاري في صحيحه ؟ وبما أنّ دراستي هي المعلقات بصيغة التمريض في البخاري حصراً ؛ فتطلّب مني ذلك أن أبيّن صيغ التمريض ، وصوره المستخدمة عنده ؛ فتتبعته هذه الصيغ فوجدت أنّ البخاري (رحمه الله) استخدم ثلاث صيغ للتعليق المُمرّض فقط وهي :

1- (يُذكر) : وهي الصيغة الأكثر شيوعاً واستخداماً عند البخاري للتعليق المُمرّض، وتأتي بالدرجة الأولى⁽²⁾؛ حيث وردت في ثلاث وخمسين موضعاً ما عدا الأحاديث التي علقها بهذه الصيغة بدون ذكرها دمجاً عطفاً مثال ذلك : ويُذكر عن أبي صالح ، وجاهد ، والوليد بن رباح ، وموسى بن يسار عن أبي هريرة ، عن النبي (ﷺ) : (صاع تمر)⁽³⁾ حيث ذكر الصيغة (يُذكر) أولاً ثم عطف الأحاديث المعلقة الأخرى على الأول مكتفياً بصيغته.

2- (يُروى) ، والتي تأتي بالدرجة الثانية ؛ من حيث قلة استخدامها⁽⁴⁾ وردت في سبعة مواضع فقط ما عدا الأحاديث التي علقها بدون ذكرها دمجاً مثال ذلك : ويروى في ذلك عن علي، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبان بن عثمان، وعلي بن حسين، وشريح، وسعيد بن جبير، والقاسم، وسالم، وطاوس، والحسن، وعكرمة، وعطاء، وعامر بن سعد، وجابر بن زيد، ونافع بن جبير، ومحمد بن كعب، وسليمان بن يسار، ومجاهد، والقاسم بن عبد الرحمن، وعمرو بن هرم، والشعبي: أنها لا تطلق⁽⁵⁾ . فالأصل كل هذه أحاديث معلقة ولكن اكتفى بذكرها أولاً.

⁽¹⁾ أستفدت من كتاب لسان المحدثين لصياغة هذه المقدمة بتصريف يسير ، أنظر سلامة ، محمد خلف ، لسان المحدثين ، الموصل ، 2007م ،

ج 3 ص 372

⁽²⁾ البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 18

⁽³⁾ البخاري ، المرجع السابق ، ج 3 ص 70

⁽⁴⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 83

⁽⁵⁾ البخاري ، المرجع السابق ، ج 7 ص 45

3- (يُقَال) ، والتي أستخدمها في موضع واحد⁽¹⁾ .

4- (قِيل) ، والتي أستخدمها في موضع واحد⁽²⁾ .

المطلب الثاني

دلالات التمريض في اصطلاحات المحدثين

التعليق بهذه الصيغة لا تفيد الصحة عن المضاف إليه ؛ لأنَّ مثل تلك العبارات تستعمل في الحديث الضعيف أيضاً .

قاله ابن الصلاح ، وقال أيضاً: فأيراده في أثناء الصحيح مُشعر بصحة أصله إشعاراً يُؤنس ، ويركن إليه ، والله أعلم⁽³⁾ .

وقال ابن حجر: إنَّ الجواب عما يتعلق بالمعلق سهل ؛ لأنَّ موضوع الكتابين إمَّا هو للمسندات ، والمعلق ليس بمسند ؛ ولهذا لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم تُوصل في موضع آخر ؛ لعلمه بأنَّها ليست من موضوع الكتاب ، وإمَّا ذُكرت استثناساً⁽⁴⁾ .

وأما السيوطي فقد رد على ابن الجوزي ؛ لأنَّه أورد حديث ابن عباس المرفوع (أذا أتى أحدكم بهدية فجلساؤه شركاؤه فيها)⁽⁵⁾ في الموضوعات أوردته من طريقين عنه ، ومن طريق عن عائشة ؛ بأنَّه لم يُصب ؛ لأنَّ البخاري أوردته في الصحيح فقال: ويُذكر عن ابن عباس⁽⁶⁾ .

فدلالات التمريض لا تدل على الصحة ، ولا على الضعف .

ومن خلال دراستي التي اختصت بهذا الموضوع فالأمر فيها يحتاج إلى تفصيل :

فالأحاديث المعلقة الواردة بهذه الصيغة منها ما هو صحيح ، ومنها ما هو ضعيف ، ومنها ما أوردته في موضع آخر من جامعه ، ومنها ما لم يورده ، وهذه العبارة يُراد لها بيان ، وتمثيل لكي تكتمل الصورة :

(1) البخاري ، المرجع سابق ، ج 4 ص 137

(2) البخاري ، المرجع سابق ، ج 3 ص 58

(3) ابن الصلاح ، علوم الحديث ، مصدر سابق ، ص 97

(4) العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، هدي الساري ، نشر دار المعرفة - بيروت ، 1379 هـ ، تحقيق فؤاد عبد الباقي ومحبد الدين الخطيب ، ص 344 ،

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 162 (سيأتي تخريجه والكلام عليه)

(6) السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، نشر مكتبة الرياض الحديثة - الرياض ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، ج 1 ص 122

أولاً: منها ما هو صحيح : فالذي أورده في جامعه فهو صحيح على شرطه لكنّه ؛ قليل ،وعلقه بصيغة التمرريض لأنه ؛ رواه بالمعنى أو إختصره .

ومثال ذلك : ويذكر عن أبي موسى كنا نتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء فأعتم بها⁽¹⁾

فقد وصله في الباب الذي بعده في الصحيح من نفس الكتاب بلفظ :

(عن أبي موسى قال: كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولاً في بقيع بطحان، والنبي ﷺ) بالمدينة فكان يتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء كل ليلة نفر منهم فوافقنا النبي ﷺ) أنا، وأصحابي، وله بعض الشغل في بعض أمره فأعتم بالصلاة حتى ابهأ⁽²⁾ الليل ثم خرج النبي ﷺ) فصلى بهم فلما قضى صلاته قال لمن حضره: على رسلكم أبشروا؛ إن من نعمه الله عليكم أنّه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم أو قال: ما صلي هذه الساعة أحد غيركم لا يدري أي الكلمتين قال؟ قال أبو موسى: فرجعنا ففرحنا بما سمعنا من رسول الله ﷺ⁽³⁾.

فقال الحافظ ابن حجر: مُعلقاً على هذا بقوله : وكأنّه لم يجزم به ؛ لأنّه اختصر لفظه نَبّه على ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل، وأجاب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرّق بين الصيغتين، وحاصل الجواب: أنّ صيغة الجزم تدل على القوة ، وصيغة التمرريض لا تدل ثم بيّن مناسبة العدول في حديث أبي موسى عن الجزم مع صحته إلى التمرريض بأن البخاري قد يفعل ذلك ؛ لمعنى غير التضعيف، وهو ما ذكره من إيراد الحديث بالمعنى، وكذا الاقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه، وإن كان المصنّف يرى الجواز⁽⁴⁾.

ثانياً: وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة فمنه ما هو صحيح ؛ إلا أنّه ليس على شرطه ، ومنه ما هو حسن ، ومنه ما هو ضعيف فَرَدَّ ، إلا إنّ العمل على موافقته ، ومنه ما هو ضعيف فَرَدَّ لا جابر له⁽⁵⁾.

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 117

(2) قال الخطابي (إبهار الليل) : أي مضى نصف الليل قاله أبو عبيدة قال : وبهرة الليل وسطه. انظر :

الخطابي ، حمد بن محمد ، غريب الحديث ، نشر جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، 1402هـ ، تحقيق عبدالكريم إبراهيم العزباوي ، ج 2 ص 232

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 567 ج 1 ص 118

(4) العسقلاني ، احمد بن علي بن حجر ، فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، نشر دار المعرفة - بيروت ، 1379هـ ، ج 2 ص 46

(5) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ، ص 15

ويتوجب هنا التمثيل ؛ لكي تكون الصورة أوضح :

1- المثل على الصحيح الذي ليس على شرطه :

قوله في كتاب الآذان ويُذكر عن النبي ﷺ (ائتموا بي ، وليأتم بكم من بعدكم)⁽¹⁾ هذا الحديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه⁽²⁾ ؛ ولكن البخاري لم يخرج لبعض رواته ، ومنهم أبو نضرة⁽³⁾ ⁽⁴⁾ .

2- المثل على الحسن :

قوله في كتاب البيوع :ويُذكر عن عثمان أن النبي ﷺ قال له: (إذا بعْتَ فكل ، وإذا ابتعت فاكتل)⁽⁵⁾ .

قال ابن حجر: وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة ، وهو صدوق عن منقذ مولى عثمان ، وقد وثق عن عثمان به ، وتابعه عليه سعيد بن المسيب ، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند⁽⁶⁾ ؛ إلا أن في إسناده ابن لهيعة ، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان ، وفيه انقطاع فالحديث حسن ؛ لما عضده⁽⁷⁾ .

3- مثال الضعيف الذي لا عاضد له: إلا أنه على وفق العمل : قوله في الوصايا: (ويُذكر عن النبي ﷺ) أنه قضى بالدين قبل الوصية⁽⁸⁾ ، وقد رواه الترمذي موصولاً⁽⁹⁾ من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي ، والحارث ضعيف ، وقد استغربه الترمذي ؛ ثم حكى إجماع أهل العلم على القول به⁽¹⁰⁾ .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 144 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق على صحيح البخاري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 299 (سيأتي تخريجه والكلام عليه)

(2) مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1010 ج 2 ص 31

(3) المنذر بن مالك بن قطعة العبدي العوقي البصري أبو نضرة مشهور بكنته ثقة . انظر : العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 546

(4) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 204

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، ج 1 ص 144 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 235

(6) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 444 ج 1 ص 498

(7) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ، ص 16

(8) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 418

(9) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2122 ج 3 ص 506

(10) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ، ص 16

4- الضعيف الذي لا عاضد له: وهو في الكتاب قليل جداً، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله فمن أمثله قوله في كتاب الصلاة: ويذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع الإمام في مكانه، ولم يصح⁽¹⁾.

وهو حديث أخرجه أبو داود⁽²⁾ من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة وليث بن أبي سليم ضعيف، وشيخ شيخه لا يُعرف، وقد اختلف عليه فيه⁽³⁾.

كما ترى فقد تبينت لنا دلالات التمريض، وإنَّ الأمر ليس على إطلاقه ففيها الصحيح، وفيها الحسن، وفيها الضعيف المجبور، وفيها الضعيف الذي لا جابر له، وهو قليل.

وأختم هذا المبحث بكلام ابن حجر، وفيه تلخيص ما تقدم حيث قال :

(فهذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم، والتمريض، وهاتان الصيغتان قد نقل النووي إتفاق محققي المحدثين، وغيرهم على اعتبارهما، وإنَّه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف؛ لأنَّها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح قال: وقد أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء، وغيرهم.

واشتد إنكار البيهقي؛ على ما خالف ذلك، وهو تساهل قبيح جداً من فاعله؛ إذ يقول في الصحيح: يُذكر، ويُروى، وفي الضعيف قال، وروى، وهذا قلب للمعاني، وحيد عن الصواب قال: وقد اعتنى البخاري (رحمه الله) باعتبار هاتين الصيغتين، وإعطائهما حكمهما في صحيحه فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض، وبعضه يجزم مراعيًا ما ذكرنا، وهذا مُشعر بتحريه، وورعه؛ وعلى هذا فيحمل قوله: ما أدخلت في الجامع إلا ما صح أي مما سقت إسناده، والله تعالى أعلم. وقد تبين مما فصلنا به أقسام تعاليقه أنَّه لا يفتقر إلى هذا الحمل، وأنَّ جميع ما فيه صحيح؛ باعتبار أنَّه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقاً إلا النادر فهذا حكم المرفوعات.

وأما الموقوفات فإنَّه يجزم منها بما صح عنده، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع؛ إلا حيث يكون مُنجبراً إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عنمن قاله، وإمَّا يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوى الصحابة، والتابعين، ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات؛ على طريق الاستثناس، والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة فحينئذ ينبغي أن يقال جميع ما يورد فيه إما أن يكون مما تُرجم به أو مما تُرجم له؛ فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي تُرجم لها، والمذكور بالعرض، والتبع الآثار الموقوفة، والأحاديث المعلقة نعم، والآيات المكرمة

(1) العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج2ص335

(2) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، حديث رقم 1006 ج1 ص264

(3) العسقلاني، هدي الساري، مصدر سابق، ص19

فجميع ذلك مُترجم به إلا أنّها إذا اعتبرت بعضها مع بعض، واعتبرت أيضاً بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسر، ومنها مفسر فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكن المقصود بالذات. هو الأصل فافهم هذا فإنه مخلص حسن؛ يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل⁽¹⁾.

المبحث الثالث

التعليق وصلته بكتاب الجامع المسند الصحيح

قبل الولوج بهذا المبحث يتوجب علينا معرفة أمرين امتاز بهما صحيح البخاري، والتي نبّه إليهما ضمناً الحافظ ابن حجر في كتابه هدي الساري⁽²⁾، والنكت⁽³⁾، وكذلك الدكتور القزقي في مقدمته⁽⁴⁾، والدكتور علي عجين⁽⁵⁾ وهما:

1- منهج البخاري في انتقاء الحديث الصحيح، وبالتالي يكون ما أخرجه في صحيحه من أعلى درجات الصحة.

2- إنَّ البخاري هو من فقهاء المحدثين المجتهدين أودع في كتابه فقهه الشخصي، ولم يكن جامعاً لفقه غيره بل إنّه عقد أبواباً خاصة في الرد على مخالفه، ومن هنا كان لجوء البخاري للتعليق؛ حيث ضاق عليه مخرج الحديث الصحيح فاحتاج للاستدلال بأحاديث ليس على شرطه فعلقها تعليقاً؛ وحتى يغلق الباب على من يطعن بأحاديثه المنتقاة؛ فإنه يورد أحاديث في الأصول ثم يتبعها بذكر المتابعات لها تعليقاً لتقويتها من جهة، واختصاراً من جهة أخرى.

وبما إنّه وسّم كتابه بالمختصر فرمما احتاج أن يستشهد بالأحاديث في أكثر من موضع فيعلقها، وهي موصولة في كتابه في موضع آخر، وقد يحتاج للاستدلال لرأيه بأقوال الصحابة، والتابعين، وأهل العلم من بعدهم فيوردها معلقة لأنّ موضوع كتابه الأحاديث المسندة إلى رسول الله (ﷺ).

وقد يعلق أحاديث هي على شرطه؛ لاستغنائه بغيرها من الأحاديث في الباب مع عدم إهماله للحديث المعلق فينبه عليه بطريق التعليق.

(1) العسقلاني، هدي الساري، مصدر سابق، ص16

(2) العسقلاني، المرجع السابق، ص 14

(3) العسقلاني، احمد بن علي بن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، نشر دار الراهية - الرياض، ط4، تحقيق ربيع بن هادي عمير، ج1 ص323

(4) القزقي، مقدمة تعليق التعليق، ص285

(5) علي عجين، علي بن إبراهيم بن سعود عجين، تعليق التعليق على سنن أبي داود، نشر مكتبة الرشد - الرياض، ط1، 2003، ج1 ص163-

إذن فصله التعليق بالصحيح الجامع وظفت لخدمة هذا الصحيح، ولم تكن مطعناً فيه. وتمثلت هذه الخدمة التي قدمتها المعلقات جزءاً، وتمريضاً بما يلي⁽¹⁾ :

1- الاستدلال لمسائل كتابه :

لأنَّ من أغراض تصنيف كتابه هو الفقه فيعلق الحديث مع إنَّه أسنده في موضع آخر طلباً للاختصار، وقد يعلقه ؛ لأنَّه ليس على شرطه والذي سَوَّغ له التعليق ؛ هو إنَّه ساغه في الشواهد ،وعادة تكون هذه الشواهد في الترجمة.

مثال ذلك : ما جاء في كتاب الزكاة : (باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة) ويُذكر عن سالم عن ابن عمر (رضي الله عنهما) عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مثله.

حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة أن أنساً (رضي الله عنه) حدَّته: أن أبا بكر (رضي الله عنه) كتب له فريضة الصدقة التي فرض رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (ولا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة)⁽²⁾.

قوله (مثله) أي مثل لفظ هذه الترجمة ، وهو طرف من حديث أخرجه أبو داود، والترمذي⁽³⁾ ، وأحمد⁽⁴⁾ ، والحاكم⁽⁵⁾ من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم به ، وقد خالفه يونس بن زيد⁽⁶⁾ ؛ وهو أقوى منه في الزهري فرواه عن الزهري عن سالم عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مرسلًا، ويونس أقوى في الزهري من سفيان بن حسين؛ ولهذا أورد البخاري الرواية المعلقة بصيغة غير جازمة؛ لكنَّها لما كانت شاهدة لحديث الباب الصحيح الموصول استأنس بها البخاري لكونها لها أصل⁽⁷⁾.

2- التنبيه على اختلاف الرواة :

ومثال ذلك : ما أخرجه في كتاب الجنائز باب الدخول على الميت .

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال: أخبرني خارجة بن زيد ابن ثابت أن أمَّ العلاء امرأة من الأنصار بايعت النبي (صلى الله عليه وسلم) أخبرته: أنه اقتسم المهاجرون قرعة فطار لنا عثمان بن مظعون فأنزلناه في أبياتنا فوجع وجعه الذي توفي فيه فلما توفي، وغُسل، وكُفَّن في أثوابه دخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ، فقلت: رحمة الله

(1) استفدت من الشمالي في كتابه الواضح لترتيب هذه النقاط مع الرجوع إلى الأصل.

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 117

(3) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث 621 ج 2 ص 11

(4) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 4634 ج 8 ص 256

(5) الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، حديث رقم 1443 ج 1 ص 549

(6) الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، مصدر سابق ، حديث رقم 1444 ج 1 ص 550، وانظر البيهقي ، معرفة السنن والآثار ، مصدر سابق ،

حديث رقم 7879 ج 6 ص 24

(7) الشمالي ، ياسر ، الواضح في مناهج المحدثين ، نشر المكتب الإسلامي ، دار عمار ، عمان ، ص 128

عليك أبا السائب فشهادتي عليك: لقد أكرمك الله، فقال النبي (ﷺ): وما يدريك أن الله قد أكرمه؟ فقلت: بأبي أنت يا رسول الله، فمن يُكرمه الله؟ فقال: أما هو فقد جاءه اليقين، والله إنِّي لأرجو له الخير، والله ما أدري، وأنا رسول الله، ما يفعل بي قالت: فو الله لا أزي أحداً بعده أبداً حدثنا سعيد بن عفير، حدثنا الليث مثله. وقال نافع بن يزيد، عن عقيل: ما يُفعل به. وتابعه شعيب، وعمرو بن دينار، ومعممر⁽¹⁾.

قال الحافظ ابن حجر: (ما يُفعل بي) في رواية الكُشَمِيهِنِي به، وهو غلط منه؛ فإنَّ المحفوظ في رواية الليث هذا؛ ولذلك عقبه المصنف برواية نافع بن يزيد عن عقيل التي لفظها (ما يُفعل به)، وعَلَّقَ منها هذا القدر فقط؛ إشارة إلى أن باقي الحديث لم يختلف فيه، ورواية نافع المذكورة وصلها الإسماعيلي⁽²⁾.

قال الشمالي شارحاً كلام ابن حجر⁽³⁾: ساق البخاري طريق سعيد بن عفير متبوعة لرواية يحيى بن بكير، ولهذا قال (مثله) ثم ساق طريق نافع بن زيد عن عقيل تعليقاً؛ لبيان مخالفته لما هو محفوظ عن عقيل حيث قال (ما يُفعل به)، وإنَّ الصواب (ما يُفعل بي) التي قدمها البخاري.

ومن أمثلة الإشارة إلى اختلاف الأسانيد: ما جاء في كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى: (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) [النساء: 125] حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا عبيد الله، قال: حدثني سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة (ﷺ): قيل يا رسول الله: من أكرم الناس؟ قال: أتقاهم فقالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: (فيوسف نبي الله، ابن نبي الله، ابن نبي الله، ابن خليل الله) قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: (فعن معادن العرب تسألون؟ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام، إذا فقهوا) قال: أبو أسامة، ومعمتمر، عن عبيد الله، عن سعيد، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ)⁽⁴⁾.

قال الحافظ ابن حجر: إنَّ أبا أسامة، ومعمتمر خالفا يحيى القطان في الإسناد فلم يقولوا فيه: عن سعيد عن أبيه⁽⁵⁾.

قال الشمالي: ساق البخاري هذا السند المعلق، لبيان اختلاف الرواة⁽⁶⁾.

3- تعزير الرواية المسندة، وتقويتها: مثال ذلك: ما جاء في كتاب المناسك باب التلبية: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، عن عائشة (رضي الله عنها)، قالت: (إنِّي لأعلم كيف كان النبي (ﷺ) يلبي: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إنَّ الحمد والنعمة لك) تابعه أبو

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 2 ص 72

(2) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 3 ص 90

(3) الشمالي، الواضح في مناهج المحدثين، مصدر سابق، ص 128

(4) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، حديث رقم 3353 ج 4 ص 140

(5) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 6 ص 390، بتصريف يسير

(6) الشمالي، الواضح في مناهج المحدثين، مصدر سابق، ص 128

معاوية، عن الأعمش، وقال شعبة، أخبرنا سليمان، سمعت خيثمة عن أبي عطية، سمعت عائشة (رضي الله عنها)⁽¹⁾.

قال الحافظ ابن حجر: قوله: تابعه أبو معاوية، وهو تعليق، ويقصد بذلك أن أبا معاوية تابع سفيان، وهو الثوري عن الأعمش، وقد وصله مسدد في مسنده .

وقوله قال شعبة .. الخ، وهو تعليق على وجه المتابعة، وقد وصله أبو داود الطيالسي⁽²⁾ في مسنده عن شعبة⁽³⁾. وقال الشمالي: قد أفادت هذه الطرق بيان سماع أبي عطية للحديث من عائشة، وهذه المعلقات التي يسوغها متابعات قد تكون موصلة في موضع آخر من الصحيح، ولكنه علقها؛ اختصاراً، وقد لا تكون موصولة في الصحيح؛ إنما أتى بها من خارج الصحيح⁽⁴⁾.

4- ذكر فوائد أسانيد مثل تصريح بالسماع، ونحو ذلك:

مثاله: ما أخرجه في الاستئذان باب التسليم، والاستئذان ثلاثاً: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا يزيد بن خُصيفة، عن بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مدعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: (إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع) فقال: والله لتقيمَّن عليه بيينة، أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقممت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال: ذلك، وقال ابن المبارك: أخبرني ابن عيينة، حدثني يزيد بن خُصيفة، عن بُسر بن سعيد، سمعت أبا سعيد، بهذا⁽⁵⁾.

قال الحافظ ابن حجر: وأراد بهذا التعليق بيان سماع بُسر له من أبي سعيد وقد وصله أبو نُعيم في المستخرج من طريق الحسن بن سفيان حدثنا حبان بن موسى حدثنا عبد الله بن المبارك، وكذا وقع التصريح به عند مسلم عن عمرو الناقد⁽⁶⁾.

بعد هذا العرض الموجز تبين لنا ما هي صلة التعليق في الصحيح الجامع، وكيف وظفت هذه المعلقات لخدمته.

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم 1550 ج2 ص 138

(2) الطيالسي، مسند الطيالسي، مصدر سابق، حديث رقم 1513 ج1 ص211

(3) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج3 ص411

(4) الشمالي، الواضح في مناهج المحدثين، مصدر سابق، ص129

(5) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم 6245 ج8 ص54

(6) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج1 ص29

الفصل الثاني

التعليق بصيغة التمریض لأسباب اسنادية

المبحث الأول : أسباب تتعلق بالراوي

المطلب الأول : ضعف الإسناد ؛ لضعف أحد رواته

إنَّ سبب التعليق بسبب الضعف في السند عموماً، وضعف الراوي خصوصاً؛ هو من الأسباب النَّشْطَة والمهممة عند البخاري ؛ لأنَّ الراوي الذي تقبل روايته، والذي عبَّر عنه ابن الصلاح بقوله : أجمع جماهير أئمة الحديث، والفقه على أنَّه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه، وتفصيله: أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، سالمًا من أسباب الفسق ، وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفَّل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، وإن كان يُحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعاني، والله أعلم.⁽¹⁾

وعليه من اتصف بخلاف ذلك ؛ تُرد روايته، ويعتبر ضعيفاً، وبالتالي يُعلَّق حديثه عند البخاري الذي تشدد في شرط الراوي .

ولهذا قال ابن الصلاح: بالمقابل أيضاً لا تقبل رواية من عُرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح، ومن هذا القبيل من عرف بقبول التلقين في الحديث، ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ، والمناكير في حديثه ، ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو في رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح ؛ وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وبضبطه⁽²⁾. فهذه هي الأسباب الموجبة لضعف الراوي .

ومن الأمثلة التي جعلت البخاري يُعلِّق الحديث بصيغة التمریض ؛ لضعف في الراوي :

(1) ويُذكر عن ابن عباس ... أنَّ إلياس هو إدريس⁽³⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

جويبر بن سعيد عن الضحاك بن مزاحم عنه:

- أخرجه جويبر بن سعيد في تفسيره كما في تغليق التعليق⁽⁴⁾ .

(1) ابن الصلاح، علوم الحديث ، مصدر سابق ، ص119

(2) ابن الصلاح ، المرجع السابق، ص119

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج4 ص13 وانظر العسقلاني، تغليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج4 ص9

(4) العسقلاني، تغليق التعليق ، مصدر سابق، ج4 ص9

- دراسة السند :

- جوير تصغير جابر، ويقال: اسمه جابر، و جوير لقب ابن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي نزيل الكوفة راوي التفسير.

قال فيه يحيى بن معين: ضعيف الحديث⁽¹⁾، وضعفه الإمام أحمد بن حنبل⁽²⁾⁽³⁾، وكان وكيع إذا أتى على حديث جوير قال: سفيان عن رجل لا يسميه؛ استضعافاً له⁽⁴⁾.

وقال البخاري: قال علي عن يحيى كنت أعرف جويراً بحديثين ثم أخرج هذه الأحاديث بعد فضعف⁽⁵⁾، وقال النسائي فيه: متروك الحديث⁽⁶⁾، وقال ابن عدي: الضعف على حديثه، ورواياته بين⁽⁷⁾، وقال الدارقطني: متروك⁽⁸⁾.

ولخص حاله ابن حجر فقال: ضعيف جداً⁽⁹⁾، و جعلها من الروايات الضعيفة عن ابن عباس حيث قال: جوير بن سعيد، وهو واه روى التفسير عن الضحاك بن مزاحم، وهو صدوق عن ابن عباس، ولم يسمع منه شيئاً⁽¹⁰⁾.

- الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم، أو أبو محمد الخراساني :

وثقه ابن معين، وابن حنبل، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وابن حبان، وابن عدي والدارقطني⁽¹¹⁾.

والوحيد الذي جرحه شعبة، ويحيى بن سعيد فيما قاله ابن المديني عن يحيى بن سعيد: كان شعبة لا يحدث عن الضحاك بن مزاحم، وكان ينكر أن يكون لقي ابن عباس قط، وقال علي عن يحيى بن سعيد: كان الضحاك عندنا ضعيفاً⁽¹²⁾.

ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق كثير الإرسال⁽¹³⁾.

أما سماع الضحاك من ابن عباس:

(1) ابن معين، يحيى، معرفة الرجال عن يحيى بن معين، (رواية أحمد بن محمد بن محرز)، نشر مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1985م، تحقيق محمد كامل القصار، ج1 ص69

(2) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت، ج2 ص541

(3) الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، نشر مؤسسة الرسالة --- بيروت، 2405هـ، تحقيق صبحي البدر السامرائي، ص55

(4) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت، ج2 ص541

(5) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، نشر دار الفكر، تحقيق السيد هاشم الندوي، ج2 ص257

(6) النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، نشر دار الوعي - حلب، ط1، 1396هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ص163

(7) ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، نشر دار الفكر - بيروت، 1988م، تحقيق يحيى مختار غزاوي، ج2 ص121

(8) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق، رقم 147 ج1 ص7

(9) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، نشر دار الرشيد - سوريا، تحقيق محمد عوامة، ص143

(10) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، العجائب في بيان الأسباب، نشر دار ابن الجوزي - الدمام، ط1، 1997م، تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس، ج1 ص209

(11) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تهذيب التهذيب، نشر دار الفكر - بيروت، ط14، 1984م، ج4 ص397

(12) العسقلاني، المرجع السابق

(13) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص280

قال أبو قتبية: عن شعبة قلت لمشاش الضحاك سمع من ابن عباس؟ قال: ما رآه قط .
وقال سلم بن قتبية: أبو داود عن شعبة حدثني عبد الملك بن ميسرة قال الضحاك: لم يلق ابن عباس؛ إنما لقي
سعيد بن جبير بالري فأخذ عنه التفسير .

وقال أبو أسامة عن المُعلّى عن شعبة عن عبد الملك: قلت للضحاك: سمعت من ابن عباس؟ قال: لا، قلت: فهذا
الذي تحدثه عن أخذته قال عن ذا، وعن ذا.

وقال ابن حبان: قال لقي جماعة من التابعين، ولم يُشافه أحداً من الصحابة، ومن زعم أنه لقي ابن عباس فقد
وهم.

وقال ابن عدي: عُرف بالتفسير، وأمّا روايته عن ابن عباس، وأبي هريرة، وجميع من روى عنه؛ ففي ذلك كله
نظر⁽¹⁾.

- عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن عم رسول الله ﷺ، وهو أحد المكثرين من
الصحابة، وأحد العبادة من فقهاء الصحابة⁽²⁾.

- الحكم على الحديث: إسناده ضعيف⁽³⁾؛ لضعف جويبر، والانقطاع بين الضحاك، وابن عباس.
- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض:

الضعف في السند كما بينا أعلاه، وإلى هذا أشار ابن حجر بقوله: وإسناده ضعيف؛ ولهذا لم يجزم به البخاري⁽⁴⁾.

(2) باب: لصاحب الحق مقال.

ويذكر عن النبي (ﷺ): (يُؤْتِي الْوَاحِدَ⁽⁵⁾ يُجِلُّ عَقُوبَتَهُ، وَعَرَضَهُ⁽⁶⁾).

- تخريج الحديث: روي الحديث عن (الشَّريد) مرفوعاً من طريق:

وَبَرِّ بْنِ أَبِي دَلِيلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونِ بْنِ مُسَيْكَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْهُ

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁷⁾، ومن طريقه ابن ماجة⁽⁸⁾، والإمام أحمد⁽⁹⁾، وابن حبان⁽¹⁰⁾ عن وكيع.

(1) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج4 ص397

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص309

(3) للحديث شاهد: من حديث ابن مسعود سيأتي ص(28)، ومن حديث أنس أخرجه: الطحاوي، شرحمشكل الآثار، مصدر سابق،
حديث رقم 5695 ج4 ص384

(4) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج6 ص373

(5) قال ابن الجوزي: (يُؤْتِي الْوَاحِدَ): اللَّيُّ الْمَطْلُ، وَالْوَاحِدُ الْغَنِيُّ. انظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن
علي، غريب الحديث، نشر دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 1985م، تحقيق عبد المعطي أمين
قلعجي، ج2 ص336

(6) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج3 ص118 وانظر العسقلاني، تعليق التعليق،
مصدر سابق، ج3 ص318

(7) أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شيبة، نشر مكتبة الرشد - الرياض، ط1، 1409هـ، تحقيق كمال يوسف
الحوت، حديث رقم 22402 ج4 ص489

(8) ابن ماجة، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجة، نشر دار الفكر - بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي حديث رقم 2427 ج2 ص811

(9) ابن حنبل، أحمد، المسند، نشر مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، حديث رقم 17946 ج29 ص465

(10) ابن حبان، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1993م، تحقيق شعيب
الأرنؤوط، حديث رقم 5089 ج11 ص486

– وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير⁽¹⁾، والإمام أحمد⁽²⁾، والطحاوي⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾، ومن طريقه ابن حجر⁽⁵⁾، والحاكم⁽⁶⁾، وأبو نعيم الأصبهاني⁽⁷⁾، والمزي⁽⁸⁾ من طريق أبي عاصم .

– وأخرجه أبو داود⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾ من طريق عبد الله بن المبارك.

– وأخرجه الطبراني⁽¹¹⁾ عن سفيان .

(وكيع ، و أبو عاصم ، وعبد الله بن المبارك ، وسفيان) أربعتهم عن وَّبر بن أبي دُليَّة .

- دراسة السند :

- وَّبر بن أبي دُليَّة ، واسمه مسلم الطائفي ثقة⁽¹²⁾ .

- محمد بن عبد الله بن ميمون بن مُسيكة الطائفي ، وقد ينسب لجدّه لم يذكره البخاري ، وابن أبي حاتم⁽¹³⁾ بجرح ، ولا تعديل⁽¹⁴⁾ ، وقال ابن حجر: روى عن عمرو بن الشريد ، ويعقوب بن عاصم الثَّقَفِيْن ، وروى عنه وَّبر بن أبي دُليَّة الطائفي ، وأثنى عليه خيراً ، وذكره ابن حبان في الثقات له عندهم حديث في لِيِّ الواجد .

(1) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، حديث رقم 2731 ج4 ص259

(2) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 19463 ج32 ص214

(3) الطحاوي ، أحمد بن محمد ، شرح مشكل الآثار ، نشر مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1994م ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، حديث رقم 949 ج2 ص410

(4) الطبراني ، المعجم الكبير ، مصدر سابق ، حديث رقم 7249 ج7 ص318

(5) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج3 ص319

(6) الحاكم ، محمد بن عبد الله ، المستدرک علی الصحیحین ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، 1993م ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، حديث رقم 7065 ج4 ص114

(7) أبو نعيم ، أحمد بن عبد الله ، معرفة الصحابة ، نشر دار الوطن - الرياض ، ط1 ، 1998م ، تحقيق عادل بن يوسف العزازي ، حديث رقم 3766 ج3 ص485

(8) المزي ، يوسف بن الزكي ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط1 ، 1980م ، تحقيق ديبشار عواد معروف ، رقم 5377 ج25 ص563

(9) أبو داود ، سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود ، نشر المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، حديث رقم 3628 ج3 ص313

(10) النسائي ، أحمد بن شعيب ، السنن الكبرى ، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط1 ، 2001م ، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي ، حديث رقم 6242 ج6 ص89

(11) الطبراني ، المعجم الكبير ، مصدر سابق ، حديث رقم 7249 ج7 ص318

(12) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ص580

(13) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج9 ص250

(14) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، ج1 ص129

وقال ابن حجر: وقع ذكره في سند حديث علقه البخاري في كتاب القرض ، وقال ابن المديني: مجهول لم يرو عنه غير وبرة ، وقال الذهبي: ما روى عنه غير وبرة⁽¹⁾ ، وقال ابن حجر أيضاً: مقبول⁽²⁾ .

- عمرو بن الشريد الثقفي أبو الوليد الطائفي ثقة⁽³⁾ .

- الشريد الثقفي صحابي شهد بيعة الرضوان قيل كان اسمه مالكا⁽⁴⁾ .

- وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد⁽⁵⁾ .

- الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري ثقة ثبت⁽⁶⁾ .

- عبد الله بن المبارك المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير⁽⁷⁾ .

- الحكم على الحديث : قال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح⁽⁸⁾ ، وقال ابن الملقن: هذا

الحديث صحيح⁽⁹⁾ ، وقال الحافظ ابن حجر: إسناده حسن⁽¹⁰⁾ .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

مع من صححه ممن تقدم وبما أن هذا الموضوع أي المعلقات خاص بالبخاري وغير ملزم بغيره كأن محمد بن ميمون عند البخاري مجهول مستأنساً بما قاله شيخه ابن المديني أنه مجهول .

(3) وَيُرْوَى عَنْ ... أَبِي الشُّمُوسِ أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) أَمَرَهُ بِالْقَاءِ الطَّعَامِ⁽¹¹⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (أبي الشُّمُوسِ) مرفوعاً من طريق :

(1) العسقلاني، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق، ج9 ص250

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 490

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص423

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص266

(5) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص581

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص280

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص320

(8) الحاكم ، المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق، حديث رقم 7065 ج4 ص114

(9) ابن الملقن ، سراج الدين ، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير ، نشر دار الهجرة - الرياض ، ط1 ، 2004م

، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان ، ج6 ص656

(10) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق، ج3 ص319

(11) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر، ج4 ص148 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق، ج4 ص19

زياد بن نصر عن سليم بن مطير عن أبيه عنه.

- أخرجه ابن أبي عاصم⁽¹⁾، ومن طريقه ابن الأثير⁽²⁾ من طريق بكر بن عبد الوهاب .

- وأخرجه الطبراني⁽³⁾، ومن طريقه أبو نعيم⁽⁴⁾، وابن مندة⁽⁵⁾، ومن طريقه ابن حجر⁽⁶⁾. عن يعقوب بن حميد .

كلاهما (بكر بن عبد الوهاب، ويعقوب بن حميد) عن زياد بن نصر به.

- دراسة السند :

- زياد بن نصر من أهل وادي القرى ترجم له البخاري، ولم يذكره بجرح، ولا تعديل⁽⁷⁾، وقال أبو حاتم: عنه شيخ⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾.

- سليم بن مطير من أهل وادي القرى ترجم له البخاري، ولم يذكره بجرح، ولا تعديل⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم: محله الصدق⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: منكر الحديث على قلة روايته لا يعجبني الاحتجاج بأخباره؛ إذا انفرد بها دون ما وافقه الاثبات⁽¹²⁾.

ولخص حاله ابن حجر فقال: لئن الحديث⁽¹³⁾

- مطير بن سليم الوادي ترجم له البخاري، ولم يذكر فيه شيئاً⁽¹⁴⁾ لكن وقع في تهذيب التهذيب قال البخاري: لم يثبت حديثه⁽¹⁵⁾.

(1) ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، الأحاد والمثاني، نشر دار الراجية - الرياض، ط1، 1999م، تحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة، حديث رقم 2612 ج4 ص440

(2) ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، أسد الغابة في معرفة الصحابة، نشر دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ج3 ص196

(3) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، حديث رقم 826 ج22 ص328

(4) أبو نعيم، معرفة الصحابة، مصدر سابق، حديث رقم 6856 ج5 ص2930

(5) ابن مندة، محمد بن إسحاق بن يحيى، معرفة الصحابة، نشر مطبوعات جامعة الإمارات، ط1، 1426هـ، تحقيق عامر حسن صبري، حديث رقم 759 ج2 ص913

(6) العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق ج4 ص20

(7) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، رقم 2006 ج3 ص377

(8) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج3 ص334

(9) أبو حاتم، محمد بن حبان، الثقات، نشر دار الفكر، ط1، 1975م، تحقيق السيد شرف الدين احمد، ج6 ص330

(10) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج4 ص130

(11) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج4 ص214

(12) ابن حبان، محمد بن حبان، المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين، نشر دار الوعي - حلب، ط1، 1396هـ، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ج1 ص354

(13) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص249

(14) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج8 ص20

(15) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج10 ص163

وترجم له أبو حاتم⁽¹⁾ ، ولم يذكره بجرح، ولا تعديل ، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾ ، وقال الذهبي: لم يصح حديثه⁽³⁾ ، ولخص حاله ابن حجر فقال: مجهول الحال⁽⁴⁾ .

- أبو الشُّموس البلوي صحابي له حديث⁽⁵⁾ .

- بكر بن عبد الوهاب بن محمد بن الوليد بن نُجيج المدني ابن أخت الواقي صدوق⁽⁶⁾ .

- يعقوب بن حميد بن كاسب المدني نزيل مكة ، وقد ينسب لجدّه صدوق ربما وهم⁽⁷⁾ وهو متابع .

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف ؛ لأنَّ سُلَيْم بن مَطِير متكلم فيه ، وجهالة حال مَطِير بن سُلَيْم

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- سليم بن مطير متكلم فيه ، وجهالة حال مطير بن سليم .

2- الرواية بالمعنى : حيث جاء لفظ المتن المعلق بلفظ : ويُروى عن أبي الشُّموس أَنَّ النبي (ﷺ) : أمره بإلقاء الطعام⁽⁸⁾ .

أما المتن الذي أخرجه ابن أبي عاصم⁽⁹⁾ جاء بلفظ : (كنت مع رسول الله (ﷺ) في غزوة تبوك ، فوجدنا رسول الله (ﷺ) قد نزلنا على بئر ثمود أو بئر حجر ، وقد استقيننا ، وعجنا فأمرنا رسول الله (ﷺ) أن نهريق المياه ، ونطرح العجين ، وننفر ، وكنت حسيت حيسة لي فقلت : يا رسول الله أقمها راحلتي ؟ قال : أقمها إياها ، فأهرقنا المياه ، وطرحنا العجين ، ونفرنا ، حتى نزلنا على بئر صالح).

(1) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج 8 ص 393

(2) ابن حبان ، الثقات ، مصدر سابق ، ج 5 ص 453

(3) الذهبي ، شمس الدين ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، نشر دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن - جدة

، ط 1 ، 1992م ، تحقيق محمد عوامة احمد محمد نمر الخطيب ، ج 2 ص 271

(4) العسقلاني ، تقریب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 535

(5) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 648

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 127

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 607

(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 4 ص 148 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 19

(9) تقدم ص 19

(4) وَيُذَكَّرُ عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: (إِذَا بَعَثَ فَكَلِّ، وَإِذَا ابْتَعَتْ فَكَتَّلِ) (1)

- تخريج الحديث : روي الحديث مرفوعا عن (عثمان) من أربع طرق:

1- ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عنه .

- أخرجه الأمام أحمد (2) عن أبي سعيد مولى بني هاشم .

- وأخرجه الأمام أحمد (3) عن يحيى بن إسحاق .

- وأخرجه عبد بن حميد (4) عن عبد الله بن المبارك .

- وأخرجه ابن ماجه (5) عن عبد الله بن يزيد .

- وأخرجه البزار (6) عن الحسن بن موسى .

- وأخرجه الطحاوي (7) عن أبي الأسود .

- وأخرجه البيهقي (8) عن سعيد بن أبي مریم .

- وأخرجه ابن عبد الحكم (9) عن الليث بن سعد ، كلهم عن ابن لهيعة .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 67 ، انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ج 3 ص 235

(2) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 444 ج 1 ص 498

(3) ابن حنبل ، المرجع السابق ، حديث رقم 445 ج 1 ص 498

(4) ابن حميد ، عبد ، المنتخب من مسند عبد بن حميد ، نشر مكتبة السنة - القاهرة ، ط 1 ، 1988 م ، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود

محمد خليل الصعيدي ، حديث رقم 52 ج 1 ص 47

(5) ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، حديث رقم 2230 ج 2 ص 750

(6) البزار ، أحمد بن عمرو ، مسند البزار ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط 1 1988 - 2009 ، تحقيق محفوظ الرحمن زين

الله ، عادل بن سعد وصبري عبد الخالق الشافعي ، حديث رقم 379 ج 2 ص 33

(7) الطحاوي ، أحمد بن محمد ، شرح معاني الآثار ، نشر عالم الكتب ، 1994 م ، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق ، ج 4

ص 16

(8) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 10696 ج 5 ص 514

(9) ابن عبد الحكم ، أبو القاسم ، فتوح مصر وأخبارها ، نشر دار الفكر - بيروت ، ط 1 ، 1996 م ،

تحقيق محمد الحجيري ، ص 255

– دراسة السند :

– عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك ، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما⁽¹⁾ ، وهذا ما قاله عبد الرحمن بن مهدي : لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة ؛ إلا سماع ابن المبارك ، ونحوه⁽²⁾ ، وقال ابن حبان : إنَّ سماع من سمع منه قبل إحتراق كتبه مثل العبدالة⁽³⁾ فسماعهم صحيح⁽⁴⁾ ، كما هي الحال هنا حيث جاءت رواية من طريق ابن المبارك عنه عند ابن حميد .

– موسى بن وردان العامري : وثقه العجلي ، وأبو داود ، ويعقوب بن سفيان ، وأبو حاتم ، والدارقطني ، والذهبي . واختلف فيه قول ابن معين فقال مرة : صالح ، ومرة ضعيف ، ومرة ليس بالقوي ، وقال ابن حبان : كثر خطأه ؛ حتى كان يروي المناكير عن المشاهير⁽⁵⁾ ، ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق ربما أخطأ⁽⁶⁾ .

– سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار اتفقوا على أنَّ مرسلاته أصح المراسيل ، وقال ابن المديني : لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه⁽⁷⁾ .

– عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي أمير المؤمنين ذو النورين أحد السابقين الأولين ، والخلفاء الأربعة ، والعشرة المبشرة أستشهد في ذي الحجة بعد عيد الأضحى سنة خمس ، وثلاثين فكانت خلافته اثنتي عشرة سنة ، وعمره ثمانون ، وقيل أكثر ، وقيل أقل⁽⁸⁾ .

– عبد الرحمن بن عبد الله بن عبيد البصري أبو سعيد صدوق ربما أخطأ⁽⁹⁾ .

– عبد الله بن المبارك تقدم⁽¹⁰⁾ .

– عبد الله بن يزيد المقرئ الأعور ثقة .⁽¹¹⁾

– الحسن بن موسى الأشيب ثقة .⁽¹²⁾

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 241

(2) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 5 ص 327

(3) العبدالة هم : القعني ، المقرئ ، ابن وهب ، ابن المبارك

(4) ابن حبان ، المجروحين ، مصدر سابق ، ج 2 ص 1

(5) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 10 ص 336

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 554

(7) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، ص 241

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 385

(9) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 344

(10) ص 30

(11) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 330

(12) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 164

– النضر بن عبد الجبار المرادي أبو الأسود ثقة .⁽¹⁾

– سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم ثقة ثبت .⁽²⁾

– الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة مكثراً .⁽³⁾

– الحكم على الحديث : قال البيهقي: وقد رُوِيَ ذلك موصولاً من أوجه إذا ضُم بعضها إلى بعض قوي⁽⁴⁾ ، قال الهيثمي: إسناده حسن⁽⁵⁾ ، وقال ابن حجر : ومجموع هذه الطرق يعرف للحديث أصلاً⁽⁶⁾ .

2– أبو صالح عن يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن المغيرة عن مُنقذ مولى سراقه عنه.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير⁽⁷⁾، ومن طريقه الدارقطني⁽⁸⁾ ، والبيهقي⁽⁹⁾ .

– دراسة السند :

– عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري كاتب الليث

ترجم له البخاري ولم يذكره بجرح ولا تعديل⁽¹⁰⁾ .

أما المعدلون : وثقه ابن معين، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، وأبو هارون الخريبي، وابن القطان، وحسن أبو حاتم الرأي فيه.

أما المجرحون : ضعّفه ابن المديني، وأحمد بن صالح، والنسائي، والحاكم أبو أحمد، وابن حبان، وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث؛ إلا أنه يقع في حديثه في إسناده، ومتونه غلط، ولا يعتمد الكذب⁽¹¹⁾ . ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة⁽¹²⁾ .

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 562

(2) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 234

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 464

(4) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، ج 5 ص 314

(5) الهيثمي ، نور الدين ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نشر مكتبة القدسي – القاهرة ، 1994م ، تحقيق حسام الدين القدسي ، حديث رقم 6438 ج 4 ص 98

(6) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 240

(7) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، رقم 1992 ج 8 ص 18

(8) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 2818 ج 3 ص 389

(9) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 10698 ج 5 ص 515

(10) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، ج 5 ص 121

(11) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 5 ص 225

(12) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 308

– يحيى بن أيوب الغافقي : قال الترمذي عن البخاري : صدوق ، وثقه : ابن معين ، ويعقوب بن سفيان ، وإبراهيم الحربي ، والدارقطني ، وأبو داود ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وابن عدي ، واختلف قول النسائي فيه ؛ فقال مرة : ليس به بأس ، وقال مرة أخرى : ليس بالقوي ، وضعفه : أبو زرعة ، وابن سعد ، والعقيلي ، والإمام أحمد ، وأبو حاتم .⁽¹⁾ وقد استشهد به البخاري . ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق ربما أخطأ.⁽²⁾

– عبيد الله بن المغيرة بن معيقيب ، وثقه العجلي ، ويعقوب بن سفيان ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو حاتم : صدوق ، ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق.⁽³⁾

– مُنقذ بن قيس المصري مولى بن سراقبة أوردته بن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً ، ولا تعديلاً⁽⁴⁾ ، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾ . وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : مجهول الحال⁽⁶⁾ . وقال في التقريب : مقبول⁽⁷⁾ .

3- محمد بن حمير عن الأوزاعي عن ثابت عن مكحول عن أبي قتادة عنه .

أخرجه ابن أبي حاتم في العلل⁽⁸⁾ .

دراسة السند :

– محمد بن حمير بن أنيس السليحي صدوق⁽⁹⁾ .

– عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي ثقة⁽¹⁰⁾ .

– ثابت بن ثوبان العنسي ثقة⁽¹¹⁾ .

– مكحول الشامي أبو عبد الله ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور⁽¹²⁾ . ومكحول على ثقته إلا إنّه لم يسمع أباً قتادة قاله ابن حجر⁽¹³⁾

(1) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 11 ص 163

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 588

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 374

(4) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج 8 ص 367

(5) ابن حبان ، الثقات ، مصدر سابق ، ج 1 ص 231

(6) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 4 ص 344

(7) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 547

(8) ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد ، العلل لابن أبي حاتم ، نشر مطابع الحميفي ، ط 1 ، 2006م ، تحقيق سعد الحميد وخالد الجريسي ، ج 1 ص 383

(9) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، 475

(10) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 347

(11) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 132

(12) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 545

(13) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 240

– أبو قتادة الأنصاري هو الحارث ، ويقال : عمرو أو النعمان بن ربيعي السلمى المدني شهد أحداً ، وما بعدها.⁽¹⁾

– **الحكم على الحديث : وقال ابن أبي حاتم** : سألت أبي عن حديث رواه محمد بن حمير قال : حدثني الأوزاعي حدثني ثابت بن ثوبان حدثني مكحول عن أبي قتادة قال : كان عثمان يشتري الطعام ، ويبيعه قبل أن يقبضه فقال له رسول الله (ﷺ) : (إذا ابتعت فاكل ، وإذا بعت فكل) . فقال : هذا حديث منكر بهذا الإسناد⁽²⁾ .

وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال : رواه ثقات ، إلا إن مكحولاً لم يسمع من أبي قتادة ومجموع هذه الطرق يعرف للحديث أصلاً⁽³⁾ .

4- يحيى بن أبي زائدة ، ويحيى بن أبي غنية عن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية عن الحكم بن عتيبة عنه

– أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾ وله شاهد مرسل قاله ابن حجر⁽⁵⁾ .

دراسة السند :

– يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني ثقة متقن⁽⁶⁾ .

– يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية الخزاعي صدوق له أفراد⁽⁷⁾ . وهو متابع .

– عبد الملك بن حميد بن أبي غنية الخزاعي ثقة⁽⁸⁾ .

– الحكم بن عتيبة الكندي ثقة إلا أنه ربما دلس⁽⁹⁾ . جعله ابن حجر من أهل المرتبة الثانية⁽¹⁰⁾ ، وهو على ثقته ولكنه عن عثمان مرسل ، قاله ابن حجر⁽¹¹⁾ . ويدل على ذلك أيضاً أن الحكم من الطبقة الخامسة ، وتوفي 113 هـ أو بعدها ، أما عثمان بن عفان فهو من الطبقة الأولى ، وتوفي 35 هـ .

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 666

(2) ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد ، العلل لابن أبي حاتم ، نشر مطابع الحميضي ، ط 1 ، 2006م ، تحقيق سعد الحميد وخالد الجريسي ، ج 1 ص 383

(3) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 240

(4) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، مصدر سابق ، حديث رقم 21318 ج 4 ص 385

(5) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 240

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 590

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 593

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 362

(9) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 175

(10) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 30

(11) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 240

- الحكم على الحديث: إسناده ضعيف .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- رُوِيَ من طرق لا تخلو من ضعف ، ولكن بالمتابعة عضد بعضها البعض، قال ابن حجر : فالحديث حسن لما عضده⁽¹⁾ .

2- الرواية بالمعنى : حيث جاء المتن المعلق بلفظ: (ويذكر عن عثمان (رضي الله عنه): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: (إِذَا بَعْتَ فِكْلًا، وَإِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْتَ)⁽²⁾، أما المتن الذي أخرجه أحمد⁽³⁾، جاء بلفظ: (عن سعيد بن المسيب سمعت عثمان يخطب على المنبر ، وهو يقول : كنت أبتاع التمر من بطن من اليهود يقال لهم : بنو قينقاع ، فأبيعه بربح ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فقال : (يا عثمان ، إذا اشتريت فاكْتَلْتَ ، وإذا بعت فِكَلْتَ).

وأخرجه ابن ماجة⁽⁴⁾ بلفظ: (عن سعيد بن المسيب عن عثمان بن عفان قال كنت أبيع التمر في السوق . فأقول كلت في وسقي هذا كذا . فأدفع أوساق التمر بكيله وأخذ شفي . فدخلني من ذلك شيء . فسألت رسول الله ﷺ فقال : إذا سميت الكيل فِكَلَه .

وأخرجه البزار بلفظ: (سمعت سعيد بن المسيب ، قال : سمعت عثمان ، يقول على المنبر : كنت أبتاع التمر ، وأكْتال في أوعيتي ، ثم أهبط به إلى السوق فأقول فيه كذا ، وكذا فأخذ ربحه ، وأخلي بينهم ، وبينه ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : إذا ابتعت فاكْتَلْتَ ، وإذا بعت فِكَلْتَ.)⁽⁵⁾

(5) وقال لنا آدم: حدثنا شعبة، عن أيوب، عن نافع، قال: كان ابن عمر:

(يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة وفعله القاسم).

ويُذكر عن أبي هريرة، رفعه (لا يتطوع الإمام في مكانه ، ولم يصح)⁽⁶⁾ .

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (أبي هريرة) مرفوعاً من طريق :

(1) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ، ص 16

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 67 ، انظر العسقلاني ، تعليق التعليق، مصدر سابق ج 3 ص 235

(3) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 444 ج 1 ص 498

(4) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، حديث رقم 2230 ج 2 ص 750

(5) سيأتي ص 67

(6) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 169 ، وانظر العسقلاني ، تعليق

التعليق ، مصدر سابق ج 2 ص 335

الليث بن أبي سليم عن الحجاج عن إبراهيم بن إسماعيل عنه.

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾، وابن ماجة⁽²⁾، والإمام أحمد⁽³⁾ من طريق إسماعيل بن إبراهيم .

- وأخرجه البيهقي⁽⁴⁾ من طريق معتمر.

- وأخرجه أبو داود⁽⁵⁾، والبغوي⁽⁶⁾ من طريق عبد الوارث.

- وأخرجه ابن حجر⁽⁷⁾ من طريق ابن عليه.

- دراسة السند :

- الليث بن أبي سليم بن زعيم، وإسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك .

قال ابن معين: ضعيف⁽⁸⁾

وقال أحمد بن حنبل: ليس هو بذاك، وقال أيضاً مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس.⁽⁹⁾ وقال البخاري

:ليث بن أبي سليم صدوق إلا أنه يغلط.⁽¹⁰⁾

وقال الجوزجاني: يُضعف حديثه ليس بثبت⁽¹¹⁾.

وقال العجلي: جازئ الحديث، وقال مرة لا بأس به⁽¹²⁾، وقال النسائي: ضعيف⁽¹³⁾.

(1) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 6011 ج2 ص23

(2) ابن ماجة، سنن ابن ماجة، مصدر سابق، حديث رقم 1493 ج4 ص426

(3) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 9496 ج15 ص301

(4) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 3045 ج2 ص271

(5) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، حديث رقم 1006 ج1 ص264

(6) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، شرح السنة، نشر المكتب الإسلامي، دمشق - بيروت،

ط2، 1983م، تحقيق شعيب الأرنؤوط و محمد زهير الشاويش، حديث رقم 706 ج3 ص216

(7) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج2 ص336

(8) ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، نشر دار المأمون للتراث - دمشق، 400هـ،

تحقيق احمد محمد نور سيف، رقم 560 ص158

(9) ابن حنبل، احمد، العلل ومعرفة الرجال، نشر المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض،

ط1، 1988م، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، رقم 2691 ج1 ص70

(10) الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير، نشر عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت،

ط1، 1409هـ، تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، ص390

(11) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق، ص91

(12) العجلي، احمد بن عبد الله، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم

وأخبارهم، نشر مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، ط1، 1985م، تحقيق عبد العليم عبد

العظيم البستوي، ج2 ص231

(13) النسائي، احمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، نشر دار الوعي -- حلب، ط1، 1396هـ،

تحقيق محمد إبراهيم زايد، ج1 ص230

وقال العقيلي: كان ابن عيينة يُضعف ليث بن أبي سليم.⁽¹⁾ وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث.⁽²⁾

وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه⁽³⁾، وقال ابن عدي: ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه⁽⁴⁾، ولخص حاله ابن حجر بقوله: صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك⁽⁵⁾.

- حجاج بن عبيد، ويقال: ابن أبي عبد الله يسار. قال أبو حاتم: إبراهيم مجهول⁽⁶⁾، وقال ابن حجر: مجهول⁽⁷⁾.

- إبراهيم بن إسماعيل، ويقال إسماعيل بن إبراهيم الحجازي

قال أبو حاتم: مجهول.⁽⁸⁾ وقال ابن حجر: مجهول الحال⁽⁹⁾.

- أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل حافظ الصحابة⁽¹⁰⁾.

- معتمر بن سليمان التيمي أبو محمد البصري يلقب الطفيل ثقة⁽¹¹⁾.

- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري مولاهم أبو عبيدة التنوري البصري ثقة ثبت رمي بالقدر، ولم يثبت عنه⁽¹²⁾.

وقد اختلف فيه على الليث على أوجه بينها البخاري في تاريخه الكبير :

1- قال عبد الوارث: عن ليث عن إسماعيل بن إبراهيم .

2- قال عبيدالله: أخبرنا شيبان عن ليث عن حجاج بن أبي عبد الله عن إبراهيم بن إسماعيل السلمى، وكان خلف على امرأة رافع بن خديج - عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: (إذا صلى فليتقدم، أو يتأخر).

3- قال حماد بن زيد: عن ليث عن حجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة عن النبي ﷺ).

(1) العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، نشر دار ابن عباس - مصر، ط 2، 2008م، تحقيق مازن السرساوي، ج 5 ص 175

(2) ابن أبو حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 7 ص 178

(3) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق، ج 1 ص 442

(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج 6 ص 89

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 464

(6) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 2 ص 178

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 153

(8) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 1 ص 93

(9) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 88

(10) العسقلاني، المرجع السابق، ص 680

(11) العسقلاني، المرجع السابق، ص 539

(12) العسقلاني، المرجع السابق، ص 367

4- قال همام: حدثنا ليث عن أبي حمزة حدثت به عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ) .

5- حدثني يوسف بن راشد قال: حدثنا تميم بن زياد الرازي قال: حدثنا أبو جعفر الرازي عن ليث عن حجاج

بن يسار عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ): (إذا صلى فليتقدم).⁽¹⁾

- الحكم على الحديث : قال البخاري: ولم يثبت هذا الحديث⁽²⁾ ، وقال في صحيحه في باب مكث الإمام في مصلاه

من كتاب الأذان: ويُذكر عن أبي هريرة رفعه لا يتطوع الإمام في مكانه، قال البخاري: لا يصح⁽³⁾ ، وقال ابن حجر:

قال البخاري: لم يصح إسناده⁽⁴⁾

وأخرجه البيهقي: من طريق معتمر بن سليمان، عن ليث، عن حجاج بن عبيد، عن إسماعيل بن إبراهيم، به.

فانقلب اسم إبراهيم بن إسماعيل عنده، ونقل عن البخاري أنه قال: إسماعيل بن إبراهيم أصح، والليث

يضطرب⁽⁵⁾ فإسناده ضعيف ؛ لعدم صحة هذا الأثر ، والجهالة المتمثلة بالحجاج ، وإبراهيم ، والاضطراب في

السند .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

عدم صحة هذا الأثر ؛ وللجهالة المتمثلة بالحجاج بن عبيد ، وإبراهيم بن إسماعيل .

والمخالفة في السند؛ وسببه ضعف الليث .

(6) ويُذكر (أن النبي (ﷺ) قضى بالدين قبل الوصية) ⁽⁶⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (علي) مرفوعاً من طريق :

(1) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، ج 1 ص 341

(2) البخاري ، المرجع السابق

(3) تقدم ص 24

(4) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 2 ص 178

(5) تقدم ص 24

(6) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 4 ص 5 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ،

مصدر سابق ج 3 ص 419

أبي إسحاق عن الحارث عنه.

- أخرجه عبد الله بن المبارك⁽¹⁾، وعبد الرزاق⁽²⁾، والحُمَيْدي⁽³⁾، وابن أبي شيبة⁽⁴⁾، وأحمد بن حنبل⁽⁵⁾،
والتزمذي⁽⁶⁾، وابن ماجه⁽⁷⁾، والبزار⁽⁸⁾، وأبو يعلى⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، والحاكم⁽¹¹⁾، والبيهقي⁽¹²⁾ من طريق سفيان.
- وأخرجه الطيالسي⁽¹³⁾ من طريق قيس .
- وأخرجه الطبراني⁽¹⁴⁾ من طريق عبد الرحمن.
- وأخرجه ابن حجر⁽¹⁵⁾ من طريق إبراهيم.
(سفيان ، وقيس ، وإبراهيم) ثلاثتهم عن أبي إسحاق به.

- دراسة السند :

- عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: بن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي ثقة مكثر عابد
اختلط بأخرة⁽¹⁶⁾.
- الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الحوتي الكوفي أبو زهير صاحب علي، قال عبد الرحمن انا ابن أبي خيثمة:
فيما كتب إلي قال: قيل ليحيى بن معين: الحارث صاحب علي ؟ فقال: ضعيف⁽¹⁷⁾.

-
- (1) ابن المبارك ، عبد الله ، مسند الإمام عبد الله بن المبارك ، نشر مكتبة المعارف - الرياض ، ط 1 ، 1407 هـ ، تحقيق صبحي البدري
السامرائي ، حديث رقم 168 ص 170
- (2) الصنعاني ، عبد الرزاق، المصنف ، نشر المجلس العلمي - الهند ، ط 2 ، 1403 هـ ، تحقيق حبيبالرحمن الأعظمي ، حديث رقم 19003
ج 10 ص 249
- (3) الحميدي ، عبد الله بن الزبير، مسند الحميدي ، نشر دار الكتب العلمية ، المتنبى - بيروت ، القاهرة ، تحقيق حبيب الرحمن
الأعظمي ، حديث رقم 56 ج 1 ص 30
- (4) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت) ، مصدر سابق ، حديث رقم 29054 ج 6 ص 8
- (5) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 595 ج 2 ص 33
- (6) التزمذي ، سنن التزمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2122 ج 3 ص 506
- (7) ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، مصدر سابق ، حديث رقم 2715 ج 2 ص 906
- (8) البزار ، مسند البزار ، مصدر سابق ، حديث رقم 839 ج 3 ص 74
- (9) أبو يعلى ، مسند أبي يعلى ، حديث رقم 625 ج 1 ص 461
- (10) الدارقطني ، علي بن عمر ، سنن الدارقطني ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 2004 م ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، حديث
رقم 4124 ج 5 ص 153
- (11) الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، مصدر سابق ، حديث رقم 7967 ج 4 ص 373
- (12) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 12328 ج 6 ص 381
- (13) الطيالسي ، سليمان بن داود ، مسند أبي داود الطيالسي ، نشر دار هجر - مصر ، ط 1 ، 1999 م ، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي ،
حديث رقم 175 ج 1 ص 148
- (14) الطبراني ، سليمان بن احمد ، المعجم الأوسط ، نشر دار الحرمین - القاهرة ، 1415 هـ ، تحقيق طارق عوض الله ، حديث رقم 5156
ج 5 ص 226
- (15) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 420
- (16) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 423
- (17) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج 3 ص 79

قال عبد الله : حدثني أبي . قال : حدثنا أبو أسامة قال : حدثني مفضل ، عن مغيرة . قال : سمعت الشعبي يقول : حدثني الحارث ، وأشهد أنه أحد الكذابين⁽¹⁾ ، وقال العجلي: حدثني قاسم العرفطى ثنا زائدة عن مغيرة عن إبراهيم قال كان الحارث متهماً⁽²⁾ .

وقال النسائي: ليس بالقوي ، وقد كذبه الشعبي، وقال أبو بكر بن عياش عن مغيرة قال: لم يكن يصدق عن علي في الحديث إلا أصحاب عبد الله⁽³⁾ .

ونقل أبو زرعة عن الشعبي: أنه كان كذاباً⁽⁴⁾ .

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بالقوي ، ولا ممن يحتج بحديثه⁽⁵⁾ .

قال ابن حبان: كان غالباً في التشيع واهياً في الحديث⁽⁶⁾ .

وقال ابن عدي : وللحارث الأعمور عن علي ، وهو أكثر رواياته عن علي وروى عن ابن مسعود القليل ، وعامة ما يرويه عنهما غير محفوظ⁽⁷⁾ .

وقال الدارقطني: ضعيف⁽⁸⁾ .

ولخص حاله ابن حجر فقال: كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، وليس له عند النسائي سوى حديثين⁽⁹⁾ .

وقد تكلم في سماع أبي إسحاق من الحارث بن الأعمور :

قال البخاري: قال شعبة لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة⁽¹⁰⁾ .

وقال العجلي: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث ، وسائر ذلك إنما هو كتاب أخذه⁽¹¹⁾ .

(1) ابن حنبل ، احمد ، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل في رجال الحديث وعلمه ، نشر عالم الكتب ، ط 1، 1997م ، جمع وترتيب السيد أبو المعاطي النوري ، أحمد عبد الرزاق عيد ، محمود محمد خليل ، ج 1 ص 497

(2) العجلي ، الثقات ، مصدر سابق ، ج 1 ص 278

(3) الذهبي ، شمس الدين ، المغني في الضعفاء ، نشر إحياء التراث - قطر ، تحقيق نور الدين عتر ، ج 1 ص 141

(4) أبو زرعة ، الرازي ، الضعفاء لأبي زرعة ، مصدر سابق ، ج 2 ص 587

(5) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج 3 ص 77

(6) ابن حبان ، المجروحين ، مصدر سابق ، ج 1 ص 124

(7) ابن عدي ، الكامل ، مصدر سابق ، ج 2 ص 186

(8) الذهبي ، المغني في الضعفاء ، مصدر سابق ، ج 1 ص 141

(9) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 146

(10) البخاري ، محمد بن إسماعيل ، التاريخ الأوسط ، دار الرشد - الرياض ، تحقيق تيسير بن سعد ، ج 2

ص 857

(11) المزني ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، مصدر سابق ، ج 5 ص 245

وقال أبو داود: وأما أبو إسحاق عن الحارث عن علي فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس فيها مسند واحد⁽¹⁾.

- علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي بن عم رسول الله (ﷺ)، وزوج ابنته من السابقين الأولين، ورجح جمع أنه أول من أسلم، وهو أحد العشرة مات في رمضان سنة أربعين، وهو يومئذ أفضل الأحياء من بني آدم بالأرض بإجماع أهل السنة وله ثلاث وستون على الأرجح⁽²⁾.

- سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي ثم المكي ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار⁽³⁾.

- قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به⁽⁴⁾. وهو متابع.

- إبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد سكن نيسابور ثم مكة ثقة يغرب، وتكلم فيه للإرجاء، ويقال رجع عنه⁽⁵⁾.

- **الحكم على الحديث: قال الترمذي: والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أنه يبدأ بالدين قبل الوصية⁽⁶⁾،**
وقال الحاكم: هذا حديث رواه الناس عن أبي إسحاق والحارث بن عبد الله على الطريق لذلك لم يخرج له الشيخان، وقد صحت هذه الفتوى عن زيد بن ثابت، وسكت عنه الذهبي⁽⁷⁾، وقال البيهقي: امتناع أهل الحديث عن إثبات هذا؛ لتفرد الحارث الأعور بروايته عن علي (ﷺ)، والحارث لا يحتج بخبره لطعن الحفاظ فيه⁽⁸⁾ وقال الحافظ ابن حجر: إسناده ضعيف⁽⁹⁾

(1) أبو داود، سليمان بن الأشعث، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، نشر دار العربية - بيروت، تحقيق محمد الصباغ، ص 31

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 402

(3) العسقلاني، المرجع السابق، ص 245

(4) العسقلاني، المرجع السابق، ص 457

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 90

(6) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم 2122 ج 3 ص 506

(7) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق، حديث رقم 7967 ج 4 ص 373

(8) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 12561 ج 6 ص 437

(9) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 5 ص 377

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- الضعف في الحارث بن عبد الله الأعور ،وتفرده بالرواية.

2- مظنة الانقطاع بين أبي إسحاق، والحارث .

(7)باب إذا جامع في رمضان

ويُذكر عن أبي هريرة رفعه: (من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر ولا مرض، لم يقضه صيام الدهر وإن

صامه)⁽¹⁾ سيأتي بيانه لاحقاً ⁽²⁾.

(8) (ويُذكر عن ... حمزة بن أبي أسيد: أنهم لبسوا ثياباً مهدّبة⁽³⁾ ⁽⁴⁾)

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (حمزة بن أبي أسيد) من طريق:

معن بن عيسى عن سلمة بن ميمون مولى بني أسيد عنه . أخرجه ابن سعد⁽⁵⁾ عنه.

- دراسة السند :

- معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولاهم أبو يحيى المدني القزاز ثقة ثبت⁽⁶⁾.

- سلمة بن ميمون مولى بني أسيد رأى حمزة بن أبي أسيد روى عنه معن بن عيسى، يعد في أهل المدينة. قاله

البخاري، ولم يذكره بجرح، ولا تعديل⁽⁷⁾، وكذلك أبو حاتم⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات على عادته⁽⁹⁾، فهو

مجهول والله اعلم.

- حمزة بن أبي أسيد الأنصاري الساعدي أبو مالك المدني

⁽¹⁾ المهدب : قال العيني : الذي له هدب وهي أطراف من سدى بغير لحمه ، وقال الداودي : هي ما يبقى من

الخيوط من أطراف الأردية . أنظر : العيني ، عمدة القاري ، مصدر سابق ، ج 31 ص 439

⁽²⁾ 114 ص

⁽³⁾ ابن سعد ، محمد ، الطبقات الكبرى ، نشر دار صادر - بيروت ، ط 1 ، 1968 م ، تحقيق إحسان عباس ، ج 5 ص 271

⁽⁴⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 142، أنظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ج 5 ص 58

⁽⁵⁾ ابن سعد ، محمد ، الطبقات الكبرى ، نشر دار صادر - بيروت ، ط 1 ، 1968 م ، تحقيق إحسان عباس ، ج 5 ص 271

⁽⁶⁾ العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 542

⁽⁷⁾ البخاري ، التاريخ الكبير، مصدر سابق ، رقم 2045 ج 4 ص 84

⁽⁸⁾ ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج 4 ص 172

⁽⁹⁾ ابن حبان ، الثقات ، ج 6 ص 400

قال ابن سعد: قليل الحديث⁽¹⁾، وترجم له البخاري، ولم يذكره بجرح، ولا تعديل⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق⁽⁴⁾.

- الحكم على الحديث: إسناده ضعيف؛ لجهالة سلمة بن ميمون.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيز: جهالة سلمة بن ميمون، والرواية بالمعنى: حيث جاء لفظ المتن المعلق بقوله: (ويذكر عن ... حمزة بن أبي أسيد: أنهم لبسوا ثياباً مهذباً)⁽⁵⁾، أما المتن الذي أخرجه ابن سعد جاء بلفظ (رأيت حمزة بن أبي أسيد وعليه ثوب مفتول الهُدب)⁽⁶⁾.

(9) ويذكر عن عامر بن ربيعة، قال: رأيت النبي ﷺ (يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ مَا لَا أَحْصِي أَوْ أُعَدُّ)⁽⁷⁾

- تخريج الحديث: روي الحديث عن (عامر بن ربيعة) مرفوعاً من طريق:

عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر عنه.

- أخرجه أبو داود الطيالسي⁽⁸⁾، وعبد الرزاق⁽⁹⁾، والإمام أحمد⁽¹⁰⁾، وأبو داود⁽¹¹⁾، والترمذي⁽¹²⁾، والبزار⁽¹³⁾، وأبو يعلى⁽¹⁴⁾، وابن عدي⁽¹⁵⁾، والضياء المقدسي⁽¹⁶⁾، والبغوي⁽¹⁷⁾، والبيهقي⁽¹⁸⁾، وابن حجر⁽¹⁹⁾ من طريق سفیان الثوري.

— وأخرجه أبو داود⁽²⁰⁾، وابن أبي شيبة⁽²¹⁾، والدارقطني⁽²²⁾ من طريق شريك .

-
- (1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج 5 ص 271
- (2) البخاري، التاريخ الكبير، ج 3 ص 46
- (3) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 4 ص 168
- (4) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق ص 179
- (5) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 7 ص 142، أنظر العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق ج 5 ص 58
- (6) ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، نشر دار صادر - بيروت، ط 1، 1968م، تحقيق احسان عباس، ج 5 ص 271
- (7) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 3 ص 31، أنظر العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 157
- (8) الطيالسي، مسند أبي داود الطيالسي، مصدر سابق، حديث رقم 1144 ج 1 ص 156
- (9) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 7479 ج 4 ص 199
- (10) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 15678 ج 24 ص 447
- (11) أبوداود، سنن أبي داود، مصدر سابق، حديث رقم 2364 ج 2 ص 307
- (12) الترمذي، الجامع الكبير، مصدر سابق، حديث رقم 725 ج 2 ص 96
- (13) البزار، مسند البزار، مصدر سابق، حديث رقم 3813 ج 9 ص 269
- (14) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي، مصدر سابق، حديث رقم 7193 ج 13 ص 150
- (15) ابن عدي، الكامل، مصدر سابق، ج 5 ص 226
- (16) المقدسي، ضياء الدين، الأحاديث المختارة، نشر مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، ط 3، 2000م، تحقيق عبد الملك بن عبد الله دهيش، حديث رقم 200 ج 8 ص 181
- (17) البغوي، شرح السنة، حديث رقم 1757 ج 6 ص 298
- (18) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 8325 ج 4 ص 452
- (19) العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 157
- (20) أبوداود، سنن أبي داود، مصدر سابق، حديث رقم 2364 ج 2 ص 307
- (21) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت)، حديث رقم 9148 ج 2 ص 294
- (22) الدارقطني، سنن الدارقطني، حديث رقم 2 ج 2 ص 202

- وأخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾ ، والحميدي⁽²⁾ من طريق سفيان بن عيينة.

(سفيان الثوري، وابن عيينة، وشريك) عن عاصم به .

- دراسة السند :

- عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني

قال ابن سعد: وكان كثير الحديث لا يُحتج به⁽³⁾ .

وقال ابن معين: ضعيف⁽⁴⁾ .

وقال عنه الإمام أحمد: وكان ابن عيينة يقول كان الأشياخ يتقون حديث عاصم⁽⁵⁾ .

وقال عنه البخاري: منكر الحديث⁽⁶⁾ .

وقال العجلي: لأبأس به⁽⁷⁾ .

وقال النسائي، وابن خزيمة: لا نعلم مالكاً روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيدالله؛ فإنه روى عنه حديثاً⁽⁸⁾ .

وقال ابن خزيمة أيضاً: وأنا بريء من عهدة عاصم؛ سمعت محمد بن يحيى يقول : عاصم بن عبيد الله ليس عليه قياس⁽⁹⁾ .

وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث منكر الحديث⁽¹⁰⁾ . وقال ابن حبان: وكان سيء الحفظ كثير الوهم فاحش الخطأ فترك من أجل كثرة خطئه⁽¹¹⁾ . وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه⁽¹²⁾ ، وقال الدارقطني: متروك⁽¹³⁾ ،

(1) ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 2007 ج3 ص 247

(2) الحميدي ، مسند الحميدي ، مصدر سابق ، حديث رقم 141 ، ج1 ص 77

(3) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، مصدر سابق ، ج 1 ص 225

(4) ابن معين ، تاريخ يحيى بن معين (رواية الدارمي) ، مصدر سابق ، رقم 451 ص 137

(5) ابن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، مصدر سابق ج2 ص 210

(6) البخاري ، محمد بن إسماعيل ، كتاب الضعفاء الصغير ، نشر دار الوعي - حلب ، ط1 ، 1396 هـ تحقيق محمود إبراهيم زايد ، رقم 281

ج1 ص 94

(7) العجلي ، الثقات ، مصدر سابق ج2 ص 8

(8) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج5 ص 42

(9) ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 2007 ج3 ص 247

(10) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج 6 ص 347

(11) ابن حبان ، المجروحين ، مصدر سابق ج1 ص 361

(12) ابن عدي ، الكامل ، مصدر سابق ، ج5 ص 225

(13) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج5 ص 42

وقال ابن القطان: مختلف فيه ⁽¹⁾، وقال أيضاً: مضطرب الحديث ، تنكر عليه أحاديث ⁽²⁾ . ولخص حاله ابن حجر فقال: ضعيف ⁽³⁾ .

- عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي حليف بني عدي أبو محمد المدني ولد على عهد النبي (ﷺ)، ولأبيه صحبة مشهورة، ووثقه العجلي ⁽⁴⁾ .

- عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العنزي حليف آل الخطاب صحابي مشهور أسلم قديماً ⁽⁵⁾ .

- الحكم على الحديث : قال الترمذي : حديث حسن ⁽⁶⁾، وقول الترمذي هذا لعله لشواهدة؛ وإلا الحديث إسناده ضعيف؛ لضعف عاصم بن عبيد الله.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض : الضعف في عاصم بن عبيد الله.

(10) وقال عمر: (من أحيأ أرضاً ميتة فهي له)

ويُروى عن عمرو بن عوف، عن النبي (ﷺ) وقال: (في غير حق مسلم، وليس لعرق ظالم فيه حق) ⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (عمرو بن عوف) مرفوعاً من طريق :

كثير بن عبد الله عن أبيه عنه.

- أخرجه يحيى بن آدم ⁽⁹⁾، وأخرجه الطبراني ⁽¹⁰⁾، عن يزيد بن عبد العزيز.

- وأخرجه ابن زنجويه ⁽¹¹⁾ من طريق ابن أبي أويس.

- وأخرجه البزار ⁽¹²⁾ من طريق محمد بن خالد.

⁽¹⁾ الزيلعي، جمال الدين، نصب الرأية لأحاديث الهداية، نشر مؤسسة الريان، بيروت - لبنان، ط1، 1997م، تحقيق محمد عوامة، ج2 ص 459

⁽²⁾ ابن القطان، علي بن محمد، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، نشر دار طيبة - الرياض، ط1، 1997م، تحقيق د الحسين آيات، ج3 ص 385

⁽³⁾ العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 285

⁽⁴⁾ العسقلاني، المرجع السابق، مصدر سابق، ص 309

⁽⁵⁾ العسقلاني، المرجع السابق، ص 287

⁽⁶⁾ الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم 725 ج2 ص96

⁽⁷⁾ وليس لعرق ظالم فيه حق : قال العيني : أي من غرس أرض غيره بدون إذنه فليس له في الإبقاء فيها حق . أنظر : العيني، عمدة القاري، مصدر سابق، ج18 ص472

⁽⁸⁾ البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج3 ص106، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق ج3 ص 308

⁽⁹⁾ يحيى بن آدم، أبو زكريا، الخراج، نشر المطبعة السلفية، ط2، 1384هـ، حديث رقم 271 ص 250

⁽¹⁰⁾ الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، حديث رقم 5 ج17 ص14

⁽¹¹⁾ ابن زنجويه، حميد بن مخلد، الأموال، نشر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية -

السعودية، ط1، 1986م، تحقيق شاعر ذيب فياض، حديث رقم 819 ج2 ص 384

⁽¹²⁾ البزار، مسند البزار، مصدر سابق، حديث رقم 3385 ج8 ص314

- وأخرجه الطحاوي⁽¹⁾ من طريق القعنبى.

- وأخرجه البيهقي⁽²⁾ من طريق أبي عامر.

- وأخرجه ابن عبد البر⁽³⁾ من طريق خالد.

- وأخرجه ابن حجر⁽⁴⁾ من طريق أبي عاصم.

(يزيد بن عبد العزيز، وابن أبي أويس ، ومحمد بن خالد والقعنبى وأبو عامر، وخالد، وأبو عاصم) ستتهم عن

كثير به.

- دراسة السند :

- كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني :

قال الشافعي: كثير بن عبد الله المزني ركن من أركان الكذب⁽⁵⁾.

قال ابن معين: حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ليس هو بشيء⁽⁶⁾.

وقال أحمد بن حنبل: منكر الحديث⁽⁷⁾، قال أبو زرعة: أحاديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده واهية ؛

قال ووهنها من كثير⁽⁸⁾، وضعفه يعقوب بن سفيان⁽⁹⁾، وقال النسائي: متروك الحديث⁽¹⁰⁾، وقال أبو حاتم: ليس

بالمتمين⁽¹¹⁾، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً؛ يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في

(1) الطحاوي ، شرح معاني الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 5309 ج3 ص268

(2) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 11813 ج6 ص244

(3) ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، نشر وزارة عمومالأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب

1387هـ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري ، ج22 ص284

(4) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج3 ص309

(5) ابن حبان ، المجروحين ، مصدر سابق ، ج1 ص434

(6) ابن معين ، تاريخ يحيى بن معين (رواية الدارمي) ، مصدر سابق ، رقم 713 ص195

(7) ابن حنبل ، موسوعة أقوال أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج6 ص487

(8) أبوزرعة ، الضعفاء لأبي زرعة ، مصدر سابق ، ج2 ص501

(9) الفسوي ، يعقوب بن سفيان ، المعرفة والتاريخ ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، تحقيق خليل المنصور ، ج3 ص368

(10) النسائي ، الضعفاء والمتروكون ، مصدر سابق ، ج1 ص228

(11) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج7 ص154

الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب⁽¹⁾، وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه لا يتابع عليه⁽²⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب⁽³⁾.

- عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد المزني المدني ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾. ولخص حاله ابن حجر بقوله:
والد كثير مقبول⁽⁵⁾، وقال صاحب التحرير: مجهول؛ تفرد بالرواية عنه ابنه كثير بن عبد الله، ولم يوثقه سوى
ابن حبان، ولذلك ذكره الذهبي في الميزان⁽⁶⁾.

- عمرو بن عوف بن زيد بن ملحمة أبو عبد الله المزني صحابي⁽⁷⁾.

- الحكم على الحديث: إسناده ضعيف⁽⁸⁾؛ لضعف كثير، وجهالة حال عبد الله بن عمرو.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض:

1- الضعف في كثير بن عبد الله.

2- جهالة عبد الله بن عمرو.

(1) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق، ج 1 ص 434

(2) ابن عدي، الكامل، مصدر سابق، ج 7 ص 62

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 460

(4) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 5 ص 41

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 316

(6) بشار وشعيب، تحرير تقريب التهذيب، مصدر سابق، رقم 3503 ج 2 ص 245

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 425

(8) وللحديث شاهد من حديث عائشة أخرجه: البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم 4450 ج 6 ص 13، والبزار، مسند البزار، مصدر سابق، حديث رقم 108 ج 18 ص 145،

والطبراني، المعجم الأوسط، مصدر سابق، حديث رقم 6887 ج 7 ص 17.

(11) ويُذكر عن ... زيد بن أرقم ... : احتجّموا صياماً⁽¹⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (زيد بن أرقم) من طريق:

يونس بن عبد الله الجرمي عن دينار عنه.

- أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾ عن الثوري.

- وأخرجه ابن أبي شيبة⁽³⁾ من طريق يعلى بن عبيد.

كلاهما (الثوري ، ويعلى بن عبيد) عن يونس عنه.

- دراسة السند :

- يونس بن عبد الله الجرمي الكوفي : وقال ابن أبي حاتم: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلى قال:

سألت أبي عن يونس الجرمي؟ فقال: شيخ ثقة⁽⁴⁾ ، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾ .

- دينار الحجّام كوفي مولى جرم عن زيد مولى جرم : لم يوثقه سوى ابن حبان⁽⁶⁾ ، وقال الحافظ ابن حجر: ودينار

هو الحجّام مولى جرم لا يعرف إلا في هذا الأثر، وقال أبو الفتح الأزدّي: لا يصح⁽⁷⁾ .

- زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي صحابي مشهور⁽⁸⁾ .

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ لجهالة دينار الحجّام .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيب :

الأول : جهالة دينار الحجّام.

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 33 ، انظر العسقلاني ، تعليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج 3 ص 174

(2) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 7543 ج 2 ص 308

(3) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 9324 ج 2 ص 308

(4) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج 9 ص 241

(5) ابن حبان ، الثقات ، مصدر سابق ، ج 7 ص 649

(6) ابن حبان ، الثقات ، مصدر سابق ، ج 4 ص 219

(7) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 4 ص 176

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 222

الثاني : الرواية بالمعنى: حيث جاء الحديث المعلق بلفظ: (ويُذكر عن زيد بن أرقم احتجموا صياماً⁽¹⁾) أما المتن المعلق الذي أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾، وابن أبي شيبة⁽³⁾ جاء بلفظ : (حجمت زيد بن أرقم، وهو صائم).

(12) ويُذكر عن ... أم سلمة: احتجموا صياماً⁽⁴⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (أم سلمة) من طريق :

الثوري عن فرات عن قيس عنه.

- أخرجه عبد الرزاق⁽⁵⁾.

- وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁶⁾ عن يزيد بن هارون .

كلاهما (عبد الرزاق، ويزيد بن هارون) عن الثوري.

- دراسة السند :

- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري تقدم⁽⁷⁾.

- فرات بن أبي عبد الرحمن القزاز الكوفي ثقة⁽⁸⁾.

- قيس المدني ، قال الذهبي: قيس المدني عن زيد بن ثابت ما روى عنه سوى ولده محمد بن قيس⁽⁹⁾ ، ولخص

حاله ابن حجر فقال: مجهول⁽¹⁰⁾.

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج3 ص33 ، انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج3 ص174

(2) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 7543 ج2 ص308

(3) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت) ، مصدر سابق ، حديث رقم 9324 ج2 ص308

(4) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج3 ص33 ، أنظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، ج3 ص174

(5) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 7542 ج4 ص213

(6) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (عوامة) ، مصدر سابق ، حديث رقم 9427 ج3 ص53

(7) تقدم ص46

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص444

(9) الذهبي ، شمس الدين ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، نشر دار الكتب العلمية ، 1995م ، تحقيق عليمحمد معوض وعادل أحمد عبد

الموجود ، ج5 ص482

(10) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص458

- هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومية أم سلمة أم المؤمنين تزوجها النبي ﷺ بعد أبي سلمة⁽¹⁾.

- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد⁽²⁾.

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف ؛ لجهالة حال قيس المدني.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

الأول : جهالة الراوي قيس المدني .

الثاني : رواية الحديث بالمعنى حيث جاء الحديث المعلق بلفظ: (ويُذكر عن أم سلمة: احتجموا صياماً⁽³⁾ وجاء الحديث الذي أخرجه عبد الرزاق (عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها كانت تحتجم ، وهي صائمة)⁽⁴⁾ .

(13)باب ما جاء في التطوع مثني مثني.

ويُذكر ذلك عن ... أبي ذر...⁽⁵⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (أبي ذر) من طريق :

يزيد بن هارون عن محمد بن عمرو عن أبي عمرو بن حِماس عن مالك بن أوس بن الحدثان النضري عنه.

- أخرجه ابن أبي شيبة من طريق يزيد⁽⁶⁾.

- دراسة السند :

- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد⁽⁷⁾.

- محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ،أختلف فيه جرحاً وتعديلاً:

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص754

(2) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص606

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج3 ص33 ، أنظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، ج3 ص174

(4) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 7542 ج4 ص213

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج2 ص57 وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج2 ص435

(6) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة(عوامة) ، مصدر سابق ، حديث رقم 3440 ج1 ص340

(7) تقدم ص46

وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي ، والحاكم ، وابن عدي .⁽¹⁾

(المجرحون):

وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يُستضعَف⁽²⁾.

وقال ابن أبي خيثمة: سُئل ابن معين عن محمد بن عمرو فقال ما زال الناس يتقون حديثه؛ قيل له وما علة ذلك؟ قال كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشئ من روايته ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة. قال علي بن المديني: قلت ليحيى محمد بن عمرو كيف هو؟ قال: تريد العفو أو تشدد؟ قال لا بل أشدد، قال ليس هو ممن تريد؛ وكان يقول حدثنا أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبدالرحمن ابن خابط ، قال يحيى وسألت مالكا عنه فقال فيه نحو ما قلت لك.

وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث ، ويُسْتَهْيَى حديثه.

وقال يعقوب بن شيبة: هو وسط ، وإلى الضعف ما هو ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ⁽³⁾ ، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق له أوهام⁽⁴⁾ . وقد روى له البخاري مقروناً بغيره.

- أبو عمرو بن حماس الليثي ، قال أبو حاتم: مجهول⁽⁵⁾ ، وقال ابن حجر: مقبول⁽⁶⁾ .

- مالك بن أوس بن الحدثان النصري أبو سعيد المدني له رؤية ، وروى عن عمر⁽⁷⁾ .

- أبو ذر الغفاري الصحابي المشهور اسمه جندب بن جنادة على الأصح ، وقيل برير واختلف في أبيه؛ فقيل جندب ، أو عشرة ، أو عبد الله ، أو السكن تقدم إسلامه ، وتأخرت هجرته فلم يشهد بدرأ ، ومناقبه كثيرة جداً⁽⁸⁾ .

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف ؛ لجهالة أبي عمرو بن حماس ، وكذلك الراوي محمد بن عمرو بن علقمة متكلم فيه ، وله أوهام ، أما قول الحافظ ابن حجر: إسناده حسن⁽⁹⁾ ، ففيه نظر.

(1) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 9 ص 333

(2) العسقلاني ، المرجع السابق

(3) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 9 ص 333

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، ص 499

(5) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 12 ص 160

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 660

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 516

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 638

(9) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 436

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيز :

1- جهالة أبي عمرو بن عمرو بن حمّاس الليثي.

2- محمد بن عمرو بن علقمة متكلم فيه، وله أوهام.

3- الرواية بالمعنى وهذا يتضح عندما نقارن بين المتن المعلق، والذي لفظه :

(باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ويذكر ذلك عن عمار⁽¹⁾) أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي ذر: (أنه دخل المسجد فأتى سارية فصلى عندها ركعتين)⁽²⁾.

(14) ويذكر عن ابن عباس: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الشرح: 1]: شرح الله صدره للإسلام⁽³⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق: محمد بن الحسين عن محمد بن العباس بن أيوب عن إسحاق بن الضيف عن حجاج عن ابن جريج عن عطاء عنه . أخرجه ابن مردويه في تفسيره كما في تخليق التعليق⁽⁴⁾.

- دراسة السند :

- محمد بن العباس بن أيوب أبو جعفر الأصبهاني الحافظ المعروف بابن الأخرم من الفقهاء الحفاظ المتهنئين⁽⁵⁾.
- إسحاق بن الضيف، وقيل: ابن إبراهيم بن الضيف الباهلي أبو يعقوب العسكري بصري نزل مصر، قال أبو زرعة: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ربما أخطأ⁽⁶⁾، ولخص حاله ابن حجر في التقريب فقال: صدوق يخطئ⁽⁷⁾، وقال في موطن آخر: إسحاق ضعيف⁽⁸⁾.

- حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة .

قال مغلطاي: قال علي بن المديني في العلل الكبرى: قال: حجاج كل سماعي من ابن جريج عرض إلا التفسير؛ فأبى سمعته سماعاً⁽⁹⁾، وقال الذهبي: رداً على من قال: إنه تغير فقال ما هو تغير يضر؛ وقد قال إبراهيم الحري الحافظ: أخبرني صديق لي، قال: لما قدم حجاج بغداد في آخر مرة، خلط، فرآه يحيى يخلط، فقال لابنه لا تدخل

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 2 ص 57 وانظر العسقلاني، تخليق التعليق، مصدر سابق، ج 2 ص 435

(2) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (عوامة)، مصدر سابق، حديث رقم 3440 ج 1 ص 340

(3) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 6 ص 127، وانظر العسقلاني، تخليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 371

(4) العسقلاني، المرجع السابق

(5) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، نشر دار البشائر الإسلامية، ط 1، 2002م، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ج 5 ص 215

(6) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 1 ص 208

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 101

(8) العسقلاني، تخليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 373

(9) مغلطاي، بن قليج، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، نشر الفاروق الحديثة، ط 1، 2001م، تحقيق عادل بن محمد وأسماء بن إبراهيم، ج 3 ص 401

على الشيخ أحداً. كان من أبناء الثمانين، وحديثه في دواوين الإسلام ، ولا أعلم له شيئاً أنكر عليه مع سعة علمه.⁽¹⁾

ولخص حاله ابن حجر فقال: ثقة ثبت لكنّه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته⁽²⁾.

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس، ويرسل⁽³⁾. جعله العلّائي في المرتبة الثانية من المدلسين⁽⁴⁾، وجعله الحافظ ابن حجر في الثالثة⁽⁵⁾

وقال أبو مسعود في الأطراف عقب حديثين ثبتا من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني قال: ابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني إِمَّا أخذ الكتاب من أبيه ونظر فيه.⁽⁶⁾

- عطاء بن أبي مسلم أبو عثمان الخراساني واسم أبيه ميسرة، وقيل عبد الله ، وثقه ابن سعد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، والدارقطني⁽⁷⁾.

والوحيد الذي جرّحه ابن حبان بقوله: كان ردئ الحفظ يخطئ، ولا يعلم؛ فبطل الاحتجاج به⁽⁸⁾ وهذا مردود بتوثيق من وثقه.

أما سماع عطاء الخراساني من ابن عباس :

قال أبو سعيد العلّائي : قال أحمد بن حنبل لم يسمع من ابن عباس شيئاً⁽⁹⁾.

وقال أبو داود: ولم يدرك ابن عباس ولم يره .

وقال الطبراني: لم يسمع من أحد من الصحابة إلا من أنس.

وقال الدارقطني: ثقة في نفسه إلا أنّه لم يلقَ ابن عباس، وقال حجاج بن محمد عن شعبة: ثنا عطاء الخراساني، وكان نسيّاً .

وقال ابن حجر: في كتابه "العجاب في بيان الأسباب": حيث بين الذين اشتهر عنهم القول في التفسير حيث قال: "الذين اشتهر عنهم القول في ذلك من التابعين أصحاب ابن عباس، وفيهم ثقات، و ضعفاء فمن الثقات من طريق ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس لكن فيما يتعلق بالبقرة، وآل عمران؛ وما عدا ذلك يكون

(1) الذهبي ، شمس الدين ، سير أعلام النبلاء ، نشر مؤسسة الرسالة ، ط 3 ، 1985 ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، ج 9 ص 447

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 153

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 363

(4) العلّائي ، أبو سعيد ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، نشر عالم الكتب - بيروت ، ط 2 ، 1986 م ، تحقيق حمدي بن عبد المجيد ، ص 113

(5) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 41

(6) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 7 ص 190

(7) العسقلاني ، المرجع السابق

(8) العسقلاني ، المرجع السابق

(9) أبو زرعة الراقي ، ولي الدين احمد ، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ، نشر مكتبة الرشد -الرياض ، 1999 م ، تحقيق عبد الله نواره ، ص 229

عطاء هو الخراساني، وهو لم يسمع من ابن عباس فيكون منقطعاً إلا إن صرح ابن جريج بأنه عطاء بن أبي رباح⁽¹⁾.

وقال ابن حجر أيضاً: إن البخاري لم يخرج له شيئاً، وإن الدارقطني، والجبالي، والحاكم، واللالكائي، والكلاباذي، وغيرهم لم يذكروه في رجاله. وقال أيضاً: روى عن الصحابة مرسلًا كابن عباس⁽²⁾، ولخص حاله فقال: صدوق يهمل كثيراً، ويرسل، ويدلس لم يصح أن البخاري أخرج له⁽³⁾.
- عبد الله بن عباس تقدم⁽⁴⁾.

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف ؛ بسبب الانقطاع في السند بين عطاء الخراساني، وابن عباس، وإسحاق بن الضيف متكلم فيه.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- إسحاق بن الضيف؛ وهو متكلم فيه .

2- انقطاع في السند.

(15) ويُذكر عن جابر: (أنَّ النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع فرَمِيَ رجلٌ بسهم، فركع، وسجد ومضى في صلواته)⁽⁵⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (جابر) مرفوعاً من طريق :

محمد بن إسحاق عن صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عنه.

- أخرجه ابن المبارك⁽⁶⁾، ومن طريقه أخرجه أبو داود⁽⁷⁾، وابن حبان⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾.

(1) العسقلاني ، العجائب في بيان الأسباب ، مصدر سابق ، ج 1 ص 208 و 209

(2) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 7 ص 190

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 392

(4) تقدم ص 27

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 46 ، وانظر العسقلاني ، تعليقاتعليق ، مصدر سابق ، ج 2

(6) ابن المبارك ، عبد الله ، الجهاد ، نشر التونسية - تونس ، 1972م ، تحقيق نزيه حماد ، حديث رقم 189 ، ص 149

(7) أبو داود، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 198 ، ج 1 ص 50

(8) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 1096 ، ج 3 ص 375

(9) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 869 ج 1 ص 415

(10) العسقلاني ، تعليقاتعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 114

- وأخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾، والحاكم⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾ من طريق يونس بن بكير.

كلاهما (عبد الله بن المبارك، ويونس) عن محمد بن إسحاق به.

- دراسة السند :

- محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبى مولا هم المدني نزيل العراق إمام المغازي اختلف فيه جرحاً وتعديلاً :

أما المعدلون : فقد وثقه شعبة، وابن سعد، وابن معين، وعلي بن المديني، والبخاري، والجوزجاني، وأبوزرعة الدمشقي، وأبوحاتم، وابن حبان، وابن عدي⁽⁴⁾.

أما المجرحون : قال ابن أبي خيثمة: عن ابن معين مرة: ليس بذلك ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي، وقال الميموني: عن ابن معين ضعيف.

وقال أيوب بن إسحاق بن سامري سألت أحمد: فقلت له يا أبا عبد الله إذا انفرد ابن إسحاق بحديث تقبله؟ قال: لا والله؛ إنِّي رأيتَه يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا. وقال حنبل بن إسحاق سمعت أبا عبد الله يقول: ابن إسحاق ليس بحجة، وقال يعقوب بن شيبة: سمعت ابن نمير يقول: إذا حدث عن من سمع منه من المعروفين فهو حسن الحديث صدوق، وإمَّا أتى من أنَّه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: اختلف الأئمة فيه، وليس بحجة؛ إمَّا يعتبر به، وقال أبو يعلى الخليلي: وإمَّا لم يخرجْه البخاري؛ من أجل روايته المطولات، وقد استشهد به، وأكثر عنه فيما يحكى في أيام النبي (ﷺ)، وفي أحواله، وفي التواريخ، وهو عالم واسع الرواية، والعلم ثقة⁽⁵⁾. **ولخص حاله ابن حجر** فقال: صدوق يدلُّس، ورمي بالتشيع⁽⁶⁾، ووصفه بالتدليس لا يضر؛ لأنَّه صرَّح بالتحديث عند ابن خزيمة⁽⁷⁾.
- صدقة بن يسار الجزري نزيل مكة ثقة⁽⁸⁾.

(1) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، حديث رقم 36 ج 1 ص 24

(2) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق، حديث رقم 557 ج 1 ص 258

(3) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 663 ج 1 ص 219

(4) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 9 ص 34 و 41

(5) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 9 ص 34 و 41

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 467

(7) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، حديث رقم 36 ج 1 ص 24

(8) العسقلاني، المرجع السابق، ص 276

- عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري المدني: ذكره أبو حاتم وقال: لا أعرفه⁽¹⁾. وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال الذهبي: فيه جهالة؛ ما روى عنه غير صدقة بن يسار⁽³⁾. ولخص حاله ابن حجر بقوله: مقبول⁽⁴⁾.

- جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري ثم السلمى صحابي بن صحابي⁽⁵⁾.

- عبد الله بن المبارك تقدم⁽⁶⁾.

- يونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي صدوق يخطيء⁽⁷⁾ توبع.

- الحكم على الحديث: أما تصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم و هو على طريقتهم في توثيق المجاهيل، ففيه نظر؛ وإلا إسناده ضعيف؛ لجهالة عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

لقد أشار الحافظ ابن حجر⁽⁸⁾ إلى سببين للتعليق بصيغة التمريض هنا :

الأول: جهالة عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري .

الثاني: اختصار المتن: فالمتن المعلق جاء بلفظ: (ويذكر عن جابر: (أن النبي ﷺ) كان في غزوة ذات الرقاع فرمي رجل بسهم، فنزفه الدم، فركع، وسجد ومضى في صلاته)⁽⁹⁾ أما المتن الذي أخرجه ابن المبارك، وغيره جاء بلفظ: (خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة ذات الرقاع فأصاب امرأة رجلاً من المشركين فلما أن رأى رسول الله ﷺ قافلاً، وجاء زوجها، وكان غائباً فحلف أن لا ينتهي حتى يهريق دمًا من أصحاب محمد صلى الله عليه و سلم فخرج يتبع أثر النبي ﷺ فنزل النبي ﷺ منزلاً فقال: مَنْ رجل يكلوننا ليلتنا هذه؟ فانتدب رجل من المهاجرين، ورجل من الأنصار فقالا: نحن يا رسول الله قال: فكونا بقم الشعب قال: فكانوا نزلوا الى الشعب من الوادي فلما خرج الرجلان إلى فم الشعب قال الأنصاري: للمهاجري أي الليل أحب إليك أن أكفيك أهله، أو أخره قال: اكفني أهله قال: فاضطجع المهاجري فنام، وقام الأنصاري يصلي قال: وأتى الرجل فلما رأى شخص الرجل عرف أنه ربيبة القوم فرماه بسهم فوضعه فيه فانتزعه فوضعه، وثبت قائماً ثم رماه بسهم آخر فوضعه

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 6 ص 218

(2) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 5 ص 272

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، مصدر سابق، ج 5 ص 110

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 396

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 136

(6) ص 30

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 613

(8) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 2 ص 116

(9) تقدم 27

فيه فنزعه فوضعه، وثبت قائماً ثم عاد له بثالث فوضعه فيه فانتزعه فوضعه ثم ركع، وسجد ثم أهبَّ صاحبه فقال اجلس فقد أثبت فوثب فلما رأهما الرجل عرف أنه قد نذروا به فهرب فلما رأى المهاجري ما بالأنصار من الدماء قال: سبحان الله ألا أنبهتني أول ما رماك قال: كنت في سورة أقرأها فلم أحب أن أقطعها حتى أنفذها فلما تابع على الرمي ركعت فناديتك وأيمُّ الله لولا أني خشيت أن أضيع ثغراً أمرني رسول الله ﷺ بحفظه لقطع نفسي قبل أن أقطعها أو أنفذها (1) فالمدقق يجد الاختصار واضحاً.

(16) باب: لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع

ويذكر عن سالم، عن ابن عمر (رضي الله عنهما)، عن النبي (ﷺ) مثله (2).

- تخريج الحديث : روي عن (ابن عمر) مرفوعاً من طريق :

الزهري عن سالم عنه.

- أخرجه الشافعي (3) وأبو عبيد (4)، وابن أبي شيبة (5)، والدارمي (6)، وأبو داود (7)، والترمذي (8)، وأبو يعلى (9)، والحاكم (10)، والبيهقي (11)، الإمام أحمد (12)، والرويانى (13)، وابن خزيمة (14) عن سفيان بن حسين .

- وأخرجه البيهقي (15) عن سليمان بن كثير.

كلاهما (سفيان بن حسين ، وسليمان بن كثير) عنه .

(1) تقدم 54

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 116 ، انظر العسقلاني ، تعليق التعليق، مصدر سابق ، ج 3 ص 14

(3) الشافعي ، مسند الشافعي ، مصدر سابق ، حديث رقم 398 ج 1 ص 90

(4) أبو عبيد ، الأموال ، مصدر سابق ، حديث رقم 763 ج 2 ص 335

(5) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق ، حديث رقم 9905 ج 2 ص 360

(6) الدارمي ، سنن الدارمي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1660 ج 2 ص 1009

(7) أبو داود ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 1586 ج 2 ص 98

(8) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث 621 ج 2 ص 11

(9) أبو يعلى ، مسند أبي يعلى الموصلي، مصدر سابق ، ج 9 ص 359

(10) الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، حديث رقم 1443 ج 1 ص 549

(11) البيهقي ، السنن الكبرى، مصدر سابق ، حديث رقم 7252 ج 4 ص 147

(12) ابن حنبل ، المسند، مصدر سابق ، حديث رقم 4634 ج 8 ص 256

(13) الرويانى ، محمد بن هارون ، مسند الرويانى ، نشر مؤسسة قرطبة - القاهرة ، ط 1 ، 1316 هـ ، تحقيق أيمن علي أبو يمانى ، حديث رقم

1392 ج 4 ص 98

(14) ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 2267 ج 4 ص 19

(15) البيهقي ، احمد بن الحسين ، معرفة السنن والآثار ، نشر جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي -باكستان، ودار قتيبة دمشق - بيروت ،

ودار الوعي ، حلب - دمشق ، ودار الوفاء ، مصر - المنصورة، القاهرة، ط 1 ، 1991 م ، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي ، حديث رقم 7878

ج 6 ص 24

- دراسة السند :

- سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد، أو أبو الحسن الواسطي ثقة في غير الزهري باتفاقهم⁽¹⁾ ويدل على ذلك : إن ابن رجب بَوَّبَ باباً بعنوان :ومنهم جماعة من أصحاب الزهري ضَعَّفُوا في الزهري خاصة ؛ومنهم سفيان بن حسين ، قال ابن معين: هم عن غير الزهري أثبت منه عن الزهري ؛ إِمَّا سمع من الزهري بالموسم ، قال ابن رجب: يعني لم يصحبه ، ولم يجتمع به غير أيام الموسم ، وقال يحيى أيضاً: ليس به بأس هو صالح حديثه عن الزهري فقط ليس بذاك⁽²⁾ .

- سليمان بن كثير العبدي البصري قال النسائي : ليس به بأس إلا في الزهري ؛ فَإِنَّهُ يخطيء عليه ، وقال العقيلي : مضطرب الحديث عن ابن شهاب ، وقال ابن حبان : كان يخطيء كثيراً وأما روايته عن الزهري فقد اختلطت عليه صحيفته فلا يحتج بشيء ينفرد به عن الثقات ، وقال ابن عدي : لم أسمع أحداً في روايته عن غير الزهري شيئاً ، ولخص حاله ابن حجر فقال :لأبأس به في غير الزهري⁽³⁾ .

- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه⁽⁴⁾ .

- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عمر ، أو أبو عبد الله المدني أحد الفقهاء السبعة ، وكان ثبتاً عابداً فاضلاً كان يشبهه بأبيه في الهدى والسمت⁽⁵⁾ .

- عبد الله بن عمر .

- **الحكم على الحديث : قال الترمذي :** حديث ابن عمر حديث حسن، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء، وقد روى يونس بن يزيد، وغير واحد، عن الزهري، عن سالم هذا الحديث، ولم يرفعه، وإمَّا رفعه سفيان بن حسين⁽⁶⁾ ، **وقال الحاكم :** هذا حديث كبير في هذا الباب يشهد بكثرة الأحكام .. إلا إنَّ الشيخين لم يخرجوا لسفيان بن حسين الواسطي في الكتابين، و سفيان بن حسين أحد أئمة الحديث و ثقَّه يحيى بن معين ... ، و يصححه على شرط الشيخين حديث عبد الله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزهري ، و إن كان فيه أدنى إرسال ؛فإنَّه شاهد صحيح لحديث سفيان ابن حسين⁽⁷⁾ .

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص244

(2) ابن رجب ، شرح علل الترمذي ، مصدر سابق ، ج 1 ص370

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص254

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص506

(5) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص226

(6) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث 621 ج 2 ص11

(7) الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، حديث رقم 1443 ج 1 ص549

قال العيني قال الترمذي: في (كتاب العلل) سألت محمداً عن حديث سالم عن أبيه كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة فقال أرجو أن يكون محفوظاً ، وسفيان بن حسين صدوق⁽¹⁾، ولكن تتبعت هذا الكلام عند الترمذي في كتبه ولم أجده ، وقال البيهقي بعد أن ساق الطريق التي يتابع فيها سليمان سفيان : حفظه سليمان بن كثير، وسفيان بن حسين⁽²⁾ .

فالإسناد حسن ؛لمتابعة سليمان بن كثير لسفيان. وعليه يتنزل كلام الترمذي .

وقد روي من طريق آخر مرسل من طريق يونس عن الزهري⁽³⁾

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- الاختلاف على الزهري في سند الحديث وصلاً، وإرسالاً؛ فمن وصله لم يكن ثبناً في الزهري، وهو سفيان بن حسين ، وسليمان بن كثير ، ومن كان ثبناً في الزهري ، وهو يونس بن يزيد فقد أرسله .

ويوضح هذا قول الحافظ ابن حجر : وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري، وقد خالفه من هو أحفظ منه في الزهري فأخرجه الحاكم⁽⁴⁾ من طريق يونس بن يزيد عن الزهري وقال: إنَّ فيه تقوية لرواية سفيان بن حسين؛ لأنه قال عن الزهري قال أقرأنيها سالم بن عبد الله بن عمر فوعيتها على وجهها فذكر الحديث ، ولم يقل إنَّ ابن عمر حدَّثه به ، ولهذه العلة لم يجزم به البخاري لكن أورده شاهداً لحديث أنس الذي وصله البخاري في الباب ولفظه ولا يجمع بين متفرق بتقديم التاء أيضاً وزاد خشية الصدقة⁽⁵⁾ .
وقال أيضاً: رواية سفيان بن حسين عن الزهري ليست على شرط الصحيح ، لأنه ضعيف فيه⁽⁶⁾ .

2- الاختصار في المتن : حيث جاء لفظ المتن المعلق باب: لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع، ويُذكر عن سالم، عن ابن عمر (رضي الله عنهما)، عن النبي (ﷺ) مثله⁽⁷⁾ وجاء الحديث الذي أخرجه أحمد⁽⁸⁾ بلفظ: (كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ، ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي، قال: فأخرجها أبو بكر من بعده، فعمل بها

(1) العيني ، عمدة القاري ، مصدر سابق ، ج 13 ص 392

(2) البيهقي ، أحمد بن الحسين ، معرفة السنن والآثار ، نشر جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي - باكستان، ودار قتيبة دمشق - بيروت ، ودار الوعي ، حلب - دمشق ، ودار الوفاء ، مصر - المنصورة

، القاهرة، ط 1 ، 1991م ، تحقيق عبد المعطي أمين قلجعي ، حديث رقم 7878 ج 6 ص 24

(3) الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، مصدر سابق ، حديث رقم 1444 ج 1 ص 550، وانظر البيهقي ، معرفة السنن والآثار، مصدر سابق ، حديث رقم 7879 ج 6 ص 24

(4) الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، مصدر سابق ، حديث رقم 1444 ج 1 ص 550

(5) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 3 ص 314

(6) العسقلاني ، النكت على ابن الصلاح ، مصدر سابق ، ج 1 ص 337

(7) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 116 ، انظر العسقلاني ، تغليق التعليق، مصدر سابق ، ج 3 ص 14

(8) تقدم ص 70

حتى توفي، ثم أخرجها عمر من بعده، فعمل بها، قال: فلقد هلك عمر يوم هلك وإنَّ ذلك لمقرون بوصيته، فقال: كان فيها: " في الإبل في كل خمس شاة، حتى تنتهي إلى أربع وعشرين، فإذا بلغت إلى خمس وعشرين، ففيها بنت مخاض، إلى خمس وثلاثين، فإن لم تكن ابنة مخاض، فابن لبون، فإذا زادت على خمس وثلاثين، ففيها ابنة لبون، إلى خمس وأربعين، فإذا زادت واحدة، ففيها حقة، إلى ستين، فإذا زادت ففيها جذعة، إلى خمس وسبعين، فإذا زادت، ففيها ابنتا لبون، إلى تسعين، فإذا زادت، ففيها حقتان، إلى عشرين ومائة، فإذا كثرت الإبل، ففي كل خمسين حقة، وفي كل أربعين ابنة لبون، وفي الغنم من أربعين شاة إلى عشرين ومائة، فإذا زادت ففيها شاتان، إلى مائتين، فإذا زادت، ففيها ثلاث إلى ثلاث مائة، فإذا زادت بعد فليس فيها شيء حتى تبلغ أربع مائة، فإذا كثرت الغنم، ففي كل مائة شاة، وكذلك لا يُفَرَّقُ بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرق، مخافة الصدقة، وما كان من خليطين، فهما يتراجعان بالسوية، لا تؤخذ هرمة، ولا ذات عيب من الغنم (1).

(17) (ويُذكَرُ عن ابن عباس ... ما كان في القرآن أو، أو (2) فصاحبه بالخيار) (3).

– تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

الليث عن مجاهد عنه.

– أخرجه الثوري (4)، ومن طريقه أخرجه عبد الرزاق (5)، وابن أبي حاتم (6).

– وأخرجه ابن أبي شيبة (7)، والطبري (8) من طريق حفص.

كلاهما (الثوري، وحفص) عن الليث.

(1) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 4634 ج 8 ص 256
(2) المقصود ب(أو، أو) التي تأتي للتخير في الكفارة نحو قوله تعالى (فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) [البقرة: 196]
(3) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 8 ص 14، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 5 ص 205
(4) الثوري، سفيان، تفسير الثوري، نشر دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1983م، حديث رقم 367936 ص 61
(5) الصنعاني، مصنف عبيد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 8192 ج 4 ص 395
(6) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم، مصدر سابق، حديث رقم 6731 ج 4 ص 1194
(7) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت)، مصدر سابق، حديث رقم 12458 ج 3 ص 98
(8) الطبري، جامع البيان، مصدر سابق، 12617 ج 10 ص 35

– دراسة السند :

– الليث بن أبي سليم: قال ابن معين: ضعيف⁽¹⁾، وقال أحمد بن حنبل: ليس هو بذلك وقال أيضاً: مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس.⁽²⁾ وقال البخاري: ليث بن أبي سليم صدوق إلا أنه يغلط.⁽³⁾ وقال الجوزجاني: يضعف حديثه ليس بثبت⁽⁴⁾، وقال العجلي: جازز الحديث، وقال مرة لا بأس به⁽⁵⁾.

وقال النسائي: ضعيف⁽⁶⁾، وقال العقيلي: كان ابن عيينة يضعف ليث بن أبي سليم.⁽⁷⁾

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث⁽⁸⁾.

وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه⁽⁹⁾.

وقال ابن عدي: ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه⁽¹⁰⁾.

ولخص حاله ابن حجر بقوله: صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك⁽¹¹⁾

– مجاهد بن جبر بن الحجاج المخزومي ثقة إمام في التفسير، والعلم⁽¹²⁾.

– عبد الله بن عباس تقدم⁽¹³⁾.

– حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي ثقة فقيه تغير حفظه قليل في الآخر⁽¹⁴⁾.

(1) ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، نشر دار المأمون للتراث – دمشق، 400هـ، تحقيق احمد محمد نور سيف، رقم 560 ص 158

(2) ابن حنبل، احمد، العلل ومعرفة الرجال، نشر المكتب الإسلامي، دار الخاني – بيروت، الرياض، ط 1988م، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، رقم 2691 ج 1 ص 70

(3) الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير، نشر عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط 1، 1409هـ، تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، ص 390

(4) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق، ص 91

(5) العجلي، احمد بن عبد الله، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، نشر مكتبة الدار، المدينة المنورة – السعودية، ط 1، 1985م، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، ج 2 ص 231

(6) النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، نشر دار الوعي -- حلب، ط 1، 1396هـ، تحقيق محمد إبراهيم زايد، ج 1 ص 230

(7) العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، نشر دار ابن عباس – مصر، ط 2، 2008م، تحقيق مازن السرساوي، ج 5 ص 175

(8) ابن أبو حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 7 ص 178

(9) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق، ج 1 ص 442

(10) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج 6 ص 89

(11) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 464

(12) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 520

(13) ص 27

(14) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 173

– سفيان الثوري تقدم⁽¹⁾.

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ لضعف الليث.

– سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض : الضعف في السند .

(18) باب الحجامة ، والقيء للصائم

وقال لي: يحيى بن صالح، حدثنا معاوية بن سلام، حدثنا يحيى، عن عمر بن الحكم بن ثوبان: سمع أبا هريرة

(ﷺ) : (إذا جاء فلا يفطر؛ إمَّا يخرج، ولا يولج)

ويذكر عن أبي هريرة: (أنَّه يُفطر) والأول أصح⁽²⁾.

– تخريج الحديث : روي الحديث مرفوعاً عن (أبي هريرة) من طريقين :

1- هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عنه.

- أخرجه أحمد⁽³⁾، وابن ماجة⁽⁴⁾، والترمذي⁽⁵⁾، وابن الجارود⁽⁶⁾، والطحاوي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾،

والبغوي⁽¹⁰⁾، والهيثمي⁽¹¹⁾، من طريق عيسى بن يونس.

- وأخرجه ابن ماجة⁽¹²⁾، وابن خزيمة⁽¹³⁾، والحاكم⁽¹⁴⁾ من طريق حفص بن غياث.

كلاهما (عيسى بن يونس ، وحفص) عن هشام .

(1) ص 46

(2) البخاري ، الجامع الصحيح لمختصر، مصدر سابق ، ج3 ص33 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ج3 ص175

(3) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 10462 ج16 ص283

(4) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1676 ج1 ص536

(5) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 720 ج2 ص91

(6) ابن الجارود ، المنتقى ، مصدر سابق ، حديث رقم 438 ص372

(7) الطحاوي ، شرح مشكل الآثار ، مصدر سابق ، ج4 ص382 ، وشرح معاني الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 3410 ج2 ص97

(8) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 2273 ج3 ص153

(9) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 8027 ج4 ص371

(10) البغوي ، شرح السنة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1755 ج6 ص293

(11) الهيثمي ، موارد الظمان الى صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 907 ج1 ص227

(12) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1676 ج1 ص536

(13) ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1961 ج3 ص226

(14) الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، مصدر سابق ، حديث رقم 1556 ج1 ص589

- دراسة السند :

- هشام بن حسان الأزدي القردوسي أبو عبد الله البصري ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن، وعطاء مقال ؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما⁽¹⁾.

- محمد بن سيرين الأنصاري أبو بكر بن أبي عمرة البصري ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى⁽²⁾.

- أبو هريرة الدوسي تقدم⁽³⁾.

- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي أخو إسرائيل كوفي نزل الشام مرابطاً ثقة مأمون⁽⁴⁾.

- حفص بن غياث تقدم⁽⁵⁾ وهو متابع .

- **الحكم على الحديث :** قال الترمذي: حدثنا علي بن حجر ، حدثنا عيسى بن يونس ، عن هشام بن حسان ، عن

ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، أن النبي (ﷺ) قال: (من ذرعه القيء فليس عليه قضاء ، ومن استقاء عمداً فليقض) ؛ سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث عيسى بن يونس عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة وقال: ما أراه محفوظاً، وقد روى يحيى بن أبي كثير عن عمر بن الحكم: أن أبا هريرة كان لا يرى القيء يفطر الصائم⁽⁶⁾ .

وقال البخاري أيضاً: وقال لي مسدد حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ) قال: (من استقاء فعليه القضاء)، قال أبو عبد الله: ولم يصح ؛ وإنما يُروى هذا عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة رفعه، وخالفه يحيى بن صالح قال: ثنا معاوية قال ثنا يحيى عن عمر بن حكم بن ثوبان سمع أبا هريرة قال: (إذا قاء أحدكم فلا يُفطر فإنما يخرج ولا يولج)⁽⁷⁾.

وقال الترمذي: حسن غريب⁽⁸⁾ .

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه⁽⁹⁾ وهذا فيه نظر؛ فإسناده ضعيف؛ لأنه لا يصح سنداً، ولا حكماً.

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص572

(2) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص483

(3) تقدم ص42

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص441

(5) ص73

(6) الترمذي ، علل الترمذي الكبير ، مصدر سابق ، رقم 198 ص115

(7) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، ج1 ص91

(8) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 720 ج2 ص91

(9) الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، مصدر سابق ، حديث رقم 1557 ج1 ص589

2- عبد الله بن سعيد عن جده عنه :

– أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾ عن أبي بكر بن عياش.

– وأخرجه الدارقطني⁽²⁾ عن محمد بن فضيل .

– وأخرجه أبو يعلى⁽³⁾ عن حفص بن غياث .

– دراسة السند :

– عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري أبو عباد الليثي : قال البخاري : تركوه ، ضعفه ابن معين ، والإمام أحمد ، وعمر بن علي الفلاس ، وأبوزرعة ، وأبو حاتم ، والحاكم أبو أحمد ، وابن عدي⁽⁴⁾ ، ولخص حاله ابن حجر قال : متروك⁽⁵⁾ .

– كيسان أبو سعيد المقبري المدني ثقة ثبت⁽⁶⁾ .

– أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح⁽⁷⁾ .

– حفص بن غياث تقدم⁽⁸⁾ .

– محمد بن فضيل بن غزوان الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق⁽⁹⁾ .

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض : روي الحديث من طريقين :

الأولى : أعلها البخاري بأنها غير محفوظة . والثانية : وهي التي رجحها البخاري كما تقدم: وفيها عبد الله بن سعيد المقبري وهو ضهيف جداً ، والأمر الآخر خالف هذا الطريق الحديث الموصول الذي صدر الباب به فأقول: إنَّ البخاري يرى الوقف على أبي هريرة هو الصحيح، وكذلك عدم الفطر من القِيء حكماً؛ ولهذا في ترجمة الباب جاء قوله: باب الحجامة، والقِيء للصائم، وقال لي يحيى بن صالح، حدثنا معاوية بن سلام، حدثنا يحيى، عن عمر بن الحكم بن ثوبان: سمع أبا هريرة (رضي الله عنه) : (إذا قاء فلا يفطر؛ إنَّما يخرج، ولا يولج)، ويُذكر عن أبي هريرة: (أنَّه يفطر) والأول أصح⁽¹⁰⁾ .

(1) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 9189 ج2 ص279

(2) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 2274 ج3 ص154

(3) أبو يعلى ، مسند أبي يعلى ، مصدر سابق ، حديث رقم 6604 ج11 ص482

(4) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج5 ص209

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص306

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص463

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص624

(8) ص73

(9) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص502

(10) البخاري ، الجامع الصحيح لمختصر ، مصدر سابق ، ج3 ص33 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ج3 ص175

(19) باب لا طلاق قبل النكاح

قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا) [الأحزاب : 49]

وقال ابن عباس: (جعل الله الطلاق بعد النكاح).

ويُروى في ذلك عن أبي بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتيبة: أَنَّهَا لَا تُطَلَّقُ⁽¹⁾.

– تخريج الحديث : رُوِيَ الحديث موقوفاً على (أبي بكر بن عبد الرحمن) من طريق :

عبد الله بن صالح عن الليث عن ابن الهاد عن المنذر بن علي بن أبي الحكم عنه.

– أخرجه الفسوي⁽²⁾، ومن طريقه أخرجه البيهقي⁽³⁾.

– دراسة السند :

– عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري كاتب الليث

أما المعدلون : وثقه ابن معين، وأبو زرعة، ويعقوب بن سفيان، وأبو هارون الخريبي، وابن القطان، وحسن أبو حاتم الرأي فيه.

أما المجرحون : ضعفه ابن المديني، وأحمد بن صالح، والنسائي، والحاكم أبو أحمد، وابن حبان، وقال ابن عدي: هو عندي مستقيم الحديث؛ إلا أنه يقع في حديثه في إسانيده،

ومتونه غلط، ولا يعتمد الكذب⁽⁴⁾. ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة⁽⁵⁾.

– الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة مكثر⁽⁶⁾.

– يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي أبو عبد الله المدني ثقة مكثر⁽⁷⁾.

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 7 ص 45.

انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 439

(2) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق، ج 1 ص 308

(3) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 14889 ج 7 ص 525

(4) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 5 ص 225

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 308

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 464

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 602

– المنذر بن علي بن أبي الحكم ، لم أجد له ترجمة فيما تتبعته واستقصيته وطلبتة من كتب التراجم، وكتب العلل والسؤالات، وكتب الشروح، وأهل الاختصاص؛ لعلي أجد بغيتي، وكذلك فيما تتبعته باستخدام الحاسب، والموسوعات الحديثية، ولكن دون جدوى .

– أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي ثقة فقيه عابد⁽¹⁾ .

– عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه ثبت⁽²⁾ .

– الحكم على الحديث : لا يمكن الحكم؛ لعدم وجود ترجمة للراوي (المنذر).

– سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

الراوي المنذر الذي لم نجد له ترجمة؛ قد يكون هو السبب نفسه الذي جعل البخاري يعلقه بصيغة التمريض، وكذلك الراوي عبد الله بن صالح متكلم فيه.

(20)باب لا طلاق قبل النكاح

قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَنْعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا) [الأحزاب: 49]،

وقال ابن عباس: (جعل الله الطلاق بعد النكاح).

ويُروى في ذلك عن ... مجاهد ..: أنها لا تُطلق⁽³⁾

– تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (مجاهد) من طريق :

وكيع عن معرّف عن الحسن بن رواح الضبي عنه

– أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾ ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽⁵⁾

– دراسة السند :

– وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ثقة حافظ عابد⁽⁶⁾ .

– معرّف بن واصل السعدي ثقة⁽⁷⁾ .

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 623

(2) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 327

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(4) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 17832 ج 4 ص 65

(5) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 450

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 540

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 581

- الحسن بن رواج ، لم أجد له ترجمة فيما تتبعته واستقصيته ، وطلبتة من كتب التراجم، وكتب العلل ،
والسؤالات ، وكتب الشروح لعلي أجد بغيتي ، وكذلك فيما تتبعته باستخدام الحاسب ، والموسوعات الحديثية ،
ولكن دون جدوى .

- مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي ثقة إمام في التفسير ، وفي العلم⁽¹⁾

- الحكم على الحديث : لا يمكن الحكم ؛ لعدم معرفة الراوي الحسن بن رواج .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- قد يكون هذا الروي الذي لم أجد له ترجمه هو بالأصل عند البخاري غير معروف ، ومجهول .

2- رُوي عن مجاهد خلاف ما يرى حيث جاء المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة ، والذي علقه البخاري : حدثنا وكيع ،
عن معرف بن واصل ، عن الحسن بن رواج الضبي ، قال : سألت سعيد بن المسيب ، ومجاهداً ، وعطاء عن
رجل قال : يوم أتزوج فلانة فهي طالق ؟ فقالوا : ليس بشيء ، قال : وقال سعيد : أيكون سيل قبل مطر ؟⁽²⁾ أما
الذي روي عن مجاهد خلفه والذي أشار إليه ابن حجر بقوله : وقد روى عن مجاهد خلفه أخرجه أبو عبيد من
طريق خصيف (أن أمير مكة قال لامرأته كل امرأة أتزوجها فهي طالق قال خصيف : فذكرت ذلك لمجاهد ، وقلت
له : إن سعيد بن جبير قال : ليس بشيء ؛ طلق ما لم يملك قال : فكره ذلك مجاهد ، وعابه وقال : ما طلق إلا بعد ما
ملك⁽³⁾ .

(21) (ويذكر عن ابن عباس ... (حُوبًا) [النساء: 2] ، [إمًا])⁽⁴⁾ .

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفا على (ابن عباس) من طريق :

نصر بن علي الجهضمي عن عبيد بن عقيل عن مُسلمة بن علقمة عن داود بن أبي هند عن عكرمة عنه.

- أخرجه ابن أبي حاتم⁽⁵⁾ .

- دراسة السند :

- نصر بن علي بن نصر بن علي الجهضمي ثقة ثبت طُلب للقضاء فامتنع⁽⁶⁾ .

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 520

(2) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أشيبه (عوامة) ، مصدر سابق ، حديث رقم 18131 ج 5 ص 18

(3) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 385

(4) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 6 ص 44

(5) ابن أبي حاتم ، تفسير ابن أبي حاتم ، مصدر سابق ، حديث رقم 4740 ج 3 ص 856

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 561

- عبید بن عقیل الهلالي أبو عمرو البصري الضير المعلم صدوق⁽¹⁾.

- مسلمة بن علقمة المازني أبو محمد البصري : اختلف فيه جرحاً، وتعديلاً:

المعدلون: وثقه ابن معين، وأبو زرعة بقوله : لا بأس به يحدث عن داود أحاديثاً حسناً ، وابن حبان، وأبو القاسم البغوي .

المجرحون :

قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: شيخ ضعيف حدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير وأسند عنه. ونقل العقيلي: عن أحمد بن محمد سألت أبا عبد الله عن مسلمة بن علقمة رأيتاه؟ قال: لا قلت: كيف هو؟ قال: لا أدري أخبرك يروون عنه أحاديثه مناكير ، وأراهم قد تساهلوا في الرواية عنه ، قال: وسمعت عبد الله بن أحمد يقول: بلغني عن يحيى بن سعيد أنه لم يكن بالراضي عنه. وقال ابن أبي خيثمة: حدثنا القواريري حدثنا مسلمة بن علقمة ، وكان عالماً بحديث داود ابن أبي هند حافظاً له ، وكان يقال في حفظه شيء.

وقال الآجري عن أبي داود: ترك عبد الرحمن حديثه.

وقال النسائي: ليس بالقوي⁽²⁾.

وقال الساجي: روى عن داود بن أبي هند مناكير ، وكان قد روي سمعت ابن مثنى يقول: ما سمعت عبد الرحمن يحدث عنه بشيء؛ أراه لبدعته.

وذكره العقيلي في الضعفاء وقال: وله عن داود مناكير، وما لا يتابع عليه من حديثه كثير.

وذكر له ابن عدي أحاديث ، وقال: وله غير ما ذكرت مما لا يتابع عليه.⁽³⁾ ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق له أوهام⁽⁴⁾.

- داود بن أبي هند القشيري مولاهم أبو بكر أو أبو محمد البصري ، قال ابن حبان: وقد روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه ، وكان داود من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات إلا أنه كان يهجم إذا حدث من حفظه ، ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير يخطيء ، والوهوم القليل يهجم حتى يفحش ذلك منه؛ لأن هذا مما لا ينفك منه البشر ، ولو كنا سلكناه المسلك للزمنا ترك جماعة من الثقات الأمة؛ لأنهم لم يكونوا معصومين

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 377

(2) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 10 ص 132

(3) العسقلاني ، المرجع السابق

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 531

من الخطأ بل الصواب في هذا ترك من فحش ذلك منه ،والاحتجاج بمن كان منه ما لا ينفك منه البشر"⁽¹⁾،ولخص حاله ابن حجر فقال :ثقة متقن كان يهيم بأخرة⁽²⁾ .

- عبد الله بن عباس تقدم⁽³⁾ .

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر :وصله ابن أبي حاتم بإسناد صحيح عن داود ابن هند عن عكرمة عن ابن عباس⁽⁴⁾ ، قول الحافظ ابن حجر يدلُّ أنَّ ما قبل داود بن أبي هند هناك مشكلة في السند ، وهذه المشكلة قد تنحصر في مسلمة بن علقمة إذ اختلف فيه قول الأمامين أحمد ،و أبي زرعة كما تقدم.

— سبب التعليق عند البخاري بصيغة التمريض :مُسلمة بن علقمة مختلف في توثيقه بين موثق ،ومضعف ، يضاف إلى ذلك روايته عن داود بن أبي هند فيها مقال ، وكلام.

(22) ويُذكر عن عمرأقاويل مختلفة). ينظر لاحقاً⁽⁵⁾ .

(23) ويُذكر عن علي أقاويل مختلفة) ينظر لاحقاً⁽⁶⁾ .

(24) ويُذكر عن زيد أقاويل مختلفة) ينظر لاحقاً⁽⁷⁾ .

(1) ابن حبان ، الثقات ، مصدر سابق ، ج 6 ص 278

(2) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 200

(3) ص 27

(4) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 8 ص 246

(5) ص 244

(6) ص 251

(7) ص 359

المبحث الثاني

أسباب تتعلق بالاتصال ، والانقطاع

يقول سعيد بواعنة : " إنَّ الإسناد الصحيح هو ركيزة أساس في علم الحديث؛ فيه نبلغ المتن الصحيح، ومن أجل أن يكون لدينا إسناد صحيح؛ فلا بد من شرطين : رجال ثقات لا قدح فيهم يؤثر في الرواية ، وأداة ربط بين هؤلاء الثقات هي "السماع" بقول الراوي : سمعت ، أو ، حدثنا، أو حدثني ، أو ما يسد مسده كالإخبار بقوله: أخبرنا ، أو أخبرني ، أو الإنباء كقول الراوي: أنبأنا ، أو أنبأني ، و كالوجادة كقوله: وجدت بخط فلان .. وهذا في الصحيفة المؤمنة الغلط ، والتصحيح ، وكالمناولة ، وغير ذلك من طرق التحمل التي تعني الاتصال بين الحامل والمتحمّل عنه ⁽¹⁾ .

وبخلاف ما صدرنا ؛ قد ينشأ الإرسال في السند حيث قال بواعنة أيضاً : " فالأمر هنا بات يحتاج إلى مزيد حيلة ، ودقة في طلب الروايات الصحيحة ؛ وهذا ما دعى الإمام البخاري لأن يصوغ لنفسه منهجاً يستوثق به من اتصال حلقات الرواة في إسناد من الأسانيد ، فالعننة التي قد تشتمل بعض حلقات إسناد ما بقول الراوي: "فلان عن فلان عن ... " ليست تعطي دلالة صريحة على الاتصال الذي يلزم منه السماع ؛ إذ يُحتمل أن يكون الراوي المُعنعِن سمعه من المُعنعِن عنه مباشرة ، وربما بواسطة عنه ، فمن كان هذا حاله؛ نجد الإمام البخاري لا يحكم لروايته بالاتصال" ⁽²⁾ .

وبالتالي قد يؤدي إلى وجود الانقطاع في السند ، والتردد في سماع الراوي من شيخه؛ وهذان سببان كافيان تجعل البخاري يُعلق الحديث بصيغة التمريض كما سنوضح بإيراد الأمثلة :

⁽¹⁾ بواعنة ، سعيد ، تعليق الإمام البخاري عن شيوخه في كتابه الجامع الصحيح ، أطروحة دكتوراة في الجامعة الأردنية ، 2009م ، ص 76

⁽²⁾ بواعنة ، المرجع السابق

(1) وقال لي إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر، إذا مضت أربعة أشهر: يُوقف حتى يُطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق .

ويُذكر ذلك عن ... أبي الدرداء ...⁽¹⁾.

- تخريج الحديث : رُوي الحديث موقوفاً على (أبي الدرداء) من طريقين :

1- معمر عن قتادة عنه .

- أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾ .

- دراسة السند :

- معمر بن راشد الأزدي ثقة ثبت فاضل ، إلا أنَّ في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة شيئاً⁽³⁾.

- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت يقال ولد أكمه⁽⁴⁾ وقاتادة على ثقته إلا أنَّ هناك انقطاع في السند بين قتادة ، وأبي الدرداء :

قال أبو حاتم: قال أحمد بن حنبل ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب النبي (ﷺ) إلا عن أنس (رضي الله عنه) قيل: فابن سرجس فكأنه لم يره سماعاً⁽⁵⁾ .

- عُويمر بن زيد بن قيس الأنصاري أبو الدرداء مختلف في اسم أبيه ، وأما هو فمشهور بكنيته ، وقيل : اسمه عامر ، وعُويمر لقب صحابي جليل، أول مشاهده أحد ، وكان عابداً مات في أواخر خلافة عثمان⁽⁶⁾ .

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف لانقطاع السند بين قتادة وأبي الدرداء .

2- حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عنه.

- أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 50 ، أنظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 466

(2) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11658 ج 6 ص 457

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، ، مصدر سابق ، ص 541

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 453

(5) ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن ، المراسيل ، نشر مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، 1397 هـ ، تحقيق شكر الله نعمة الله قوقجاني ، ص 168

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 453

(7) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 15222 ج 7 ص 620

- دراسة السند :

- حماد بن سلمة بن دينار البصري :

قال البيهقي: هو أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر ساء حفظه؛ فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد، وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد⁽¹⁾، وقال ابن حجر: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة⁽²⁾.

- سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على إن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه⁽³⁾.

ولكن لإرساله هنا تأثير : قال أبو حاتم: سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء لا يستوي⁽⁴⁾. وقال ابن رجب: لا يثبت سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء؛ لأنهما لم يلتقيا⁽⁵⁾. وقال ابن حجر: سنده صحيح إن ثبت سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء⁽⁶⁾. وقال العيني: سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء نظر⁽⁷⁾.

ولم أقف عند كلام من سبق في صحة سماع ابن المسيب من أبي الدرداء من عدمه بل رجعت إلى الكتب التي اهتمت بمسألة السماع من عدمه بين الراوي، والمروي عنه أمثال المراسيل لابن أبي حاتم، وجامع التحصيل للعلائي، ولم أجد أي إشارة في ذلك.

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف ؛ الانقطاع في السند بين سعيد بن المسيب، وأبي الدرداء .
- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرير :

1- الانقطاع في السند سعيد بن المسيب، وقتادة من أبي الدرداء.

2- الرواية بالمعنى : حيث جاء المتن المعلق بلفظ (وقال لي إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر (إذا مضت أربعة أشهر: يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) (ويذكر ذلك عن أبي الدرداء)⁽⁸⁾، أما

(1) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج3 ص11

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص178

(3) العسقلاني، المرجع السابق، ص241

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج2 ص20

(5) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق، ج1 ص219

(6) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج9 ص429

(7) العيني، عمدة القاري، مصدر سابق، ج30 ص170

(8) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج7 ص50، أنظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج4 ص466

المتن الذي أخرجه عبد الرزاق : (أنَّ أبا الدرداء، وعائشة، قالوا: يوقف المولي عند انقضاء الأربعة، فإمَّا أن يفِيء، وإمَّا أن يطلق) (1).

وقال لي إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر، إذا مضت أربعة أشهر: يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق.

(2) ويُذكر ذلك عن: عثمان ... (2).

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عثمان بن عفان) من طريق :

سفيان بن عيينة عن مسعر عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عنه.

- أخرجه الشافعي (3) ، ومن طريقه أخرجه البيهقي (4) .

- وأخرجه عبد الرزاق (5) .

- وأخرجه الدارقطني (6) من طريق عبد الرحمن بن بشر.

(الشافعي ،وعبد الرزاق، وعبد الرحمن بن بشر) ثلاثتهم عن سفيان به .

- دراسة السند :

- سفيان بن عيينة الإمام الثقة الثبت (7) .

- مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي ثقة ثبت فاضل (8) .

- حبيب بن أبي ثابت ثقة كثير الإرسال ، والتدليس (9) ، وجعله ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين (10) .

- طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري يقال اسمه ذكوان ، وطاوس لقب ثقة فقيه فاضل (11) ،

وطاوس مع ثقته إلا في سماعه من عثمان نظر :

قال أبو حاتم: لم يسمع من عثمان ، وقد أدرك زمانه (12) .

(1) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11658 ج 6 ص 457

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 50 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 466

(3) الشافعي ، محمد بن إدريس ، مسند الشافعي ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، حديث رقم 248 ص 1222

(4) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 15210 ج 7 ص 618

(5) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11664 ج 6 ص 458

(6) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 4041 ج 5 ص 109

(7) تقدم ص 46

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 28

(9) تقدم ص 32

(10) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 31

(11) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 281

(12) ابن أبي حاتم ، المراسيل ، مصدر سابق ، ص 99

وقال العلاءي: قال أبو زرعة لم يسمع من عثمان شيئاً، وقد أدرك زمانه (1).

وقال ابن حجر: سماع طاوس من عثمان فيه نظر (2).

– عثمان بن عفان، تقدم (3).

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ للانقطاع بين طاوس، وعثمان.

- سبب التعليق عند البخاري بصيغة التمرّيز :

1- الانقطاع في السند.

2- رُوِيَ عن عثمان خلافة : حيث جاء الحديث الذي أخرجه الشافعي بقوله: (أَنَّ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) كَانَ يُوقَفُ

المُولَى) أما الذي روي عنه خلفه:

رواه عبد الرزاق: عن معمر عن عطاء قال: سمعني أبو سلمة بن عبد الرحمن أسأل ابن المسيب، عن الإيلاء (4)

فمررت به، فقال: ما قال: لك؟ فحدثته به قال: أفلا أخبرك ما كان عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت يقولان؟ قلت:

بلى قال: كانا يقولان: إذا مضت أربعة أشهر فهي واحدة، وهي أحق بنفسها تعتد عدة المطلقة (5).

وأشار إلى هذا الحافظ ابن حجر أيضاً بقوله : وقد رُوِيَ عن عثمان خلفه:

ثم روي بإسناده عن أبي سلمة (عن عثمان بن عفان، وزيد بن ثابت أَنَّ الرجل إذا آلى من امرأته فمضت أربعة

أشهر قبل أن يفيء فقد بانت منه (6)).

(3) (وَيُذَكَّرُ عَنْ عَمْرِ تَقَاد (7) الْمَرْأَةَ مِنَ الرَّجُلِ، فِي كُلِّ عَمَدٍ يَبْلُغُ نَفْسَهُ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْجِرَاحِ (8)).

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عمر) من طريق :

مُغْيِرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ شُرَيْحٍ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ عَنْهُ .

- أخرجه سعيد بن منصور كما في السنن الكبرى للبيهقي (9) من طريق هُشَيْمٍ .

(1) العلاءي ، جامع التحصيل ، مصدر سابق ، ص 201

(2) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 428

(3) ص 35

(4) الإيلاء : قال ابن فارس : قولهم آلى يُؤلى إذا حلف . انظر : ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، مصدر سابق ، ج 1 ص 127

(5) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11638 ج 6 ص 453

(6) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق ، حديث رقم 18542 ج 4 ص 126 ، وانظر : العسقلاني ، تعليق التعليق،

مصدر سابق ، ج 4 ص 466

(7) تقاد : قال ابن حجر : يقتص منها إذا قتلت الرجل ، ويقطع عضوها الذي تقطعه منه وبالعكس . انظر : العسقلاني ، فتح الباري ،

مصدر سابق ، ج 12 ص 214

(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 9 ص 7 ، انظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 247

(9) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 16314 ج 8 ص 169

- وأخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾ من طريق جرير.

كلاهما (جرير، وهشيم) من طريق مُغيرة به .

- دراسة السند :

- المُغيرة بن مقسم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمى:

قال أبو حاتم: عن أحمد بن حنبل قال: حديث مُغيرة بن مقسم مدخول عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعبيدة، وغيرهم، وجعل يُضعف حديث مُغيرة عن إبراهيم وحده، وكان مُغيرة صاحب سنة، ذكياً حافظاً.⁽²⁾

وقال البخاري: سمع أبا وائل، وإبراهيم⁽³⁾. **وقال الأجري** قلت: لأبي داود سمع مُغيرة من مجاهد؟ قال: نعم، ومن أبي وائل كان لا يدلّس سمع من إبراهيم مائة وثمانين حديثاً.

وقال جرير: جلست إلى أبي جعفر الرازي فقال: إنما سمع مُغيرة من إبراهيم أربعة أحاديث فلم أقل له شيئاً قال علي: وفي كتاب جرير عن مُغيرة عن إبراهيم مائة سماع.⁽⁴⁾

ثم إن الإمام الذهبي قال: إمام ثقة لكن لئن أحمد بن حنبل روايته عن إبراهيم النخعي فقط مع إنها في الصحيحين⁽⁵⁾. **وقال الحافظ ابن حجر:** ثقة متقن إلا أنه كان يدلّس، ولا سيما عن إبراهيم⁽⁶⁾.

وأقول هنا وصفه بالتدليس له تأثير؛ لاعتبارات **الأول:** جعله الحافظ ابن حجر من المرتبة الثالثة⁽⁷⁾ وهم الذين لا تقبل عنعناتهم إلا إذا صرحوا بالسماع، وكأنه مُكثر بالتدليس عن إبراهيم لما صرح الحافظ أعلاه.

الإعتبار الثاني: قال ابن فضيل: كان يدلّس، وكنا لا نكتب عنه إلا ما قال: حدثنا إبراهيم⁽⁸⁾.

الثالث: قال عواد الخلف: أخرج الإمام البخاري له أحاديث عن الحارث، والشعبي وغيرهما مما لم يصرح فيه بالسماع، ولم أقف على تصريح فيها بالسماع فيما بحثت مما يؤكد أنّ البخاري لا يضعف حديثه عن غير إبراهيم⁽⁹⁾.

(1) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 27496 ج 5 ص 411

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 8 ص 229

(3) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج 7 ص 322

(4) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 10 ص 241

(5) الذهبي، ميزان الإعتدال، مصدر سابق، ج 6 ص 496

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 543

(7) العسقلاني، تعريف أهل التقديس، مصدر سابق، ص 46

(8) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 10 ص 269

(9) الخلف، عواد، روايات المدلسين في صحيح البخاري، نشر دار البشائر الإسلامية، أطروحة

دكتوراة، جامعة القزوين - المغرب 2001م، ص 548

- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه قال ابن أبي حاتم: لم يلقَ أحداً من أصحاب النبي (ﷺ) ⁽¹⁾، وقال العيني: لم يصح سماع النخعي من شريح ⁽²⁾، ولخص حاله ابن حجر بقوله ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ⁽³⁾.

- شريح بن الحارث بن قيس الكوفي النخعي القاضي أبو أمية مخضرم ثقة، وقيل له صحبة ⁽⁴⁾.

- عروة بن الجعد، ويقال: ابن أبي الجعد، وقيل: اسم أبيه عياض البارقي صحابي سكن الكوفة، وهو أول قاض بها ⁽⁵⁾.

- عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن عبد الله بن قرط بن رزاح براء ثم بن عدي بن كعب القرشي العدوي أمير المؤمنين مشهور جم المناقب استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث، وعشرين، وولي الخلافة عشر سنين ونصفاً ⁽⁶⁾.

- جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي نزيل الري، وقاضيا ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهمل من حفظه ⁽⁷⁾.

- هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ⁽⁸⁾؛ وهما صرح بالسماع.

- الحكم على الحديث: قال البيهقي: وفي هذا انقطاع ⁽⁹⁾. وقال الحافظ ابن حجر: وصله سعيد بن منصور من طريق النخعي قال كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر قال: جرح الرجال، والنساء سواء، وسنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال: عن إبراهيم عن شريح قال: أتاني عروة فذكره ⁽¹⁰⁾. وأقول هنا: إن ابن حجر علق صحة سماع النخعي من شريح، ولم يجزم به، وبيان ذلك: إن في هذا الحديث روايتان: (الأولى) التي أخرجه سعيد بن منصور من طريق هشيم، وهذه الرواية لم يتبين فيها سماع إبراهيم من شريح لا بطريق العنعنة، ولا بطريق السماع، في حين إن الرواية (الثانية): أخرجه ابن أبي شيبة من طريق جرير تبين سماع إبراهيم من شريح بطريق العنعنة المحمولة على السماع

(1) ابن أبي حاتم، المراسيل، مصدر سابق، ص 9

(2) العيني، عمدة القاري، مصدر سابق، ج 24 ص 238

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 95

(4) العسقلاني، المرجع السابق، ص 265

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 389

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 412

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 139

(8) العسقلاني، المرجع السابق، ص 574

(9) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 16314 ج 8 ص 169

(10) العسقلاني، فتح الباري، ج 12 ص 214

؛ولهذا قال الحافظ ابن حجر: بعد رواية هشيم "سنده صحيح إن كان النخعي سمعه من شريح، وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال: عن إبراهيم عن شريح قال: أتاني عروة فذكره"⁽¹⁾.

وقال عارف حسونة: معقباً على هذا الحديث بقوله: فعلق صحة هذا الأثر عن عمر من طريق هشيم على سماع إبراهيم من شريح؛ لكنَّ الحافظ بيَّن سماع إبراهيم من شريح في رواية هذا الأثر من طريق جرير التي سقناها، وذلك قول الحافظ "وقد أخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر فقال إبراهيم عن شريح " وهو يعني بذلك أنَّ العنونة محمولة على الاتصال، وصح هذا الأثر عن عمر، ولم يعد منقطعاً؛ ولهذا أيضاً صحح هذا الأثر عن عمر بعد الحافظ ابن حجر، الشيخ الألباني في الإرواء"⁽²⁾.

ولقد تبعت كتب المراسيل، والكتب التي اهتمت بالسماع، والإرسال ولم أجد إشارة في صحة سماع شريح من النخعي من عدمه⁽³⁾.

– سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرىض :

1- التردد في صحة سماع النخعي من شريح.

2- الرواية بالمعنى: فالمقارنة بين المتن المعلق عند البخاري في الصحيح (ويذكر عن عمر تقاد المرأة من الرجل، في كل عمَدٍ يبلغ نفسه فما دونها من الجراح)

أما المتن الذي أخرجه سعيد بن منصور كما في السنن الكبرى للبيهقي جاء بلفظ: (كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر رضي الله عنه، أنَّ الأصابع سواء الخنصر والإبهام، وأنَّ جرح الرجال، والنساء سواء في السنن والموضحة⁽⁴⁾، وما خلا ذلك فعلى النصف، وأنَّ في عين الدابة رُبْعُ ثمنها، وإنَّ أحق أحوال الرجل أن يُصدَّق عليها عند موته في ولده إذا أقرَّ به قال مُغيرة: ونسيت الخامسة حتى ذكَّرتني عبدة أنَّ الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً ورثته ما دامت في العدة⁽⁵⁾، وكذلك المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة جاء بلفظ: (أتاني عروة البارقي من عند

(1) العسقلاني، المرجع السابق

(2) حسونة، عارف، مقدار دية المرأة الحرة المسلمة في النص والإجماع، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، عدد أ/ب، 2011م، ص160

(3) الكتب التي راجعتها في هذه المسألة والتاريخ الكبير والصغير والأوسط والضعفاء الصغير للبخاري، المراسيل لأبي حاتم وأبي داود والعلائي وأبو زرعة

(4) الموضحة: قال ابن الجوزي: هي التي تبدي وضع العظم أي بياضه. انظر: ابن الجوزي، غريب الحديث، مصدر سابق، ج2 ص471

(5) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 16314 ج8 ص169

عمر: أنَّ جراحات الرجال والنساء تستوي في السن والمؤصحة، وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف من دية الرجل⁽¹⁾.

(4) باب الإستهام في الأذان

ويذكر: (أنَّ أقواماً اختلفوا في الأذان فأقرع بينهم سعد)⁽²⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (سعد بن أبي وقاص) من طريق:

أبو عبيد عن هشيم عن ابن شبرمة عنه.

- أخرجه سعيد بن منصور عنه كما في فتح الباري⁽³⁾.

- وأخرجه البيهقي⁽⁴⁾ من طريق أبي عبد الرحمن السلمي، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽⁵⁾.

- دراسة السند :

- القاسم بن سلام البغدادي أبو عبيد الإمام المشهور ثقة فاضل مصنف⁽⁶⁾.

- هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي⁽⁷⁾، وتدليسه هنا لا يضر؛ لأنه صرح بالتحديث عند البيهقي⁽⁸⁾.

- عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الضبي أبو شبرمة الكوفي القاضي ثقة فقيه⁽⁹⁾.

- سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري أبو إسحاق، أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة⁽¹⁰⁾.

(1) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 27496 ج 5 ص 411

(2) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 1 ص 126، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 2 ص 265

(3) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 2 ص 96

(4) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 2013 ج 1 ص 630

(5) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 2 ص 265

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 450

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 574

(8) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 2013 ج 1 ص 360

(9) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 307

(10) العسقلاني، المرجع السابق، ص 232

وقال الحافظ ابن حجر: وقد وصله سيف بن عمر في الفتوح، و الطبري⁽¹⁾ من طريق: سيف بن عمر عن عبد الله بن شُبرمة عن شقيق؛ ولكن سيف بن عمر قال: عنه الحافظ ابن حجر: ضعيف الحديث⁽²⁾، فيرجح طريق الإرسال على طريق الوصل.

- **الحكم على الحديث** : قال الحافظ ابن حجر: وهذا منقطع⁽³⁾. ويقصد ابن حجر اي بين عبد الله ،وسعد ،ولم أقف عند كلام ابن حجر في هذا فقد تتبعت كتب المراسيل ،والكتب التي أهتمت بالسمع ،والإرسال ،ولم أجد إشارة في صحة سماع عبد الله من سعد من عدمه⁽⁴⁾ ، ومع ذلك سعد توفي سنة(55) للهجرة ، وولد عبد الله بن شبرمة سنة (72) للهجرة وتوفي سنة (144) للهجرة ، فالحديث إسناده ضعيف؛ للانقطاع في السند بين عبد الله بن شُبرمة ، وسعد .

- **سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض:**

الأول : هو الانقطاع في السند .

الثاني : اختصار المتن بحيث لو قارنت بين المتن المعلق، والذي جاء بلفظ: (أَنَّ أَقْوَامًا اٰخْتَلَفُوا فِي الْأَذَانِ فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ سَعْدٌ)، أما المتن الذي أخرجه البيهقي: جاء بلفظ: (تشاجر الناس في الأذان بالقادسية فاختصموا إلى سعد فأقرع بينهم)⁽⁵⁾

(5) ويذكر عن أبي الدرداء: (إِنَّا لَنُكْشِرُ فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ، وَإِنَّ قُلُوبَنَا لَتَلْعَنُهُمْ)⁽⁶⁾.

- **تخريج الحديث** : روي الحديث موقوفاً على (أبي الدرداء) من طريق :

عبد الله بن محمد بن جعفر عن إبراهيم بن محمد بن الحسن، عن عبد الجبار بن العلاء، عن سفيان، عن خلف بن حوشب عنه.

- أخرجه أبو نعيم⁽⁷⁾، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽⁸⁾.

- **دراسة السند** :

(1) الطبري ، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1 ، 1407هـ-ج3ص566

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص262

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ج2 ص266

(4) الكتب التي راجعتها في هذه المسألة التاريخ الكبير والصغير والأوسط والضعفاء الصغير للبخاري ، المراسيل لآبي حاتم وأبي داود والعلائي وأبو زرعة

(5) البيهقي، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 2013 ج 1 ص630

(6) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج8 ص31 ، وانظ العسقلاني ، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج5 ص102

(7) أبو نعيم ، أحمد بن عبد الله ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، نشر دار الكتاب العربي - بيروت ، ط4 ،

1405هـ، ج1 ص222

(8) العسقلاني ، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج5 ص102

- عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري الإمام الحافظ الصادق مُحدث أصبهان المعروف بأبي الشيخ⁽¹⁾.

- إبراهيم بن محمد بن الحسن بن متويه الأصبهاني، كان حافظاً حجة من معادن الصدق⁽²⁾.

- عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار البصري أبو بكر نزيل مكة، وثقته النسائي، والعجلي، وابن حبان،

وقال: كان متقناً، وقال الإمام أحمد: رأيته عند ابن عيينة حسن الأخذ، قال أبو حاتم: صالح، وقال مرة: شيخ⁽³⁾

، ولخص حاله ابن حجر فقال: لا بأس به⁽⁴⁾.

- سفيان بن عيينة تقدم⁽⁵⁾.

- خلف بن حوشب الكوفي ثقة⁽⁶⁾.

- عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري أبو الدرداء تقدم⁽⁷⁾.

- **الحكم على الحديث** : قال الحافظ ابن حجر: فيه انقطاع بين خلف، وأبي الدرداء⁽⁸⁾، يعني خلف عن أبي

الدرداء مرسل، ولقد تتبعت كتب المراسيل، والكتب التي اهتمت بالسمع، والإرسال، ولم أجد إشارة في صحة

سمع خلف من أبي الدرداء من عدمه⁽⁹⁾، ولكن خلف بن حوشب من الطبقة السادسة ولد سنة (47) للهجرة،

وتوفي بعد سنة 140هـ، أما أبو الدرداء فمن الطبقة الأولى (صحابي)، وتوفي سنة 32هـ. فالحديث إسناده

ضعيف.

وروي الحديث من طريقين آخرين :

الأول: اضطرب فيه: حيث رواه ابن أبي الدنيا من طريق: يوسف بن موسى عن الوليد بن قاسم عن الأحوص بن حكيم عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء⁽¹⁰⁾.

وقال **الحافظ ابن حجر**: وهذا الأثر وصله بن أبي الدنيا، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث، والدينوري في

المجالسة، ولم يذكر الدينوري في إسناده جبير بن نفير⁽¹¹⁾، وقد تتبعت هذا الحديث عند الحربي، والدينوري، ولم

أجدهما.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 16 ص 276

(2) الذهبي، المرجع السابق، ج 14 ص 142

(3) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 6 ص 49

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 332

(5) تقدم ص 46

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 194

(7) ص 91

(8) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 5 ص 103

(9) الكتب التي راجعتها في هذه المسألة التاريخ الكبير والصغير والأوسط والضعفاء الصغير للبخاري وكتب المراسيل لأبي حاتم وأبي

داود والعلائي وأبو زرعة

(10) ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد، مداراة الناس، نشر دار ابن حزم - بيروت، ط 1، 1998م، تحقيق محمد خير الدين رمضان

يوسف، حديث رقم 19 ص 36

(11) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 10 ص 528

ورواه هناد السري: من طريق أبي أسامة عن الأصوص بن حكيم عن راشد بن سعد، وأبي الزاهرية عن أبي الدرداء⁽¹⁾.

الثاني : رواه ابن حجر :عن أبي علي البكري عن أبي الغنائم عن فاطمة بنت محمد عن أبي طاهر السلفي عن أبي بكر بن المقرئ عن أبي عروبة عن المسيب بن واضح عن يوسف بن أسباط عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح قال: قال أبو الدرداء .. الحديث⁽²⁾.

قال الحافظ ابن حجر ياثر هذا الطريق : كامل ضعيف⁽³⁾.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

قال الحافظ ابن حجر: فيه انقطاع بين خلف، وأبي الدرداء، ولأجل ذلك لم يجزم به المؤلف⁽⁴⁾.

(6) ويذكر أن رجلاً ساوم شيئاً فغمزه آخر، فرأى عمر أن له شركة⁽⁵⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عمر بن الخطاب) من طريق :

سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير عن إياس بن معاوية عنه.

- أخرجه سعيد بن منصور كما في تعليق التعليق⁽⁶⁾.

- وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁷⁾.

- دراسة السند :

- سفيان بن عيينة تقدم⁽⁸⁾.

- هشام بن حجير أختلف فيه جرحاً، وتعديلاً :

أما المعدلون : وثقه ابن سعد، والساجي، وابن معين، والعجلي، وأبو حاتم، وابن حبان⁽⁹⁾.

(1) السري ، هناد ، الزهد ، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت ، 1406هـ ، تحقيق عبد

الرحمن عبد الجبار، حديث رقم 1250 ج 2 ص 590

(2) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 104

(3) العسقلاني ، المرجع السابق

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ج 5 ص 102

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 141 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ،

مصدر سابق ج 3 ص 337

(6) العسقلاني ، المرجع السابق

(7) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 23144 ج 4 ص 562

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 245

(9) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 1 ص 32

أما المجرحون :

قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ليس بالقوي قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذلك قال: وسألت يحيى بن معين عنه فضَّفه جداً.

وقال ابن المديني: عن يحيى بن سعيد ثنا عنه ابن جريج، وخليق أن أدعه قلت: أضرب على حديثه؟ قال: نعم.
وقال الآجري عن أبي داود: ضُرب الحد بمكة قلت: في ماذا؟ قال: فيما يضرب فيه أهل مكة.
وقال العقيلي: قال ابن عيينة لم نأخذ منه إلا ما لا نجده عند غيره⁽¹⁾.

ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق له أوهام⁽²⁾.

- إياس بن معاوية بن قره بن إياس المزني أبو وائلة البصري القاضي المشهور بالذكاء ثقة⁽³⁾.

- عمر بن الخطاب تقدم⁽⁴⁾.

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: علته الانقطاع بين إياس، وعمر هو ابن الخطاب⁽⁵⁾. قلت: ولم أفد عند كلام ابن حجر مكتفياً به؛ ولكنني تتبعت مسألة السماع بين إياس، وعمر في كتب المراسيل، وغيرها من الكتب التي اهتمت بهذا⁽⁶⁾، ووجدت الوحيد الذي أشار إلى هذا الانقطاع هو ابن حجر؛ ولكن هناك إشارة أخرى تدل على هذا الانقطاع وهي أن إياس من الطبقة الخامسة، وتوفي 122هـ، أما عمر بن الخطاب فمن الطبقة الأولى، وتوفي 23هـ، فالحديث إسناده ضعيف.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- الانقطاع في السند، ولهذا لم يجزم به، قاله ابن حجر⁽⁷⁾.

2- هشام بن حجر متكلم فيه، ومختلف في توثيقه.

(1) العسقلاني، المرجع السابق

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 572

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 117

(4) ص 92

(5) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 373

(6) الكتب التي راجعتها في هذه المسألة التاريخ الكبير والصغير والأوسط والضعفاء الصغير للبخاري، وكتب المراسيل لآبي حاتم وأبي داود والعلائي وأبو زرعة

(7) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 373

(7) ويُذكر عن سعد... احتجموا صياماً⁽¹⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (سعد بن أبي وقاص) من طريق :

الزهري عنه. أخرجه مالك⁽²⁾.

- دراسة السند :

- محمد بن مسلم الزهري تقدم⁽³⁾.

- سعد بن أبي وقاص صحابي⁽⁴⁾.

- الحكم على الحديث : رواه ثقات لكنّه منقطع ، قال الحافظ ابن حجر: وهذا منقطع عن سعد⁽⁵⁾ ولقد تتبعت كتب المراسيل، والكتب التي اهتمت بالسماع، والإرسال، ولم أجد إشارة في صحة سماع الزهري من سعد من عدمه⁽⁶⁾ ثم إنَّ الزهري من الطبقة الرابعة، ووفاته 125هـ، وسعد بن أبي وقاص من الطبقة الأولى ووفاته 55هـ. ثم إنَّ الزهري، وسعد روى لهما أصحاب الكتب الستة، ولم أجد فيما تتبعت رواية تجمع بينهما، والله أعلم فالحديث إسناده ضعيف لما بينا.

- سبب تعليق الحديث بصيغة التمرّيز :

الأول: الانقطاع في السند ، الثاني: الرواية بالمعنى حيث جاء الحديث المعلق بلفظ (ويذكر عن سعد احتجموا صياماً) أما المتن الذي أخرجه الإمام مالك: (إنَّ سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، كانا يحتجمان، وهما صائمان)⁽⁷⁾.

(8) (ويذكر عن ابن عباس (وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ) [النساء: 19] لا تقهروهن) ...⁽⁸⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق، ج 3 ص 33، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق، ج 3 ص 174
(2) مالك ، بن انس ، الموطأ ، نشر مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي - الإمارات ، ط 1 ، 2004م ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، حديث رقم 1048 ، ج 3 ص 427
(3) ص 69
(4) ص 95
(5) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق، ج 4 ص 176
(6) الكتب التي راجعتها في هذه المسألة التاريخ الكبير والصغير والأوسط والضعفاء الصغير للبخاري وكتب المراسيل لآبي حاتم وأبي داود والعلائي وأبو زرعة
(7) مالك ، بن انس ، الموطأ ، نشر مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان ، للأعمال الخيرية والإنسانية ، أبو ظبي - الإمارات ، ط 1 ، 2004م ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، حديث رقم 1048 ، ج 3 ص 427
(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مدر سابق ، ج 6 ص 44

عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه .

- أخرجه الطبري⁽¹⁾ من طريق محمد بن المثنى.

- وأخرجه ابن أبي حاتم⁽²⁾ عن عبد الله بن صالح به.

- دراسة السند :

- عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني أبو صالح المصري كاتب الليث صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة⁽³⁾، قال فيه الذهبي: الإمام المحدث، وسرد أقوال النقاد، ورد معظم ما قيل فيه⁽⁴⁾، قلت: ولا حاجة لسرد الأقوال فيه لأنَّ ابن حجر ذكر القول الفصل في هدي الساري بقوله: "ظاهر كلام هؤلاء الأئمة إنَّ حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط فمقتضى ذلك أنَّ ما يجيء من روايته عن أهل الحدق ك يحيى بن معين، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه"⁽⁵⁾، قلت: والرواي عنه هنا أبو حاتم، وهو من هو؟ فالرواية من صحيح حديثه، وفقاً لكلام الحافظ ابن حجر.

- معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي أبو عمرو وأبو عبد الرحمن الأحمصي قاضي الأندلس وثقه ابن سعد، وابن معين، والإمام أحمد، وأبوزرعة، والعجلي، وأبو حاتم، والنسائي، والبزار، وابن خراش، وابن حبان، والذهبي⁽⁶⁾. واختلف قول ابن معين فيه؛ فمرة قال: ليس بالرّضي، ومرة ثقة، ومرة صالح، ومرة كان يحيى بن سعيد لا يرضاه، وعلى ما أظن من خلال دراسة ترجمته⁽⁷⁾، ومن خلال ما رجحاه صاحب التحرير⁽⁸⁾؛ أنَّ الوحيد الذي ضَعَفَه هو يحيى بن سعيد، وهو متشدد في الجرح، وقال حميد بن زنجويه: قلت لعلي بن المديني: إنَّك تطلب الغرائب فأنت عبد الله بن صالح فاكتب عنه كتاب معاوية بن صالح تستفيد منه مائتي حديث، وقال ابن عدي: له حديث صالح وما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في حديثه افرادات، وقال محمد بن عبد الملك: وكان معاوية يغرب بحديث أهل الشام جداً⁽⁹⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق له أوهام⁽¹⁰⁾، وقال

(1) الطبري، جامع البيان لتأويل القرآن، مصدر سابق، حديث رقم 8884 ج 8 ص 111

(2) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، تفسير ابن أبي حاتم، نشر المكتبة العصرية - صيدا، تحقيق أسعد محمد الطيب، حديث رقم 5035 ج 3 ص 903

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 308

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 10 ص 405 - 416

(5) العسقلاني، هدي الساري، مصدر سابق، ص 412

(6) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 10 ص 189

(7) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 10 ص 189

(8) بشار وشعيب، تحرير تقريب التهذيب، مصدر سابق، رقم 6762 ج 3 ص 394

(9) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 10 ص 189

(10) العسقلاني، تقريب التهذيب، ص 308

الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب): ونقل البخاري من تفسيره رواية معاوية بن صالح عنه عن ابن عباس شيئاً كثيراً في التراجم، وغيرها؛ ولكنّه لا يسميه يقول: قال ابن عباس، أو يُذكر عن ابن عباس⁽¹⁾.

- علي بن أبي طلحة سالم مولى بني العباس: قال الميموني عن أحمد: له أشياء منكرات⁽²⁾، ترجم له البخاري، ولم يذكره بجرح، ولا تعديل⁽³⁾، وقال الآجري عن أبي داود: وهو إن شاء الله مستقيم الحديث؛ ولكن له رأي سوء كان يرى السيف، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال يعقوب بن سفيان: ضعيف الحديث منكر ليس محمود المذهب، وقال في موضع آخر شامي ليس هو بمترك، ولا هو حجة، ووثقه العجلي.

أما بالنسبة لسماعه من ابن عباس: قال أبو حاتم: علي بن أبي طلحة عن ابن عباس مرسل؛ إنّما يروي عن مجاهد، والقاسم بن محمد، وراشد بن سعد، ومحمد بن زيد⁽⁴⁾، وقال دُحيم: لم يسمع التفسير من ابن عباس، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عن ابن عباس ولم يره، وقال ابن حجر: روى عن ابن عباس، ولم يسمع منه بينهما مجاهد، وأبي الوداك جبر بن نوف، وراشد بن سعد المقرئ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وغيرهم⁽⁵⁾. وقال ابن حجر أيضاً: أرسل عن بن عباس، ولم يره صدوق قد يخطئ⁽⁶⁾.

وقال أبو جعفر النحاس: والذي يطعن في إسناده؛ يقول ابن أبي طلحة: لم يسمع من ابن عباس؛ وإنّما أخذ التفسير عن مجاهد، وعكرمة؛ قال وهذا القول لا يوجب طعنًا؛ لأنّه أخذه عن رجلين ثقتين، وهو في نفسه ثقة صدوق⁽⁷⁾.

وقال ابن حجر في كتابه "العجاب في بيان الأسباب": الرواة الثقات عن ابن عباس فقال، ومن طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وعلي صدوق لم يلقَ ابن عباس؛ لكنّه إنّما حمل عن ثقات أصحابه؛ فلذلك كان البخاري، وابن أبي حاتم، وغيرهما يعتمدون على هذه النسخة⁽⁸⁾. وقال السيوطي: عن ابن حجر بعد أن عرفت الوساطة، وهو ثقة فلا ضير في ذلك⁽⁹⁾. - عبد الله بن عباس تقدم⁽¹⁰⁾.

(1) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج7 ص298

(2) العسقلاني، المرجع السابق

(3) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج6 ص281

(4) ابن أبي حاتم، المراسيل، مصدر سابق، ص140

(5) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج7 ص298

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص402

(7) النحاس، أحمد بن محمد، الناسخ والمنسوخ، نشرمكتبة الفلاح - الكويت، ط1، 1408هـ، تحقيق د محمد عبد السلام محمد، ص75

(8) العسقلاني، العجاب في بيان الأسباب، مصدر سابق، ج1 ص206 و207

(9) السيوطي، عبد الرحمن، الإتيان في علوم القرآن، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974م، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم،

ج2 ص496

(10) ص27

- محمد بن المثنى بن عبيد العنزي أبو موسى البصري المعروف بالزمن ثقة ثبت (1).

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ لانقطاع سنده بين علي بن أبي طلحة ، وابن عباس.

- سبب تعليق الحديث عند البخاري بصيغة التمرىض:

الانقطاع في السند بين علي بن أبي طلحة ، وابن عباس.

(9) (ويذكر عن ابن عباس النحلة [النساء:4]المهر) (2).

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه .

- أخرجه الطبري (3) عن المثنى، وأخرجه ابن أبي حاتم (4) تقدم الكلام على الإسناد (5)

(10) (يُقال عن ابن عباس (الصدفين) [الكهف: 96] الجبلين) (6).

روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه .

- أخرجه ابن جرير (7) وابن أبي حاتم كما في تعليق التعليق (8) تقدم الكلام على الإسناد (9)

(11) (ويذكر عن ابن عباس (حصرت) [النساء:90] ضاقت) (10).

روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه .

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص505

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مدر سابق ، ج6 ص44

(3) الطبري ، جامع البيان لتأويل القرآن ، مصدر سابق ، حديث رقم 8507 ج7 ص553

(4) ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن ، تفسير ابن أبي حاتم، نشر المكتبة العصرية - صيدا ، تحقيق اسعد محمد الطيب ، حديث رقم 4770 ج3 ص861

(5) ص102

(6) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج4 ص137

انظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج4 ص11

(7) الطبري ، جامع البيان لتأويل القرآن ، مصدر سابق ، ج18 ص115

(8) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج4 ص11

(9) ص102

(10) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج6 ص46

- أخرجه ابن أبي حاتم كما في تغليق التعليق⁽¹⁾ تقدم الكلام على الإسناد⁽²⁾

(12) (ويُذكر عن ابن عباس (رُوْحًا مِّنْ أَمْرِنَا) [الشورى: 52] القرآن) (3).

روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه .

- أخرجه ابن أبي حاتم⁽⁴⁾ تقدم الكلام على الإسناد⁽⁵⁾ .

(13) (ويُذكر عن ابن عباس (عقيماً) [الشورى: 50] لاتلد) (6).

روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه .

- أخرجه الطبري⁽⁷⁾ ، وأخرجه ابن أبي حاتم⁽⁸⁾ تقدم الكلام على الإسناد⁽⁹⁾ .

(14) (ويُذكر عن ابن عباس (تلووا السنتكم) [النساء: 135] بالشهادة) (10).

روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه .

- أخرجه الطبري⁽¹¹⁾ وابن أبي حاتم⁽¹²⁾ تقدم الكلام على الإسناد⁽¹³⁾ .

(1) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 196

(2) ص 102

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 6 ص 129

(4) ابن أبي حاتم ، تفسير ابن أبي حاتم ، مصدر سابق ، حديث رقم 18492 ج 10 ص 3280

(5) ص 102

(6) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 6 ص 129

(7) الطبري ، جامع البيان لتأويل القرآن ، مصدر سابق ، ج 21 ص 557

(8) ابن أبي حاتم ، تفسير ابن أبي حاتم ، مصدر سابق ، حديث رقم 18492 ج 10 ص 3280

(9) ص 102

(10) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 6 ص 46

(11) الطبري ، جامع البيان لتأويل القرآن ، مصدر سابق ، حديث رقم 10684 ج 9 ص 307

(12) ابن أبي حاتم ، تفسير ابن أبي حاتم ، مصدر سابق ، حديث رقم 6096 ج 4 ص 1089

(13) ص 102

(15) (ويُذكر عن ابن عباس (فَانْفَرُوا تُبَاتٍ) [النساء: 71]، قال سرايا متفرقين)⁽¹⁾

روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عنه .

- أخرجه الطبري⁽²⁾ وابن أبي حاتم⁽³⁾ تقدم الكلام على الإسناد⁽⁴⁾ .

من خلال ما تقدم من الأمثلة التطبيقية يتبين لنا " أنَّ نسخة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس " يعلقها البخاري دائماً بصيغة التمريض .

(16) ...وقيل لإبراهيم: إنَّ بعض النَّخاسين يسمي آري خراسان، وسجستان⁽⁵⁾، فيقول: جاء أمس من خراسان،

جاء اليوم من سجستان، فكرهه كراهية شديدة⁽⁶⁾ .

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (إبراهيم النخعي) من طريق :

هُشيم عن مُغيرة عنه.

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁷⁾ .

- دراسة السند :

- هُشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي⁽⁸⁾ ووصفه بالتدليس له

تأثير لأنَّه من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين⁽⁹⁾ .

- المُغيرة بن مقسم الضبي أبو هشام الكوفي الأعمى:

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 4 ص 23

وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 433

(2) الطبري ، جامع البيان لتأويل القرآن ، مصدر سابق ، حديث رقم 9929 ج 8 ص 537

(3) ابن أبي حاتم ، تفسير ابن أبي حاتم ، مصدر سابق ، حديث رقم 5883 ج 3 ص 998

(4) ص 102

(5) النخاسين (الدلال) ، آري (الإصطبل) ، والمعنى أنَّ هؤلاء النخاسين الدالين يسمي آري (الإصطبل)

خراسان وسجستان ، ثم يأتي السوق فيقول جاءت هذه الدواب من خراسان وسجستان ، وهذا كره لما

فيه من الغش والتدليس على المشتري ، أنظر العيني ، عمدة القاري ، مصدر سابق ، ج 17 ص 307

(6) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 58

(7) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (عوامة) ، مصدر سابق ، حديث رقم 23776 ج 7 ص 333

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 574

(9) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 110

قال الإمام أحمد بن حنبل قال: حديث مُغيرة بن مقسم مدخول؛ عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي، وعبيدة، وغيرهم، وعلّق ابن أبي حاتم على قول الإمام أحمد المتقدم بقوله: وجعل يضعّف حديث مُغيرة عن إبراهيم وحده⁽¹⁾.

وقال ابن حجر: ثقة متقن؛ إلا أنه كان يدلّس، ولاسيما عن إبراهيم⁽²⁾، وقال ابن فضيل: كان يدلّس، وكنا لا نكتب عنه؛ إلا ما قال: حدثنا إبراهيم⁽³⁾، وقال ابن حجر: مُغيرة بن مقسم ذكر بالتدليس في حديث إبراهيم⁽⁴⁾، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽⁵⁾.

- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه ثقة إلا أنه يرسل كثيراً⁽⁶⁾.

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ لعننة هشيم، ولانقطاع السند بين المغيرة، وإبراهيم

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيب :

1- الإنقطاع في السند بين المغيرة، وإبراهيم.

2- عننة هشيم .

(17)باب: متى يقضى قضاء رمضان: وقال ابن عباس: لا بأس أن يفرّق لقول الله تعالى: (فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)[البقرة: 184] وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر⁽⁷⁾: لا يصلح حتى يبدأ برمضان، وقال إبراهيم: إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما، ولم ير عليه طعاماً، ويذكر عن أبي هريرة مرسلًا... (أنه يُطعم)، ولم يذكر الله الإطعام، إنما قال: (فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)[البقرة: 184]⁽⁸⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (أبي هريرة) من طريقين :

1- عطاء عنه

- أخرجه عبد الرزاق⁽⁹⁾ عن ابن جريج .

(1) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج 8 ص 228 ، وانظر ، العلائي ، جامع التحصيل ،

مصدر سابق ، رقم 793 ص 248

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 543

(3) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 10 ص 241

(4) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ، ص 464

(5) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 46

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 95

(7) أي العشر من ذي الحجة .

(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 35

وانظر العسقلاني ، تغليب التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 85

(9) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 7621 ج 4 ص 234

وأخرجه الدارقطني⁽¹⁾ عن رقبة ، ومن طريقه أخرجه البيهقي⁽²⁾ .

كلاهما (ابن جريج ، ورقبة) به

– دراسة السند :

– عطاء بن أبي رباح ، واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل؛ لكنّه كثير الإرسال، وقيل: إنّه تعيّر بأخرة، ولم يُكثر ذلك منه⁽³⁾ .

– أبو هريرة الدوسي صحابي تقدم⁽⁴⁾ .

– عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ثقة فاضل كان يدلس ، ويرسل⁽⁵⁾ . وهو متابع .

– رقبة بن مصقلة العبدي الكوفي ثقة مأمون⁽⁶⁾

– الحكم على الحديث : قال الدارقطني عن طريق عطاء: إسناده صحيح⁽⁷⁾ .

2- مجاهد عنه:

– أخرجه عبد الرزاق⁽⁸⁾ ، والدارقطني⁽⁹⁾ عن أبي إسحاق.

– وأخرجه البيهقي⁽¹⁰⁾ عن أبي صالح .

– دراسة السند :

– مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي ثقة إمام في التفسير، وفي العلم⁽¹¹⁾ . وقال العلاءي: قال البرديجي الذي صح لمجاهد من الصحابة (رضي الله عنه) ابن عباس، وابن عمر، وأبو هريرة على خلاف فيه؛ قال بعضهم: لم يسمع منه؛ يدخل بينه وبين أبي هريرة (عبد الرحمن بن أبي ذياب)⁽¹²⁾، وكذلك قاله ابن حجر⁽¹³⁾ . والقسطلاني⁽¹⁴⁾ .

(1) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 2346 ج3 ص180

(2) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 8213 ج4 ص423

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص391

(4) ص42

(5) العسقلاني المرجع السابق ، ص363

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص210

(7) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 2346 ج3 ص180

(8) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 7620 ج4 ص234

(9) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 2344 ج3 ص79

(10) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 8212 ج4 ص422

(11) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص520

(12) العلاءي ، جامع التحصيل ، مصدر سابق ، ص273

(13) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج10 ص38

(14) القسطلاني ، ارشاد الساري ، مصدر سابق ، ج3 ص388

– عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني أبي إسحاق السبيعي ثقة مكثر عابد إختلط بأخرة⁽¹⁾، وهو متابع .

– أبي صالح، صالح بن أبي مريم الضبي مولاهم أبو الخليل البصري وثقه ابن معين، والنسائي، وأغرب ابن عبد البر؛ وقال: لا يُحتج به⁽²⁾.

– الحكم على الحديث: إسناده ضعيف للإنقطاع في السند .

وقد وروي من طريق: سفيان بن عيينة عن ابن أبي إسحاق السبيعي عن مجاهد عن ابن عباس⁽³⁾، قال الدارقطني: بإثرها خالفه مطرف، عن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن أبي هريرة⁽⁴⁾. وهي الأصوب؛ لأنَّ سفيان سمع من أبي إسحاق حال شيخوخته فروايتة عنه غير جيدة؛ ولذلك لم يخرج الشيخان من طريقه شيئاً عنه⁽⁵⁾.

وروي الحديث مرفوعاً من طريق: إبراهيم بن نافع أبو إسحاق الجلاب، ثنا عمر بن موسى بن وجيه، ثنا الحكم، عن مجاهد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ (في رجل أفطر في شهر رمضان من مرض ثم صح، ولم يصم حتى أدركه رمضان آخر قال: يصوم الذي أدركه، ثم يصوم الشهر الذي أفطر فيه، ويطعم مكان كل يوم مسكيناً). أخرجه الدارقطني، وقال: إبراهيم بن نافع، وابن وجيه ضعيفان⁽⁶⁾.

وأخرجه البيهقي أيضاً وقال بإثره: ليس بشيء؛ إبراهيم، وعمر متروكان⁽⁷⁾. فالموقوف أصح.

– سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرير :

1- الإنقطاع في السند كما أخبر البخاري بقوله: (عن أبي هريرة مرسلًا)؛ حيث جاء من طريق مجاهد عن أبي هريرة مرسل، قاله البرديجي، مع أنه أوصله عبد الرزاق من طريق عطاء عن أبي هريرة. والذي يبدو أنَّ البخاري يقصد هذا المتن عن أبي هريرة مرسلًا، وإلا ما تفسر وجود رواية عطاء عن أبي هريرة في الصحيح الجامع ؟

2- لأنه خلاف ما يرى البخاري فقد ترجم للباب بقوله باب: متى يقضى قضاء رمضان

وقال ابن عباس: لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى: (فعدة من أيام أخر) [البقرة: 183]، وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر: لا يصلح حتى يبدأ بمرضان وقال إبراهيم: إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما، ولم ير عليه طعاماً، ويُذكر عن أبي هريرة مرسلًا... : (أنه يطعم)، ولم يذكر الله الإطعام، إنما قال: (فعدة من أيام أخر)⁽⁸⁾ فالبخاري لا يرى الإطعام.

(18) (ويُذكر عن عمر أقاويل مختلفة). ينظر لاحقاً⁽⁹⁾

(19) (ويُذكر عن علي أقاويل مختلفة) ينظر لاحقاً⁽¹⁰⁾

(20) (ويُذكر عن زيد أقاويل مختلفة) ينظر لاحقاً⁽¹¹⁾

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 423

(2) العسقلاني، المرجع السابق، ص 273

(3) الدارقطني، سنن الدارقطني، حديث رقم 2347 ج 3 ص 180

(4) الدارقطني، المرجع السابق، حديث رقم 2344 ج 3 ص 79

(5) شعيب، وبيشار، تحرير تقريب التهذيب، مصدر سابق، رقم 5065 ج 3 ص 99

(6) الدارقطني، سنن الدارقطني، مصدر سابق، حديث رقم 2345 ج 3 ص 179

(7) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 8213 ج 4 ص 423

(8) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 3 ص 35 انظر: العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 85

(9) ص 244

(10) ص 251

(11) ص 259

المبحث الثالث

أسباب تتعلق بالعلل

المطلب الأول

الاختلاف على الراوي (الاضطراب)

عرّف ابن الصلاح المضطرب من الحديث : هو الذي تختلف الرواية فيه؛ فيرويه بعضهم على وجه ،وبعضهم على وجه آخر مخالف له ،وإنّما نسميه مضطرباً؛ إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجحت إحداها بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة؛ ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ،ولا له حكمه.

ثم قد يقع الإضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راو واحد، وقد يقع بين رواة له جماعة ، والإضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنّه لم يُضبط ، والله أعلم.⁽¹⁾

ولمكانة هذا الموضوع في علم العلل؛ رأينا البخاري قدم لنا أمثلة في صحيحه من خلال تعليقه الحديث بصيغة التمريض :

(1)باب إذا جامع في رمضان

ويُذكر عن أبي هريرة رفعه: (من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر، ولا مرض لم يقضه صيام الدهر وإن

صامه)⁽²⁾

⁽¹⁾ ابن الصلاح ، علوم الحديث ، مصدر سابق ، ص 93

⁽²⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 32 ، وانظر العسقلاني ،تغليق التعليق،مصدر سابق ، ج 3 ص 169

وقع في إسناده إضطراب بينه الدارقطني :

حيث سئل : عن حديث روي عن أبي المطوس عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ) قال : (من أفطر يوماً من رمضان من غير مرض ، ولا رخصة لم يقض عنه صيام الدهر، وإن صامه).

فقال : يرويه حبيب بن أبي ثابت واختلف عنه :

فرواه شعبة: عن حبيب عن عمارة بن عمير عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة⁽¹⁾. قال شعبة : ولم يسمعه حبيب من أبي المطوس وقد رآه.

ورواه الثوري واختلف عنه :

فقال يحيى القطان: وعبد الرحمن بن مهدي ، والنعمان بن عبد السلام عن الثوري عن حبيب عن عمارة عن أبي المطوس قال حبيب : فلقيت أبا المطوس فحدثني عن أبيه عن أبي هريرة⁽²⁾.

وقيل : عن الثوري فيه عن أبي المطوس عن أبيه⁽³⁾.

ورواه حمزة الزيات: عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة .

وقيل: عنه عن أبي المطوس ، ولم يذكر فيه عمارة بن عمير.

وكذلك رواه زيد بن أبي أنيسة : عن حبيب.

ورواه قيس بن الربيع والحسن بن عمارة: عن حبيب عن أبي المطوس عن أبيه عن أبي هريرة ، ولم يذكر عمارة بن عمير.

ورواه كامل بن العلاء: عن حبيب عن سعيد بن جبير عن أبي المطوس عن أبي هريرة، ولم يقل عن أبيه ، وزاد فيه سعيد بن جبير.

⁽¹⁾ أخرجه : ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 9014 ج 14 ص 554 ، والترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 723 ج 2 ص 93 ، وأبو داود ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 2396 ج 2 ص 214 ، والطيالسي ، مسند الطيالسي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2540 ج 1 ص 331 ، ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1987 ج 3 ص 238

⁽²⁾ أخرجه : ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 10081 ج 16 ص 102 ، وأبو داود ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 2397 ج 2 ص 314

⁽³⁾ أخرجه : عبد الرزاق ، المصنف ، مصدر سابق ، حديث رقم 7475 ج 4 ص 198 ، وابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، مصدر سابق ، حديث رقم 9783 ج 2 ص 374 ، وابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 10082 ج 16 ص 102 ، وابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، مصدر سابق ، حديث رقم 1762 ج 1 ص 535 ، والدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 2404 ج 2 ص 206

ورواه أبو مريم عبد الغفار بن القاسم: عن حبيب عن عمارة بن عمير عن أبي المَطُوس عن أبي هريرة ، ولم يقل عن أبيه.

وقال فيه قال حبيب : فلقيته فحدثني ، وأرسله مسعر عن حبيب عن رجل لم يسمه عن أبي هريرة. وأضبّطهم للإسناد يحيى القطان ، ومن تابعه عن الثوري.⁽¹⁾

- الحكم على الحديث :

وقال ابن حجر قال البخاري: في التاريخ تفرّد أبو المَطُوس بهذا الحديث ، ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا؟ قلت (ابن حجر) واختلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافاً كثيراً؛ فحصلت فيه ثلاث علل الإضطراب ، والجهل بحال أبي المَطُوس ، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة ، وهذه الثالثة تختص بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء⁽²⁾ ، وقال ابن حجر أيضاً: فيه إضطراب ، واختلف⁽³⁾ .

قال الترمذي: حديث أبي هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وسمعت محمداً يقول: أبو المَطُوس: اسمه يزيد بن المَطُوس ، ولا أعرف له غير هذا الحديث.⁽⁴⁾

و قال أيضاً: سألت محمداً عن حديث أبي المَطُوس ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: (من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة لم يقضه وإن صام الدهر كله) . فقال: أبو المَطُوس إسمه يزيد بن المَطُوس. وتفرّد بهذا الحديث ، ولا أعرف له غير هذا، ولا أدري أسمع أبوه من أبي هريرة أم لا؟⁽⁵⁾ وقال ابن خزيمة: إن صح الخبر فإنّي لا أعرف ابن المَطُوس ، ولا أباه⁽⁶⁾ . فالإسناد ضعيف؛ لما تقدم.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيز :

1- الجهل بحال أبي المَطُوس ، وابنه.

(1) الدارقطني ، علي بن عمر ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، نشر دار طيبة الرياض - شارع عسير ، ط 1 ، 1985 م ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، رقم 1562 ج 8 ص 269
(2) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، 4 ص 161
(3) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 171
(4) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق حديث رقم 723 ج 3 ص 92
(5) الترمذي ، علل الترمذي الكبير ، مصدر سابق ، رقم 199 ج 1 ص 116
(6) ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق ، صحيح ابن خزيمة ، نشر المكتب الإسلامي - بيروت ، 1970 م ، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ، حديث رقم 1987 ج 3 ص 238

قال أبو حاتم قال سألت يحيى بن معين: عن أبي المطوس الذي روى عنه حبيب بن أبي ثابت فقال: عبد الله بن المطوس أراه كوفي ثقة⁽¹⁾.

وقال أحمد: لا أعرفه، ولا أعرف حديثه عن غيره.

وقال البخاري: لا أعرف له غير حديث الصيام، ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا⁽²⁾؟

وقال ابن حبان: يروي عن أبيه ما لا يتابع عليه؛ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد⁽³⁾.

قال أبو حاتم: اسمه يزيد بن المطوس، ولم يذكره بجرح، ولا تعديل⁽⁴⁾.

وقال الذهبي: اسمه يزيد بن المطوس ضعف⁽⁵⁾. وقال ابن حجر: أبو المطوس هو يزيد، وقيل عبد الله بن المطوس ليّن الحديث⁽⁶⁾، وقال أيضاً: في حديثه إختلاف⁽⁷⁾.

أما المطوس، ويقال أبو المطوس عن أبي هريرة مجهول⁽⁸⁾.

2- الإضطراب في السند.

3- الشك في سماع أبي المطوس من أبي هريرة⁽⁹⁾.

(2) باب إذا أسلم على يديه

وكان الحسن (لا يرى له ولاية) وقال النبي ﷺ: (الولاء لمن أعتق) ويذكر عن تميم الداري، رفعه قال: (هو أولى الناس بحبائه ومماته) واختلفوا في صحة هذا الخبر تقدم تخريجه⁽¹⁰⁾

(3) وقال عمر: (من أحيا أرضاً ميتة فهي له) ويروى عن عمرو بن عوف، عن النبي ﷺ وقال: (في غير حق مسلم، وليس لعرق ظالم فيه حق)⁽¹¹⁾

ويروى فيه عن جابر: عن النبي ﷺ⁽¹²⁾.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 5 ص 167

(2) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 12 ص 214

(3) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق، ج 3 ص 157

(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق ج 9 ص 287

(5) الذهبي، المغني في الضعفاء، مصدر سابق، ج 2 ص 808

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 674

(7) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 10 ص 163

(8) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 535

(9) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 4 ص 190

(10) انظر: ص 125

(11) وليس لعرق ظالم فيه حق: قال العيني: أي من غرس أرض غيره بدون إذنه فليس له في الإبقاء فيها حق. أنظر: العيني، عمدة

القاري، مصدر سابق، ج 18 ص 472

(12) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 3 ص 106، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق ج 3 ص 308

وهذا الحديث مضطرب وقد بين اضطرابه الدارقطني بقوله:

عندما سُئل عن حديث عروة ، عن جابر ، عن النبي ﷺ (من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وما أكلت العوافي فهو صدقة) فقال :

يرويه هشام بن عروة ، واختلف عنه : فرواه كل من :

1- أيوب السخيتاني: عن هشام ، واختلف عن أيوب فرواه عبد الوارث ، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن أيوب عن هشام عن أبيه عن جابر.

وخالفهما عبد الوهاب الثقفي رواه عن أيوب عن هشام عن وهب بن كيسان عن جابر.

2- حماد بن زيد ، وعباد بن عباد المهلبي ، عن هشام ، عن وهب بن كيسان.

3- مبارك بن فضالة عن هشام عن أبيه عن جابر.

4- حماد بن سلمة عن هشام عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن أبي رافع عن جابر.

5- يحيى القطان ، وأبو معاوية الضرير عن هشام عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري عن جابر.

6- يحيى بن سعيد الأموي ، وشعيب بن إسحاق ، وابن هشام بن عروة ، وابن أبي الزناد عن هشام ، عن عبيد الله بن رافع ، عن جابر.

7- عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة عن هشام عن عبيد الله بن أبي رافع عن جابر.

ويشبه أن يكون حديث هشام بن عروة ، عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع محفوظاً ، وحديث هشام ، عن وهب بن كيسان أيضاً⁽¹⁾.

وأختلف على هشام في متنه أيضاً: وهو ما اختلف فيه لفظ أيوب عليه فقد جاء لفظ أيوب مرة (من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر، وما أكلت العوافي فهو له صدقة).

ثم جاء لفظ أيوب عن هشام في موضع آخر (من أحيا أرضاً ميتة فهي له)⁽²⁾.

حتى ابن حجر نبه فقال: ورواه أيوب عن هشام بلفظ آخر⁽³⁾.

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ لأنه مضطرب والاضطراب موجب للضعف.

(1) الدارقطني ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، مصدر سابق ، حديث رقم 3279 ج 13 ص 386

(2) تقدم ص 103

(3) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 310

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

الإختلاف على هشام في متنه، وإسناده : وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوله فإن قيل لم مرّضه البخاري وصححه الترمذي؟ قلت: الترمذي اتبع ظاهر إسناده وأما البخاري فإنه عنده مغلل للإختلاف فيه على هشام في إسناده، ولفظ متنه⁽¹⁾.

باب ما يذكر في الفخذ

قال أبو عبد الله:

(4) ويروى عن جرهد، عن النبي ﷺ: (الفخذ عورة) وقال أنس بن مالك: (حسر النبي ﷺ عن فخذ) قال أبو عبد الله: (وحدِيث أنس أسند، وحدِيث جرهد أحوط حتى يخرج من اختلافهم)⁽²⁾
- تخريج الحديث : روي الحديث مرفوعاً عن (جرهد)

والحديث فيه إضطراب كبير وقد بين هذا الأضطراب كل من

1) البخاري نفسه حيث قال :

1- قال لي إسماعيل: حدثني ابن أبي الزناد عن أبيه عن زُرعة بن عبد الرحمن بن جرهد الأسلمي عن جده جرهد أن النبي ﷺ (قال: له الفخذ عورة).

2- قال أبو الزناد حدثني نفر سوى زرعة مثله .

3- قال لي صدقة: عن ابن عيينة عن أبي الزناد عن آل جرهد عن جرهد.

4- عن سالم أبي النضر عن زرعة بن مسلم بن جرهد عن جرهد عن النبي ﷺ مثله

وبعد سوق هذه الطرق قال البخاري، وهذا لا يصح⁽³⁾.

2) الدارقطني : أطال في ذلك وبين الاضطراب .⁽⁴⁾

3) وقال ابن القطان الفاسي: وذكر من طريق الترمذي عن ابن جرهد عن أبيه عن النبي ﷺ (مر به ، وهو كاشف فخذه فقال: غط فخذك فإنها من العورة) ثم أورد بعده حديث أنس.

ثم قال قال البخاري حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من اختلافهم .

لم يزد على هذا فهو منه إن كان تصحيحاً لحديث جرهد فقد يجب أن أكتبه في باب الأحاديث التي صححها، وهي ضعيفة .

⁽¹⁾ العسقلاني ، المرجع السابق

⁽²⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 83 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 207

⁽³⁾ البخاري ، التاريخ الكبير، مصدر سابق ، ج 2 ص 248

⁽⁴⁾ الدارقطني ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، مصدر سابق ، رقم 3374 ج 13 ص 482

وإن كان ذلك منه تضعيفاً له فقد بقي عليه أن يشرح علته وهو الذي نتولى الآن فنقول:
هذا الحديث له علتان :

إحدهما : الاضطراب المورث لسقوط الثقة به وذلك أنهم يختلفون فيه .

فمنهم من يقول : زرعة بن عبد الرحمن . ومنهم من يقول : زرعة بن عبد الله .
ومنهم من يقول : زرعة بن مسلم .

ثم من هؤلاء من يقول : عن أبيه عن النبي ﷺ .

ومنهم من يقول : عن أبيه عن جرهد عن النبي ﷺ .

ومنهم من يقول : زرعة عن آل جرهد عن جرهد عن النبي ﷺ .

وإن كنت لا أرى الاضطراب في الإسناد علة ، وإمّا ذلك إذا كان من يدور عليه الحديث ثقة فحينئذ لا يضره اختلاف النقلة عنه إلى مسند ، ومرسل أو رافع ، وواقف ، أو واصل ، وقاطع .
وأما إذا كان الذي اضطرب عليه بجميع هذا ، أو ببعضه ، أو بغيره غير ثقة ، أو غير معروف ، فالاضطراب حينئذ يكون زيادة في وهنه ، وهذه حال هذا الخبر ، وهي العلة الثانية ، وذلك إن زرعة ، وأباه غير معروفين الحال ، ولا مشهوري الرواية ، فاعلم ذلك⁽¹⁾ .

- الحكم على الحديث : قال ابن حجر : حديث مضطرب جداً⁽²⁾ .

فإسناده ضعيف؛ للاضطراب الكبير في سنده والاضطراب موجب الضعف .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيز :

1- الاضطراب والاختلاف الكبير في السند .

2- جهالة الحال لزرعة ، وأبيه ، وهذا ما أشار إليه ابن القطان .

(5) ويُذكر عن عبد الله بن السائب ، (قرأ النبي ﷺ) المؤمنون في الصباح ، حتى إذا جاء ذكر موسى ، وهارون

- أو ذكر عيسى - أخذته سعلة فركع⁽³⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (عبد الله بن السائب) مرفوعاً:

(1) ابن القطان ، بيان الوهم والأيهام ، مصدر سابق ، ج 3 ص 338

(2) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 209

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 154

ولكن اختلف فيه على ابن جريج من طرق :

- أخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾، ومن طريقه أخرجه مسلم⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، والبخاري⁽⁴⁾، وأخرجه أبو عوانة⁽⁵⁾ عن حجاج .

كلهم عن : ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن أبي سلمة بن سفيان، وعبد الله بن عمرو بن عبد القاري، وعبد الله بن المسيب العبادي عنه

- أخرجه الشافعي: من طريق ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن أبي سلمة بن سفيان، وعبد الله بن عمر العبادي عن عبد الله بن السائب⁽⁶⁾ .

- وأخرج الحميدي، وابن ماجه: من طريق سفيان عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن السائب⁽⁷⁾ . وهذا معلول ؛ بيّنه ابن أبي حاتم⁽⁸⁾ .

- وأخرج ابن أبي شيبة: هذه الرواية من طريق هودبة بن خليفة عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن أبي سلمة بن سفيان عن عبد الله بن السائب⁽⁹⁾ .

- وروي عن أبي عاصم : عن ابن جريج سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول: أخبرني أبو سلمة بن سفيان، أو أبو سفيان⁽¹⁰⁾ .

- وأخرجه النسائي: من طريق ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن بن سفيان عن عبد الله بن السائب⁽¹¹⁾ .

(1) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق ، حديث رقم 2667 ج 2 ص 102

(2) مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 455 ج 1 ص 336

(3) أبو داود ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 649 ج 1 ص 175

(4) البخاري ، شرح السنة، مصدر سابق ، ج 3 ص 78

(5) أبو عوانة ، مستخرج أبي عوانة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1794 ج 1 ص 482

(6) الشافعي ، مسند الشافعي ، مصدر سابق ، رقم 750 ص 155

(7) الحميدي ، مسند الحميدي، مصدر سابق ، حديث رقم 821 ج 2 ص 361 وانظر ابن ماجه ، سنن ابن

ماجه ، مصدر سابق ، حديث رقم 820 ج 1 ص 269

(8) قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن

عبد الله بن السائب أنّ النبي (ﷺ) (صلى بالناس ، فقرأ بسورة المؤمنين). قال أبي : هذا خطأ ؛ إنّما هو ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن أبي سلمة بن سفيان، وعبد الله بن عمرو العامري عن عبد الله بن السائب عن النبي (ﷺ) ، وهو الصواب. قال أبي : لم يضبط ابن عيينة ثم قال : إن كان ابن عيينة إذا حدث عن الصغار كثيراً ما يخطئ.. أنظر : ابن أبي حاتم ، علل الحديث لابن أبي حاتم ، مصدر سابق ، رقم 232 ج 1 ص 87

(9) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة(عوامة) ، مصدر سابق ، حديث رقم 36950 ج 7 ص 410

(10) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 312

(11) النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 1081 ج 2 ص 23

- وأخرجه الطحاوي: من طريق ابن وهب عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن أبي سلمة بن سفيان عن عبد الله بن السائب⁽¹⁾.

- وقد روي من طريق أخرى نسب فيه عبد الله بن عمرو بن عبد القاري إلى ابن العاص وهذا وهم؛ حيث قال النووي " قال الحفاظ قوله: (ابن العاص) غلط؛ والصواب حذفه، وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي؛ بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي كذا ذكره البخاري في تاريخه، وابن أبي حاتم، وخلائق الحفاظ المتقدمين، والمتأخرين⁽²⁾، وأخرج هذه الطريق على الوهم أحمد⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾، وابن خزيمة⁽⁵⁾، وابن حبان⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾.

قال ابن حجر بإثر هذا الإختلاف: وفيه من الإختلاف غير ما ذكرنا، ولهذا والله أعلم علقه البخاري بصيغة التمريض⁽⁸⁾. وقال أيضاً: كأنَّ البخاري علقه بصيغة (ويذكر) لهذا الإختلاف مع أنَّ إسناده مما تقوم به الحجة⁽⁹⁾، وقال أيضاً: وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه إلا إنَّ البخاري لم يخرج لبعض رواته⁽¹⁰⁾.

- الحكم على الحديث : الحديث وإن كان في مسلم إلا أنَّه وقع فيه إضطراب .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

الإختلاف في السند على ابن جريج ، قاله ابن حجر⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ الطحاوي ، شرح مشكل الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 2041 ج 1 ص 347

⁽²⁾ النووي ، محيي الدين ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط 2 ، 1392 هـ ، ج 4 ص 234

⁽³⁾ ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 15395 ج 24 ص 116

⁽⁴⁾ مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 455 ج 1 ص 336

⁽⁵⁾ ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 546 ج 1 ص 275

⁽⁶⁾ ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 1815 ج 5 ص 121

⁽⁷⁾ البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 2458 ج 2 ص 86

⁽⁸⁾ العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 313

⁽⁹⁾ العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 256

⁽¹⁰⁾ العسقلاني ، المرجع السابق ، ج 1 ص 18

⁽¹¹⁾ العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 313

(6) ويُذكر عن سلمة بن الأكوع: أَنَّ النبي (ﷺ) قال: (يزرُهُ ولو بشوكة) في إسناده نظر⁽¹⁾

- تخريج الحديث: روي الحديث عن (سلمة بن الأكوع) مرفوعاً :

والحديث مضطرب ، وقد بين إضطرابه البخاري حيث رُوي من طرق قال البخاري:

1- حدثنا إسماعيل قال حدثنا أبي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي عن إبيه عن

سلمة: قال النبي (ﷺ): (زُرَّ القميص)⁽²⁾

2- وقال لنا عبد الله بن مسلمة حدثنا عبد العزيز بن محمد عن موسى بن إبراهيم عن سلمة عن النبي

(ﷺ).⁽³⁾

3- وحدثنى الأويسى قال: حدثنا عطاء عن موسى بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة.⁽⁴⁾

4- وحدثننا مالك بن إسماعيل قال: حدثنا عطاء قال: حدثنا موسى بن إبراهيم المخزومي قال: حدثنا سلمة عن

النبي (ﷺ).⁽⁵⁾

قال أبو عبد الله بعد أن ساق هذه الطرق : هذا لا يصح، وفي حديث القميص نظر⁽⁶⁾.

— الحكم على الحديث : إسناده ضعيف: لإضطرابه .

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرير : إضطراب سنده.

(7) باب إذا أسلم على يديه ، وكان الحسن ، (لا يرى له ولاية) وقال النبي (ﷺ): (الولاء لمن أعتق) ، ويُذكر عن

تميم الداري، رفعه قال: (هو أولى الناس بحياه ومماته) ، واختلفوا في صحة هذا الخبر⁽⁷⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (تميم الداري) مرفوعاً من طريق:

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 79

(2) الطحاوي ، شرح معاني الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 2233 ج 1 ص 308

(3) الشافعي ، مسند الشافعي ، مصدر سابق ، حديث رقم 79 ج 1 ص 22 ، ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، مصدر سابق ، حديث رقم 3479 ج 1 ص 304 ، أبو داود ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 623 ج 1 ص 170 ، ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 777 ج 1 ص 381.

الحاكم ، المستدرک علی الصحيحین ، مصدر سابق ، حديث رقم 913 ج 1 ص 379 ، البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 3420 ج 2 ص 240

(4) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، رقم 950 ج 1 ص 297

(5) أخرجه : ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 16519 ج 27 ص 50 ، والنسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 843 ج 1 ص 413 ، والمزي ، تهذيب الكمال ، مصدر سابق ، ج 29 ص 19

(6) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، رقم 950 ج 1 ص 297

(7) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 8 ص 155 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج 5 ص 223

عبد العزيز بن عمر بن عبد الله بن موهب عنه.

- أخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾ من طريق عبد الله بن المبارك.

- وأخرجه ابن أبي شيبة⁽²⁾، وابن ماجة⁽³⁾، والترمذي⁽⁴⁾، والمزي⁽⁵⁾، من طريق وكيع.

- وأخرجه الإمام أحمد⁽⁶⁾ من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق.

- وأخرجه الدارمي⁽⁷⁾، والفسوي⁽⁸⁾، والطحاوي⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾ من طريق أبي نُعيم.

- وأخرجه الطبراني⁽¹¹⁾ من طريق حفص بن غياث.

- وأخرجه الدارقطني⁽¹²⁾ من طريق إسماعيل بن عياش.

- وأخرجه الخطيب البغدادي⁽¹³⁾ من طريق بشر بن عبد الله بن عمر بن عبد العزيز.

عبد الله بن المبارك، ووكيع، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وأبو نُعيم، و حفص بن غياث، وإسماعيل بن عياش، وبشر بن عبد الله) سبعتهم عن عبد العزيز به.

دراسة السند :

- عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان الأموي أبو محمد المدني نزيل الكوفة:

وثَّقه ابن معين، وابن عياض، والنسائي، وأبوداود، ويعقوب بن سفيان، وأبوزرعة، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في

الثقات.

وَحكى الخطابي عن أحمد بن حنبل: قال ليس هو من أهل الحفظ، والإتقان.⁽¹⁴⁾

(1) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 9872 ج6 ص20

(2) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة(عوامة)، مصدر سابق، حديث رقم 32230 ج11 ص408

(3) بن ماجة، سنن ابن ماجة، مصدر سابق، حديث رقم 2752 ج2 ص919

(4) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم 2112 ج3 ص498

(5) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق، ج16 ص194

(6) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 16944 ج28 ص144

(7) الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، حديث رقم 3076 ج4 ص1970

(8) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق، ج2 ص254

(9) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، حديث رقم 2852 ج7 ص267

(10) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 21456 ج10 ص500

(11) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، حديث رقم 1272 ج2 ص56

(12) الدارقطني، سنن الدارقطني، مصدر سابق، حديث رقم 4385 ج5 ص320

(13) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، نشر دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 2002م، تحقيق بشار عواد معروف،

رقم 2240 ج7 ص526

(14) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج6 ص312

والوحيد الذي ضَعَفَهُ أبو مسهر ؛ قاله ميمون بن الأصْبَغ عن أبي مسهر: ضعيف الحديث.⁽¹⁾ وهذا لا يستقيم لأمرين: (الأول) أطلق توثيقه العلماء، (والثاني) جرحه غير مفَسَّر. ولخص حاله ابن حجر فقال صدوق يخطيء⁽²⁾.

- عبد الله بن موهب الشامي أبو خالد قاضي فلسطين لعمر بن عبد العزيز ثقة لكن لم يسمع من تميم الداري⁽³⁾. وقد اختلف في إسمه؛ منهم من سمَّاه ابن وهب؛ ولكنَّ النسائي قال: ابن موهب أولى بالصواب⁽⁴⁾، وقال الفسوي: ابن موهب لم يسمع تميماً، ولا لحقه⁽⁵⁾.

- تميم بن أوس بن خارجة الداري أبو رقية صحابي مشهور⁽⁶⁾.

- وكيع بن الجراح تقدم⁽⁷⁾.

- عبد الله بن المبارك تقدم⁽⁸⁾.

- الفضل بن دكين تقدم⁽⁹⁾.

- إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق ثقة⁽¹⁰⁾.

- إسماعيل بن عيَّاش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِّط في غيرهم⁽¹¹⁾.

- بشر بن عبد الله بن عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، قال عنه ابن معين: لابأس به⁽¹²⁾.

- **الحكم على الحديث : لقد حصل في هذا الحديث ثلاث علل :**

1- الإختلاف في إسم (عبد الله هل هو ابن وهب ، أم ابن موهب؟) :

قال الترمذي: هذا حديث، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن وهب، ويقال: ابن موهب عن تميم الداري⁽¹³⁾.

وقال ابن القطان الفاسي : وعلته الجهل بحال عبد الله بن موهب ؛ فإنَّه لا تعرف حاله، وإن كان قاضي فلسطين ، ولم يعرفه ابن معين⁽¹⁴⁾.

(1) العسقلاني ، المرجع السابق

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص358

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص325

(4) النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 6379 ج 6 ص133

(5) الفسوي ، المعرفة والتاريخ ، مصدر سابق ، ج 2 ص254

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص130

(7) ص29

(8) ص30

(9) ص78

(10) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص104

(11) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص109

(12) الخطيب ، تاريخ بغداد ، مصدر سابق ، ج 7 ص526

(13) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2112 ج 3 ص498

(14) ابن القطان ، بيان الوهم والإيهام ، مصدر سابق ، رقم 1324 ج 3 ص455

2- الإضطراب في السند :

1— عبد العزيز بن عمر عن عبد الله بن موهب عن تميم الداري : وهذا الطريق قال عنه العلماء :

قال ابن حجر قال الشافعي: هذا الحديث ليس بثابت؛ إنما يرويه عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب، وابن موهب ليس بالمعروف، ولا نعلمه لقي تميمًا، ومثل هذا لا يثبت.

قال البخاري، وقال بعضهم: عبد الله بن موهب سمع تميمًا الداري، ولا يصح لقول النبي ﷺ: (الولاء لمن اعتق)⁽¹⁾.

وقال الترمذي: وهو عندي ليس بمتصل⁽²⁾، وقال ابن حجر: قال الترمذي: فقال ليس إسناده بمتصل قال: وأدخل بعضهم بين بن موهب، وبين تميم (قبيصة) رواه يحيى بن حمزة، قلت (ابن حجر): ومن طريقه أخرجه من بدأت بذكره، وقال بعضهم: إنّه تفرد فيه بذكر قبيصة⁽³⁾. ولكن تتبعت هذا الكلام عند الترمذي في كتبه، ولم أجده.

وقال الخطابي: ضعّف أحمد هذا الحديث، وأخرجه أحمد، والدارمي، والترمذي، والنسائي، من رواية: وكيع، وغيره عن عبد العزيز عن بن موهب عن تميم، وصرّح بعضهم بسماع بن موهب من تميم.

وقال ابن حجر: قال ابن المنذر: هذا الحديث مضطرب؛ هل هو عن بن موهب عن تميم، أو بينهما قبيصة، وقال بعض الرواة: فيه عن عبد الله بن موهب، وبعضهم بن وهب، وعبد العزيز راويه ليس بالحافظ. قلت (ابن حجر): هو من رجال البخاري⁽⁴⁾.

2— عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن موهب، عن قبيصة بن ذؤيب، عن تميم الداري.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير⁽⁵⁾، وأبوزرعة⁽⁶⁾، والفسوي⁽⁷⁾، وأبوداود⁽⁸⁾، وابن أبي عاصم⁽⁹⁾، والطحاوي⁽¹⁰⁾، والطبراني⁽¹¹⁾، والمزي⁽¹²⁾.

(1) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج 5 ص 198

(2) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم 2112 ج 3 ص 498

(3) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 12 ص 46

(4) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 12 ص 46

(5) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج 5 ص 625

(6) أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، نشر مجمع اللغة العربية - دمشق، تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني، ص 79

(7) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق، ج 2 ص 254

(8) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، حديث رقم 2918 ج 3 ص 127

(9) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، مصدر سابق، حديث رقم 2546 ج 4 ص 373

(10) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، حديث رقم 2753 ج 7 ص 280

(11) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، حديث رقم 1273 ج 2 ص 56

(12) المزي، تهذيب الكمال، مصدر سابق، ج 16 ص 193

قال العلاءي وقال أحمد بن حنبل: ... إنما هو ابن موهب عن قبيصة عن تميم⁽¹⁾،

وقال أبو زرعة: هذا حديث متصل، حسن المخرج، والإتصال، لم أر أحداً من أهل العلم يدفعه⁽²⁾.

وقال الفسوي: والحديث حديث يحيى بن حمزة⁽³⁾.

وقال أبو محمد بن أبي حاتم الرازي: سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن عمر بن

عبد العزيز عن ابن موهب، عن قبيصة بن ذؤيب عن تميم الداري عن النبي (ﷺ)، فذكره فقال: قال أبي: حدثنا

أبو نعيم، عن عبد العزيز، عن ابن موهب قال: سمعت تميم الداري عن النبي (ﷺ) قال أبي: أبو نعيم أحفظ

، وأتقن. قلت لأبي: يحيى بن حمزة أفهم بأهل بلده. قال: أبو نعيم في كل شيء أحفظ وأتقن⁽⁴⁾.

وقال الترمذي: هذا حديث، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن وهب، ويقال: ابن موهب عن تميم الداري

، وقد أدخل بعضهم بين عبد الله بن موهب، وبين تميم الداري قبيصة بن ذؤيب. رواه يحيى بن حمزة، عن

عبد العزيز بن عمر، وزاد فيه قبيصة بن ذؤيب، والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم⁽⁵⁾.

وقال الطحاوي: قال لنا فهد، فقلت لأبي نعيم ما حدثنا هذا الحديث بغير ذكر منه فيه بين عبد الله بن

موهب، وبين تميم الداري أحداً إنَّ أبا مسهر حدثنا به عن يحيى بن حمزة عن عبد العزيز بن عمر بن عبد

العزيز فأدخل بينهما قبيصة بن ذؤيب فلم يقل شيئاً⁽⁶⁾.

وقال ابن القطان: الفاسي هذا الأصوب⁽⁷⁾.

قال الحافظ ابن حجر: وجزم (يعني البخاري) في "التاريخ" بأنه لا يصح؛ لمعارضة حديث: "إنَّما الولاء لمن أعتق"،

ويؤخذ منه أنه لو صح سنده لما قاوم هذا الحديث، وعلى التنزل فتزداد في الجمع، هل يخص عموم الحديث

المتفق على صحته بهذا، فيستثنى منه من أسلم؟ أو تؤول الأولوية في قوله: "أولى الناس" بمعنى النصر،

والمعاونة، وما أشبه ذلك لا بالميراث، ويبقى الحديث المتفق على صحته على عموم جرح الجمهور إلى الثاني،

ورجحانه ظاهر⁽⁸⁾.

3_ الإنقطاع في السند : وقال الفسوي: ابن موهب لم يسمع تميماً، ولا لحقه⁽⁹⁾.

فالحديث يكون إسناده ضعيف لما بينا.

(1) العلاءي، جامع التحصيل، مصدر سابق، ص216

(2) أبو زرعة الدمشقي، تاريخ أبي زرعة، مصدر سابق، ص79

(3) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق، ج2 ص254

(4) ابن أبي حاتم، علل الحديث لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ج2 ص52

(5) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم 2112 ج3 ص498

(6) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، حديث رقم 2753 ج7 ص280

(7) تقدم ص94

(8) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج12 ص46

(9) الفسوي، المعرفة والتاريخ، مصدر سابق، ج2 ص254

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- الإختلاف في صحته سنداً، وممتناً.

2- الإضطراب في السند.

3- الإنقطاع في السند.

(8)باب الحجامة ، والقيء للصائم:وقال لي يحيى بن صالح، حدثنا معاوية بن سلام، حدثنا يحيى، عن عمر بن الحكم بن ثوبان: سمع أبا هريرة (رضي الله عنه): (إذا قاء فلا يفطر إنما يخرج ولا يولج)، ويذكر عن أبي هريرة: (أنه يفطر)⁽¹⁾ ، والأول أصح وقال ابن عباس، وعكرمة: (الصوم مما دخل وليس مما خرج)، وكان ابن عمر (رضي الله عنهما)، يحتجم وهو صائم، ثم تركه، فكان يحتجم بالليل ، واحتجم أبو موسى ليلاً، ويذكر عن سعد، وزيد ابن أرقم، وأم سلمة: احتجموا صياماً⁽²⁾، وقال بكير، عن أم علقمة: كنا نحتجم عند عائشة (فلا تنهى) ، ويروى عن الحسن عن غير واحد مرفوعاً فقال: (أفطر الحاجم ، والمحجوم)⁽³⁾

هذا الحديث رواه الحسن واضطرب فيه فرواه عن غير واحد من الصحابة ،وبين هذا الإضطراب كل من :

1) البخاري⁽⁴⁾ :

1- وروى محمد بن الزبيرقان: عن يونس عن الحسن أراه عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ).

2- وقال عياش عن عبد الاعلى: عن يونس عن الحسن عن النبي (صلى الله عليه وسلم).

3- وقال لي عمران ابن ميسرة : حدثنا عبد الوارث عن أبي عصام: عن الحسن عن ثوبان عن النبي (ﷺ).

4- وروى الليث: عن قتادة عن الحسن عن ثوبان عن النبي (ﷺ) مثله .

5- وقال لنا محمد بن سلام ثنا عبد الوهاب: عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ) .

6- وقال أبو زيد حدثنا خازم بن خزيمة: زعم خليلد عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي (ﷺ) مثله .

7- وقال لي هلال حدثنا عمر بن إبراهيم: عن قتادة عن الحسن عن علي عن النبي (ﷺ) .

8- وقال همام ، وسعيد بن بشير: عن قتادة عن الحسن عن علي قوله.

9- أبو عاصم عن أشعث عن الحسن عن أسامة عن النبي (ﷺ) مثله ، قال أبو عبد الله :والحسن لا يعرف له

سماع من أسامة.

(1) تقدم ص74

(2) تقدم ص55، ص57، ص106

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج3ص33

(4) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، رقم 2124 ج2 ص179

(2) إبن أبي حاتم ⁽¹⁾ قال :

سألت أبي عن حديث ؛ رواه الليث بن سعد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن ثوبان ، عن النبي (ﷺ) ، قال :
(أفطر الحاجم ، والمحجوم).

قال أبي : هذا خطأ ، رواه قتادة ، عن الحسن ، عن علي ، عن النبي (ﷺ) ، وهو مرسل.
ورواه أشعث بن عبد الملك ، عن الحسن ، عن أسامة بن زيد ، عن النبي (ﷺ).

(3) الدارقطني ⁽²⁾ : وسئل عن حديث الحسن ، عن أبي هريرة ، قال رسول الله (ﷺ) : (أفطر الحاجم
والمحجوم).

فقال : اختلف فيه على الحسن فرواه :

1- قتادة من رواية سلام بن أبي خبزة ، عن ابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ⁽³⁾

2- وأبو قزعة من رواية ابن جريج ، عنه .

3- ويونس بن عبيد من رواية عبد الوهاب الثقفي ، ومحمد بن راشد عن يونس ، عن الحسن ، عن أبي
هريرة ⁽⁴⁾ .

4- وخالفهم شعبة ، رواه عن يونس ، عن الحسن ، عن علي بن أبي طالب ، قاله: ابن القوهي ، عن أبيه ، عن
شعبة ، عن يونس ⁽⁵⁾ .

5- وخالفهم عبيد الله بن تمام ، فقال: عن يونس ، عن الحسن ، عن أسامة بن زيد ⁽⁶⁾ .

6- ورواه عطاء بن السائب ، وعاصم الأحول ، عن الحسن ، عن معقل بن يسار ⁽⁷⁾ ، وقال أبو حرة عن الحسن ،
عن غير واحد من أصحاب النبي (ﷺ) ⁽⁸⁾ .

فإن كان حفظه فقد صحت الأقاويل كلها عن الحسن.

⁽¹⁾ ابن أبي حاتم ، علل الحديث ، مصدر سابق ، رقم 657 ج 1 ص 226

⁽²⁾ الدارقطني ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، مصدر سابق ، رقم 1999 ج 10 ص 261

⁽³⁾ ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ، مصدر سابق ، ج 3 ص 303 و ج 5 ص 109

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، مصدر سابق ، حديث رقم 9303 ج 2 ص 307 ، وابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم

8768 ج 14 ص 373 ، وابن عدي الكامل في ضعفاء الرجال ، مصدر سابق ، ج 3 ص 303 و ج 5 ص 109

⁽⁵⁾ الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 7524 ج 4 ص 210 ، وابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، مصدر سابق ،

حديث رقم 9305 ج 2 ص 307 ، والبزار ، مسند البزار ، مصدر سابق ، حديث رقم 4568 ج 10 ص 419

⁽⁶⁾ ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 21826 ج 36 ص 149 ، والنسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 3153 ج 3

ص 327 ، والبيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 8277 ج 4 ص 441

⁽⁷⁾ ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، مصدر سابق ، حديث رقم 9297 ج 2 ص 306 ، وابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم

15901 ج 25 ص 238 ، والنسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 3154 ج 3 ص 327 ، والبزار ، مسند البزار ، مصدر سابق ، حديث

رقم 4568 ج 10 ص 419 ، والطحاوي ، شرح معاني الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 3418 ج 2 ص 98

⁽⁸⁾ النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 3157 ج 3 ص 328

7- ورواه مطر الوراق ، عن الحسن ، عن علي بن أبي طالب.⁽¹⁾

8- وقيل : عن مطر ، عن الحسن ، عن شداد بن أوس ، قاله المغيرة بن مسلم عنه.⁽²⁾

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف للإضطراب الحاصل فيه والإضطراب موجب للضعف .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض :

1- الإضطراب في السند

2- التردد من قبل الحسن في رفع الحديث أم وقفه حيث قال البخاري : ويروى عن الحسن عن غير واحد

مرفوعا فقال: (أفطر الحاجم والمحجوم) وقال لي عياش، حدثنا عبد الأعلى، حدثنا يونس، عن الحسن مثله، قيل

له: عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: نعم، ثم قال: الله أعلم⁽³⁾

3- معارضته ما هو أقوى منه من حيث الحكم، وصحة السند حيث أورد البخاري حديثا موصولاً بعد الحديث

المعلق : حدثنا معلى بن أسد، حدثنا وهيب، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس (رضي الله عنه): (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ)

احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم) وأعتبر ناسخا للحديث المعلق⁽⁴⁾ وهذا ما اشار إليه المنذري ، وابن

حزم، والعيني⁽⁵⁾ .

(9) وقال لنا آدم: حدثنا شعبة، عن أيوب، عن نافع، قال: كان ابن عمر: (يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة

وفعله القاسم)

ويذكر عن أبي هريرة، رفعه (لا يتطوع الإمام في مكانه ولم يصح) تقدم تخريجه⁽⁶⁾

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، مصدر سابق ، حديث رقم 9305 ج2 ص307، والنسائي ، السنن الكبرى، مصدر سابق ، حديث

رقم 3152 ج3 ص327 ، والبيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 8267 ج4 ص441

⁽²⁾ الطبراني ، المعجم الكبير ، مصدر سابق ، حديث رقم 7184 ج7 ص295

⁽³⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج3 ص33

⁽⁴⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1938 ج3 ص33

⁽⁵⁾ العيني ، عمدة القاري ، مصدر سابق ، ج16 ص447

⁽⁶⁾ تقدم ص41

المطلب الثاني

غرابة السند

قال الإمام الترمذي: " ورُبَّ حديث يُروى من أوجه كثيرة؛ وإمَّا يُستغرب لحال الإسناد"⁽¹⁾. وبين هذا عبد الجواد حمام في كتابه التفرد بقوله: " إنَّ الحديث يُعرف بالرواية من عدة أوجه ، ومشهور عن عدد من الأئمة ، لكن ينفرد أحد الرواة عن إمام؛ فيرويه من حديثه ولا يرويه غيره عنه ."⁽²⁾ وقد مثَّل الترمذي بحديث أبي كُريب عن حماد ابن سلمة ... عن أبي موسى ، فهذا الحديث قال عنه الترمذي: " هذا حديث غريب من هذا الوجه من قبل إسناده ، وقد رُوِيَ من غير وجه عن النبي ﷺ وإمَّا يُستغرب من حديث أبي موسى "⁽³⁾.

ولقد قدّم لنا البخاري أمثلة في صحيحه تدرج تحت هذا النوع النوع وعلّقها بصيغة التمريض :

(1) ويُذكر عن أبي حسان، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) (أنَّ النبي ﷺ) (كان يزور البيت أيام منى)⁽⁴⁾

- تخريج الحديث : رُوِيَ الحديث عن (ابن عباس) مرفوعاً من طريق :

إبراهيم بن محمد بن عرعة عن معاذ بن هشام عن هشام عن قتادة عن أبي حسان

- أخرجه الطحاوي⁽⁵⁾ عن محمد بن علي .

- وأخرجه الطبراني⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، وابن حجر⁽⁸⁾ عن المعمرى.

- وأخرجه الرامهرمزي⁽⁹⁾ عن سليمان بن أيوب الكحال.

(1) الترمذي ، شرح علل الترمذي ، مصدر سابق ، ج 1 ص 241

(2) حمام ، عبد الجواد ، التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده ، نشر دار النوادر -سوريا ، ط 1 ، 2008م ، ص 305

(3) الترمذي ، شرح علل الترمذي ، مصدر سابق ، ج 1 ص 241

(4) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 174، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 99

(5) الطحاوي ، شرح مشكل الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 1567 ج 4 ص 226

(6) الطبراني ، المعجم الكبير ، مصدر سابق ، حديث رقم 12904 ج 12 ص 205

(7) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 9651 ج 5 ص 238

(8) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 99

(9) الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، نشر دار الفكر -بيروت ، ط 3 ، 1404 هـ ، تحقيق د محمد

عجاج الخطيب ، ص 499

- دراسة السند :

- إبراهيم بن محمد بن عرعة السلمي البصري نزيل بغداد ثقة حافظ تكلم أحمد في بعض سماعه⁽¹⁾. وأقول: إنَّ كلام أحمد في بعض سماع ابن عرعة؛ يريد به كلامه على هذا الحديث، حيث قال الأثرم: قلت لأبي عبدالله تحفظ عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس أنَّ النبي ﷺ (كان يزور البيت كل ليلة) فقال: كتبوه من كتب معاذ بن هشام لم يسمعه قلت: ها هنا إنسان يزعم أنَّه سمعه من معاذ فأنكر ذلك؛ قال من هو؟ قلت: إبراهيم بن عرعة فتغير وجهه ونفض يده؛ وقال كذب وزور؛ ما سمعوه منه قال فلان كتبناه من كتابه سبحانه الله واستعظم ذلك⁽²⁾!. ووجه صاحب "كتاب منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث" هذه الرواية بقوله: وقد أعلَّ الإمام أحمد حديثاً رواه راوٍ ثقة، وعلته كونه أخذه الراوي من كتاب شيخه بلا سماع. وقد أعلَّه الإمام أحمد بأنَّ الذين رووا الحديث عن معاذ بن هشام رووه وجادة من كتاب معاذ بن هشام، ولم يسمعه، ومن هذا الوجه دخلته النكارة،⁽³⁾ وأكد ذلك البيهقي قد روى عن المعمرى - أحد من روى الحديث عن ابن عرعة - من غير طريق الطبراني، فقال فيه: ثنا ابن عرعة قال: دفع إلينا معاذ بن هشام كتاباً، وقال: سمعته من أبي، ولم يقرأه قال: فكان فيه عن قتادة... فذكره⁽⁴⁾. فظهر أنَّ ابن عرعة لم يسمع الحديث من معاذ، وإنما أخذه من كتابه كما قال الإمام أحمد، فاستقام وجه إعلاله للحديث، والله أعلم.⁽⁵⁾

- معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصري، وقد سكن اليمن لم يذكره البخاري بجرح، ولا تعديل⁽⁶⁾، وقال ابن معين: ثقة⁽⁷⁾، وقال أخرى: صدوق ليس بحجة⁽⁸⁾، وقال أيضاً: ليس بالثقة⁽⁹⁾، وقال ابن قانع: ثقة مأمون⁽¹⁰⁾، وسكت عنه أبو داود⁽¹¹⁾. وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹²⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق ربما وهم⁽¹³⁾.

- هشام بن أبي عبد الله سنبر أبو بكر البصري الدستوائي ثقة ثبت، وقد رمى بالقدر⁽¹⁴⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 93

(2) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج 6 ص 149

(3) علي عمر، بشير، منهج الامام احمد في اعلال الاحاديث، نشر وقف السلام، ط 1، 2005م، ص 506

(4) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 9651 ج 5 ص 238

(5) بشير، منهج الامام أحمد في إعلال الأحاديث، مصدر سابق، ص 506

(6) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج 7 ص 366

(7) ابن معين، تاريخ بن معين، مصدر سابق، ج 1 ص 118

(8) ابن معين، المرجع السابق، ج 4 ص 236

(9) ابن معين، تاريخ بن معين، مصدر سابق، ج 1 ص 118

(10) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 10 ص 177

(11) أبو داود، سليمان بن داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، نشر الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة

، ط 1، 1979م، تحقيق محمد علي قاسم العمري، ص 263

(12) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 9 ص 176

(13) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 536

(14) العسقلاني، المرجع السابق، ص 573

- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت⁽¹⁾، فلم يذكر ابن حجر أنه مُدلس، وهو من المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعناتهم إلا إذا صرحوا بالسماع⁽²⁾.

- أبو حسان الأعرج الأحراد البصري مشهور بكنيته واسمه مسلم بن عبد الله، قال ابن سعد: ثقة⁽³⁾، وقال ابن معين: عنه ثقة⁽⁴⁾، ووثقه العجلي⁽⁵⁾، وابن حبان⁽⁶⁾، ولخص حاله ابن حجر بقوله: صدوق رمي برأي الخوارج⁽⁷⁾.

- عبد الله بن عباس تقدم⁽⁸⁾.

- محمد بن علي بن داود بن عبد الله البغدادي، نزيل مصر، ويُعرف بابن أخت غزال الامام، الحافظ، الموجود، أبو بكر وكان ثقة، حسن الحديث⁽⁹⁾.

- الحسن بن علي بن شبيب أبو علي المعمرى، قال الخطيب: كان من أوعية العلم، يُذكر بالفهم، ويوصف بالحفظ، وفي حديثه غرائب وأشياء ينفرد بها⁽¹⁰⁾.

- سليمان بن أيوب الكحال، لم أقف له على ترجمة.

- الحكم على الحديث: قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله تحفظ عن قتادة عن أبي حسان عن ابن عباس أن النبي ﷺ (كان يزور البيت كل ليلة) فقال: كتبه من كتب معاذ بن هشام لم يسمعه قلت: ها هنا إنسان يزعم أنه سمعه من معاذ فأنكر ذلك؛ قال من هو؟ قلت: إبراهيم بن عرعة فتغير وجهه ونفض يده؛ وقال كذب وزور؛ ما سمعه منه قال فلان كتبناه من كتابه سبحانه الله واستعظم ذلك⁽¹¹⁾!. فالحديث إسناده ضعيف لما بينا.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض:

قال الحافظ ابن حجر: علّقه بالتمريض؛ لشدة غرابته⁽¹²⁾. ويدل على هذا قول ابن المديني: روى قتادة حديثاً غريباً لانحفظه عن أحد من أصحاب قتادة إلا من حديث هشام، وكذلك قول البيهقي: مارأيت أحداً واطأه عليه⁽¹³⁾.

(1) العسقلاني، المرجع السابق، ص 453

(2) العسقلاني، تعريف أهل التقديس، مصدر سابق، ص 43

(3) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج 7 ص 222

(4) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 2 ص 63

(5) العجلي، الثقات، مصدر سابق، ج 2 ص 394

(6) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 2 ص 394

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 632

(8) تقدم ص 27

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 3 ص 338

(10) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج 8 ص 359

(11) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج 6 ص 149

(12) العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 101

(13) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 9651 ج 5 ص 238

وثمة سبب آخر هو: إختصار المتن حيث جاء المتن المعلق بلفظ: (ويذكر عن أبي حسان، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) (أنَّ النبي ﷺ) كان يزور البيت أيام منى)⁽¹⁾ والحديث الذي أخرجه الطحاوي وغيره جاء بلفظ: (أنَّ النبي ﷺ) كان يزور البيت كل ليلة من ليالي منى)⁽²⁾.

(2) باب مَسَّ الحَرِيرِ مِنْ غَيْرِ بُسِّ ، وَيُرْوَى فِيهِ عَنِ الزَّبِيدِي ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنِ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ⁽³⁾ .

- تخريج الحديث : رُوِيَ الحَدِيثُ عَنِ (أَنَسٍ) مَرْفُوعاً مِنْ طَرِيقٍ :

عبد الله بن سالم عن الزبيدي عن الزهري عنه.

- أخرجه الطبراني⁽⁴⁾ من طريق عمرو بن الحارث.

- وأخرجه تمام⁽⁵⁾ من طريق سليمان بن عبد الحميد.

كلاهما (عمرو بن الحارث، وسليمان بن عبد الحميد) عن عبد الله بن سالم به.

- دراسة السند :

- عبد الله بن سالم الأشعري أبو يوسف الحمصي ثقة رمي بالنصب⁽⁶⁾.

- محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي أبو الهذيل الحمصي القاضي ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري⁽⁷⁾.

- محمد بن مسلم الزهري تقدم⁽⁸⁾.

- أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله ﷺ) خدمه عشر سنين مشهور⁽⁹⁾.

- عمرو بن الحارث بن الضحاك الزبيدي الحمصي مقبول⁽¹⁰⁾ ، متابع.

- سليمان عبد الحميد بن رافع البهراني أبو أيوب الحمصي صدوق ، وأفحش النسائي القول فيه⁽¹¹⁾ ، متابع .

- الحكم على الحديث : قال الدراقطني في الأفراد: لم يروه عن الزبيدي غير عبد الله بن سالم⁽¹²⁾

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 174 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 99

(2) الطحاوي ، شرح مشكل الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 1567 ج 4 ص 226

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 150 ، العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 62

(4) الطبراني ، المعجم الكبير ، مصدر سابق ، حديث رقم 5347 ج 6 ص 13

(5) أبو القاسم تمام ، الفوائد ، نشر مكتبة الرشد - الرياض ، ط 1 ، 1412 هـ ، تحقيق حمدي عبد المجيد ، حديث رقم 982 ج 2 ص 482

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 304

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 511

(8) ص 63

(9) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 115

(10) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 419

(11) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 252

(12) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 63

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- الغرابة وتفرد عبد الله بن سالم قاله ابن حجر⁽¹⁾، وقال أيضاً: قال الدراقطني في الأفراد: لم يروه عن الزبيدي غير عبد الله بن سالم⁽²⁾. ويدل على ذلك أيضاً أنّ البخاري أورد هذا المتن في صحيحه من طريق البراء بن عازب موصولاً بعد هذا الحديث المعلق دليل على إعلاله : حدثنا عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء (رضي الله عنه) قال : أهدي للنبي ﷺ ثوب حرير فجعنا نلمسه ، ونتعجب منه فقال النبي ﷺ : أتعجبون من هذا ؟ قلنا : نعم ، قال : مناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذا .⁽³⁾ وهذا ما أشار إليه ابن حجر⁽⁴⁾ .

2- الرواية بالمعنى : حيث جاء الحديث المعلق بلفظ : باب مس الحرير من غير لبس : ويروى فيه عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس ، عن النبي ﷺ⁽⁵⁾ . أما المتن الذي أخرجه الطبراني جاء بلفظ (أهدي للنبي ﷺ حلة من إستبرق ، فجعل ناس يجسونها بأيديهم ، ويتعجبون منها ، فقال النبي ﷺ) : تعجبكم هذه ، فوالله لمناديل سعد في الجنة أحسن منها).⁽⁶⁾ .

(3) ويذكر عن أبي خالد، حدثنا الأعمش، عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: إن أختي ماتت ، سيأتي تخريجه⁽⁷⁾

(1) العسقلاني ، المرجع السابق

(2) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 63

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 5836 ج 7 ص 150

(4) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 10 ص 291

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 150 ، العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 62

(6) الطبراني ، المعجم الكبير ، مصدر سابق ، حديث رقم 5347 ج 6 ص 13

(7) انظر: ص 234

الفصل الثالث

التعليق بصيغة التمریض لأسباب تتعلق بالمتن

المبحث الأول

اختصار المتن

إنَّ الحديث النبوي الذي صدر عن مشكاة النبوة الأصل فيه أن يأتي كما صدر منه عليه الصلاة والسلام لقوله (نُصِّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مَنَّا شيئاً فبلغه كما سمع فرب مبلغ أوعى من سامع) (1).

ولكنَّ الرواة اختلفوا في سياق أغلب المتون؛ والسبب الرئيسي في ذلك إنَّ البعض ساقه مختصراً، والبعض الآخر ساقه بتمامه، وهذا الاختصار اختلف في جوازه؛ والمقام هنا لا يسع للإسهاب فيه فمن أراد الاستزادة فليراجع كلام الخطيب البغدادي (2)؛ فقد تكلم في الحالات التي يجوز فيها رواية الحديث مختصراً.

ولكن الذي نريد أن نُنبِّه عليه هو أنَّ المحدثين كانوا يسلكون طريق الاختصار السليم المنضبط الذي يخدم غايات وأهداف عند المُختصر، ولهذا يقول الرامهرمزي من طريق عبد الله بن المبارك أنَّه قال: علمنا سفيان الثوري اختصار الحديث (3).

إذن الاختصار كان يُعلم حاله حال أي فن، ولكن بضوابط وأهداف؛ تخدم النص النبوي بحيث لا يكون عشوائياً لا يحكمه منهج، ولا قاعدة؛ مما يؤدي إلى ذهاب معناه، ولفظه عن الحقيقة المرسومة له، وفاعل هذا قد يدخل تحت حديثه ﷺ: (إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ ككَذِبِ عَلَى أَحَدٍ مِّنْ كَذِبِ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فليتبوأ مقعده من النَّار) (4).

ومن هؤلاء المحدثين الذين استخدموا الاختصار المنضبط الإمام البخاري (رحمه الله) والذي كان عنده واضحاً، وبخاصة في مُعلقاته، والحامل الرئيسي الذي جعله يختصر المتن؛ هو الذي أفاده ابن حجر بقوله: قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما روينا عنه في جزء سماه "جواب المتعنت": "إعلم أنَّ البخاري (رحمه الله) كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع، ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولاً، وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تاماً، وتارة مقتصراً على

(1) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم 2657 ج 5 ص 34

(2) الخطيب، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، نشر المكتبة العلمية - المدينة المنورة، تحقيق ابو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، ص 192 و 193

(3) الرامهرمزي، المحدث الفاضل، مصدر سابق، ص 543

(4) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم 1291 ج 2 ص 80

طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب؛ فإن كان المتن مشتملاً على جُمْل متعدّدة لا تَعَلُّق لإحداها بالأخرى فإنّه منه بحسن إستنباطه، وغزارة فقهه يستخرج معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه⁽¹⁾.

ومن خلال دراستنا لمعلقات البخاري عموماً ومعلقاته بصيغة التمريض خصوصاً رأيناه قد ساق هذه المعلقات؛ وغايته التنبيه على أنّ المتن قد اختُصِر.

(1)باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة

ويُذكر عن عبد الله بن عمرو: (نفخ النبي ﷺ في سجوده في كسوف)⁽²⁾

- تخريج الحديث : رُوِي الحديث عن (ابن عمرو) مرفوعاً من طريق :

عطاء بن السائب عن أبيه عنه.

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽³⁾، والإمام أحمد⁽⁴⁾ من طريق ابن فضيل.

- وأخرجه أبو داود⁽⁵⁾ من طريق حماد.

- وأخرجه الترمذي⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، وابن خزيمة⁽⁸⁾ من طريق جرير.

- وأخرجه النسائي⁽⁹⁾ من طريق شعبة.

(ابن فضيل ، وحماد ، وجرير ، وشعبة) أربعتهم عن عطاء .

- دراسة السند :

- عطاء بن السائب أبو محمد، ويقال أبو السائب الثقفي الكوفي صدوق اختلط⁽¹⁰⁾. ووصفه بالاختلاط لا يضر؛ لأنّه روى عنه شعبة، وقد سمع منه قبل الاختلاط.

(1) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ، ص12

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج2 ص65 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق، ج2 ص446

(3) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة(عوامة) ، مصدر سابق ، حديث رقم 8385 ج2 ص467

(4) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 6483 ج22 ص310

(5) أبو داود ، سنن أبي داود ، حديث رقم 1194 ، ج1 ص310

(6) الترمذي ، محمد بن عيسى ، الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، 1412هـ ، تحقيق سيد

عباس الجليمي ، حديث رقم 325 ص265

(7) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 2838 ج7 ص79

(8) ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1392 ج2 ص322

(9) النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 1896 ج2 ص351

(10) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص391

وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: فيحصل لنا أنَّ سفيان الثوري، وشعبة، وزهيراً، وزائدة، وحماد بن زيد، وأيوب عنه صحيح، ومن عداهم يتوقف فيه إلا حماد بن سلمة؛ فاختلف قولهم، والظاهر أنَّه سمع منه مرتين مرة مع أيوب كما يومي إليه كلام الدارقطني، ومرة بعد ذلك لما دخل إليهم البصرة، وسمع منه مع جرير، وذويه والله أعلم⁽¹⁾.

- السائب بن مالك أو ابن زيد الكوفي والد عطاء ثقة⁽²⁾.

- عبد الله بن عمر سيأتي⁽³⁾.

- محمد بن فضيل بن غزوان الضبي مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفي صدوق⁽⁴⁾.

- حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري ثقة ثبت فقيه قيل: إنَّه كان ضريباً، ولعله طراً عليه⁽⁵⁾، وقد توبع.

- جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي نزيل الري، وقاضيا ثقة صحيح الكتاب قيل كان في آخر عمره يهيم من حفظه⁽⁶⁾، وقد توبع.

- شعبة بن الحجاج⁽⁷⁾.

- الحكم على الحديث : الحديث إسناده حسن؛ لأنَّ شعبة قد روى عن عطاء، وهو من قديم سماعه.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- عطاء بن السائب ليس على شرط البخاري⁽⁸⁾.

2- اختصار المتن: ويبدل على ذلك أنَّ الحديث المعلق جاء بلفظ: (ويذكر عن عبد الله بن عمرو: (نفخ النبي ﷺ) في سجوده في كسوف⁽⁹⁾)، أما المتن الذي أخرجه أحمد⁽¹⁰⁾ جاء بلفظ: (كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ)، فقام، وقمنا معه، فأطال القيام، حتى ظننا أنَّه ليس براكع، ثم ركع، فلم يكد يرفع رأسه، ثم رفع،

(1) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 7 ص 186

(2) العسقلاني، المرجع السابق، ص 404

(3) ص 229

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 502

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 178

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 139

(7) ص 231

(8) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 3 ص 84

(9) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 2 ص 65، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، ج 2 ص 446

(10) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 6483 ج 22 ص 310

فلم يكد يسجد، ثم سجد، فلم يكد يرفع رأسه، ثم جلس، فلم يكد يسجد، ثم سجد، فلم يكد يرفع رأسه، ثم فعل في الركعة الثانية كما فعل في الأولى، وجعل ينفخ في الأرض، ويبكي، وهو ساجد في الركعة الثانية، وجعل يقول: رب، لم تعذبهم وأنا فيهم؟ رب، لم تعذبنا ونحن نستغفرك؟ فرفع رأسه، وقد تجلت الشمس، وقضى صلاته، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس، إنَّ الشمس، والقمر آيتان من آيات الله (عز وجل)، فإذا كسف أحدهما، فافزعوا إلى المساجد، فوالذي نفسي بيده، لقد عرضت علي الجنة، حتى لو أشاء لتعاطيت بعض أغصانها، وعرضت علي النار، حتى إنِّي لأطفئها، خشية أن تغشاكم، ورأيت فيها امرأة من حمير، سوداء طوالة، تعذب بهرة لها، تربطها، فلم تطعمها ولم تسقها، ولا تدعها تأكل من خشاش الأرض، كلما أقبلت، نهشتها، وكلما أدبرت نهشتها، ورأيت فيها أبا بني دَعَدَع⁽¹⁾، ورأيت صاحب المحجن⁽²⁾ متكئاً في النار على محجنه، كان يسرق

الحاج بمحجنه)

(2) ويُذكر عن النبي (ﷺ): (اتتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم) سيأتي تخريجه⁽³⁾

(3) باب: لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع

ويُذكر عن سالم، عن ابن عمر (رضي الله عنهما) عن النبي (ﷺ) مثله. تقدم تخريجه⁽⁴⁾

(4) ويُذكر عن علي، وشريح: (إن امرأة جاءت ببينة من بطانة أهلها ممن يُرضى دينه، أنها حاضت ثلاثاً في شهر صدقت)⁽⁵⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (علي) من طريق :

إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي عنه.

- أخرجه الشافعي عن هشيم، وأبي معاوية، ومحمد بن يزيد⁽⁶⁾.

- وأخرجه ابن أبي شيبه⁽⁷⁾ من طريق وكيع.

- وأخرجه الدارمي⁽⁸⁾، ومن طريقه أخرجه الذهبي⁽⁹⁾ من طريق يعلى.

(1) دعدع : قال ابن الجزري : وهي الأرض الجرداء التي لا نبات لها. انظر : الجزري ، أبو السعاداتالمبارك بن محمد ، النهاية في غريب

الحديث والأثر ، نشر المكتبة العلمية - بيروت ، 1979م ، تحقيقظاهر أحمد الزاوي ، محمود محمد الطناحي ، ج2 ص272

(2) المحجن : قال ابن فارس : خشبة أو عصا معقفة الرأس . انظر : ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، مصدر سابق ، ج2 ص141

(3) ينظر ص 157

(4) ينظر ص 68

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج1 ص72 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، ، مصدر سابق ، ج1 ص179

(6) الشافعي ، محمد ، الأم ، نشر دار المعرفة - بيروت ، 1393هـ ، ج7 ص173

(7) ابن أبي شيبه ، مصنف ابن أبي شيبه(الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 19296 ج4 ص200

(8) الدارمي ، مسند الدارمي ، مصدر سابق ، حديث رقم 855 ج1 ص360

(9) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، مصدر سابق ، ج4 ص103

- وأخرجه **وكيع** ⁽¹⁾ من طريق شعبة.

- وأخرجه **البيهقي** ⁽²⁾ من طريق أبي شهاب.

- وأخرجه **ابن حزم** ⁽³⁾ من طريق هُشيم.

- وأخرجه **ابن عساكر** ⁽⁴⁾ من طريق سفيان بن عيينة.

(هُشيم، وأبو معاوية، ومحمد بن يزيد، وكيع، ويعلى، وشعبة، وأبو شهاب، وابن عيينة) ثمانيتهم عن أبي إسماعيل بن أبي خالد به.

- دراسة السند :

- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولا هم البجلي ثقة ثبت ⁽⁵⁾.

- عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل ⁽⁶⁾.

وفي سماع الشعبي من علي شبهة إنقطاع ⁽⁷⁾، ولكن العلائي قال : روى عن علي (رضي الله عنه)، وذلك في صحيح

(1) وكيع ، محمد بن خلف ، أخبار القضاة ، نشر المكتبة التجارية الكبرى - مصر ، ط 1 ، 1947م ، صححه

وعلق عليه وخرج أحاديثه عبد العزيز مصطفى المرافي ، ج 2 ص 194

(2) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 15405 ج 7 ص 687

(3) ابن حزم ، علي بن احمد ، المحلى بالآثار ، نشر دار الفكر - بيروت ، ج 1 ص 412

(4) ابن عساكر ، علي بن الحسن ، تاريخ دمشق ، نشر دار الفكر ، 1995 م ، تحقيق عمرو بن غرامة

العمروي ، ج 23 ص 25

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 107

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 287

(7) من أثبت السماع له من علي :

قال العلائي: روى عن علي (رضي الله عنه)، وذلك في صحيح البخاري، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء. أنظر : العلائي ، جامع التحصيل ، مصدر

سابق ، ص 204

وأشار المزي: إلى رواية الشعبي عن علي في التحفة ساكتاً عليها. أنظر: المزي ، جمال الدين ، تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف ، نشر المكتب الإسلامي والدار القيمة ، ط 2 ، 1983 م ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين ، رقم 10148 ج 7 ص 391 **وقال نافذ حسين حماد:** ولم أقف على قول أي من النقاد في نفي سماع الشعبي من علي ⁽⁷⁾ وفي هذا نظر؛ لأن الناظر في كلام الدارقطني، والحاكم خصوصاً، والحاظمي الآتي يجد هذا النظر. أنظر: حماد ، نافذ حسين ، نفي النقاد سماع الرواة من الشيوخ دراسة تطبيقية على أسانيد في صحيح البخاري، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد العاشر ، عدد 2 ، السنة 2002 ، ص 28 من نفي سماع الشعبي من علي :

قال الدارقطني: لم يسمع الشعبي من علي إلا حرفاً واحداً ما سمع غيره كأنه عنى ما أخرجه البخاري في الرجم عنه عن علي حين رجم المرأة قال: رجمتها بسنة النبي ﷺ. ⁽⁷⁾ وهو الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه ⁽⁷⁾. وهو الحديث الذي بسببه إنتصر العلائي لسماع الشعبي من علي. أنظر: الدارقطني ، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ، نشر عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط 1 ، 2001 م ، جمع وترتيب محمد مهدي المسلمي ، أشرف منصور عبد الرحمن، عصام عبد الهادي محمود ، أحمد عبد الرزاق عيد ، أيمن إبراهيم الزاملي ، محمود محمد خليل ، ج 2 ص 342 **وقال الحاكم:** لم يسمع من علي إنما راه رؤية. أنظر: العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 5 ص 65 **وقال الحازمي:** لم يثبت أمة الحديث سماع الشعبي من علي. أنظر: الحازمي ، محمد بن موسى ، الإعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار ، نشر دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ، الدكن ، ط 2 ، 1359 هـ ، ص 201 **ومن تردد في صحة سماع الشعبي من علي :**

قال يعقوب بن شيبة: لكأنه لم يُصحح سماعه منه . أنظر: ابن رجب ، زين الدين ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، نشر دار ابن الجوزي ، السعودية - الدمام ، ط 2 ، 1422 هـ ، تحقيق طارق بن عوض الله ، ج 1 ص 511

البخاري⁽¹⁾، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء.⁽²⁾، وعلى هذا ينتفي إعلال البخاري للحديث من هذه الجهة .

- علي بن أبي طالب صحابي تقدم⁽³⁾ .

— هُشيم بن بشير تقدم⁽⁴⁾ .

— محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي عُمِيّ، وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره⁽⁵⁾ .

— محمد بن يزيد الكلاعي مولى خولان أبو سعيد، أو أبو يزيد، أو أبو إسحاق ثقة ثبت⁽⁶⁾ .

- وكيع بن الجراح تقدم⁽⁷⁾ .

- يعلى بن عبيد بن أبي أمية الكوفي أبو يوسف الطنافسي ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين⁽⁸⁾ .

— شعبة بن الحجاج⁽⁹⁾ .

وقال ابن أبي حاتم: عن أبيه لم يسمع من سمرة بن جندب، ولم يدرك عاصم بن عدي. قال: وسئل أبي عن الفرائض التي رواها الشعبي عن علي فقال: هذا عندي ما قاسه الشعبي على قول علي، وما أرى علياً كان يتفرغ لهذا. **أنظر:** العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 5 ص 65 **قال ابن القطان:** منهم من يدخل بينه، وبينه عبد الرحمن بن أبي ليلى، وسنه محتمة لإدراك علي. **أنظر:** ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، مصدر سابق، رقم 2291 ج 5 ص 51 .

وقال ابن حجر: وإنما لم يجزم به؛ للتردد في سماع الشعبي من علي، ولم يقل: إنّه سمعه من شريح فيكون موصولاً. **أنظر:** العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 1 ص 425.

وقال العيني: واختلف في سماع الشعبي عن علي بن أبي طالب (ﷺ).... وقال صاحب (التلويح): فكأن البخاري كَمَح هذا في علي لا في شريح؛ لأنّه مصرّح فيه بسماع الشعبي منه . **أنظر:** العيني، عمدة القاري، مصدر سابق، ج 5 ص 484

قال الطريفي: ورجاله ثقات، وفي سماع الشعبي من علي خلاف، وقد رأى علياً يَرجم شُراحة، ووصفه. قال يعقوب بن شيبة: لكنه لم يُصَحَّح سماعه منه، وعامر الشعبي، وإن ثبتت رؤيته لعلي، وهو من الرواة المكثرين عنه، إلا أنّه لا ينتقي في حديثه عن علي، فهو يروي عن بعض الضعفاء عنه، فلزم التوقف في روايته، وعدم قبولها، ما لم تحتف بها قرائن يغلب على الظن معها الصحة، كحال سعيد بن المسيب في روايته عن عمر فهو، وإن لم يسمع منه إلا أنّها صحيحة عند الحفاظ، فهو رواية فقهه وأقضيته، ولا يحدث عن كل أحد عنه. **أنظر:** الطريفي، عبد العزيز، التحجيل في تخريج ما لم يخرج في إرواء الغليل، نشرمكتبة الرشد - الرياض، ط 1، 2001م، ص 36

وقال حاتم بن عارف العوني: وأما رواية الشعبي عن علي بن أبي طالب فهي، وإن كان فيها شبه برواية سعيد عن عمر من جهة ثبوت رواية الشعبي، وسماعه لحديث واحد عن علي إلا أنّ أهل العلم لم يحكموا بقبولها كما فعلوا في حديث سعيد عن عمر كما سبق بيانه، وما هذا التفريق بين الصورتين؛ إلا لإختلاف الحالين، ولفقدان بعض أهم القرائن التي سبقت في كلامنا عن حديث سعيد عن عمر في حديث الشعبي عن علي حتى إنّ أبا حاتم الرازي لإنكاره ثبوتها ما أكثر رواية الشعبي عن علي من مسائل الفرائض ليقول: هذا عندي ما قاسه الشعبي على قول علي وما أرى علياً كان يتفرغ لهذا، وهناك احتمال آخر لسبب رد حديث الشعبي عن علي عند بعض الأئمة، وهو أنّ الشعبي أخذ الفرائض عن الحارث الأعور عن علي عند بعض الأئمة، وفي الحارث كلام شهير لأهل العلم . **أنظر:** شبكة الدفاع عن السنة www.dd-sunnah.net

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم 6812 ج 8 ص 164

(2) العلائي، جامع التحصيل، مصدر سابق، ص 204

(3) ص 46

(4) ص 99

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 475

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 514

(7) ص 29

(8) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 609

(9) تقدم ص 231

- عبد ربه بن نافع الكناني الحنات نزيل المدائن أبو شهاب الأصغر صدوق يهم⁽¹⁾.
- سفيان بن عيينة تقدم⁽²⁾.
- الحكم على الحديث : إسناده صحيح.

وللحديث شاهد أخرجه البيهقي⁽³⁾: من طريق حُميد بن مَسعدة نا خالد بن الحارث عن سعيد عن قتادة عن عزة عن الحسن العري عن شريح نحوه.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- التردد في صحة سماع الشعبي من علي قاله ابن حجر⁽⁴⁾ وهذا فيه نظر؛ لأنَّ البخاري أثبت سماع الشعبي من علي في الصحيح⁽⁵⁾.

2- إختصار المتن :حيث جاء لفظ الحديث المعلق ويُذكر عن علي، وشريح: (إن امرأة جاءت بيينة من بطانة أهلها ممن يُرضى دينه، أنها حاضت ثلاثاً في شهر صُدِّقت)⁽⁶⁾ وجاء لفظ الحديث عند ابن أبي شيبة: (جاءت امرأة إلى علي طلقها زوجها، فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حِيض، وطهرت عند كل قُرء، وصلت، فقال علي لشريح: قل فيها، فقال شريح: إن جاءت بينة من بطانة أهلها ممن يُرضى بدينه، وأمانته، يشهدون أنها حاضت في شهر ثلاث حِيض، وطهرت عند كل قُرء، وصلت فهي صادقة، وإلا فهي كاذبة، فقال علي: قالون، وعقد ثلاثين بيده، يعني بالرومية)⁽⁷⁾.

(5)باب (إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت، أو خاف العطش، تيمم).

(ويُذكر أنَّ عمرو بن العاص: أجنب في ليلة باردة، فتيمم، وتلا: (ولا تقتلوا أنفسكم إنَّ الله كان بكم رحيماً) [النساء: 29] فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يُعَنَّف⁽⁸⁾)

— تخريج الحديث : روي الحديث عن (عمرو بن العاص) مرفوعاً من طريق :

يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عنه .

— أخرجه الإمام أحمد⁽⁹⁾ عن ابن لهيعة.

— وأخرجه أبو داود⁽¹⁰⁾، والحاكم⁽¹¹⁾، والدارقطني⁽¹²⁾، والبيهقي⁽¹³⁾ عن يحيى بن أيوب.

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص335

(2) تقدم ص46

(3) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 15406 ج7 ص687

(4) العسقلاني ، فتح الباري، مصدر سابق ، ج1 ص425

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 6812 ج8 ص164

(6) البخاري ، المرجع السابق ، ج1 ص72 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج1 ص179

(7) ابن ابي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، مصدر سابق ، حديث رقم 19296 ج4 ص200

(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج1 ص77

انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج2 ص188

(9) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 17812 ج29 ص347

(10) أبو داود ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 334 ج1 ص92

(11) الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، مصدر سابق ، حديث رقم 629 ج1 ص285

(12) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 681 ج1 ص327

(13) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 663 ج1 ص219

كلاهما (ابن لهيعة، ويحيى بن أيوب) عن يزيد بن أبي حبيب.

— دراسة السند :

— يزيد بن أبي حبيب المصري أبو رجاء، واسم أبيه سويد، واختلف في ولاءه ثقة فقيه، وكان يرسل⁽¹⁾.

— عمران بن أبي أنس القرشي العامري المدني ثقة⁽²⁾.

— عبد الرحمن بن جبير المصري المؤذن العامري ثقة عارف بالفرائض⁽³⁾.

— عمرو بن العاص بن وائل السهمي الصحابي المشهور أسلم عام الحديبية، وولي إمرة مصر مرتين، وهو الذي فتحها⁽⁴⁾.

— عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون⁽⁵⁾، وهو متابع.

— يحيى بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري صدوق ربما أخطأ⁽⁶⁾.

— الحكم على الحديث: قال ابن حجر إسناده قوي⁽⁷⁾.

وفي الحديث أمور لا بد من بيانها:

روي الحديث من طريقين عن عمرو بن العاص:

الأول: يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن ابن جبير عنه.

قال ابن حجر: عن هذا الطريق، واللائق بتبويب البخاري رواية يحيى بن أيوب التي ذكر فيها التيمم⁽⁸⁾.

وتابع يحيى ابن لهيعة ولكنّه اختلف عليه؛ فمرة رواه كما رواه يحيى بن أيوب، ومرة رواه زيد بن الحباب

عن ابن لهيعة عن يزيد عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن يزيد بن رباح عن عمرو بن

العاص⁽⁹⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 600

(2) العسقلاني، المرجع السابق، ص 429

(3) العسقلاني، المرجع السابق، ص 338

(4) العسقلاني، المرجع السابق، ص 423

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 319

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 588

(7) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 1 ص 454

(8) العسقلاني، المرجع السابق، ج 2 ص 191

(9) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، مصدر سابق، ص 269

وقال ابن حجر الإختلاف فيه على ابن لهيعة أظنه منه لسوء حفظه⁽¹⁾.

الثاني: عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن عبد الرحمن بن جبير عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عنه ، بزيادة أبي قيس في السند.

أخرجه ابن حبان⁽²⁾، والحاكم⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، وابن المنذر⁽⁶⁾.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه والذي عندي أنّهما علاه بحديث جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب⁽⁷⁾.

وقال أيضاً: حديث جرير بن حازم هذا لا يعلل حديث عمرو بن الحارث الذي وصله بذكر أبي قيس؛ فإن أهل مصر أعرف بحديثهم من أهل البصرة⁽⁸⁾.

وقال ابن حجر: معقباً على هذا بقوله: يريد ترجيح رواية عمرو بن الحارث التي زاد فيها أبا قيس ولا ريب في رجحانها؛ فإنها زيادة من ثقة، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص (أن عمرو بن العاص أصابته جنابة، وهو أمير الجيش فترك الغسل من أجل أنه قال: إن اغتسلت مت من البرد فصلى بمن معه جنباً فلما قدم على النبي ﷺ عرف بما فعل فأنبأه بعذره فأقر وسكت⁽⁹⁾)، وقال البيهقي: ورواه عمرو بن الحارث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمران فخالفه في الإسناد، والمتن جميعاً⁽¹⁰⁾. أي خالف يحيى بن أيوب ففي الإسناد زاد أبي قيس، وفي المتن لم يذكر التيمم.

نخلص مما سبق إن رواية يحيى بن أيوب هي الأرجح؛ وذلك لذكر التيمم فيها وهو مقصود البخاري.

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- المخالفة في السند، والمتن وقال عنها ابن حجر: لهذا فيما اظنّ علقه البخاري بصيغة التمريض⁽¹¹⁾. وهذا فيه نظر لأنّ الرواية التي فيها ذكر لفظ التيمم هي الراجحة وهي مقصود البخاري .

2- إختصار المتن: قال ابن حجر وإسناده قوي لكنّه علقه بصيغة التمريض؛ لكونه إختصره⁽¹²⁾ وأرى هذا السبب أقوى ؛ ويدل على ذلك حيث جاء لفظ الحديث المعلق (ويذكر أنّ عمرو بن العاص: " أجنب في ليلة باردة،

(1) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 190

(2) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 1315 ج 4 ص 142

(3) الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، مصدر سابق ، حديث رقم 628 ج 1 ص 285

(4) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 1071 ج 1 ص 345

(5) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 682 ج 1 ص 329

(6) ابن المنذر ، الأوسط ، مصدر سابق ، حديث رقم 508 ج 2 ص 182

(7) الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، مصدر سابق ، حديث رقم 628 ج 1 ص 285

(8) الحاكم ، المرجع السابق ، حديث رقم 629 ج 1 ص 629

(9) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 190

(10) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 1070 ج 1 ص 345

(11) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 190

(12) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 1 ص 454

فتيمم وتلا: {ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً} [النساء: 29] فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يُعَنَّفَ" (1) بينما جاء لفظ الحديث الذي أخرجه أبو داود (عن عمرو بن العاص قال: احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت، ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب؟ فأخبرته بالذي منعتني من الاغتسال وقلت: إني سمعت الله يقول: (ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً) [النساء: 29] فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً) (2).

(6) حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا ابن طاوس، عن أبيه، وأبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (خير نساء ركن الإبل نساء قريش - وقال الآخر: صالح نساء قريش - أحنأه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده)، ويذكر عن معاوية ... عن النبي ﷺ (3).

— تخريج الحديث : روي الحديث مرفوعاً عن (معاوية بن أبي سفيان) من طريق :
أبو نُعيم عن عبد الله بن مُبشر عن زيد بن أبي عتاب عنه.
— أخرجه الإمام أحمد (4).

— وأخرجه الطبراني (5)، ومن طريقه أخرجه ابن حجر (6) عن فضيل بن محمد المملطي.
كلاهما (الإمام أحمد، وفضيل بن محمد المملطي) عن أبي نُعيم به.

— دراسة السند :

— أبو نعيم الفضل بن دكين الكوفي تقدم (7).

— عبد الله بن مبشر مولى أم حبيبة، وثقه يحيى ابن معين (8)، وترجم له البخاري (9)، وأبو حاتم (10)، ولم يذكره بجرح ولا تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات (11)، وذكره الأزدي في الضعفاء وقال: لا يصح (12).

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 1 ص 77

انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 2 ص 188

(2) ابوداود، سنن أبي داود، مصدر سابق، حديث رقم 334 ج 1 ص 92

(3) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 7 ص 66، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 481

(4) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 16929 ج 28 ص 126

(5) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، حديث رقم 792 ج 19 ص 342

(6) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 481

(7) ص 78

(8) ابن معين، تاريخ ابن معين، مصدر سابق، ج 1 ص 137

(9) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج 5 ص 208

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 5 ص 176

(11) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 7 ص 48

(12) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 5 ص 338

— زيد بن أبي عتاب، ويقال زيد أبو عتاب الشامي مولى معاوية أو أخته أم حبيبة ثقة⁽¹⁾.
— معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية الأموي أبو عبد الرحمن الخليفة صحابي أسلم قبل الفتح، وكتب الوحي⁽²⁾.

— فضيل بن محمد بن فضيل، أبو يحيى الملطي، وقد روى عنه من الكبار أبو عروبة الحافظ، وأصله جزري⁽³⁾.
— الحكم على الحديث : قال الهيثمي: رجاله ثقات⁽⁴⁾، وقال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح متصل ورجاله ثقات⁽⁵⁾.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرريض:

— إختصار المتن: بحيث إنك لو دقت النظر في الحديث المعلق لترى ماذا فعل البخاري حيث قال في صحيحه: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا ابن طاوس، عن أبيه، وأبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (خير نساء ركن الإبل نساء قريش - وقال الآخر: صالح نساء قريش - أحناء على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده) ويذكر عن معاوية، وابن عباس، عن النبي ﷺ⁽⁶⁾.

بعد هذا الحديث الموصول عنده أسس البخاري لحديث معلق بصيغته التمريرية دون ذكر للمتن مشيراً بلفظ يُذكَر، وهذه عائدة على المتن المُسند قبله يعني أنه إعتد هذا المتن

أما المتن الذي أخرجه الإمام أحمد⁽⁷⁾ حيث قال: (إن رسول الله ﷺ) خطب امرأة من قومه يقال لها: سودة، وكانت مُصيبة، كان لها خمسة صبية أو ستة، من بعل لها مات، فقال لها رسول الله ﷺ: " ما يمنعك مني؟ " قالت: والله يا نبي الله، ما يمنعني منك أن لا تكون أحب البرية إلي، ولكنني أكرمك أن يضغو هؤلاء الصبية عند رأسك بكرة، وعشية. قال: فهل منعك مني شيء غير ذلك؟ قالت: لا والله. قال لها رسول الله ﷺ: يرحمك الله، إن خير نساء ركن الإبل صالح نساء قريش، أحناء على ولد في صغره، وأرعاه على بعل بذات يد)

قلت بالمقارنة بين المتن الذي أخرجه البخاري، وأشار بتعليقه إليه مكتفياً بلفظ "يُذكَر" مع المتن الذي أخرجه الإمام أحمد يتبين أنه إختصار.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص224

(2) العسقلاني، المرجع السابق، ص537

(3) الخطيب، تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج6 ص792

(4) الهيثمي، مجمع الزوائد، مصدر سابق، ج4 ص271

(5) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج4 ص482

(6) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج7 ص66، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج4 ص481

(7) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 16929 ج28 ص126

(7) حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا ابن طاوس، عن أبيه، وأبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (خير نساء ركن الإبل نساء قريش - وقال الآخر: صالح نساء قريش - أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده)، ويُذكر عن... ابن عباس، عن النبي ﷺ (1).

— تخريج الحديث : روي الحديث عن (ابن عباس) مرفوعاً من طريقين :

1— عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عنه :

— أخرجه الإمام أحمد (2) عن أبي النظر .

— وأخرجه أبو يعلى (3) عن منصور بن أبي مزاحم .

— وأخرجه الطبراني (4) عن أبي الوليد الطيالسي، ومن طريقه الضياء المقدسي (5)، وأبونعيم (6).

— دراسة السند :

— شهر بن حوشب الأشعري الشامي: إختلف فيه أهل الجرح والتعديل:

المعدلون: وثَّقه: ابن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبوزرعة، ويعقوب بن سفيان، والطبري، والبزار، وابن القطان الفاسي (7).

أقول: إنَّ البخاري حسَّن حديثه؛ ولكن هو ليس على شرط البخاري، وروى له في الأدب المفرد فقط.

المجرحون: ضَعَّفَه: يحيى بن سعيد، وشعبة، والجوزجاني، وموسى بن هارون، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، والبيهقي، وابن عدي بعد أن سبر أحاديثه، والدارقطني، والساجي، وأبو أحمد الحاكم (8). ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق كثير الإرسال، والأوهام (9).

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج4 ص481

(2) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 2923 ج5 ص92

(3) أبو يعلى، مسند أبي يعلى، مصدر سابق، حديث رقم 2686 ج5 ص85

(4) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، حديث رقم 13014 ج12 ص248

(5) الضياء المقدسي، الأحاديث المختارة، مصدر سابق، حديث رقم 10 ج11 ص11

(6) أبو نعيم، حلية الأولياء، مصدر سابق، ج6 ص66

(7) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج4 ص324

(8) العسقلاني، المرجع السابق

(9) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص269

– عبد الحميد بن بهرام الفزاري : وثقه : أحمد بن حنبل ، وأحمد بن صالح المصري ، وابن معين ، وعلي بن
المديني ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : هو في شهر بن حوشب مثل الليث في سعيد المقبري ...
ليس به بأس ، أحاديثه عن شهر صحاح ، لا أعلم روى عن شهر أحاديث أحسن منها ، ولا أكثر منها أملى عليه في
سواد الكوفة ، وسأله ابنه عبد الرحمن يحتج بحديثه ؟ قال : لا ، ولا بحديث شهر ، ولكن يكتب حديثه .

وقال ابن عدي : هو في نفسه لابأس به ، وإمّا عابوا عليه كثرة رواياته عن شهر ، وشهر ضعيف .⁽¹⁾ ولخص حاله
ابن حجر فقال : صاحب شهر بن حوشب صدوق .⁽²⁾ وقال صاحب التحرير : قد بين ابن عدي العلة في تضعيف
بعضهم ، وخلص هو من الضعف ، ولذلك فإنّ صالح جزرة لما قال : ليس بشيء يروي عن شهر عنده صحيفة
منكرة ، تعقبه الخطيب فقال : الحمل في الصحيفة التي ذكر صالح أنّها منكرة على شهر لا على عبد الحميد .⁽³⁾

– هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي أبو النضر ثقة ثبت .⁽⁴⁾

– منصور بن أبي مزاحم بشير التركي ثقة .⁽⁵⁾

– هشام بن عبد الملك الباهلي مولاهم أبو الوليد الطيالسي .⁽⁶⁾

– الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر : إسناده حسن .⁽⁷⁾ والظاهر أنّه حسنه للمتابعة ، والشواهد ،
وإلا فالإسناد ضعيف لما قدمنا .

2 – الحكم بن أبان عن عكرمة عنه .

– أخرجه قاسم بن ثابت في الدلائل كما في تغليق التعليق .⁽⁸⁾

– دراسة السند :

– الحكم بن أبان العدني : وثقه : يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، والنسائي ، والعجلي ، وسفيان بن عيينة ،
وابن نمير ، وعلي بن المديني ، وقال أبو زرعة : صالح ، وقال البزار : لابأس به .

⁽¹⁾ العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 6 ص 99

⁽²⁾ العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 333

⁽³⁾ بشار وشعب ، تحرير تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، رقم 3752 ج 2 ص 296

⁽⁴⁾ العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 570

⁽⁵⁾ العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 547

⁽⁶⁾ العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 573

⁽⁷⁾ العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 512

⁽⁸⁾ العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 483

ضعفه : ابن المبارك ، وابن عدي ، وقال ابن حبان : وربما أخطأ، وإنما وقعت المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم بن الحكم عنه ، وإبراهيم ضعيف⁽¹⁾ . ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق عابد ، وله أوهام .

— عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة⁽²⁾ .

- الحكم على الحديث : إسناده صحيح .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض:

إختصار المتن وهو نفس سبب تعليق حديث معاوية وقد تقدم⁽³⁾ .

(8) ويُذكر عن النبي (ﷺ): (اَئْتَمُوا بِي وَلْيَأْتِم بِكُمْ مِنْ بَعْدِكُمْ)⁽⁴⁾

- تخریج الحديث : روي الحديث عن (أبي سعيد الخدري) مرفوعاً من طريق :

أبو الأشهب جعفر بن حيان عن أبي نضرة عنه.

- أخرجه الإمام أحمد⁽⁵⁾ من طريق منصور بن سلمة.

- وأخرجه عبد بن حميد⁽⁶⁾ من طريق أبي نُعيم.

- وأخرجه مسلم⁽⁷⁾ من طريق شيبان بن فروخ.

- وأخرجه أبو داود⁽⁸⁾ من طريق موسى بن إسماعيل.

- وأخرجه ابن ماجه⁽⁹⁾ من طريق ابن أبي زائدة.

- وأخرجه النسائي⁽¹⁰⁾ من طريق ابن المبارك.

(1) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج2ص364

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 397

(3) ص 156

(4) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق، ج 1 ص 144 ، وانظر العسقلاني ، تخليق التعليق ، ج 3 ص 299

(5) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 11142 ج 17 ص 226

(6) عبد حميد ، المنتخب من مسند عبد بن حميد ، مصدر سابق ، حديث رقم 874 ج 1 ص 276

(7) مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1010 ج 2 ص 31

(8) أبو داود ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 680 ج 1 ص 181

(9) ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، مصدر سابق ، حديث رقم 978 ج 1 ص 313

(10) النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 872 ج 1 ص 425

- وأخرجه أبو يعلى⁽¹⁾، وابن خزيمة⁽²⁾ من طريق وكيع.

(منصور، وأبو نعيم، وشيبان، وموسى، وابن أبي زائدة، وابن المبارك، ووكيع) سبعتهم عن أبي الأشهب به.

- دراسة السند :

- جعفر بن حيان السعدي أبو الأشهب العطاردي، البصري، ثقة⁽³⁾.

- المنذر بن مالك بن قطعة العبدي العوقي البصري أبو نصر مشهور بكنيته ثقة⁽⁴⁾ إستشهد به البخاري.

- سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري أبو سعيد الخدري له، ولأبيه صحبة⁽⁵⁾.

- منصور بن سلمة بن عبد العزيز أبو سلمة الخزاعي البغدادي ثقة ثبت حافظ⁽⁶⁾.

- أبو نعيم الفضل بن دكين تقدم⁽⁷⁾.

- شيبان بن فروخ أبي شيبه الحبطي الأبلي أبو محمد صدوق يهم، ورمي بالقدر قال أبو حاتم: اضطر الناس إليه أخيراً⁽⁸⁾؛ وقد توبع.

- موسى بن إسماعيل المنقري أبو سلمة التبوذكي مشهور بكنيته، وبإسمة ثقة ثبت، ولا التفات إلى قول بن خراش: تكلم الناس فيه⁽⁹⁾.

- زكريا بن أبي زائدة خالد، ويقال: هبيرة بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي أبو يحيى الكوفي ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة⁽¹⁰⁾.

- عبد الله بن المبارك تقدم⁽¹¹⁾.

(1) أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصلي، مصدر سابق، حديث رقم 1181 ج 2 ص 401

(2) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، حديث رقم 1612 ج 3 ص 51

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 140

(4) العسقلاني، المرجع السابق، ص 546

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 232

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 547

(7) ص 78

(8) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 269

(9) العسقلاني، المرجع السابق، ص 549

(10) العسقلاني، المرجع السابق، ص 216

(11) ص 30

- وكيع بن الجراح تقدم (1).

- الحكم على الحديث : أخرجه مسلم.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

قد بين ذلك الحافظ ابن حجر بقوله: "قيل وإمّا ذكره البخاري بصيغة التمريض لأنّ أبا نضرة ليس على شرطه لضعف فيه وهذا عندي ليس بصواب؛ لأنّه لا يلزم من كونه على غير شرطه أنّه لا يصلح عنده للإحتجاج به بل قد يكون صالحاً للإحتجاج به عنده، وليس هو على شرط صحيحه الذي هو أعلى شروط الصحة، والحق أنّ هذه الصيغة لا تختص بالضعيف بل قد تستعمل في الصحيح أيضاً بخلاف صيغة الجزم؛ فإنّها لا تستعمل إلا في الصحيح (2)".

ثم رجّح ابن حجر سبباً آخر بقوله : ويُحتمل أن يكون ذلك لكونه إختصره (3)؛ أقول وإحتمالك بمحله (رحمك الله) فالمتن المعلق جاء بلفظ ويُذكر عن النبي ﷺ: (ائتموا بي وليأتكم بكم من بعدكم)، أما المتن الذي أخرجه مسلم جاء بلفظ: (أنّ رسول الله ﷺ رأى في أصحابه تأخراً فقال لهم (تقدموا فائتموا بي، وليأتكم بكم من بعدكم لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله) (4) فالإختصار واضح .

(9) ويذكر عن عثمان (رضي الله عنه): أنّ النبي ﷺ قال له: (إذا بعث فكل، وإذا ابتعت فاكتل) تقدم تخريجه (5)

(10) حدثنا ابن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج قال أبو هريرة (رضي الله عنه): لاتصروا الإبل ، والغنم فمن ابتاعها بعد فإنّه بخير النظيرين بعد أن يحتلبها إن شاء أمسك ، وإن شاء ردها ، وصاع تمر .
ويُذكر عن أبي صالح ... عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: (صاع تمر).
وقال بعضهم عن ابن سيرين: (صاعاً من طعام، وهو بالخيار ثلاثاً)، وقال بعضهم: عن ابن سيرين (صاعاً من تمر)، (ولم يذكر ثلاثاً، والتمر أكثر) (6).

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (أبي هريرة) مرفوعاً من طريق :

(1) ص 29

(2) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 205

(3) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 300

(4) مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1010 ج 2 ص 31

(5) تقدم ص 34

(6) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 70 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق، مصدر سابق ، ج 3 ص 247

قتيبة بن سعيد عن يعقوب عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه .

- أخرجه الإمام أحمد⁽¹⁾ .

- أخرجه الإمام مسلم⁽²⁾، و أبو عوانة⁽³⁾ .

- وأخرجه الطحاوي⁽⁴⁾ من طريق عبد الله بن وهب .

- وأخرجه البيهقي⁽⁵⁾ من طريق أحمد بن مسلمة .

(أحمد، ومسلم، ومسدّد، وعبد الله بن وهب، وأحمد بن سلمة) خمستهم عن قتيبة به .

- دراسة السند :

- قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي أبو رجاء البغلاني يقال: اسمه يحيى، وقيل: علي ثقة ثبت⁽⁶⁾ .

- يعقوب بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري المدني ثقة⁽⁷⁾ .

- سهيل بن أبي صالح ذكوان السّمّان أبو يزيد المدني : أختلف فيه جرحاً، وتعديلاً:

(المعدّلون): قال ابن سعد: كان سهيل ثقة كثير الحديث، وقال حرب عن أحمد: ما أصلح حديثه، وقال أبو طالب عن أحمد: قال يحيى بن سعيد: محمد يعني ابن عمرو أحب إلينا، وما صنع شيئاً سهيل أثبت عندهم، وقال النسائي: ليس به بأس .

وقال ابن عدي: سهيل شيخ، وقد روى عنه الائمة، وحدث عن أبيه، وعن جماعة عن أبيه؛ وهذا يدل على تمييزه كونه ميز ما سمع من أبيه، وما سمع من غير أبيه؛ وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الاخبار .
وقال السلمى سألت الدارقطني: لم ترك البخاري حديث سهيل في كتاب الصحيح فقال: لا أعرف له فيه عذراً؛ فقد كان النسائي إذا مر بحديث سهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان، ويحيى بن بكير، وغيرهما، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ .

(1) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 9397 ج 15 ص 232

(2) مسلم، بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، حديث رقم 1425 ج 3 ص 1158

(3) أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق، مستخرج أبي عوانة، نشر دار المعرفة - بيروت، ط 1، 1998م، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، حديث رقم 4920 ج 3 ص 267

(4) الطحاوي، شرح معاني الآثار، حديث رقم 5551 ج 4 ص 19

(5) البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 10730 ج 5 ص 522

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 454

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 608

وقال أبو الفتح الأزدي: صدوق؛ إلا إنَّه أصابه برسام⁽¹⁾ في آخر عمره فذهب بعض حديثه⁽²⁾.
(المجرحون): قال الدوري عن ابن معين: سُهَيْل بن أَبِي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن؛ حديثهما قريب من السواء، وليس حديثهما بحجة.
وقال ابن أبي حاتم: عن أبي زرعة سُهَيْل أشبهه، وأشهر يعني من العلاء، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إليَّ من العلاء.

وذكر ابن أبي خيثمة في تاريخه عن يحيى: قال لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه.
وقال ابن حجر: قال البخاري: كان له أخ فمات فوجد عليه فسء حفظه⁽³⁾.
وقال الحاكم: في باب من عيب على مسلم إخراج حديثه، سُهَيْل أحد أركان الحديث، وقد أكثر مسلم الرواية عنه في الأصول، والشواهد؛ إلا إنَّ غالبها في الشواهد، وقد روى عنه مالك؛ وهو الحكم في شيوخ أهل المدينة الناقد لهم، ثم قيل في حديثه بالعراق أنَّه نَسِيَ الكثير منه، وساء حفظه في آخر عمره، وذكر العقيلي عن يحيى أنَّه قال: هو صويلح، وفيه لين، روى له البخاري مقروناً بغيره؛ قال ابن حجر: وعاب ذلك عليه النسائي .
ولخص حاله الحافظ ابن حجر فقال: صدوق تغرَّ حفظه بأخرة روى له البخاري مقروناً، وتعليقاً⁽⁴⁾

- ذكوان أبو صالح السَّمَّان الزِّيَّات المدني ثقة ثبت⁽⁵⁾.

- مُسَدَّد بن مُسرهد بن مُسربل بن مستورد الأسدي البصري أبو الحسن ثقة حافظ⁽⁶⁾.

- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ⁽⁷⁾.

- أحمد بن سلمة بن عبد الله أبو الفضل النيسابوري الحافظ الحجة العدل المأمون المجوَّد أبو الفضل

النيسابوري البنزاز رفيق مسلم في الرحلة⁽⁸⁾.

- أبو هريرة الدوسي صحابي تقدم⁽⁹⁾.

(1) (البرسام) : علة يهذي فيها صاحبها . قالوا : هو ورم حار يعرض للحجاب الذي بين الكبد والأمعاء ، ثم يتصل بالدماغ . انظر : الزبيدي ،

محمد بن محمد ، تاج العروس من جواهر القاموس ، نشر دار الهداية ، تحقيق مجموعة من المحققين ، ج 31 ص 275

(2) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 4 ص 231

(3) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ص 406

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 259

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 203

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 528

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 328

(8) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، مصدر سابق ، ج 13 ص 373

(9) ص 42

- الحكم على الحديث : أخرجه الإمام مسلم .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمر :

1- سوء الحفظ الذي طرأ على سُهَيْل بن أَبِي صالح ؛ مما جعل البخاري يتركه ، وهو راو متكلم فيه .

2- إختصار المتن : (ويُذكر عن أبي صالح عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: صَاع تَمْرٍ)⁽¹⁾ والمتن الذي أخرجه مسلم في صحيحه (من ابتاع شاة مصراً فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها، ورد معها صاعاً من تَمْرٍ)⁽²⁾

(11) حدثنا ابن بكير، حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، قال أبو هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ): (لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاع تَمْرٍ)

ويذكر... عن مجاهد... عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ): (صاع تَمْرٍ) ، وقال بعضهم عن ابن سيرين: (صاعاً من طعام، وهو بالخيار ثلاثاً)، وقال بعضهم: عن ابن سيرين (صاعاً من تَمْرٍ)، (ولم يذكر ثلاثاً، والتمر أكثر)⁽³⁾
- تخريج الحديث : روي الحديث عن (أبي هريرة) مرفوعاً من طريق :

مجاهد عنه.

- أخرجه البزار⁽⁴⁾، وابن عدي⁽⁵⁾، والطبراني⁽⁶⁾، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽⁷⁾ من طريق ابن أبي نجيح

- وأخرجه الدارقطني⁽⁸⁾ من طريق الليث بن أبي سليم

كلاهما (ابن أبي نجيح ، والليث) عن مجاهد به.

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق ، ج 3 ص 70

(2) مسلم ، المسند الصحيح المختصر، مصدر سابق ، حديث رقم 1425 ج 3 ص 1158

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق ، ج 3 ص 70 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق، مصدر سابق ، ج 3 ص 247

(4) البزار ، مسند البزار ، مصدر سابق ، حديث رقم 9345 ج 16 ص 211

(5) ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق ، رقم 1267 ج 5 ص 90

(6) الطبراني ، المعجم الأوسط ، مصدر سابق ، حديث رقم 7411 ج 7 ص 249

(7) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 247

(8) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 3072 ج 4 ص 45

– دراسة السند :

– مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي ثقة إمام في التفسير، وفي العلم⁽¹⁾. ولكن مجاهد على ثقته ولكن هناك مظنة إنقطاع: قال أبو سعيد العلّائي: وقال البرديجي: الذي صح لمجاهد من الصحابة (ﷺ) ابن عباس، وابن عمر، وأبو هريرة على خلاف فيه؛ قال بعضهم: لم يسمع منه يدخل بينه، وبين أبي هريرة عبد الرحمن بن أبي ذياب⁽²⁾.

وتحققت من هذه الإشارة التي أشار إليها البرديجي فوجدت :

أنَّ البخاري لم يذكر سماع مجاهد إلا من ابن عمر، وابن عباس، وعلي⁽³⁾.

وقال أبو زرعة: إنَّ مجاهداً سمع من عائشة، وابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن السائب⁽⁴⁾.

وذكر أبو حاتم سماعات مجاهد فقال: روى عن ابن عمرو، وابن عباس، وجابر، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وأبي ریحانة، وروى عن عائشة مرسل، ولم يسمع منها⁽⁵⁾.

وقد استعرضت الكتب الستة فوجدت رواية مجاهد عن أبي هريرة:

عند البخاري في صحيحه⁽⁶⁾ في الأصول، ومسلم⁽⁷⁾، وأبي داود⁽⁸⁾، والترمذي⁽⁹⁾، وابن ماجه⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾.

– عبد الله بن أبي نجیح يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم ثقة رمي بالقدر، وربما دلس⁽¹²⁾. جعله الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة⁽¹³⁾ الذين لا تقبل عنعتهم إلا إذا صرحوا بالسماع، ومع هذا لا يضر وصفه بالتدليس هنا لإعتبارات :

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 520

(2) العلّائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، مصدر سابق، ص 273

(3) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج 7 ص 411

(4) أبو زرعة، أحمد بن عبد الرحيم، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، نشر مكتبة الرشد، الرياض، 1999م، تحقيق عبد الله نوارة، ص 295

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 8 ص 319

(6) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم 3246 ج 8 ص 55، و حديث رقم 6452 ج 8 ص 96

(7) مسلم، صحيح مسلم، مصدر سابق، حديث رقم 995 ج 2 ص 692

(8) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، حديث رقم 3870 ج 4 ص 6

(9) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم 2045 ج 3 ص 455

(10) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، حديث رقم 78 ج 1 ص 88

(11) النسائي، سنن النسائي، مصدر سابق، حديث رقم 5382 ج 3 ص 16

(12) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 326

(13) العسقلاني، تعريف أهل التقديس، مصدر سابق، ص 39

1- قال الدكتور عواد الخلف: إنَّ ابن أبي نجيح لم يكن مشهوراً بالتدليس؛ لذلك لم يُعَلِّ الأئمة ممن انتقد البخاري أو مسلم أي حديث من جهة ابن أبي نجيح مع عنعنته، وعدم تصريحه بالسماع في غير حديث، وهذا ديدنهم مع من لم يكن مشهوراً بالتدليس⁽¹⁾، يقول الإمام مسلم: «إمَّا كان تفقد من تفقد منهم سماع رواة الحديث ممن روى عنهم إذا كان الراوي عرف بالتدليس في الحديث، وشهر به فحينئذ يبحثون عن سماعه في روايته، ويتفقدون ذلك منه كي تنزاح عنه علة التدليس.⁽²⁾ وهذا يفسر قول الحافظ ابن حجر: ربما دلس.

2- إنَّ النسائي هو الوحيد الذي وصفه بالتدليس مع أنَّه وثقه⁽³⁾

3- قُيِّد تدليسه عن مجاهد في التفسير.

- الليث بن أبي سليم بن زعيم واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك، صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك⁽⁴⁾، وهو متابع.

- الحكم على الحديث: قال الحافظ ابن حجر: وليث بن أبي سليم سيء الحفظ لكن قوي الإسناد متابعة ابن أبي نجيح⁽⁵⁾.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض:

إختصار المتن: حيث جاء المتن المعلق بلفظ: ويذكر... عن مجاهد... عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (صاع تمر⁶)، أما المتن الذي أخرجه الطبراني جاء بلفظ: (لا يبيع حاضر لباد ومن اشترى مصراً فهو بخير النظرين إن شاء ردها ورد معها صاعاً من تمر)⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ ينظر: عواد الخلف، روايات المدلسين في صحيح البخاري، مصدر سابق، ص 387

⁽²⁾ مسلم، مقدمة صحيح مسلم، مصدر سابق، ج 1 ص 33

⁽³⁾ العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 6 ص 49

⁽⁴⁾ العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 464

⁽⁵⁾ العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 249

⁽⁶⁾ البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 3 ص 70، إنظر العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 247

⁽⁷⁾ الطبراني، المعجم الأوسط، مصدر سابق، حديث رقم 7411 ج 7 ص 249

(12) حدثنا ابن بكير، حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، قال أبو هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (ﷺ): " لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها، وصاع تمر .

ويذكر عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (صاع تمر).

وقال بعضهم عن ابن سيرين: (صاعاً من طعام، وهو بالخيار ثلاثاً)، وقال بعضهم: عن ابن سيرين (صاعاً من تمر)، (ولم يذكر ثلاثاً، والتمر أكثر)⁽¹⁾

– تخريج الحديث : روي الحديث عن (أبي هريرة) مرفوعاً من طريق :

أبو أحمد الزبيري عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح به .

– أخرجه أحمد بن منيع في مسنده كما في تعليق التعليق⁽²⁾ ، والإمام أحمد⁽³⁾ من طريق أبي أحمد.

– وأخرجه البيهقي⁽⁴⁾ من طريق أحمد بن الوليد الفحام.

(أحمد بن الوليد الفحام ، وأحمد بن حنبل ، والإمام أحمد) عن أبي أحمد الزبيري به.

- دراسة السند :

– محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي أبو أحمد الزبيري الكوفي ثقة ثبت إلا إنه قد يخطيء في حديث الثوري⁽⁵⁾ .

– كثير بن زيد الأسلمي أبو محمد المدني بن مافئه :أختلف فيه جرحاً، وتعديلاً :

(المعدلون): وثقه ابن سعد ، وابن معين ، والإمام أحمد ، وأبو حاتم ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقد سبر ابن عدي أحاديثه فقال : ولم أر به بأساً ، وأرجو أنه لا بأس به .⁽⁶⁾

(المجرحون): إختلف قول ابن معين فيه فقال: فقال: ثقة ، وقال: ليس به بأس ، وقال: ليس بذاك، و قال: ليس بشئ. وقال: ضعيف⁽⁷⁾ وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين ، وقال يعقوب بن شيبة: ليس بذاك الساقط ، وإلى الضعف

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 70 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق، مصدر سابق ، ج 3 ص 247

(2) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 4 ص 363

(3) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 9120 ، ج 15 ص 61

(4) البيهقي ، شعب الإيمان ، مصدر سابق ، حديث رقم 11154 ج 7 ص 508

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 487

(6) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 8 ص 370

(7) ابن معين ، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ، مصدر سابق ، ج 1 ص 70

ما هو، وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي يكتب حديثه .وقال النسائي: ضعيف، وقال أبو جعفر الطبري وكثير ابن زيد عندهم ممن لا يحتج بنقله.⁽¹⁾ ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق يخطيء⁽²⁾، وقال أيضاً: وكثير بن زيد مختلف فيه⁽³⁾. وقال صاحب التحرير : صدوق حسن الحديث.⁽⁴⁾

— الوليد بن رباح المدني، قال البخاري: حسن الحديث⁽⁵⁾، وقال أيضاً: مقارب الحديث⁽⁶⁾، وقال ابن حجر : صدوق.⁽⁷⁾

— الحكم على الحديث : إسناده حسن.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

إختصار المتن : حيث جاء المتن المعلق بلفظ : (ويذكر عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: صاع تمر)⁽⁸⁾، وأما المتن الذي أخرجه البيهقي لفظه (لا تباغضوا و لا تحاسدوا و لا تناجشوا و لا تدابروا و كونوا عباد الله إخوانا و لا يبيعن حاضر لباد و لا تلقوا الركبان للبيع و أيما امرئ ابتاع شاة فوجدها مصراة فليردها و ليرد معها صاعا من تمر و لا يسومن أحدكم على سوم أخيه ، ولا يخطب على خطبته، و لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفي ما في إنائها لأن رزقها على الله (عز و جل))⁽⁹⁾

(13) حدثنا ابن بكير، حدثنا الليث، عن جعفر بن ربيعة، عن الأعرج، قال أبو هريرة (رضي الله عنه) عن النبي (صلى الله عليه وسلم): " لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسك، وإن شاء ردها وصاع تمر .

(1) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 8 ص 370

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 459

(3) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 249

(4) شعيب و بشار ، تحرير تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، رقم 5611 ج 3 ص 192

(5) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 11 ص 117

(6) الترمذي ، العلل الكبير ، مصدر سابق ، ص 261

(7) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 581

(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 70 ، أنظر العسقلاني ، تغليق التعليق ،

مصدر سابق، ج 3 ص 247

(9) البيهقي ، شعب الإيمان ، مصدر سابق ، حديث رقم 11154 ج 7 ص 508

ويذكر عن ... موسى بن يسار... عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: (صاع تمر) ، وقال بعضهم عن ابن سيرين: (صاعاً من طعام، وهو بالخيار ثلاثاً)، وقال بعضهم: عن ابن سيرين (صاعاً من تمر)، (ولم يذكر ثلاثاً، والتمر أكثر)⁽¹⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث مرفوعاً عن (أبي هريرة) من طريق :

داود بن قيس عن موسى بن يسار عنه.

- أخرجه الإمام أحمد⁽²⁾، البزار⁽³⁾ من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

- وأخرجه الإمام مسلم⁽⁴⁾ من طريق القعنبى.

- وأخرجه أبو عوانة⁽⁵⁾، و الطحاوي⁽⁶⁾ من طريق ابن وهب.

- وأخرجه النسائي⁽⁷⁾ من طريق عبد الله بن الحارث.

(عبد الرحمن ، والقعنبى،وعبد الله بن الحارث،وابن وهب) أربعتهم عن داود بن قيس به.

- دراسة السند :

— داود بن قيس الفراء الدباغ أبو سليمان القرشي مولاهم المدني ثقة فاضل⁽⁸⁾.

— موسى بن يسار المطلبي مولاهم المدني ثقة⁽⁹⁾.

— أبو هريرة الدوسي صحابي⁽¹⁰⁾.

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 70 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 247

(2) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 9960 ج 16 ص 41

(3) البزار ، مسند البزار ، مصدر سابق ، حديث رقم 8248 ج 15 ص 42

(4) مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 3907 ج 5 ص 6

(5) أبو عوانة ، مسند أبي عوانة ، مصدر سابق ، حديث رقم 4953 ج 3 ص 276

(6) الطحاوي ، شرح معاني الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 5546 ج 4 ص 18

(7) النسائي ، سنن النسائي ، مصدر سابق ، حديث رقم 4488 ج 7 ص 253

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 199

(9) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 554

(10) تقدم ص 42

– عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال ،والحديث قال بن المديني: ما رأيت أعلم منه⁽¹⁾ .

– عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي أبو عبد الرحمن البصري أصله من المدينة وسكنها مدة ثقة عابد كان ابن معين ،وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً⁽²⁾ .

– عبد الله بن الحارث بن عبد الملك المخزومي أبو محمد المكي ثقة⁽³⁾ .

– عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد⁽⁴⁾ .

- الحكم على الحديث : أخرجه الإمام مسلم

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرير :

إختصار المتن :حيث جاء المتن المعلق بلفظ : (ويذكر عن موسى بن يسار عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ): صاع تمر⁽⁵⁾ والتمتن الذي أخرجه الإمام مسلم (من اشترى شاة مصراة فلينقلب بها فليحلبها فإن رضى حلابها أمسكها، وإلا ردها، ومعها صاع من تمر)⁽⁶⁾

(14) ويذكر عن جابر، عن عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (يحشر الله العباد، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديان)⁽⁷⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (عبد الله بن أنيس) مرفوعاً من طرق:

1- القاسم بن عبد الواحد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر عنه .

- أخرجه الإمام أحمد⁽⁸⁾، البخاري في الأدب المفرد⁽⁹⁾، وفي خلق أفعال العباد⁽¹⁰⁾ وابن أبي

عاصم⁽¹¹⁾، والخرائطي⁽¹²⁾، والطبراني⁽¹³⁾، والحاكم⁽¹⁴⁾، والبيهقي⁽¹⁵⁾، والخطيب البغدادي⁽¹⁶⁾، وابن عبد البر⁽¹⁷⁾،

والضياء

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 351

(2) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 323

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 299

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 328

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 70 ، أنظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 247

(6) مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 3907 ج 5 ص 6

(7) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 9 ص 141

(8) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 16042 ج 25 ص 434

(9) البخاري ، الأدب المفرد ، نشر دار البشائر – بيروت ، ط 3، 1989م، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، حديث رقم 970 ص 337

(10) البخاري ، خلق أفعال العباد ، نشر دار المعارف السعودية -- الرياض ، 1978م ، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، حديث رقم 339 ص 98

(11) ابن أبي عاصم ، أحمد بن عمرو ، السنة ، نشر المكتب الإسلامي – بيروت ، ط 1، 1400هـ ، تحقيق محمد

ناصر الدين الألباني ، حديث رقم 414 ج 2 ص 25

(12) الخرائطي ، محمد بن جعفر، مساوي الأخلاق ومذمومها، نشر مكتبة السوادى – جدة ، ط 1، 1993م ،

تحقيق مصطفى بن أبو النصر الشلبي ، حديث رقم 601 ج 2 ص 139

(13) الطبراني ، المعجم الكبير ، مصدر سابق ، حديث رقم 14914 ج 14 ص 275

(14) الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، مصدر سابق ، حديث رقم 3638 ج 2 ص 475

(15) البيهقي ، أحمد بن الحسين ، الأسماء والصفات ، نشر مكتبة السوادى – جدة ، ط 1، 1993م، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي،

حديث رقم 600 ج 2 ص 29

(16) الخطيب ، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، نشر مكتبة المعارف – الرياض، 1403هـ ، تحقيق محمود الطحان ،

حديث رقم 1686 ج 2 ص 225

(17) ابن عبد البر ، التمهيد ، مصدر سابق ، ج 23 ص 232

المقدسي⁽¹⁾ ، وابن حجر⁽²⁾ عن همام .
- وأخرجه الروياني⁽³⁾ عن محمد بن مسلم الطائفي.
كلاهما (همام ، ومحمد) عن القاسم به .

دراسة السند :

- القاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي قال ابن حجر: مقبول⁽⁴⁾ ، وقال أيضاً: روى عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، وأبي حازم بن دينار ، وعمر بن عبد الله بن عروة بن الزبير، وعنه همام بن يحيى ، ومحمد بن محمد بن نافع الطائفي ، وعبد الوارث بن سعيد الراسبي ، وداود بن عبد الرحمن ، وقال أبو حاتم يكتب حديثه⁽⁵⁾ ، وذكره ابن حبان في الثقات.⁽⁶⁾

- عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي : ضعفه: مالك بن أنس ، ويحيى بن سعيد القطان فلم يرويا عنه ، وضعفه ابن سعد، وسفيان بن عيينة ، وابن معين ، وابن المديني ، وابن حنبل ، ويعقوب بن شيبه ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم الرازيان ، والنسائي ، وابن خزيمة ، وأبو داود ، وابن حبان ، والدارقطني ، وما حسن القول فيه إلا البخاري فقال : مقارب الحديث ولم يخرج له في صحيحه روى له في الأدب المفرد ، والترمذي فقال : صدوق⁽⁷⁾ ، ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق في حديثه لين ، ويقال : تغير بأخرة.⁽⁸⁾ ، وقال صاحب التحرير : ضعيف يعتبر به.⁽⁹⁾

- جابر بن عبد الله الأنصاري تقدم⁽¹⁰⁾ .

- عبد الله بن أنيس الجهني أبو يحيى المدني حليف الأنصار صحابي شهد العقبة، وأحدًا.⁽¹¹⁾

(1) الضياء المقدسي ، الأحاديث المختارة ، مصدر سابق ، حديث رقم 10 ج9 ص26

(2) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج5 ص355

(3) الروياني ، مسند الروياني ، مصدر سابق ، حديث رقم 1478 ج4 ص219

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، 291

(5) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج7 ص114

(6) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج8 ص291

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ج6 ص14

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص321

(9) شعيب وبشار ، تحرير تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، رقم 3592 ج2 ص264

(10) ص65

(11) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص296

- همام بن يحيى بن دينار العوذى ثقة ربما وهم! (1)، كيف، وقد أطلق الأمة توثيقه. (2)

- محمد بن مسلم الطائفي صدوق يخطئ. (3) وهو متابع.

- الحكم على الحديث: قال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقال الذهبي: صحيح. (4) وقال الشيخ الألباني: حسن. (5)

2- الحسن بن جرير الصوري عن عثمان بن سعيد الصيدائوي عن سليمان بن صالح عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحجاج بن دينار عن محمد بن المنكدر عنه. أخرجه الطبراني. (6)

- دراسة السند:

- الحسن بن جرير الصوري الزنبقي البزاز قال الذهبي: الإمام المحدث. (7)

- عثمان بن سعيد بن محمد بن بشير أبو بكر الصيدائوي، لم أجد من ترجم له إلا ابن عساكر دون ذكره بجرح، ولاتعدیل. (8)

- سليمان بن صالح: لم أجد له ترجمة، ولكن وجدت سليم بن صالح قال عنه الذهبي: يروي عن ابن ثوبان لا يعرف. (9)

- عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي: وثقه أبو حاتم الرازي، ودحيم، وعبد الرحمن ابن صالح، وعمرو بن علي الفلاس، وودكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن المديني، وأبو زرعة، وأبو داود، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وابن شاهين: ليس به بأس، وقال صالح جزرة: صدوق، وقال الخطيب: كان ممن يذكر بالزهد، والعبادة، والصدق في الرواية، وقال ابن عدي: له أحاديث سالحة.. على ضعفه.

- وضعفه: أحمد، ووالنسائي، وابن خراش، واختلف فيه قول ابن معين، وقال الذهبي: لم يكن بالملكتر، ولا هو بالحجة، بل صالح الحديث. (10)

ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق يخطيء رمي بالقدر. (11)

- محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير ثقة فاضل. (12)

(1) العسقلاني، المرجع السابق، 574

(2) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 1 ص 574

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 506

(4) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق، حديث رقم 3638 ج 2 ص 475

(5) الألباني، محمد، صحيح الأدب المفرد، نشر دار الصديق، ط 1، 1424هـ، حديث رقم 970 ص 379

(6) الطبراني، مسند الشاميين، مصدر سابق، حديث رقم 156 ج 1 ص 104

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 13 ص 442

(8) ابن عساكر، تاريخ دمشق، مصدر سابق، ج 38 ص 367

(9) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج 3 ص 325

(10) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 6 ص 136

(11) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 508

(12) العسقلاني، المرجع السابق، ص 508

وروي من طريق آخر ولكن لم يسم فيه عبد الله بن أنيس : عبد العزيز بن علي الأرجحي عن علي بن عمر بن محمد الحربي عن حامد بن بلال البخاري عن محمد بن عبد الله المقرئ عن يحيى بن النضر عن عيسى بن غنجر عن عمر بن الصباح عن مقاتل بن حيان عن أبي الجارود العنسي عن جابر⁽¹⁾ وهذا الإسناد فيه علة :
— لم يُسم عبد الله بن أنيس .

— يحيى بن النضر لم أقف له على ترجمة .

— عمر بن صباح الخراساني متروك⁽²⁾

— قال ابن حجر : وفي إسناده ضعف .⁽³⁾

الحكم على الحديث : قال ابن حجر : إسناده صالح⁽⁴⁾ وهذا فيه نظر ؛ وإلا الإسناد ضعيف لجهالة كل عثمان بن سعيد ، وسليمان بن صالح.

سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّض :

1- إختصار المتن : حيث جاء المتن المعلق بلفظ : (ويذكر عن جابر، عن عبد الله بن أنيس قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (يحشر الله العباد، فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديان)⁽⁵⁾ أما المتن الذي أخرجه الإمام أحمد : عن عبد الله بن محمد بن عقيل، أنه سمع جابر بن عبد الله، يقول: بلغني حديث عن رجل سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بعيراً ، ثم شددت عليه رحلي ، فسرت إليه شهراً، حتى قدمت عليه الشام فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له: جابر على الباب، فقال ابن عبد الله ؟ قلت: نعم، فخرج يثأ ثوبه فاعتنقني، واعتنقته، فقلت: حديثاً بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ في القصاص ، فخشيت أن تموت، أو أموت قبل أن أسمعه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يحشر الناس يوم القيامة - أو قال: العباد - عراة غرلاً بهما " قال: قلنا: وما بهما ؟ قال: " ليس معهم شيء، ثم يناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب: أنا الملك، أنا الديان، ولا ينبغي لأحد من أهل النار، أن يدخل النار، وله عند أحد من أهل الجنة حق، حتى أقصه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة، ولأحد من أهل النار عنده حق، حتى أقصه منه، حتى اللطمة " قال: قلنا: كيف وإنما تأتي الله (عز وجل) عراة غرلاً بهما ؟ قال: " بالحسنات والسيئات ")⁽⁶⁾.

⁽¹⁾ الخطيب ، أحمد بن علي ، الرحلة في طلب الحديث ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ، ط 1 ، 1395هـ ، تحقيق نور الدين عتر ، حديث رقم 33 ص 115

⁽²⁾ العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 414

⁽³⁾ العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 1 ص 174

⁽⁴⁾ العسقلاني ، المرجع السابق ، ج 1 ص 174

⁽⁵⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 9 ص 141

⁽⁶⁾ ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 16042 ج 25 ص 434

2- قال البيهقي : ولم تثبت صفة الصوت في كلام الله (عز وجل) أو في حديث صحيح عن النبي (ﷺ) غير حديث عبد الله بن محمد⁽¹⁾. وهذا فيه نظر؛ لأنه جاء من طريق محمد ابن المنكدر وطريق أبي الجارود العنسي ، كما تقدم .

وقال ابن حجر : لم يجزم به؛ لأنَّ لفظ الصوت مما يتوقف في إطلاق نسبه إلى الرب ، ويحتاج إلى تأويل فلا يكفي فيه مجيء الحديث من طريق مختلف فيها، ولو اعتضدت ، ومن هنا يظهر شفاف علمه، ودقة نظره ، وحسن تصرفه (رحمه الله تعالى)⁽²⁾ . وأقول: وهذا غير ملزم للبخاري ، والبخاري لا يرى حرجاً من إطلاق صفة الصوت لله تعالى فقد صرح جازماً بذلك في الأدب المفرد.⁽³⁾

(15) ويُذكر عن ابن عباس (رضي الله عنهما): (يُعتق من زكاة ماله ويعطي في الحج)⁽⁴⁾

- تخریج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

الأعمش عن أبي الأشرس عن ابن أبي نُجیح عن مجاهد عنه.

- أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام⁽⁵⁾ من طريق أبي معاوية.

- وأخرجه ابن معين⁽⁶⁾ من طريق عبدة.

- وأخرجه ابن أبي شيبه⁽⁷⁾ من طريق أبي جعفر.

(ابو معاوية ، وعبدة ، وأبو جعفر) ثلاثهم عن الأعمش به.

- دراسة السند :

- سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنّه يدلّس⁽⁸⁾؛ جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لاتقبل عنعتهم إلا إذا صرحوا بالسماع⁽⁹⁾ .

⁽¹⁾ البيهقي ، الأسماء والصفات ، مصدر سابق ، حديث رقم 600 ج2 ص29

⁽²⁾ العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 1 ص 174

⁽³⁾ البخاري ، خلق أفعال العباد ، نشر دار المعارف السعودية -- الرياض ، 1978م ، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، حديث رقم 339 ص 98

⁽⁴⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 122 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 23

⁽⁵⁾ ابو عبيد ، الأموال ، مصدر سابق ، حديث رقم 1191 ج 3 ص 287

⁽⁶⁾ ابن معين ، يحيى ، الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين ، نشر مكتبة الرشد - الرياض ، ط 1 ، 1998م ، تحقيق خالد بن عبد الله السيت ، حديث رقم 62 ص 63

⁽⁷⁾ ابن ابي شيبه ، مصنف ابن أبي شيبه (الحوت)، مصدر سابق ، حديث رقم 10424 ج 2 ص 403

⁽⁸⁾ العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 254

⁽⁹⁾ العسقلاني ، النكت على ابن الصلاح ، مصدر سابق ، ج 2 ص 650

- حَسَّان بن أبي الأشرس منذر بن عمار الكاهلي مولاهم أبو الأشرس والد حبيب وثقه النسائي⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾، والذهبي⁽³⁾، ولخص حاله ابن حجر بقوله: صدوق⁽⁴⁾.

- عبد الله بن أبي نُجَيْح يسار المكي أبو يسار الثقفي مولاهم ثقة رمي بالقدر، وربما دلس⁽⁵⁾. وصفه النسائي بالتدليس⁽⁶⁾؛ وهذا لا يضر لأمر منها:

1- رد الحافظ ابن حجر على قول النَّسَائِي، وذكره فيمن كان يدلس بقوله احتج الجماعة به⁽⁷⁾.

2- لم يُعَلِّ الأئمة ممن انتقد البخاري، ومسلم أي حديث من جهة ابن أبي نجيح مع عنعنته وعدم تصريحه بالسماع⁽⁸⁾.

3- قول الحافظ ابن حجر في التقريب: ربما دلس، قلت: وربما للتقليل.

4- وصفه النسائي بالتدليس عن مجاهد؛ قلت: وجعله ابن حبان مقيداً بالتفسير حيث قال: وقد دلس عن مجاهد في التفسير⁽⁹⁾.

- مجاهد بن جبر تقدم⁽¹⁰⁾.

- محمد بن خازم أبو معاوية الضرير الكوفي عُمِي، وهو صغير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهيم في حديث غيره⁽¹¹⁾.

- عبدة بن سليمان الكلابي أبو محمد الكوفي يقال: اسمه عبد الرحمن ثقة ثبت⁽¹²⁾.

(1) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 2 ص 215

(2) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 6 ص 223

(3) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق، ج 1 ص 320

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 157

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 326

(6) العسقلاني، تعريف أهل التقديس، مصدر سابق، ص 39

(7) العسقلاني، هدي الساري، مصدر سابق، ص 414

(8) عواد، روايات المدلسين في صحيح البخاري، مصدر سابق، ص 387

(9) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 7 ص 5

(10) ص 73

(11) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 475

(12) العسقلاني، المرجع السابق، ص 369

– أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن أبي عيسى عبد الله ابن ماهان وأصله من مرو، وكان يتجر إلى الري صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة⁽¹⁾ توبع.

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽²⁾.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- الإضطراب في السند على الأعمش: وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: قال الميموني قلت لأبي عبد الله: يشتري الرجل من زكاة ماله الرقاب فيعتق، ويجعل في ابن السبيل؟ قال: نعم، ابن عباس يقول ذلك، ولا أعلم شيئاً يدفعه، وقال الخلال: أخبرنا أحمد بن هاشم قال: قال: أحمد كنت أرى أن يعتق من الزكاة ثم كففت عن ذلك؛ لأنني لم أراه يصح، قال حرب: فاحتج عليه بحديث ابن عباس، فقال: هو مضطرب انتهى.

قال ابن حجر: وإنما وصفه بالاضطراب؛ للاختلاف في إسناده على الأعمش كما ترى؛ ولهذا لم يجزم به البخاري.⁽³⁾

أقول ومعنى ذلك: أن الحديث روي من طريقين:

(1) أبو معاوية، وعبد، وأبو جعفر عن الأعمش عن أبي الأشرس عن ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس تقدم⁽⁴⁾

(2) أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن ابن أبي نجیح عن مجاهد، عن ابن عباس قال: (أعتق من زكاة مالك⁽⁵⁾) قال عبد الله بن أحمد قال أبي: ما سمعناه من أحد غير أبي عياش⁽⁶⁾. يعني تفرد به أبو عياش، وأبو بكر بن عياش لما كبر ساء حفظه⁽⁷⁾ أقول: فالرواية الأولى أصح؛ لاعتبارات: الأول: لأن أبو معاوية أثبت من ابن عياش في الأعمش، والثاني: تابع أبا معاوية أبو جعفر، وعبد، والثالث: تفرد ابن عياش بالطريق الثاني. وعلى هذا لا اضطراب في السند لما بينا؛ ولهذا صحح ابن حجر الطريق الأول.

(1) العسقلاني، المرجع السابق، ص 629

(2) العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 24

(3) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 3 ص 331

(4) تقدم ص 152

(5) ابو عبيد، الأموال، مصدر سابق، ج 3 ص 286، وانظر: ابن زنجويه، الأموال، مصدر سابق، حديث

رقم 1782 ج 4 ص 440، وانظر: ابن حنبل، مسائل أحمد (رواية ابنه عبد الله)، نشر المكتب

الإسلامي- بيروت، 1981م، تحقيق زهير الشاويش، رقم 548 ج 1 ص 148

(6) ابن حنبل، مسائل أحمد (رواية ابنه عبد الله)، مصدر سابق، رقم 548 ج 1 ص 148

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 624

2- أو لكونه أختصره ورواه بالمعنى : ويدل على ذلك : أنَّ المتن المعلق جاء بلفظ ويُذكر عن ابن عباس (رضي الله عنهما): (يُعتق من زكاة ماله ، ويعطي في الحج)⁽¹⁾ ، أما المتن الذي أخرجه أبو عبيد جاء بلفظ: (أنَّه كان لا يرى بأساً أن يعطي الرجل من زكاته في الحج ، وأن يعتق منها الرقبة)⁽²⁾ ، وأما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبه⁽³⁾ (مثله) إلا أنَّه قال: (النسمة) بدل (الرقبة) ، أما المتن الذي أخرجه ابن معين جاء بلفظ (أنَّه كان يخرج زكاته ثم يقول: جهزونا منها إلى الحج)⁽⁴⁾ . فالمدقق يجد ذلك .

(16) (يُذكر عن ابن مسعود ... أنَّ إلياس هو إدريس)⁽⁵⁾

– تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن مسعود) من طريق :

إسرائيل عن إبي إسحاق عن عبيدة بن ربيعة به .

– أخرجه عبد بن حُميد في تفسيره كما في تغليق التعليق⁽⁶⁾ .

– وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره⁽⁷⁾ من طريق أبي نُعيم .

– وأخرجه الطبري في تفسيره⁽⁸⁾ من طريق أبي أحمد .

كلاهما (ابو نُعيم ، وأبو أحمد) عن إسرائيل به .

– دراسة السند :

– إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي ثقة تُكلم فيه بلا حجة⁽⁹⁾ ، وسماعه من أبي إسحاق في غاية الإتقان؛ للزومه إياه؛ لأنَّه جده ، وكان خصيصاً به قاله :الحافظ ابن حجر⁽¹⁰⁾ .

– عمرو بن عبد الله بن عبيد ، ويقال: علي ، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي ثقة مكثراً عابد اختلط بأخرة⁽¹¹⁾ قد كُبر ، وتغيَّر حفظه تغير السن ، ولم يختلط ، وسمع منه سفيان بن عيينة في حال شيخوخته فروايته عنه غير جيدة كما قال الذهبي⁽¹²⁾ ، ثم إنَّ ابن حجر لم يذكر هنا أنَّه مدلس ؛ مع إنَّه جعله من أهل المرتبة الثالثة⁽¹³⁾ الذين لا تقبل عنعناتهم إلا إذا صرحوا بالسماع .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج2 ص122 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج3 ص23

(2) أبو عبيد ، الأموال ، مصدر سابق ، حديث رقم 1191 ج3 ص287

(3) ابن أبي شيبه ، مصنف ابن أبي شيبه (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 10424 ج2 ص403

(4) ابن معين ، يحيى ، الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين ، نشر مكتبة الرشد – الرياض ، ط1 ، 1998م

، تحقيق خالد بن عبد الله السيت ، حديث رقم 62 ص63

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، ج4 ص135 انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج4 ص9

(6) العسقلاني ، المرجع السابق

(7) ابن أبي حاتم ، تفسير ابن أبي حاتم ، مصدر سابق ، حديث رقم 7556 ج4 ص1336

(8) الطبري ، جامع البيان ، مصدر سابق ، حديث رقم 13515 ج11 ص509

(9) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص104

(10) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، مصدر سابق ، ج5 ص392 ، انظر الذهبي ، ميزان الأعتدال ، مصدر سابق ، ج5 ص326

(11) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص423

(12) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج1 ص351

(13) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص42

— عبدة بن ربيعة كوفي وثقه العجلي⁽¹⁾، ولم يذكره أبو حاتم بجرح، ولاتعدیل⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال ابن حجر: صح ابن ماکولا أنه عبید بالفتح بلا هاء مقبول⁽⁴⁾.

— عبد الله بن مسعود بن غافل وفاء بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن من السابقين الأولين، ومن كبار العلماء من الصحابة مناقبه جمّة، وأمّره عمر على الكوفة⁽⁵⁾.

— الفضل بن دكين الكوفي واسم دكين عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولا هم الأحول أبو نعيم الملائى مشهور بكنيته ثقة ثبت، وهو من كبار شيوخ البخاري⁽⁶⁾.

— محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر بن درهم الأسدي أبو أحمد الزبيري الكوفي ثقة ثبت إلا أنه قد يُخطئ في حديث الثوري⁽⁷⁾.

— الحكم على الحديث: قال الحافظ ابن حجر: إسناده حسن⁽⁸⁾، وقد روي له شاهد من طريق ابن عباس⁽⁹⁾.

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض:

إختصار المتن: حيث جاء المتن المعلق بلفظ: (يذكر عن ابن مسعود... أن إلیاس هو إدريس)⁽¹⁰⁾، أما المتن الذي أخرجه عبد بن حميد جاء بلفظ: (إلیاس هو إدريس، ويعقوب هو إسرائيل)⁽¹¹⁾.

(17) ويذكر عن أبي لاس، (حملنا النبي ﷺ على إبل الصدقة للحج)⁽¹²⁾

— تخريج لحديث: روي الحديث عن (أبي لاس الخزاعي) مرفوعاً من طريق:

محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن عمر بن الحكم عنه.

— أخرجه ابن سعد⁽¹³⁾، وابن أبي عاصم⁽¹⁴⁾، والدولابي⁽¹⁵⁾، وابن خزيمة⁽¹⁶⁾،

(1) العجلي، الثقات، مصدر سابق، ج 2 ص 123

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 6 ص 91

(3) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 5 ص 140

(4) العسقلاني، تقريب التذیب، مصدر سابق، ص 379

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 323

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 446

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 487

(8) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 6 ص 373

(9) العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 9

(10) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، ج 4 ص 135

انظر العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 9

(11) العسقلاني، المرجع السابق

(12) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 2 ص 122 وانظر العسقلاني، تعليق التعليق،

مصدر سابق، ج 3 ص 23

(13) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج 4 ص 297

(14) ابن أبي عاصم، الأحاد والمثاني، مصدر سابق، رقم 2328 ج 4 ص 171

(15) الدولابي، محمد بن احمد، الكنى والأسماء، نشر دار ابن حزم، ط 1، 2000م، تحقيق ابو قتيبة نظر بن

محمد الفارياي، حديث رقم 355 ج 1 ص 184

(16) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، حديث رقم 2377 ج 4 ص 73

والحاكم⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، و ابن عبد البر⁽³⁾ من طريق محمد بن عبيد.

— وأخرجه الإمام أحمد⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾ من طريق إبراهيم بن سعد.

كلاهما (محمد بن عبيد، وإبراهيم بن سعد) عن محمد بن إسحاق به.

- دراسة السند :

— محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبى مولا هم المدني نزيل العراق إمام المغازي صدوق يدلس، ورمي بالتشيع، والقدر⁽⁶⁾، وقد صرح بالتحديث عند الإمام أحمد⁽⁷⁾.

— محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي أبو عبد الله المدني، قال البخاري: صحيح الحديث⁽⁸⁾، وقال ابن حجر: ثقة له أفراد⁽⁹⁾، وقال صاحب التحرير: لامعنى لذكرها؛ وإنما جاءت الأفراد من رواية بعض الضعفاء عنه، ولاسيما ابنه أما هو فثقة متقن⁽¹⁰⁾.

— عمر بن الحكم بن ثوبان المدني صدوق⁽¹¹⁾.

— أبو لاس الخزاعي صحابي وقال له ابن لاسن قيل هو عبد الله بن عنمة والصواب أنه غيره⁽¹²⁾.

— محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي الأحذب ثقة يحفظ⁽¹³⁾.

— إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو إسحاق المدني نزيل بغداد ثقة حجة تكلم فيه بلا قادح⁽¹⁴⁾.

(1) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، حدیث رقم 1624 ج 1 ص 612

(2) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حدیث رقم 10319 ج 5 ص 414

(3) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، مصدر سابق، ج 5 ص 302

(4) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حدیث رقم 17939 ج 29 ص 459

(5) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، حدیث رقم 838 ج 22 ص 334

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 467

(7) سبق تخريجه ص 80

(8) الترمذي، علل الترمذي، مصدر سابق، رقم 591 ص 317

(9) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 465

(10) شعيب وبنشار، تحرير تقريب التهذيب، مصدر سابق، 5691 ج 3 ص 205

(11) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 411

(12) العسقلاني، المرجع السابق، ص 316

(13) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 495

(14) العسقلاني، المرجع السابق، ص 89

— الحكم على الحديث : قال الحالكيم: صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وسكت عنه الذهبي⁽¹⁾ ، وقال الهيثمي: رواه أحمد والطبراني بأسانيد ، ورجال أحدها رجال الصحيح غير محمد بن إسحاق ، وقد صرح بالسماع في إحداهما⁽²⁾

وقال ابن حجر: ورجاله ثقات إلا إنَّ فيه عنعنة ابن إسحاق؛ ولهذا توقف بن المنذر في ثبوته⁽³⁾ .

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرير :

إختصار المتن : حيث جاء لفظ الملت المعلق ويُذكر عن أبي لاس، (حملنا النبي ﷺ) على إبل الصدقة للحج⁽⁴⁾ ، أما المتن الذي أخرجه ابن سعد جاء بلفظ: (حملنا رسول الله ﷺ) على إبل من إبل الصدقة ضعاب للحج ، فقلنا : يا رسول الله مانرى أن تحملنا هذه ؟ فقال : ما من بعير إلا في ذروته شيطان فاذكرو اسم الله عليها إذا ركبتم عليها كما أمركم ثم امتهنوها لأنفسكم فإمَّا يحمل الله⁽⁵⁾

المبحث الثاني

الرواية بالمعنى

إنَّ الراوي في نقل ما يسمعه من حديث النبوة حالان : أحدهما : أن يرويه بلفظه فقد أدى الأمانة كما سمعها ، وثانيهما: أن يرويه بغير لفظه بل بمعناه⁽⁶⁾ . وكما هو معلوم إنَّ الحديث النبوي الشريف قد يكون قولاً ، أو فعلاً ، أو تقريراً ، أو صفة خلقية ، أو خلقية .

يقول الشيخ المعلمي : واعلم أنَّ الأحاديث الصحيحة ليست كلها قولية، بل منها ما هو إخبار عن أفعال النبي ﷺ وهي كثيرة. ومنها ما أصله قولي، ولكن الصحابي لا يذكر القول بل يقول: أمرنا النبي ﷺ بكذا، أو نهانا عن كذا، أو قضى بكذا، أو أذن في كذا.. وأشبه هذا. وهذا كثير أيضاً. وهذان الضربان ليسا محل نزاع، والكلام في ما يقول الصحابي فيه: قال رسول الله كيت ، وكيت، أو نحو ذلك. ومن تتبع هذا في الأحاديث التي يرويها صحابيان ، أو أكثر ، ووقع إختلاف؛ فإمَّا هو في بعض الألفاظ ، وهذا يبين أنَّ الصحابة لم يكونوا إذا حكوا قوله ﷺ يهملون ألفاظه البتة، لكن منهم من يحاول أن يؤديها فيقع له تقديم ، وتأخير أو إبدال الكلمة بمرادفها ونحو ذلك. ومع هذا فقد عُرف جماعة من الصحابة كانوا يتحرون ضبط الألفاظ⁽⁷⁾ .

(1) الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، مصدر سابق ، حديث رقم 1624 ج 1 ص 612

(2) الهيثمي ، مجمع الزوائد ، مصدر سابق ، حديث رقم 17093 ج 10 ص 184

(3) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 3 ص 332

(4) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 122 وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج 3 ص 23

(5) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، مصدر سابق ، ج 4 ص 297

(6) الشوكاني ، محمد بن علي ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، نشر دار الكتاب

العربي ، ط 1 ، 1999م ، تحقيق احمد عزو عناية ، ج 1 ص 155

(7) المعلمي ، عبد الرحمن ، الأنوار الكاشفة ، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ، 1991م ، ص 84

وقد افرق العلماء في جواز الرواية بالمعنى بين مجوزين ومانعين ولكنهم في الأصل اتفقوا على منع الرواية بالمعنى إذا أخلت بهراد اللفظ النبوي .

وهو ما قاله ابن رجب حيث قال : فأما من لا يحفظ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء ، فإنما يروي الحديث بالمعنى ، فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون ، إلا بما يوافق الثقات في المتون ، أو يحدث به من كتاب موثوق به ، والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهم من المعنى ، وأفهام الناس تختلف ، ولهذا ترى كثيراً من الفقهاء يتأولون الأحاديث الصحيحة بتأويلات مستبعدة جداً بحيث يجزم العارف المنصف بأن ذلك المعنى الذي تأوله به غير مراد بالكلية ، فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه⁽¹⁾ . ومن خلال دراستي في معلمات البخاري بصيغة التمرير رأيت ، وقد أورد أمثلة معلقة بهذه الصيغة للتنبه على أن الحديث قد روي بالمعنى:

(1) ويذكر عن القاسم... عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صفة يوم النحر⁽²⁾

– تخريج الحديث: روي الحديث عن (أم المؤمنين عائشة) مرفوعاً من طريق :

عبد الرحمن بن القاسم عن محمد بن القاسم عنه.

– أخرجه الإمام مالك⁽³⁾ ، ومن طريقه أخرجه الإمام الشافعي⁽⁴⁾ ، والإمام البخاري⁽⁵⁾ والطحاوي⁽⁶⁾ ، وابن حبان⁽⁷⁾ .

– وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁸⁾ ، و الإمام أحمد⁽⁹⁾ ، والإمام مسلم⁽¹⁰⁾ ، والنسائي⁽¹¹⁾ ، عن سفيان ابن عيينة.

– وأخرجه الترمذي⁽¹²⁾ عن الليث.

(مالك ، وسفيان بن عيينة ، والليث) كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم به .

– الحكم على الحديث : أخرجه البخاري ، ومسلم .

(1) ابن رجب ، شرح العلل ، مصدر سابق ، ج 2 ص 836

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 175 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج 3 ص 101

(3) مالك ، الموطأ ، مصدر سابق ، حديث رقم 1553 ج 3 ص 604

(4) الشافعي ، مسند الشافعي ، مصدر سابق ، حديث رقم 622 ج 1 ص 131

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1757 ج 2 ص 179

(6) الطحاوي ، شرح معاني الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 4062 ج 2 ص 234

(7) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 3902 ج 9 ص 212

(8) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت) ، مصدر سابق ، حديث رقم 13173 ج 3 ص 173

(9) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 24113 ج 40 ص 139

(10) مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1211 ج 2 ص 964

(11) النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 4179 ج 4 ص 225

(12) الترمذي ، جامع الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 943 ج 2 ص 272

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرريض : هو الرواية بالمعنى قاله ابن حجر⁽¹⁾ ، ويدل على هذا أن المدقق بين المتن المعلق (ويُذكر عن القاسم عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صافية يوم النحر) ، والمتن الذي أخرجه في صحيحه موصولاً في موضع آخر (أنَّ صافية بنت حبي - زوج النبي ﷺ - حاضت، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال: أحابستنا هي قالوا: إنَّه قد أفاضت قال: فلا إذا) ستجد ذلك بائناً .

(2) ويُذكر عن... الأسود، عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صافية يوم النحر⁽²⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (أم المؤمنين عائشة) مرفوعاً من طريق:

إبراهيم عن الأسود عنه

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽³⁾، ومن طريقه أخرجه ابن ماجة⁽⁴⁾، وأخرجه الإمام أحمد⁽⁵⁾،

والبغوي⁽⁶⁾ عن الأعمش .

- وأخرجه إسحاق بن راهوية⁽⁷⁾، والبخاري⁽⁸⁾، ومسلم⁽⁹⁾ عن منصور.

- وأخرجه البيهقي⁽¹⁰⁾ عن الحكم.

(منصور ، والأعمش ، والحكم) ثلاثتهم عن إبراهيم به.

- الحكم على الحديث : أخرجه البخاري، ومسلم.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرريض :

هو الرواية بالمعنى ، قاله ابن حجر⁽¹¹⁾: بحيث لو دقت بين المتن المعلق (ويُذكر عن الأسود عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صافية يوم النحر) ، والمتن الذي أخرجه في صحيحه موصولاً في موضع آخر: (خرجنا مع

(1) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج3 ص568 ، وانظر : العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج2 ص101

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج2 ص175 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج3 ص101

(3) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 13175 ج3 ص173

(4) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، مصدر سابق ، حديث رقم 3073 ج2 ص1021

(5) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 25875 ج43 ص59

(6) البغوي ، شرح السنة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1974 ج7 ص234

(7) ابن راهوية ، مسند إسحاق بن راهوية ، مصدر سابق ، حديث رقم 1525 ج3 ص862

(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1561 ج2 ص141

(9) مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، حديث رقم 128 ج2 ص877

(10) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 9755 ج5 ص265

(11) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج3 ص568 ، وانظر : العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر

سابق، ج2 ص101

النبي ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج، فلما قدمنا تطوّفنا بالبیت، فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدى أن يحل، فحلّ من لم يكن ساق الهدى، ونساؤه لم يسقن فأحللن، قالت عائشة (رضي الله عنها): فحضت فلم أطف بالبیت، فلما كانت ليلة الحصبّة، قالت: يارسول الله، يرجع الناس بعمرة وحجة، وأرجع أنا بحجة، قال: وما طفت ليالي قدمنا مكة؟ قلت: لا، قال: فاذهبي مع أخيك إلى التنعيم، فأهلي بعمرة ثم موعدك كذا، وكذا قالت صفية: ما أراني إلا حابستهم، قال: عقرى حلقي⁽¹⁾، أو ما طفت يوم النحر قالت: قلت: بلى، قال: لا بأس انفري قالت عائشة (رضي الله عنها): فلقيني ﷺ وهو مُصعد من مكة، وأنا مُنهيطة عليها، أو أنا مُصعدة وهو مُنهيط منها.⁽²⁾

(3) ويُذكر... عن عروة... عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صفية يوم النحر⁽³⁾

— تخريج الحديث : روي الحديث عن (عائشة أم المؤمنين) مرفوعاً من طريق:

الزهري عن عروة عنه.

— أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾، ومن طريقه أخرجه ابن ماجة⁽⁵⁾، وأخرجه الإمام أحمد⁽⁶⁾، والبخاري⁽⁷⁾، و النسائي⁽⁸⁾، وابن خزيمة⁽⁹⁾، عن سفيان بن عيينة .

- وأخرجه مسلم⁽¹⁰⁾ عن الليث.

- وأخرجه الطبراني⁽¹¹⁾ عن إسماعيل بن أمية.

- وأخرجه البيهقي⁽¹²⁾ عن شعيب. (سفيان ، والليث ، وإسماعيل بن أمية ، وشعيب) أربعتهم عن الزهري به.

⁽¹⁾ (عقرى حلقي) : قال ابن الجوزي : عقرها الله وحلقها أي أصابها وجع في لحقها ، وقال أيضاً : ظاهره

الدعاء ولا يراد به الدعاء . انظر : ابن الجوزي ، غريب الحديث ، مصدر سابق ، ج 2 ص 114

⁽²⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1561 ج 2 ص 141

⁽³⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 175 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج 3 ص 101

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 13173 ج 3 ص 173

⁽⁵⁾ ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، مصدر سابق ، حديث رقم 3072 ج 2 ص 1021

⁽⁶⁾ ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 24101 ج 40 ص 121

⁽⁷⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 4401 ج 5 ص 176

⁽⁸⁾ النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 4172 ج 4 ص 223

⁽⁹⁾ ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 3002 ج 4 ص 328

⁽¹⁰⁾ مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 382 ج 2 ص 964

⁽¹¹⁾ الطبراني ، المعجم الأوسط ، مصدر سابق ، حديث رقم 5481 ج 5 ص 337

⁽¹²⁾ البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 9751 ج 5 ص 264

- الحكم على الحديث : أخرجه البخاري، ومسلم .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيز: الرواية بالمعنى قاله ابن حجر⁽¹⁾: بحيث لو دقت بين المتن المعلق (ويذكر عن الأسود عن عائشة (رضي الله عنها) أفاضت صفة يوم النحر) ، والمتن الذي أخرجه في صحيحه موصولاً في موضع آخر (إن عائشة زوج النبي ﷺ ، أخبرتهما: أنّ صفة بنت حبي زوج النبي ﷺ) ، حاضت في حجة الوداع، فقال النبي ﷺ: أحابستنا هي فقلت: إنّها قد أفاضت يا رسول الله ، وطافت بالبيت، فقال النبي ﷺ: فلتنفر)⁽²⁾ .

(4)(ويذكر عن الحسن ما خافه إلا مؤمن ولا آمنه إلا منافق)⁽³⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (الحسن البصري) من طرق :

1- روح عن هشام عنه

- أخرجه الإمام أحمد في كتاب الإيمان كما في تعليق التعليق⁽⁴⁾، ومن طريقه أخرجه ابن بطة⁽⁵⁾، وأبو بكر الخلال⁽⁶⁾ .

- دراسة السند :

- روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي ثقة.⁽⁷⁾

- هشام بن حسان الأزدي القردوسي ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن، وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما⁽⁸⁾، وهو متابع، أما هشام بن حسان، وروايته عن الحسن فيها مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما قلت: صحح أحاديث هشام عن الحسن الإمام البخاري⁽⁹⁾، ومسلم⁽¹⁰⁾، والترمذي⁽¹¹⁾ .

(1) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج3 ص568 ، وانظر : العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق، ج2 ص101

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 4401 ج5 ص176

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج1 ص18 ، انظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج2 ص53

(4) العسقلاني ، المرجع السابق

(5) ابن بطة ، عبيد الله بن محمد ، الإبانة الكبرى، نشر دار الراجعية - الرياض ، تحقيق رضا بن نعام عطي، ط2، 1994م ، وعثمان عبد الله

آدم ، ويوسف بن عبد الله بن يوسف ، الوليد بن محمد بن نبيه، وحمد بن عبد المحسن التويجري ، حديث رقم 1057 ج2 ص757

(6) الخلال ، احمد بن محمد ، السنة ، نشر دار الراجعية - الرياض ، ط2 ، 1994م ، تحقيق عطية بن عتيق الزهراني ، حديث رقم 1659 ج5

ص75

(7) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص572

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص572

(9) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ، ص471

(10) مسلم ، المسند الصحيح ، مصدر سابق ، حديث رقم 1456 ج3 ص147

(11) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1756

وابن خزيمة⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾، قلت: ثم إنَّ البخاري قال: قال: عمرو بن علي حدثنا سعيد ابن عامر قال: سمعت هشاماً قال: جاورت الحسن عشر سنين⁽³⁾، ورد الذهبي على قول نعيم بن حماد: سمعت سفيان يقول: لقد أتى هشام أمراً عظيماً؛ براويته عن الحسن. قيل: لنعيم: لِمَ؟ قال: لأنَّه كان صغيراً. قلت (الذهبي): هذا فيه نظر، بل كان كبيراً. وقد جاء أيضاً عن نعيم بن حماد، عن سفيان بن عيينة، قال: كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن. فهذا أصح.⁽⁴⁾

– الحسن بن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار الأنصاري مولا هم ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً، ويدلس⁽⁵⁾.

– الحكم على الحديث: إسناده صحيح

2- المعلى بن زياد عنه

– أخرجه الفريابي⁽⁶⁾ عن جعفر بن سليمان، ومن طريق أخرجه ابن حجر⁽⁷⁾. – وأخرجه البيهقي⁽⁸⁾ عن حماد بن زيد.

كلاهما (جعفر بن سليمان، وحماد بن زيد) به.

– دراسة السند:

– مُعَلَّى بن زياد القردوسي أبو الحسن البصري صدوق قليل الحديث زاهد اختلف قول ابن معين فيه⁽⁹⁾. قال ابن عدي: وهو أحد ممن يعد من زهاد الشيوخ في البصرة، ولا أرى برواياته بأساً، ولا أدري من أين قال ابن معين: لا يكتب حديثه، وهو عندي لا بأس به⁽¹⁰⁾.

(1) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، حديث رقم 994

(2) ابن حبان، صحيح ابن حبان، مصدر سابق، حديث رقم 440

(3) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج 8 ص 197

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 6 ص 355

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 160

(6) الفريابي، جعفر بن محمد، صفة المنافق، نشر دار الخلفاء – الكويت، ط 1، 1405 هـ، تحقيق بدر البدر، حديث رقم 87 ص 73

(7) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 2 ص 53

(8) البيهقي، احمد بن الحسين، شعب الإيمان، نشر مكتبة الرشد – الرياض، ط 1، 2003 م، تحقيق عبدالعلي عبد الحميد حامد،

حديث رقم 866 ج 2 ص 259

(9) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 541

(10) ابن عدي، الكامل، مصدر سابق، ج 6 ص 369

– جعفر بن سليمان الضبعي صدوق زاهد⁽¹⁾ . وهو متابع

– حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي ثقة ثبت فقيه قيل : إنَّه كان ضريباً ، ولعله طراً لأنَّه صحَّ أنَّه كان يكتب⁽²⁾

– الحكم على الحديث : قال ابن حجر : رجال هذا الإسناد ثقات⁽³⁾ .

3- مؤمَّل بن إسماعيل عن حماد بن زيد عن أيوب عنه

– أخرجه الفريابي عن أبي قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي⁽⁴⁾ .

– وأخرجه ابن بطة⁽⁵⁾ عن أحمد بن حنبل .

كلاهما (أبو قدامة ، وابن حنبل) به .

– دراسة السند:

– مؤمَّل بن إسماعيل البصري : قال البخاري : منكر الحديث ، واتفق ابن سعد ، وأبوحاتم ، والنسائي ، ويعقوب بن سفيان ، والدارقطني ، ومحمد بن نصر المروزي ، غيرهم على أنَّه كثير الخطأ على الرغم من توثيقهم له .⁽⁶⁾

– حماد بن زيد بن درهم ، سبق ذكره أعلاه⁽⁷⁾

– أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني أبو بكر البصري ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد⁽⁸⁾ .

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف ؛ لأنَّ مؤمَّل كثير الخطأ .

ولكن الحديث بمجموع طرقه صحيح كما أشار إلى ذلك ابن رجب بقوله: فهذا مشهور عن الحسن صحيح عنه⁽⁹⁾ ، وكذلك قاله القسطلاني⁽¹⁰⁾ .

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، ص 140

(2) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 178

(3) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 53

(4) الفريابي ، صفة المنافق ، مصدر سابق ، حديث رقم 88 ص 73

(5) ابن بطة ، الإبانة الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 1058 ج 2 ص 757

(6) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 10 ص 339

(7) ص 198

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 117

(9) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 1 ص 177

(10) القسطلاني ، إرشاد الساري ، مصدر سابق ، ج 1 ص 135

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

أشار ابن حجر لهذا السبب بقوله وقد يستشكل ترك البخاري الجزم به مع صحته عنه، وذلك محمول على قاعدة ذكرها لي شيخنا أبو الفضل بن الحسين الحافظ (رحمه الله) وهي: إنَّ البخاري لا يخص (صيغة التمريض) بضعف الإسناد؛ بل إذا ذكر المتن بالمعنى أو اختصره أتى بها أيضاً لما عُلم من الخلاف في ذلك فهنا كذلك، وقد أوقع إختصاره له لبعضهم الإضطراب في فهمه: فقال النووي: ما خافه الا مؤمن، ولا أمنه الا منافق يعني الله تعالى قال الله تعالى: (ولمن خاف مقام ربه جنتان) [الرحمن: 46]، وقال تعالى (فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون) [الأعراف: 99]

وكذا شرحه ابن التين، وجماعة من المتأخرين، وقرره الكرمانى هكذا فقال: ما خافه أي ما خاف من الله فحذف الجار، وأوصل الفعل إليه.

قال ابن حجر: وهذا الكلام، وإن كان صحيحاً لكنّه خلاف مراد المصنف، ومن نقل عنه والذي أوقعهم في هذا هو الإختصار⁽¹⁾.

وقال القسطلاني: وأتى بيذكر الدالة على التمريض مع صحة هذا الأثر؛ لأنَّ عادته الإتيان بنحو ذلك فيما يختصر من المتن أو يسوقه بالمعنى لا أنّه ضعيف⁽²⁾.

ويدل على ماسبق فالمتن المعلق جاء بلفظ (ويُذكر عن الحسن: (ما خافه إلا مؤمن، ولا أمنه إلا منافق))⁽³⁾، أما المتن الذي أخرجه الفريابي جاء بلفظ: (يقول: والله ما أصبح، ولا أمسى مؤمن إلا، وهو يخاف النفاق على نفسه)⁽⁴⁾. وأخرجه أيضاً في موضع آخر بلفظ: (سمعت الحسن يحلف في هذا المسجد بالله الذي لا إله إلا هو ما مضى مؤمن قط، ولا بقي إلا هو من النفاق مشفق، ولا مضى منافق قط، ولا بقي إلا هو من النفاق آمن قال: وكان يقول: من لم يخف النفاق فهو منافق)⁽⁵⁾ فالرواية بالمعنى واضحة .

(5) ويذكر عن العداء بن خالد، قال: كتب لي النبي (ﷺ): (هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ، من العداء

بن خالد، بيع المسلم من المسلم، لا داء ولا خيبة⁽⁶⁾، ولا غائلة⁽⁷⁾)⁽⁸⁾

(1) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 1 ص 111

(2) القسطلاني، إرشاد الساري، مصدر سابق، ج 1 ص 135

(3) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 1 ص 18، انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 1 ص 53

(4) الفريابي، جعفر بن محمد، صفة المنافق، نشر دار الخلفاء - الكويت، ط 1، 1405هـ، تحقيق بدر البدر، حديث رقم 87 ص 73

(5) الفريابي، صفة المنافق، مصدر سابق، حديث رقم 88 ص 73

(6) الخيبة: قال ابن الجوزي: أن يكون قد أخذ من قوم لا يحل سببهم. انظر: ابن الجوزي، غريب الحديث، مصدر سابق، ج 1 ص 261

(7) الغائلة: قال ابن الجوزي: أن تكون مسروقة. انظر: ابن الجوزي، غريب الحديث، مصدر سابق، ج 2 ص 267

(8) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 3 ص 58، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 218

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (العداء) مرفوعاً من طريق :

عبد المجيد عنه.

- أخرجه ابن سعد⁽¹⁾، وابن ماجة⁽²⁾، والترمذي⁽³⁾، وابن أبي عاصم⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، وابن الجارود⁽⁶⁾، والطحاوي⁽⁷⁾، والعقيلي⁽⁸⁾، وابن عدي⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، والمزي⁽¹²⁾ عن عباد بن ليث.
- وأخرجه ابن حجر⁽¹³⁾ عن المنهال بن بحر.

كلاهما (عباد بن ليث ، والمنهال بن بحر) عن عبد المجيد .

- دراسة السند :

— عبد المجيد بن أبي يزيد وهب العقيلي البصري وثقه ابن معين⁽¹⁴⁾ .

— العداء بن خالد بن هوزة العامري صحابي أسلم هو، وأبوه جميعاً⁽¹⁵⁾ .

— عبّاد بن ليث الكرابيسي أبو الحسن البصري .وهو مختلف فيه جرحاً، وتعديلاً:

أما المعدلون : قال النسائي لا بأس به⁽¹⁶⁾، ونقل ابن الجوزي عن ابن معين أنه وثقه⁽¹⁷⁾ .

(1) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، مصدر سابق ، ج 7 ص 52

(2) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، مصدر سابق ، حديث رقم 2251 ج 2 ص 756

(3) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1216 ج 2 ص 511

(4) ابن أبي عاصم ، الأحاد والمثاني ، مصدر سابق ، حديث رقم 1501 ج 3 ص 22

(5) النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 11688 ج 10 ص 359

(6) ابن الجارود ، المنتقى ، مصدر سابق ، حديث رقم 1000 ج 3 ص 109

(7) الطحاوي ، شرح مشكل الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 1605 ج 4 ص 287

(8) العقيلي ، الضعفاء الكبير ، مصدر سابق ، رقم 3874 ج 4 ص 114

(9) ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ، مصدر سابق ، رقم 117 ج 4 ص 345

(10) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 3080 ج 4 ص 51

(11) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 10782 ج 5 ص 535

(12) المزي ، تهذيب الكمال ، مصدر سابق ، ج 14 ص 155

(13) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 219

(14) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 361

(15) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 388

(16) النسائي ، الضعفاء والمتروكون ، مصدر سابق ، ج 1 ص 214

(17) ابن الجوزي ، عبد الرحمن ، الضعفاء والمتروكون ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، 1406 هـ ، تحقيق عبد الله القاضي ، ج 2 ص 76

أما المجرحون : قال عبدالله بن أحمد عن أبيه، وعن ابن معين ليس بشئ⁽¹⁾ وقال النسائي : ليس بالقوي⁽²⁾
وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه⁽³⁾ .

وقال ابن حبان : كان ممن ينفرد بما لا يتابع عليه على قلة روايته، فلا أرى الإحتجاج بما روى إلا فيما وافق
الثقات فأما ما تفرد عن الاثبات وإن لم يكن بالمعضلات فالتنكب عنها أولى والاعتبار بصددها أجرى⁽⁴⁾ . ولخص
حاله ابن حجر فقال: صدوق يخطيء⁽⁵⁾ وقال أيضاً: عباد مختلف فيه⁽⁶⁾ وهو متابع

— منهل بن بحر أبو سلمة العقيلي القشيري قال عبد الرحمن قال سألت أبي عنه فقال: ثقة⁽⁷⁾ ، وذكره ابن
حبان في الثقات⁽⁸⁾

- الحكم على الحديث : قال الترمذي : حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عباد بن ليث⁽⁹⁾ ، وقال ابن
حجر: الحديث حسن في الجملة⁽¹⁰⁾ وذلك لمتابعة المنهال لعباد.

- سبب تعليق البخاري بصيغة التمريض : وهو ما نبه إليه الحافظ ابن حجر بقوله: وقع هذا التعليق وقد
وصل الحديث الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن الجارود، وابن منده، كلهم من طريق عبد المجيد بن أبي
يزيد عن العداء بن خالد فاتفقوا على أن البائع النبي ﷺ، والمشتري العداء عكس ما هنا؛ ف قيل: أن الذي وقع
هنا مقلوب، وقيل: هو صواب ، وهو من الرواية بالمعنى؛ لأن اشترى ، وباع بمعنى واحد ، ولزم من ذلك تقديم
اسم رسول الله ﷺ على اسم العداء⁽¹¹⁾ .

ومعنى هذا أن الحديث المعلق جعل النبي (ﷺ) المشتري ، ولفظه: (ويذكر عن العداء بن خالد، قال: كتب لي
النبي (ﷺ): (هذا ما اشترى محمد رسول الله ﷺ ، من العداء بن خالد، بيع المسلم من المسلم، لا داء ولا
خبثة، ولا غائلة)⁽¹²⁾ ، في حين الروايات التي جاءت موصولة جعلت النبي ﷺ هو البائع، ولفظها: (هذا ما اشترى

(1) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 5 ص 90

(2) النسائي ، الضعفاء والمتروكون ، مصدر سابق ، ج 1 ص 214

(3) العقيلي ، الضعفاء والمتروكون ، مصدر سابق ، ج 4 ص 113

(4) ابن حبان ، المجرحين ، مصدر سابق ، ج 2 ص 165

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 290

(6) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 219

(7) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج 8 ص 357

(8) ابن حبان ، الثقات ، مصدر سابق ، ج 9 ص 200

(9) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1216 ج 2 ص 511

(10) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 218

(11) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 4 ص 310

(12) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 58 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 218

العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله، اشترى منه عبداً أو أمة ، عبّاد يشك ، لا داء له، ولا غائلة ، ولا خبثة بيع المسلم للمسلم (1) وهذا من الرواية بالمعنى والله اعلم .

(6) باب الرقى بفاتحة الكتاب، ويذكر عن ابن عباس، عن النبي ﷺ (2).

– تخريج الحديث: روي الحديث عن (ابن عباس) مرفوعاً من طريق :

عبيد الله بن الأخنس عن أبي مليكة عنه .

– أخرجه البخاري (3)، ومن طريقه أخرجه البغوي (4)، وأخرجه ابن حبان (5)، والبيهقي (6) عن أبي معشر.

– وأخرجه الدار قطني (7) عن هارون بن مسلم.

كلاهما (أبو معشر ، وهارون بن مسلم) عن عبيد الله بن الأخنس عنه.

– الحكم على الحديث : أخرجه البخاري.

– سبب تعليق البخاري الحديث بصيغة التمريض: قال ابن حجر: إنما علّقه بصيغة التمريض لروايته بالمعنى (8). ويدل على ذلك المقارنة بين المتن الذي علّقه، والمتن الذي أخرجه البخاري نفسه فأما المتن المعلق جاء بلفظ : (باب الرقى بفاتحة الكتاب: ويذكر عن ابن عباس، عن النبي ﷺ (9)). وأما المتن المخرّج عند البخاري في صحيحه (إنّ نفرأ من أصحاب النبي ﷺ مروا بماء، فيهم لديغ أو سليم، فعرض لهم رجل من أهل الماء، فقال: هل فيكم من راق، إنّ في الماء رجلاً لديغاً أو سليماً، فانطلق رجل منهم، فقرأ بفاتحة الكتاب على شاء، فبرأ، فجاء بالشاء إلى أصحابه، فكرهوا ذلك، وقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً، حتى قدموا المدينة، فقالوا: يا رسول الله، أخذ على كتاب الله أجراً، فقال رسول الله ﷺ: إنّ أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله) (10) فالرواية بالمعنى واضحة .

(1) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، مصدر سابق ، حديث رقم 2251 ج 2 ص 756

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 131 ، انظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 46

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 5737 ج 7 ص 131

(4) البغوي ، شرح السنة ، حديث رقم 8721 ج 8 ص 267

(5) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 5146 ج 11 ص 546

(6) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 2019 ج 1 ص 631

(7) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 3038 ج 4 ص 207

(8) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 46

(9) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 131 ، انظر العسقلاني ، تعليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج 5 ص 46

(10) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 5737 ج 7 ص 131

(7) وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: (أَنَّه غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءَهُ)⁽¹⁾

— تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن عمر) :

— أخرجه مالك⁽²⁾، عن نافع، ومن طريقه أخرجه الشافعي⁽³⁾، وابن المنذر⁽⁴⁾ والبيهقي⁽⁵⁾.

— دراسة السند :

— نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور⁽⁶⁾.

— عبد الله بن عمر سيأتي⁽⁷⁾.

— الحكم على الحديث : قال البيهقي : هذا صحيح عن ابن عمر مشهور عن قتيبة بهذا اللفظ⁽⁸⁾، وقال الحافظ

ابن حجر : إسناده صحيح⁽⁹⁾.

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض :

إنَّ سبب تعليق الحديث هنا أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوله: لم يجزم به؛ لذكره له بالمعنى⁽¹⁰⁾، وهو كما قال الحافظ ابن حجر ويدل على ذلك أنَّ المتن المعلق جاء بلفظ (ويُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: أَنَّهُ غَسَلَ قَدَمَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءَهُ)⁽¹¹⁾، أما المتن الذي أخرجه البيهقي جاء بلفظ: (إنَّ ابْنَ عَمْرٍ تَوَضَّأَ فِي السُّوقِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ، وَوَجَّهَهُ، وَذَرَعِيهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ بَعْدَ مَا جَفَّ وَضُوءَهُ، وَصَلَّى)⁽¹²⁾ وهذه رواية بالمعنى.

(8) وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: (الْوَسْوَاسُ) [الناس:4]: (إِذَا وَلَدَ خَنَسَهُ الشَّيْطَانُ، فَإِذَا ذَكَرَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ذَهَبَ، وَإِذَا

لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ ثَبَتَ عَلَى قَلْبِهِ)⁽¹³⁾

— تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق :

(1) البخاري ، المرجع السابق

(2) مالك ، الموطأ ، مصدر سابق ، حديث رقم 101 ج 2 ص 49

(3) الشافعي ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 50 ص 16

(4) ابن المنذر ، الأوسط ، مصدر سابق ، حديث رقم 431 ج 1 ص 420

(5) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 397 ج 1 ص 136

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 559

(7) ص 229

(8) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 397 ج 1 ص 136

(9) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 157

(10) العسقلاني ، المرجع السابق

(11) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 157

(12) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 397 ج 1 ص 136

(13) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 6 ص 181 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 381

سعيد بن جبيرة .

— أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾ من طريق منصور.

— وأخرجه الطبري⁽³⁾، والحاكم⁽⁴⁾ ومن طريقه أخرجه البيهقي⁽⁵⁾ من طريق حكيم بن جبيرة.

— وأخرجه الضياء المقدسي⁽⁶⁾ من طريق منصور، ورجل.

كلاهما (منصور ، وحكيم بن جبيرة) عن سعيد بن جبيرة.

— دراسة السند :

— سعيد بن جبيرة الأسدي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فقيه، وروايته عن عائشة، وأبي موسى، ونحوهما مرسله قتل بين يدي الحجاج⁽⁷⁾.

— عبد الله بن عباس تقدم⁽⁸⁾.

— حكيم بن جبيرة الأسدي، وقيل مولى ثقيف الكوفي ضعيف رمي بالتشيع⁽⁹⁾، وتوبع هنا.

— منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي ثقة ثبت، وكان لا يدلس⁽¹⁰⁾.

— الحكم على الحديث : قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي⁽¹¹⁾.

وورد طريق آخر أخرجه الخرائطي⁽¹²⁾ : عن عباس الدوري عن الأشعث عن عبثر بن القاسم عن الأعمش عن حكيم بن جبيرة عن ابن عباس.

(1) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (عوامة) ، مصدر سابق ، حديث رقم 35919 ج 13 ص 369

(2) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 381

(3) الطبري ، محمد بن جرير ، جامع البيان في تفسير القرآن ، نشر مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، 2000 م ، تحقيق احمد محمد شاكر ، ج 24 ص 709

(4) الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، مصدر سابق ، حديث رقم 3991 ج 2 ص 590

(5) البيهقي ، شعب الإيمان ، مصدر سابق ، حديث رقم 666 ج 2 ص 169

(6) الضياء المقدسي ، الأحاديث المختارة ، مصدر سابق ، حديث رقم 393 ج 10 ص 367

(7) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 234

(8) ص 27

(9) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 176

(10) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 547

(11) الحاكم ، المستدرك على الصحيحين ، مصدر سابق ، حديث رقم 3991 ج 2 ص 590

(12) الخرائطي ، محمد بن جعفر ، اعتلال القلوب ، نشر مكة المكرمة - الرياض ، ط 2 ، 2000 م ، حديث

رقم 46 ج 1 ص 31

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض :

هو الرواية بالمعنى: فقد جاء الحديث المعلق بلفظ: ويُذكر عن ابن عباس الوسواس [الناس:4]: (إذا ولد خنسه الشيطان، فإذا ذكر الله عز وجل ذهب، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه)⁽¹⁾، أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة جاء بلفظ: (الْوَسْوَسِ الْخَنَّاسِ) [الناس:4] قال: الشيطان جاثم على قلب ابن آدم، فإذا سها، وغفل، وسوس، وإذا ذكر الله خنس.)⁽²⁾ وكذلك أخرجه الحاكم بلفظ: (ما من مولود إلا على قلبه الوسواس فإن ذكر الله خنس، وإن غفل وسوس، وهو قوله تعالى (الْوَسْوَسِ الْخَنَّاسِ) [الناس:4])⁽³⁾. فالمدقق يرى الرواية بالمعنى واضحة.

(9) (ويُذكر عن ابن عباس (تعولوا) [النساء:3]: قِيلُوا)⁽⁴⁾

- تخريج الحديث: روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق:

عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم عن سعيد بن جبير عنه.

- أخرجه سعيد بن منصور كما في تغليق التعليق⁽⁵⁾ عن زكريا بن عدي.

- وأخرجه إبن المنذر⁽⁶⁾ عن بشار بن موسى .

كلاهما (زكريا بن عدي، وبشار بن موسى) عن عبيد الله بن عمرو عنه.

- دراسة السند :

- عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي أبو وهب الأسدي:

وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً كثير الحديث، وربما أخطأ، وكان أحفظ من روى عن عبد الكريم الجزري، ولم يكن أحد ينازعه في الفتوى في دهره⁽⁷⁾. وقال ابن معين، والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة صدوق

⁽¹⁾ البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج6 ص181، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق،

مصدر سابق، ج4 ص381

⁽²⁾ ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (عوامة)، مصدر سابق، حديث رقم 35919 ج13 ص369

⁽³⁾ الحاكم، المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق، حديث رقم 3991 ج2 ص590

⁽⁴⁾ البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج6 ص44، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق،

مصدر سابق، ج4 ص194

⁽⁵⁾ العسقلاني، المرجع السابق

⁽⁶⁾ ابن المنذر، محمد بن ابراهيم، كتاب تفسير القرآن، نشر دار المآثر - المدينة النبوية، ط1، 2002م،

تحقيق سعد بن محمد السعد، حديث رقم 1331 ج2 ص556

⁽⁷⁾ العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج7 ص38

لا أعرف له حديثاً منكراً هو أحب إليّ من زهير بن محمد. ووثقه العجلي، وابن نمير، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: ثقة فقيه ربما وهم⁽²⁾.

- عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد مولى بني أمية، وهو الخضرمي ثقة متقن⁽³⁾.

- سعيد بن جبير الأسدي تقدم⁽⁴⁾.

- عبد الله بن عباس تقدم⁽⁵⁾.

- زكريا بن عدي بن الصلت التيمي مولاهم أبو يحيى الكوفي، وهو أخو يوسف ثقة جليل يحفظ⁽⁶⁾.

- بشّار بن موسى الخفاف شيباني عجلي ضعيف كثير الغلط كثير الحديث⁽⁷⁾، وهو متابع.

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁸⁾.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيز:

الرواية بالمعنى: حيث جاء المتن المعلق بلفظ: (ويُذكر عن ابن عباس (تعولوا) [النساء:3] : تميلوا)⁽⁹⁾ بينما المتن الذي أخرجه سعيد بن منصور جاء بلفظ: (أدنى ألا تعولوا قال : أن تميلوا)⁽¹⁰⁾.

(10) (ويُذكر عن عكرمة ما كان في القرآن أو ، فصاحبه بالخيار)⁽¹¹⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عكرمة) من طريق :

أسباط بن محمد عن داود عنه .

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹²⁾.

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ج 7 ص 38

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 373

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 361

(4) ص 197

(5) ص 27

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 216

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 122

(8) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 8 ص 246

(9) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 6 ص 44 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 194

(10) العسقلاني ، المرجع السابق

(11) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 8 ص 144 وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 205

(12) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 12459 ج 3 ص 98

– وأخرجه الطبري⁽¹⁾ من طريق محمد بن المثنى.

– وأخرجه ابن شاهين⁽²⁾ من طريق أحمد بن عبد الحميد.

كلاهما (ابن أبي شيبة، ومحمد بن المثنى، وأحمد) عن أسباط عنه.

– دراسة السند :

– أسباط بن محمد بن عبد الرحمن بن خالد بن ميسرة القرشي ثقة ضَعْف في الثوري⁽³⁾.

– داود بن أبي هند القشيري: وثقه ابن عيينة، والثوري، وابن معين، وأحمد، والعجلي، والنسائي، وابوحاتم، ويعقوب بن شيبة، والوحيد الذي جرحه فيما نقل الأثر عن الإمام أحمد: كان كثير الإضطراب، والخلاف مع أنه وثقه⁽⁴⁾، ووثقه ابن حبان ورد على من قال أنه وهم وبين أنه وهمه جاء في خمسة أحاديث ع أنس⁽⁵⁾. ولخص حاله ابن حجر فقال: ثقة متقن كان يهمل بأخرة⁽⁶⁾!

– عكرمة ابو عبد الله مولى ابن عباس ثقة عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة⁽⁷⁾.

– محمد بن المثنى بن عبيد العنزي أبو موسى البصري المعروف بالزمن ثقة ثبت⁽⁸⁾.

– أحمد بن عبد الحميد، لم أقف له على ترجمة.

– الحكم على الحديث: إسناده صحيح.

– سبب تعليق الحديث بصيغة التمريض :

الرواية بالمعنى: حيث جاء لفظ المتن المعلق بلفظ: (ويُذكر عن عكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار)⁽⁹⁾، أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة جاء بلفظ (كل شيء في القرآن أو فهو فيه مخير، وكل شيء فيه فمن لم يجد فالذي يليه فإن لم يجد فالذي يليه)⁽¹⁰⁾.

(1) الطبري، جامع البيان، مصدر سابق، حديث رقم 3386 ج 3 ص 75

(2) ابن شاهين، عمر بن احمد، جزء من حديث ابن شاهين، نشر دار ابن الأثير - الكويت، ط 1، 1994م، تحقيق بدر البدر، حديث رقم 12 ص 12

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 98

(4) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصر سابق، ج 3 ص 177

(5) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 6 ص 278

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 200

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 397

(8) العسقلاني، المرجع السابق، ص 505

(9) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 8 ص 144 وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 5 ص 205

(10) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 12459 ج 3 ص 98

(11) ويُذكر عن عطاء : (ما كان في القرآن أو أو، فصاحبه بالخيار)⁽¹⁾.

تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عطاء) من طريق :

ابن جريج عنه.

- أخرجه ابن عيينة في تفسيره كما في تغليق التعليق⁽²⁾.

- وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره⁽³⁾، من طريق أبي عاصم .

كلاهما (ابن عيينة، وأبي عاصم) به.

- دراسة السند :

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس، ويرسل⁽⁴⁾. فقد جعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة⁽⁵⁾ من المدلسين الذين لا يقبل تدليسهم إلا إذا صرحوا بالسماع ، ولكن وصف ابن جريج هنا لا يؤثر؛ وذلك لتصريحه بنفسه بأن كل ما قال: فيه (قال: عطاء) فإنه سمعه منه سماعاً، وإن لم يقل سمعت⁽⁶⁾.

- عطاء بن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل لكنّه كثير الإرسال⁽⁷⁾.

- الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني أبو عاصم النبيل البصري ثقة ثبت⁽⁸⁾.

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁹⁾.

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 8 ص 144 وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 205

(2) العسقلاني ، المرجع السابق

(3) الطبري ، جامع البيان ، مصدر سابق ، حديث رقم 3383 ج 3 ص 75

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 363

(5) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 41

(6) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 6 ص 406

(7) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 363

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 280

(9) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 11 ص 594

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

الرواية بالمعنى: فقد جاء المتن المعلق عند البخاري في صحيحه بلفظ: ويُذكر عن عطاء: (ما كان في القرآن أو أو، فصاحبه بالخيار)⁽¹⁾، مقارناً بالمتن الذي أخرجه من مظانه عند الطبري في تفسيره ، والمتن الذي أخرجه ابن عيينة في تفسيره كما في تعليق التعليق (كل شيء في القرآن أو أو، فلصاحبه أن يختار أيّ شاء)⁽²⁾ .

(12) باب الصلاة في مواضع الخسف، والعذاب: ويُذكر أن علياً (عليه السلام): (كره الصلاة بخسف بابل)⁽³⁾ .

— تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (علي بن أبي طالب) من طريقين :

1— سفيان الثوري عن عبد الله بن شريك عن عبد الله بن أبي المجل :

— أخرجه ابن سعد⁽⁴⁾ عن إسحاق بن يوسف الأزرق .

— وأخرجه عبد الرزاق⁽⁵⁾ .

— وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁶⁾ عن وكيع .

— وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير⁽⁷⁾ أبونعيم .

كلهم (إسحاق بن يوسف ، وعبد الرزاق ، ووكيع ، وأبو نعيم) عن الثوري .

— دراسة السند :

— سفيان الثوري تقدم⁽⁸⁾ .

— عبد الله بن شريك العامري: وثقه : ابن معين ، وأحمد ، وأبوزرعة ، ويعقوب بن سفيان ، والدارقطني، وذكره

ابن حبان في الثقات. واختلف قول النسائي فيه فقال : ليس بالقوي ، وقال أخرى : ليس به بأس ، وقال أرى :

ليس بذاك . ضعفه : أبوحاتم ، والجوزجاني ، وابن حبان ، وأبو الفتح الأزدي . وقال ابن عدي : ليس له من

الحديث إلا الشيء اليسير .⁽⁹⁾ ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق أفرط الجوزجاني فكذبه⁽¹⁰⁾

— عبد الله بن أبي المجل العامري روى عن علي بن أبي طالب الهاشمي، وعنه عبد الله بن شريك، وذكره

ابن حبان في الثقات ، وكذا ابن أبي حاتم ، ولم يذكر فيه جرحاً ، ولا تعديلاً ولم يذكر له تبعاً للبخاري راوياً إلا عبد

الله بن شريك⁽¹¹⁾ وهو إلى الجهالة أقرب .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 8 ص 144

(2) العسقلاني ، المرجع السابق

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق، ج 1 ص 94

(4) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، مصدر سابق ، ج 6 ص 242

(5) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 1623 ج 1 ص 415

(6) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 7557 ج 2 ص 152

(7) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، رقم 672 ج 5 ص 210

(8) ص 46

(9) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 5 ص 223

(10) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 307

(11) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 5 ص 341

– إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق ثقة⁽¹⁾.

– وكيع بن الجراح تقدم⁽²⁾.

– أبو نعيم الفضل بن دكين تقدم⁽³⁾.

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف .

2— وكيع عن المغيرة بن أبي الحر الكندي عن حجر بن عنبس عنه :

– أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾.

– دراسة السند :

– وكيع بن الجراح تقدم⁽⁵⁾.

– المغيرة بن أبي الحر الكندي : وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم ، والترمذي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في

الثقات ، وقال البخاري : يخالف في حديثه .⁽⁶⁾ ، ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق ربما وهم⁽⁷⁾

– حجر بن العنبس الحضرمي الكوفي صدوق⁽⁸⁾.

– الحكم على الحديث : قال ابن رجب : إسناده جيد⁽⁹⁾ ، وقال ابن حجر : إسناده حسن⁽¹⁰⁾.

وروي الحديث مرفوعاً عن علي قال عنه ابن القطان الفاسي : فتراه لا يصح ، وقد أطل في بيان علله ، وإظطرابه .⁽¹¹⁾

فأقول : الحديث الموقوف أصح كما أخبر ابن رجب⁽¹²⁾ ، وابن حجر⁽¹³⁾.

– سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرير :

الرواية بالمعنى : حيث جاء المتن المعلق بلفظ : ويذكر أنّ علياً (رضي الله عنه) : (كره الصلاة بخسف بابل)⁽¹⁴⁾ ، بينما المتن

الذي أخرجه ابن أبي شيبة (ما كنت أصلي بأرض خُسف بها ثلاث مرات)⁽¹⁵⁾.

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 104

(2) ص 29

(3) ص 78

(4) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 7556 ج 2 ص 151

(5) ص 29

(6) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 10 ص 230

(7) السقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 542

(8) السقلاني ، المرجع السابق ، ص 154

(9) ابن رجب ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 432

(10) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 230

(11) ابن القطان ، بيان الوهم والإيهام ، مصدر سابق ، رقم 855 ج 3 ص 145

(12) ابن رجب ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 432

(13) العسقلاني ، المرجع السابق ، ج 1 ص 530

(14) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 94

(15) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 7557 ج 2 ص 152

(13) وقال عطاء، فيمن يطوف فتقام الصلاة، أو يدفع عن مكانه: (إذا سلم يرجع إلى حيث قطع عليه. فيبني).
ويُذكر نحوه عن ابن عمر ...⁽¹⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن عمر) من طريقين :

1- جميل بن زيد عنه

- أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾، والعقيلي⁽³⁾، وابن حزم⁽⁴⁾ عن الثوري.

- وابن أبي شيبة⁽⁵⁾، والفاكهي⁽⁶⁾ عن أبي معاوية. كلاهما (الثوري، وأبو معاوية) به.

- دراسة السند :

- جميل بن زيد الطائي: وقع في تهذيب التهذيب قال فيه: قال البخاري: لم يصح حديثه⁽⁷⁾، وقال النسائي: ليس بالقوي⁽⁸⁾، وقال أبو حاتم ضعيف⁽⁹⁾، وقال ابن حبان: يروي عن ابن عمر ليس بثقة⁽¹⁰⁾، وقال الدارقطني: مُقل، متروك⁽¹¹⁾، واختلف في سماعه من ابن عمر: قال أحمد عن أبي بكر بن عيَّاش عن جميل: هذه أحاديث ابن عمر ما سمعت من ابن عمر شيئاً؛ إنما قالوا: اكتب أحاديث ابن عمر فقدمت المدينة فكتبتها⁽¹²⁾، وقاله أبو حاتم أيضاً⁽¹³⁾.

وقال البخاري: سمع ابن عمر روى عنه الثوري، وعباد بن العوام⁽¹⁴⁾، ونقل عبارة الأمام أحمد أعلاه، إذن عند البخاري جميل سمع من ابن عمر فينتفي إعلال البخاري للحديث من هذه الجهة .

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 2 ص 154 انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 74

(2) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 8980 ج 5 ص 55

(3) العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق، رقم 902 ج 1 ص 512

(4) ابن حزم، المحلى، مصدر سابق، ج 5 ص 219

(5) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت)، مصدر سابق، حديث رقم 14970 ج 3 ص 364

(6) الفاكهي، محمد بن إسحاق، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، نشر دار خضر - بيروت، ط 2،

1414 هـ، تحقيق د عبد الملك عبد الله دهيش، حديث رقم 589 ج 1 ص 288

(7) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 2 ص 98

(8) النسائي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق، ج 1 ص 73

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 2 ص 517

(10) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق، ج 1 ص 120

(11) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق، ج 1 ص 7

(12) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، مصدر سابق، ج 2 ص 69

(13) ابن أبي حاتم، المراسيل، مصدر سابق، ص 25

(14) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، رقم 2239 ج 2 ص 215

- عبد الله بن عمر بن الخطاب ينظر⁽¹⁾ .

- سفيان الثوري تقدم⁽²⁾ .

- محمد بن خازم أبو معاوية الضرير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره⁽³⁾، وهو متابع.

- الحكم على الحديث: إسناده ضعيف لأن رواية جميل عن ابن عمر فيها مقال، ولأن جميل ضعيف .

2- معمر عن يزيد بن أبي مريم السلولي عنه .

- أخرجه عبد الرزاق كما في تعليق التعليق⁽⁴⁾ .

- دراسة السند :

— معمر بن راشد الأزدي ثقة ثبت فاضل ، إلا أن في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة شيئاً⁽⁵⁾.

- يزيد بن أبي مريم يقال اسم أبيه ثابت الأنصاري أبو عبد الله الدمشقي

وترجم له البخاري، ولم يذكره بجرح، ولاتعدیل⁽⁶⁾، ووثقه ابن معين، ودحيم⁽⁷⁾، وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أبو حاتم: من ثقات أهل دمشق، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، والوحيد الذي جرحه الدارقطني وقال: ليس بذاك، وقال ابن حجر رداً على الدارقطني: يزيد بن أبي مريم الدمشقي وثقه الأئمة، وابن معين، ودحيم وأبو زرعة، وأبو حاتم، وقال الدارقطني: ليس بذاك قلت (ابن حجر): هذا جرح غير مُفسَّر؛ فهو مردود، وليس له في البخاري سوى حديث واحد⁽⁹⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: لا بأس به⁽¹⁰⁾ .

- الحكم على الحديث : إسناده حسن.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض :

هو الرواية بالمعنى: حيث جاء الحديث المعلق بلفظ وقال: عطاء، فيمن يطوف فتقام الصلاة، أو يدفع عن مكانه: (إذا سلم يرجع إلى حيث قطع عليه. فيبني)، ويذكر نحوه عن ابن عمر، وأخرجه عبد الرزاق بلفظ:

(1) ص 229

(2) ص 46

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 475

(4) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 75

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 541

(6) البخاري ، التاريخ الكبير، مصدر سابق ، ج 8 ص 361

(7) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 11 ص 315

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ج 11 ص 315

(9) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ، ص 453

(10) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 605

(طاف في يوم حار ثلاثة أطواف، ثم قعد في الحجر فاستراح، ثم قام فأتى على ما مضى) (1)، وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: (طاف بالبيت ثلاثة أطواف، ثم قعد يستريح، وغلّام له يروح علينا، ثم قام فينا على طوافه) (2).

(14) وقال عطاء: فيمن يطوف فتقام الصلاة، أو يدفع عن مكانه: (إذا سلم يرجع إلى حيث قطع عليه. فيبني).

ويذكر نحوه... عن عبد الرحمن بن أبي بكر (رضي الله عنه) (3).

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عبد الرحمن بن أبي بكر) من طريق :

ابن جريج عن عطاء عنه.

- أخرجه عبد الرزاق (4) عنه.

- أخرجه ابن أبي شيبة (5) من طريق أبي سعيد.

- أخرجه الفاكهي (6) من طريق محمد بن جعشم.

- دراسة السند :

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس، ويرسل (7)، وهنا صرّح بالسماع عند عبد الرزاق (8).

- عطاء بن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل لكنّه كثير الإرسال، وقيل: إنّه تغيّر بأخرة، ولم يكثر ذلك منه (9)، فوصفه بالتغيّر ليس له تأثير؛ لاعتبارين الأول: لم يذكره أحد ممن ألف في المختلطين، الثاني: رد الذهبي هذا التغيّر بقوله كبر، وضعفت حواسه (10).

- عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق شقيق عائشة تأخر إسلامه إلى قبيل الفتح، وشهد اليمامة، والفتوح (11).

- عمرو بن محمد العنقزي أبو سعيد الكوفي ثقة (12).

(1) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 9816 ج 5 ص 501

(2) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت)، مصدر سابق، حديث رقم 14970 ج 3 ص 364

(3) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 2 ص 154 انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 74

(4) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 9816 ج 5 ص 501

(5) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت)، مصدر سابق، حديث رقم 15424 ج 3 ص 407

(6) الفاكهي، أخبار مكة، مصدر سابق، حديث رقم 544 ج 1 ص 271

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 363

(8) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 9816 ج 5 ص 501

(9) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 391

(10) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 5 ص 87

(11) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 337

(12) العسقلاني، المرجع السابق، ص 426

- محمد بن جعشم، ويقال محمد بن عبد الله بن جعشم الصنعاني يعرف بإبن بوذويه أبو سالم مقبول⁽¹⁾، وهو متابع.

- الحكم على الحديث: إسناده صحيح.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض :

الرواية بالمعنى: حيث جاء الحديث المعلق بلفظ: وقال عطاء، فيمن يطوف فتقام الصلاة، أو يدفع عن مكانه: (إذا سلم يرجع إلى حيث قُطِعَ عليه. فيبني) ويُذكر نحوه عن عبد الرحمن بن أبي بكر⁽²⁾ وأخرجه عبد الرزاق⁽³⁾، وابن أبي شيبه⁽⁴⁾ بلفظ: (إنَّ عبد الرحمن ابن أبي بكر طاف في إمارة سعيد، فخرج إلى الصلاة، فقال عبد الرحمن: انتظر حتى أنصرف على قصر)، فانصرف على ثلاثة أطواف، ثم لم يعد لذلك السبع.

(15) وقال لي إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر، (إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) (ويذكر ذلك عن ... علي ...⁽⁵⁾).

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (علي بن أبي طالب) من ثلاث طرق :

1- سفيان بن عيينة عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة :

- أخرجه الشافعي⁽⁶⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾.

- دراسة السند :

- سفيان بن عيينة تقدم .

- سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني ثقة.⁽⁹⁾

- عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل⁽¹⁰⁾.

(1) العسقلاني، المرجع السابق، ص 487

(2) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 2 ص 154 وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 74

(3) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 9816 ج 5 ص 501

(4) ابن أبي شيبه، مصنف ابن أبي شيبه (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 15424 ج 3 ص 407

(5) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 7 ص 50، أنظر العسقلاني، تغليق التعليق،

مصدر سابق، ج 4 ص 446

(6) الشافعي، مسند الشافعي، مصدر سابق، حديث رقم 1220 ص 248

(7) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 15212 ج 7 ص 619

(8) الدارقطني، سنن الدارقطني، مصدر سابق، حديث رقم 4037 ج 5 ص 106

(9) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 252

(10) العسقلاني، المرجع السابق، ص 287

- عمرو بن سلمة بن الخرب الهمداني الكوفي ثقة⁽¹⁾.

- الحكم على الحديث : قال ابن حجر: إسناده صحيح⁽²⁾.

2- سفيان بن عيينة عن إبي إسحاق الشيباني عن بكير بن الأخنس عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

- أخرجه الدارقطني⁽³⁾، ومن طريقه أخرجه البيهقي⁽⁴⁾.

- دراسة السند :

- سفيان بن عيينة تقدم⁽⁵⁾.

- سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني ثقة⁽⁶⁾.

- مجاهد بن جبر تقدم⁽⁷⁾.

- عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي اختلف في سماعه من عمر⁽⁸⁾.

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁹⁾.

3- جعفر بن محمد عن محمد بن علي بن الحسين عنه .

- أخرجه الأمام مالك⁽¹⁰⁾، ومن طريقه البيهقي⁽¹¹⁾.

- دراسة السند :

- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المعروف بالصادق صدوق فقيه إمام⁽¹²⁾.

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 422

(2) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 428

(3) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 4038 ج 5 ص 107

(4) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 15216 ج 7 ص 619

(5) ص 46

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 252

(7) ص 73

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 349

(9) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 428

(10) مالك ، الموطأ ، مصدر سابق ، حديث رقم 2045 ج 4 ص 798

(11) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 15214 ج 7 ص 619

(12) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 141

- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر ثقة فاضل⁽¹⁾. ومحمد على ثقته إلا إنَّه عن علي مرسل قاله أبو حاتم⁽²⁾.

- الحكم على الحديث : قال ابن حجر: وهذا منقطع يعتضد بالذي قبله⁽³⁾.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيز: الرواية بالمعنى حيث جاء المتن المعلق بلفظ: وقال لي إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر: (إذا مضت أربعة أشهر: يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) (ويذكر ذلك عن علي⁽⁴⁾ أما المتن الذي أخرجه الشافعي جاء بلفظ: (شهدت علياً أوقف المولى).⁽⁵⁾ وكذلك المتن الذي أخرجه الدارقطني جاء بلفظ: (يوقف بعد الأربعة فيما أن يفىء، وإما أن يطلق)⁽⁶⁾.
(16) وقال لي إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر، إذا مضت أربعة أشهر: يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق ويذكر ذلك عن ... عائشة ...⁽⁷⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (السيدة عائشة) من طريقين :

1- سفيان عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد عنها :

- أخرجه الشافعي⁽⁸⁾، ومن طريقه أخرجه البيهقي⁽⁹⁾.

- دراسة السند :

- سفيان الثوري تقدم⁽¹⁰⁾.

- عبد الله بن ذكوان القرشي أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه⁽¹¹⁾.

- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ثقة أحد الفقهاء بالمدينة⁽¹²⁾.

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 497

(2) ابن أبي حاتم ، المراسيل ، مصدر سابق ، ص 185

(3) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 429

(4) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، ج 7 ص 50 ، أنظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 466

(5) الشافعي ، مسند الشافعي ، مصدر سابق ، حديث رقم 248 ص 1220

(6) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 4038 ج 5 ص 107

(7) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 50 ، أنظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 446

(8) الشافعي ، مسند الشافعي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1223 ص 248

(9) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 15219 ج 7 ص 620

(10) ص 46

(11) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 302

(12) العسقلاني ، المرجع السابق ، مصدر سابق ، ص 451

- الحكم على الحديث : قال ابن حجر : سنده صحيح⁽¹⁾ .

2- معمر عن قتادة عنها :

- أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾ ، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽³⁾ .

- دراسة السند :

- معمر بن راشد تقدم⁽⁴⁾ .

- قتادة بن دعامة بن قتادة بن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت⁽⁵⁾ . وقاتادة على ثقته إلا إنَّه عن

عائشة مرسل⁽⁶⁾ .

- الحكم على الحديث : قال ابن حجر : منقطع⁽⁷⁾ .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض : الرواية بالمعنى: حيث جاء لفظ المتن المعلق وقال لي

إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر، (إذا مضت أربعة أشهر: يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليه

الطلاق حتى يطلق) (ويذكر ذلك عن عائشة⁽⁸⁾)

أما المتن الذي أخرجه الشافعي جاء بلفظ: (كانت عائشة رضي الله عنها) إذا ذكر لها الرجل يحلف أن لا يأتي

امراته فيدعها خمسة أشهر لا ترى ذلك شيئاً حتى يوقف، وتقول: كيف قال الله تعالى: (إمساك معروف أو

تسريح بإحسان [البقرة: 229])⁽⁹⁾ .

(17) قال لي إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر، (إذا مضت أربعة أشهر: يوقف حتى يطلق، ولا

يقع عليه الطلاق حتى يطلق) ، ويذكر ذلك عن ... اثني عشر رجلاً من أصحاب النبي (ﷺ)⁽¹⁰⁾ .

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (أثني عشر من اصحاب النبي (ﷺ)) من طريقين :

(1) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 429

(2) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11658 ج 6 ص 457

(3) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 467

(4) ص 86

(5) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 453

(6) العلائي ، جامع التحصيل ، مصدر سابق ، ص 254

(7) العسقلاني ، المرجع السابق

(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 50 ، أنظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 446

(9) الشافعي ، مسند الشافعي ، مصدر سابق ، حديث رقم 248 ص 1223

(10) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 50 ، أنظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 466

1- سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار :

– أخرجه الشافعي⁽¹⁾ ، ومن طريقه أخرجه البيهقي⁽²⁾ ، والبخاري في التاريخ الكبير⁽³⁾ ، والدارقطني⁽⁴⁾ .

– دراسة السند :

– سفيان بن عيينة تقدم⁽⁵⁾ .

– يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ثقة ثبت⁽⁶⁾ .

– سليمان بن يسار الهلالي المدني ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة⁽⁷⁾ .

– الحكم على الحديث : إسناده صحيح .

2- أبو بكر النيسابوري عن أحمد بن منصور عن ابن أبي مريم عن يحيى بن أيوب الغافقي عن عبيد الله بن

عمر عن سهيل بن أبي صالح عن ذكوان :

– أخرجه الدارقطني⁽⁸⁾ ومن طريقه أخرجه البيهقي⁽⁹⁾ ، وابن حجر⁽¹⁰⁾ .

– دراسة السند :

– عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون أبو بكر الفقيه مولى أبان بن عثمان من أهل نيسابور كان

حافظاً متقناً عالماً بالفقه، والحديث معا موثقاً في روايته⁽¹¹⁾ .

– أحمد بن منصور بن سيّار البغدادي الرمادي ثقة حافظ⁽¹²⁾ .

– سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي ثقة ثبت⁽¹³⁾ .

– يحيى بن أيوب الغافقي : قال الترمذي عن البخاري : صدوق .

وثقه : ابن معين ، ويعقوب بن سفيان ، وإبراهيم الحربي ، والدارقطني ، وأبو داود ، وودكره ابن حبان في

الثقات ، وابن عدي .

(1) الشافعي ، مسند الشافعي ، مصدر سابق ، حديث رقم 15 ص 732

(2) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 15207 ج 7 ص 618

(3) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، رقم 2077 ج 2 ص 166

(4) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 4040 ج 5 ص 108

(5) ص 46

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 255

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 591

(8) الدارقطني ، المرجع السابق ، حديث رقم 4039 ج 5 ص 107

(9) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 15209 ج 7 ص 618

(10) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 468

(11) الخطيب ، تاريخ بغداد ، مصدر سابق ، ج 11 ص 339

(12) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 85

(13) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 234

واختلف قول النسائي فية ؛ فقال مرة :ليس به بأس ، وقال مرة أخرى :ليس بالقوي .

ضعفه : أبو زرعة ، ووابن سعد ، والعقيلي ، والإمام أحمد ، وأبو حاتم .⁽¹⁾

وقد استشهد به البخاري . ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق ربما أخطأ.⁽²⁾

— عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني أبو عثمان ثقة ثبت⁽³⁾ .

— سهيل بن أبي صالح ذكوان السَّمَّان أبو يزيد المدني تقدم⁽⁴⁾ .

— ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني ثقة ثبت⁽⁵⁾ .

— الحكم على الحديث : إسناده حسن

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيز :

إبهام أسماء الصحابة ، والرواية بالمعنى: حيث جاء لفظ المتن المعلق وقال لي إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع،

عن ابن عمر بلفظ: (إذا مضت أربعة أشهر: يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق) ويذكر ذلك

عن اثني عشر رجلا من أصحاب النبي ﷺ،⁽⁶⁾ أما المتن الذي أخرجه الشافعي وغيره جاء بلفظ: (أدرکت بضعة

عشر من أصحاب النبي ﷺ كلهم يقول: يوقف المولى، قال: الشافعي (ﷺ) فأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة

عشر، وهو يقول من الأنصار)⁽⁷⁾ .

(18)باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ويذكر ذلك عن عمار...⁽⁸⁾ .

— تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عمار بن ياسر) من طريقين :

1- خلاص بن عمرو عنه :

— أخرجه عبد الرزاق⁽⁹⁾ عن مالك بن دينار.

— وأخرجه ابن أبي شيبه⁽¹⁰⁾، والطحاوي⁽¹¹⁾، ومن طريقه ابن المنذر⁽¹²⁾ عن قتادة.

(1) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 11 ص 163

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 588

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 373

(4) ص 160

(5) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 203

(6) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 50 ، أنظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 466

(7) الشافعي ، مسند الشافعي ، مصدر سابق ، ج 15 ص 732

(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 57 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 435

(9) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 4621 ج 3 ص 15

(10) ابن أبي شيبه ، مصنف ابن أبي شيبه (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 6734 ج 2 ص 83

(11) الطحاوي ، شرح معاني الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 2019 ج 1 ص 343

(12) ابن المنذر ، الأوسط ، مصدر سابق ، حديث رقم 2635 ج 8 ص 199

كلاهما) مالك بن دينار ، وقتادة) به .

دراسة السند :

- خَلاس بن عمرو الهجري البصري ثقة، وكان يرسل، وكان على شرطة علي، وقد صحَّ أنه سمع من عمار⁽¹⁾.
- عمار بن ياسر بن عامر بن مالك العنسي أبو اليقظان مولى بني مخزوم صحابي جليل مشهور من السابقين الأولين بدرى قُتل مع علي بصفين⁽²⁾.
- مالك بن دينار البصري صدوق⁽³⁾.
- قتادة بن دعامة السدوسي تقدم⁽⁴⁾.
- الحكم على الحديث : قال ابن حجر :إسناده حسن⁽⁵⁾.

2- أبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن المقبري عن عبد الرحمن بن الحارث ابن هشام عن عبد الرحمن بن الحارث :

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁶⁾.

- دراسة السند :

- حماد بن أسامة القرشي ، أبو أسامة مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، ربما دلس ، وكان لأخرة يحدث من كتب غيره⁽⁷⁾، أما وصفه بالتدليس فليس له تأثير؛ لأنَّ ابن حجر جعله في المرتبة الثانية من المدلسين⁽⁸⁾، أما قوله: كان يحدث بأخرة من كتب غيره فقد رده ابن حجر بقوله: هذا القول نقله الذهبي أنَّ الأزدي نقله عن سفيان الثوري ، قال ابن حجر: ولكن الأزدي لم ينقله إلا عن سفيان بن وكيع ،وهو به أليق، وسفيان بن وكيع ضعيف⁽⁹⁾.
- عبيد الله بن عمر بن حفص تقدم⁽¹⁰⁾.

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 197

(2) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 408

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 517

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 307

(5) ص 139

(6) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة(عوامة) ، مصدر سابق ، حديث رقم 3443 ج 1 ص 340

(7) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 177

(8) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 30

(9) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 3 ص 4

(10) ص 218

– سعيد بن أبي سعيد بن كيسان المقبري أبو سعد المدني ، ثقة تغير قبل موته بأربع سنين ، وروايته عن عائشة ، وأم سلمة مرسله⁽¹⁾، أما تغيره فهي رواية الواقدي⁽²⁾، والمعرف عنه ضعيف ، وقال الذهبي : ما أحسبه روى شيئاً في مدة إختلاطه ، وكذلك لا يوجد له شيء منكر⁽³⁾، وقال أيضاً : شاخ ، ووقع في الهرم ، ولم يختلط .⁽⁴⁾

– عمر بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي المدني :

وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾ ، وقال ابن حجر : مقبول⁽⁶⁾، وقال صاحب التحرير : صدوق فقد روى عنه جمع ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ولانعلم فيه جرحاً⁽⁷⁾. وأميل إلى إنّه إلى الجهالة أقرب .

– عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي أبو محمد المدني له رؤية، وكان من كبار ثقات التابعين⁽⁸⁾.

- الحكم على الحديث : إسناده حسن .

- سبب تعليق البخاري الحديث بصيغة التمريض :

إنّ السبب الذي جعل البخاري يعلقه بصيغة التمريض هو الرواية بالمعنى وهذا يتضح عندما نقارن بين المتن المعلق والذي لفظه

(باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ويذكر ذلك عن عمار⁽⁹⁾)، قلت أما المتن الذي أخرجه عبد الرزاق جاء بلفظ : (أما أنا فأوتر قبل أن أنام، فإن رزقني الله شيئاً صليت شفعاً شفعاً حتى الصبح)⁽¹⁰⁾، وكذلك المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة جاء بلفظ : (أما أنا فأوتر، فإذا قمت صليت مثنى مثنى، وتركت وتري الأول كما هو)⁽¹¹⁾ فالناظر يجد الرواية بالمعنى بائنة .

(19) باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ، ويذكر ذلك عن أنس⁽¹²⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (أنس بن مالك) مرفوعاً من طريق :

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص338

(2) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج4 ص34

(3) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، مصدر سابق ، ج5 ص216

(4) الذهبي ، ميزان الإعتدال ، مصدر سابق ، ج3 ص204

(5) ابن حبان ، الثقات ، مصدر سابق ، ج7 ص67

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص410

(7) بشار وشعيب ، تحرير تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، رقم 4868 ج3 ص67

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص338

(9) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج2 ص57 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج2 ص435

(10) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 4621 ج3 ص15

(11) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 6734 ج2 ص83

(12) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج2 ص57 ، أنظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج2 ص435

شعبة عن أنس بن سيرين عنه.

- أخرجه علي بن الجعد⁽¹⁾ والبخاري⁽²⁾ ، وابن حبان⁽³⁾ .

- وأخرجه الإمام أحمد⁽⁴⁾ من طريق محمد بن جعفر.

- وأخرجه أبو داود⁽⁵⁾ من طريق معاذ.

- وأخرجه ابن المنذر⁽⁶⁾ من طريق أبي عامر.

- وأخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق آدم.(علي بن الجعد ، ومحمد بن جعفر، ومعاذ، وأبو عامر، وآدم) خمستهم عن شعبة به.

- الحكم على الحديث : أخرجه البخاري .

- أسباب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض: الرواية بالمعنى: وهذا يتضح عندما نقارن بين المتن المعلق ، والذي جاء لفظه (باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ، ويذكر ذلك عن أنس⁽⁸⁾) والمتن الذي أخرجه البخاري جاء بلفظ : (قال رجل من الأنصار: إني لا أستطيع الصلاة معك، وكان رجلا ضخماً، فصنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً، فدعاه إلى منزله، فبسط له حصيراً، ونضح طرف الحصير فصرى عليه ركعتين)، فقال رجل من آل الجارود لأنس بن مالك: أكان النبي ﷺ يصلي الضحى؟ قال: ما رأيته صلاحاً إلا يومئذ⁽⁹⁾ . فالناظر يجد الرواية بالمعنى واضحة.

(20)باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى ، ويذكر ذلك عن عكرمة⁽¹⁰⁾

- تخرج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عكرمة) من طريق :

(1) ابن الجعد ، مسند علي بن الجعد ، مصدر سابق ، حديث رقم 1148 ج 1 ص 178

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 670 ج 2 ص 58

(3) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 2070 ج 5 ص 426

(4) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 12329 ج 19 ص 377

(5) أبي داود ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 657 ج 1 ص 176

(6) ابن المنذر ، الأوسط ، مصدر سابق ، حديث رقم 2483 ج 5 ص 113

(7) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 3681 ج 2 ص 437

(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 57 ، أنظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 435

(9) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 670 ج 2 ص 58

(10) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 57 ، أنظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 435

جرمي بن عمارة عن أبي خلدة عنه.

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾.

- دراسة السند :

- جرمي بن عمارة بن أبي حفصة نابت العتكي البصري أبو روح : قال عثمان الدارمي عن ابن معين: صدوق⁽²⁾، وقال ابن أبي حاتم: عن أبيه ليس هو في عداد القطان، وابن مهدي، وغندر هو مع وهب ابن جرير، وعبد

الصد، وأمثالهما وقال: صدوق.⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وذكره العقيلي في الضعفاء وحي عن الأثرم: عن أحمد ما معناه أنه صدوق كانت فيه غفلة، وأنكر عليه أحمد حديثين من حديثه عن شعبة، أحدهما: حديث جارية بن وهب وقد صححه الشيخان، والآخر: حديث أنس من كذب علي.⁽⁵⁾، وقال عنه الذهبي: وذكره العقيلي في الضعفاء فأساء⁽⁶⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق يهملهم⁽⁷⁾، وقال صاحب التحرير: ثقة توهم في حديث أو حديثين⁽⁸⁾.

- خالد بن دينار التميمي السعدي أبو خلدة مشهور بكنيته البصري الخياط وثقه: ابن سعد، والعجلي، والدارقطني، والترمذي، وابن مهدي، وذكره ابن حبان في الثقات، وابن عبد البر في الكنى هو ثقة عند جميعهم⁽⁹⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق!⁽¹⁰⁾.

- عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس أصله بربري ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة⁽¹¹⁾.

(1) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 3426 ج 1 ص 299

(2) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 2 ص 204

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 3 ص 307

(4) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 8 ص 216

(5) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 2 ص 204

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج 2 ص 216

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 156

(8) بشار وشعيب، تحرير تقريب التهذيب، مصدر سابق، رقم 1178 ج 1 ص 261

(9) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 3 ص 77

(10) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 187

(11) العسقلاني، المرجع السابق، ص 397

- الحكم على الحديث : إسناده صحيح.

- أسباب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرىض :

الرواية بالمعنى: فقد جاء المتن المعلق بلفظ: (ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ويذكر ذلك عن عكرمة⁽¹⁾)، أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة، ولفظه: (رأيت عكرمة دخل المسجد فصلى فيه ركعتين، وقال: هذا حق المسجد)⁽²⁾.

(21) (ويروى عن سبرة بن معبد أن النبي ﷺ أمره بالقاء الطعام)⁽³⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (سبرة بن معبد) مرفوعاً من طريق:

حرمة بن عبد العزيز عن عبد العزيز بن الربيع عن الربيع بن سبرة عنه.

- أخرجه الطحاوي⁽⁴⁾، و الحاكم⁽⁵⁾ عن محمد بن عبد الله .

- وأخرجه الطبراني⁽⁶⁾، و ابن حجر⁽⁷⁾ عن الحميدي.

كلاهما (محمد بن عبد الله ، والحميدي) عن حرمة .

- دراسة السند :

- حرمة بن عبد العزيز بن سبرة الجهني أبو معبد: قال ابن معين: ليس به بأس⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات له عند الترمذي حديث واحد في أمر الصبي بالصلاة⁽⁹⁾، وقال عنه الذهبي: صدوق⁽¹⁰⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: لا بأس به⁽¹¹⁾.

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج2 ص57، أنظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج2 ص435

(2) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 3426 ج1 ص299

(3) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج4 ص148، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج4 ص19

(4) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، حديث رقم 3750 ج9 ص368

(5) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، مصدر سابق، حديث رقم 7154 ج4 ص139

(6) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، حديث رقم 6550 ج7 ص116

(7) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج4 ص19

(8) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج2 ص200

(9) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج2 ص200

(10) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق، ج2 ص317

(11) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص155

- عبد العزيز بن الربيع بن سبرة الجهني: ذكره ابن حبان في الثقات وقال عنه: يخطيء⁽¹⁾، وقال المزني: روى له مسلم حديثاً واحداً، وأبو داود آخر⁽²⁾، وقال عنه: الذهبي: ثقة⁽³⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق ربما غلط⁽⁴⁾.

- الربيع بن سبرة بن معبد الجهني المدني ثقة⁽⁵⁾.

- سبرة بن معبد أو ابن عوسجة أو ابن ثرية الجهني والد الربيع له صحبة، وأول مشاهده الخندق⁽⁶⁾.

- عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي أبو بكر ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره⁽⁷⁾.

- محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري الفقيه ثقة⁽⁸⁾.

- الحكم على الحديث: قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين⁽⁹⁾، فتعقبه ابن الملقن قال: ولا على شرط واحد منهما⁽¹⁰⁾، وقال الحافظ ابن حجر: صحيح الإسناد⁽¹¹⁾.

- سبب تعليق البخاري الحديث بصيغة التمریض:

الرواية بالمعنى: ويدل على هذا أن لفظ المتن المعلق عند البخاري في صحيحه⁽¹²⁾ ويروى عن سبرة بن معبد أن النبي ﷺ أمره بإلقاء الطعام، والمتن الذي أخرجه الطحاوي⁽¹³⁾ (لما نزل رسول الله ﷺ) الحجر قال لأصحابه: من عمل من هذا الماء طعاماً فليلقه، فمنهم من عجن عجينا، ومنهم من حاس الحيس وألقوه، وكذلك مقارنته مع المتن الذي أخرجه الطبراني⁽¹⁴⁾ (لما أن نزل رسول الله ﷺ) الحجر قال: لا تشربوا من مائهم شيئاً فمنهم من عجن العجين، وحاس الحيس، فألقوه).

(1) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 7 ص 110

(2) المزني، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مصدر سابق، ج 18 ص 128

(3) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق، ج 1 ص 655

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 356

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 206

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 209

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 303

(8) العسقلاني، المرجع السابق، ص 488

(9) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، حديث رقم 7154 ج 4 ص 139

(10) ابن الملقن، سراج الدين، مختصر إستدراك الحافظ الذهبي على إبي عبد الله الحاكم، نشر دار

العاصمة - الرياض، ط 1، 1411هـ، تحقيق عبد الله اللحيان وسعد آل حميد رقم 887 ج 5 ص 2628

(11) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، نشر مجمع

الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، ط 1،

1994م، تحقيق مركز خدمة السنة والسيرة بإشراف د زهير بن ناصر الناصر، رقم 4957 ج 5 ص 63

(12) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 4 ص 148، وانظر العسقلاني، تعليق التعليق،

مصدر سابق، ج 4 ص 19

(13) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، حديث رقم 3750 ج 9 ص 368

(14) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، حديث رقم 6550 ج 7 ص 116

(22) (ويُذكر عن بلال أنه جعل أصبعيه في أذنيه) (1).

– تخريج الحديث : رُوي الحديث موقوفاً على (بلال) من طريق :

عون بن أبي جحيفة عن أبيه عنه

– أخرجه عبد الرزاق (2)، ومن طريقه أخرجه أحمد (3)، والترمذي (4)، والحاكم (5)، والطبراني (6)، وأبو عوانة (7) من طريق سفيان الثوري.

– وأخرجه ابن ماجة (8) عن حجاج بن أرطاة .

– وأخرجه الطبراني (9) عن إدريس الأودي .

– وأخرجه الطبراني (10) عن قيس بن الربيع .

– دراسة السند :

– عون بن أبي جحيفة السوائي الكوفي ، ثقة (11) .

– وهب بن عبد الله السوائي صحابي معروف (12) .

– بلال بن رباح المؤذن مولى أبي بكر من السابقين الأولين شهد بدرًا، والمشاهد (13) .

– سفيان الثوري تقدم (14) .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 129

(2) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 1806 ج 1 ص 467

(3) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 18759 ج 31 ص 52

(4) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 197 ج 1 ص 269

(5) الحاكم ، المستدرک علی الصحيحین ، مصدر سابق ، حديث رقم 725 ج 1 ص 318

(6) الطبراني ، المعجم الكبير ، مصدر سابق ، حديث رقم 248 ج 22 ص 101

(7) أبو عوانة ، مسند أبي عوانة ، مصدر سابق ، حديث رقم 962 ج 1 ص 275

(8) ابن ماجة ، سنن ابن ماجة ، مصدر سابق ، حديث رقم 711 ج 1 ص 236

(9) الطبراني ، المعجم الكبير ، مصدر سابق ، حديث رقم 247 ج 22 ص 101

(10) الطبراني ، المرجع السابق ، حديث رقم 289 ج 22 ص 114

(11) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 433

(12) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 585

(13) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 129

(14) ص 40

– حجاج بن أرتاة بن ثور بن هبيرة النخعي صدوق كثير الخطأ والتدليس⁽¹⁾ . وهو متابع .

– إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي ثقة .⁽²⁾

– قيس بن الربيع الأسدي صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه مالميس من حديثه .⁽³⁾

– الحكم على الحديث : قال الترمذي : حسن صحيح .⁽⁴⁾

– سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض :

الرواية بالمعنى: بحيث لو أنك قارنت بين المتن المعلق والذي لفظه (ويذكر عن بلال أنه جعل أصبعيه في أذنيه)

⁽⁵⁾ . والمتن الذي أخرجه عبد الرزاق عن الثوري، عن عون ابن أبي جحيفة، عن أبيه قال: (رأيت بلالا يؤذن

،ويدور، فأتبع فاه هاهنا، وهاهنا، وإصبعاه في أذنيه قال: ورسول الله ﷺ في قبة له حمراء قال: فخرج بلال

بين يديه بالعنزة فركزها بالأبطح، فصلى رسول الله ﷺ إليها الظهر، والعصر يمر بين يديه الكلب، والحمار،

والمرأة، وعليه حلة حمراء، كأني أنظر إلى بريق ساقيه)⁽⁶⁾ . قال سفيان: نرى القبة من آدم، والحلة حبرة.

⁽¹⁾ العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص152

⁽²⁾ العسقلاني ، المرجع السابق ، ص97

⁽³⁾ العسقلاني ، المرجع السابق ، ص457

⁽⁴⁾ الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 197 ج 1 ص269

⁽⁵⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص129

⁽⁶⁾ الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 1806 ج 1 ص467

المبحث الثالث

غرابة المتن

(1)باب السفر بالمصاحف إلى أرض العدو:

وكذلك يُروى عن محمد بن بشر، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وتابعه ابن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن⁽¹⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (ابن عمر) مرفوعاً من طريق :
محمد بن بشر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه.

- أخرجه اسحاق بن راهوية في مسنده كما في تعليق التعليق⁽²⁾.

- وأخرجه الدارقطني في الأفراد كما في تعليق التعليق عن أبي همام⁽³⁾.

- دراسة السند :

- محمد بن بشر العبدي أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ⁽⁴⁾.

- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني أبو عثمان ثقة ثبت⁽⁵⁾.

- نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور⁽⁶⁾.

- عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن ولد بعد المبعث بيسير، واستصغر يوم أحد، وهو ابن أربع عشرة، وهو أحد المكثرين من الصحابة، والعبادة وكان من أشد الناس إتباعاً للأثر⁽⁷⁾.

- الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني أبوهمام بن أبي بدر الكوفي ثقة⁽⁸⁾.

في هذا الحديث أمور لا بد من بيانها: 1- رُوي الحديث مرفوعاً عن عبيد الله بن عمر من طريق : نافع عنه :

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 4 ص 56 وانظر العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 453

(2) العسقلاني، المرجع السابق

(3) العسقلاني، المرجع السابق

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 469

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 373

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 559

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 469

(8) العسقلاني، المرجع السابق، ص 582

– أخرجوه أبو عوانة⁽¹⁾ .

– دراسة السند :

– يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي ثقة حافظ⁽²⁾ .

– حجاج بن محمد المصيصي الأعور أبو محمد ترمذي الأصل ثقة ثبت لكنّه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته⁽³⁾ وتغيّره هنا لا يضر؛ لأمرين ، الأول: قول الذهبي ما هو تغير يضر؛ لأنّه لما قدم بغداد في آخر مرة خلط فرآه يحيى يخلط فقال لابنه: لا تدخل على الشيخ أحداً⁽⁴⁾ ، والأمر الثاني : قال ابن حجر: قال الخلال: إنّ أحاديث الناس عن حجاج صحاح إلا ما روى سنيد⁽⁵⁾ .

– شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذبح عن السنة⁽⁶⁾ .

– قتادة بن دعامة السدوسي تقدم⁽⁷⁾ .

– أنس بن مالك تقدم⁽⁸⁾ .

تابعوا (محمد بن حجاج) عن شعبة كل من :

أبوداود الطيالسي⁽⁹⁾، وهشيم⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾ ، وسعيد بن عامر⁽¹²⁾ ، وآدم بن أبي إياس⁽¹³⁾، ووكيع⁽¹⁴⁾ ، والحسن بن صالح⁽¹⁵⁾ ، ومحمد بن جعفر⁽¹⁶⁾ ، كلهم أخرجوه عن شعبة عن قتادة عن أنس وليس فيه لفظ (سمينين).

(1) أبو عوانة ، مسند أبي عوانة ، مصدر سابق ، حديث رقم 7752 ج5 ص51

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص611

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص153

(4) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، مصدر سابق ، ج9 ص449

(5) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج4 ص214

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص266

(7) ص86

(8) ص138

(9) الطيالسي ، مسند الطيالسي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1968 ج1 ص265

(10) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 11960 ج19 ص24

(11) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 5900 ج13 ص221

(12) الدارمي ، سنن الدارمي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1988 ج2 ص1239

(13) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 5558 ج7 ص101

(14) مسلم ، المسند الصحيح ، مصدر سابق ، حديث رقم 1966 ج3 ص1556

(15) النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 4491 ج4 ص356

(16) ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 2895 ج4 ص286

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ لتفرد، وشذوذ، ومخالفة حجاج أصحابه ممن تابعوه عن شعبة ، أما قول الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح ففيه نظر ؛ وذلك لقوله أيضاً : ورواه جماعة من أصحاب شعبة وليس فيه سمينين⁽¹⁾ .

2– طريق (عبد الله بن محمد بن عقيل) ، وهذا الطريق مضطرب؛ وقد بيّن اضطرابه :

الدارقطني بقوله :

وُسئِلَ عن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة : (كان رسول الله ﷺ) يضحى بكبشين عظيمين سمينين أملحين أقرنين ... الحديث) فقال :

1– يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة.

وخالفه حماد بن سلمة رواه عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الرحمن بن جابر عن جابر.

2– وقال مبارك بن فضالة عن ابن عقيل عن جابر.

3– وقال عبيد الله بن عمرو عن ابن عقيل عن علي بن الحسين عن أبي رافع.

وقال ابن عيينة : سمعت ابن عقيل يحدث بهذا الحديث ، وأسنده فلم أحفظه عن من هو قال: ضحى رسول الله ﷺ الحديث. والإضطراب فيه من ابن عقيل.⁽²⁾

– سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرريض :

علق البخاري هذا الحديث أراد أن ينبّه أنّ كل الأحاديث التي وردت في أضحية النبي ﷺ ليس فيها لفظ (سمينين)؛ ولهذا صدر الباب بقوله باب في أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين ثم علق لفظ (سمينين) بصيغة التمرريض يُذكر.

وبالتالي التنبيه على أنّ ذكر لفظ (سمينين) شاذ؛ وهو ما تفرد به حجاج بن محمد عن شعبة بحيث كما قال ابن حجر: رواه جماعة من أصحاب شعبة، وليس فيه (سمينين)⁽³⁾، أي تابعوا محمد بن حجاج عن شعبة وليس فيه هذه اللفظة، وقد تتبعت من رواه من أصحاب شعبة؛ فقد أخرجه الطيالسي⁽⁴⁾، والإمام أحمد⁽⁵⁾، والدارمي⁽⁶⁾، والبخاري⁽⁷⁾، ومسلم⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، وابن خزيمة⁽¹⁰⁾، وابن حبان⁽¹¹⁾، كلهم أخرجه عن شعبة عن قتادة عن أنس وليس فيه لفظ (سمينين)، وكذلك جاء لفظ (سمينين) من طريق آخر، ولكنه مضطرب، وقد بيّناه كما تقدم.

(1) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 4

(2) الدارقطني ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، مصدر سابق ، رقم 1792 ج 9 ص 319

(3) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 4

(4) الطيالسي ، مسند الطيالسي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1968 ج 1 ص 265

(5) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 11960 ج 19 ص 24

(6) الدارمي ، سنن الدارمي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1988 ج 2 ص 1239

(7) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 5558 ج 7 ص 101

(8) مسلم ، المسند الصحيح ، مصدر سابق ، حديث رقم 1966 ج 3 ص 1556

(9) النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 4490 ج 4 ص 356

(10) ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 2895 ج 4 ص 286

(11) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 5900 ج 13 ص 221

(4) حدثنا محمد بن عبد الرحيم، حدثنا معاوية بن عمرو، حدثنا زائدة، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إنَّ أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ قال: " نعم، قال: فدين الله أحق أن يُقضى "، قال سليمان: فقال الحكم، وسلمة، - ونحن جميعاً جلوس حين حدث مسلم بهذا الحديث - قالوا: سمعنا مجاهداً، يذكر هذا، عن ابن عباس.

ويُذكر عن أبي خالد، حدثنا الأعمش، عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: إنَّ أختي ماتت،

وقال يحيى، وأبو معاوية: حدثنا الأعمش، عن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: إنَّ أُمِّي ماتت، وقال عبيد الله: عن زيد بن أبي أنيسة، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: إنَّ أُمِّي ماتت وعليها صوم نذر، وقال أبو حريز، حدثنا عكرمة، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: ماتت أُمِّي وعليها صوم خمسة عشر يوماً⁽¹⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث مرفوعاً عن (ابن عباس) من طريق :

عن أبي خالد الأحمر عن الأعمش عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة كهيل عن سعيد بن جبير، وعطاء ومجاهد عنه.

- أخرجه الإمام مسلم⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، والترمذي⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، وابن خزيمة⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، والبغوي⁽⁹⁾ من طريق عبد الله بن سعيد.

- وأخرجه الدارقطني⁽¹⁰⁾ من طريق عثمان بن محمد.

كلاهما (عبد الله بن سعيد، وعثمان) عن أبي خالد.

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 35 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 191

(2) مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 2751 ج 3 ص 156

(3) ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، مصدر سابق ، حديث رقم 1758 ج 1 ص 559

(4) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 716 ج 2 ص 87

(5) النسائي ، السنن الكبرى ، حديث رقم 2926 ج 3 ص 255

(6) ابن خزيمة ، صحيح ابن خزيمة ، مصدر سابق ، حديث رقم 2055 ج 3 ص 272

(7) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 3570 ج 8 ص 335

(8) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 8225 ج 4 ص 426

(9) البغوي ، شرح السنة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1773 ج 6 ص 324

(10) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 2338 ج 3 ص 177

- دراسة السند :

- سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي

أختلف فيه جرحاً وتعديلاً:

(المعدلون) : وثَّقه ابن سعد، وابن معين، وإسحاق بن راهوية، وأبو هشام الرفاعي، والعجلي، وأبو حاتم، وابن

حيان⁽¹⁾.

(المجرحون):

قال أبو بكر البزار: في كتاب السنن ليس ممن يلزم زيادته حجة؛ لإتفاق أهل العلم بالنقل إنَّه لم يكن حافظاً؛

وإنَّه قد روى أحاديث عن الأعمش، وغيره لم يتابع عليها.

وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة؛ وإنَّما أتى من سوء حفظه فيغلط، ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين:

صدوق، وليس بحجة⁽²⁾.

ولخص حاله فقال ابن حجر صدوق يخطئ⁽³⁾.

- سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنَّه يدلّس⁽⁴⁾،

وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽⁵⁾.

- سلمة بن كهيل الحضرمي أبو يحيى الكوفي ثقة⁽⁶⁾.

- الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا أنَّه ربما دلّس⁽⁷⁾ لا يضر تدليسه لأنَّه من أهل

المرتبة الثانية⁽⁸⁾ وهو متابع.

- مسلم بن عمران البطين، ويقال: ابن أبي عمران أبو عبد الله الكوفي ثقة⁽⁹⁾.

- سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي ثقة ثبت فقيه من الثالثة، وروايته عن عائشة، وأبي موسى، ونحوهما

مرسلة⁽¹⁰⁾.

- مجاهد بن جبر تقدم⁽¹¹⁾.

(1) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 4 ص 159

(2) العسقلاني، المرجع السابق

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 250

(4) العسقلاني، المرجع السابق، ص 254

(5) العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، مصدر سابق، ج 2 ص 640

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 248

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 175

(8) العسقلاني، تعريف أهل التقديس، مصدر سابق، ص 30

(9) العسقلاني، المرجع السابق، ص 530

(10) العسقلاني، المرجع السابق، ص 234

(11) ص 73

- عطاء بن أبي رباح واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل؛ لكنّه كثير الإرسال، وقيل: إنّه تعرّف بأخرة، ولم يكثر ذلك منه⁽¹⁾، وهو متابع.

- عبد الله بن عباس تقدم⁽²⁾.

- عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي ثقة⁽³⁾.

- عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي ثقة حافظ شهير، وله أوهام⁽⁴⁾، وهو متابع.

قال الترمذي: وسمعت محمداً يقول جود أبو خالد الأحمر هذا الحديث عن الأعمش. قال محمد: وقد روى غير أبي خالد، عن الأعمش، مثل رواية أبي خالد.

وروى أبو معاوية، وغير واحد هذا الحديث، عن الأعمش، عن مسلم البطين، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ)، ولم يذكروا فيه سلمة بن كهيل، ولا عن عطاء، ولا عن مجاهد. واسم أبي خالد سليمان بن حيان⁽⁵⁾.

وقال أيضاً: جود أبو خالد الأحمر هذا الحديث، واستحسن حديثه جداً قال محمد: وروى بعض أصحاب الأعمش مثل ما روى أبو خالد الأحمر⁽⁶⁾.

قال الدكتور بشار عواد معقّباً على قول البخاري: هكذا قال البخاري لكنّ صنيعه في الصحيح يخالف ذلك؛ فإنّه أخرجه من غير طريق أبي خالد، وعلى نحو رواية أبي معاوية المذكورة بعد⁽⁷⁾.

ووجدت كلام الدكتور بشار صائباً؛ فقد تتبعت طرق الحديث ولم أجد من تابع أبي خالد إلا عبد الرحمن بن مغراء، قال النسائي: أخبرنا الحسين بن منصور النيسابوري، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مغراء، عن الأعمش عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس،

وعن سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عباس،

وعن الحكم بن عتيبة، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ) أنّه أتته امرأة فقالت: إنّ أُمّي ماتت، وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها؟ قال: (أرأيت لو كان عليها دين أكنت تقضينه؟) قالت: نعم، قال: (فدين الله أحق أن يقضى)⁽⁸⁾.

(1) العسقلاني، المرجع السابق، ص 391

(2) ص 27

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 305

(4) العسقلاني، المرجع السابق، ص 386

(5) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم 761 ج 2 ص 87

(6) الترمذي، علل الترمذي الكبير، مصدر سابق، ص 114

(7) انظر هامش سنن الترمذي، ج 2 ص 88

(8) النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 2927 ج 3 ص 256

والمصدق يجد :

– إنَّ كل سند على حدة .

– وقال: (إنَّ أُمِّي ماتت) .

على عكس رواية أبي خالد؛ حيث دمج السند فقال : عن أبي خالد الأحمر عن الأعمش عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة كهيل عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد عنه ، وقال في المتن: (إنَّ أُخْتِي ماتت).

وقال الدارقطني: وخالفه جماعة منهم شعبة⁽¹⁾، وزائدة⁽²⁾، وابن نمير⁽³⁾، وأبو معاوية⁽⁴⁾ وجريير، وعبث بن القاسم⁽⁵⁾، وغير واحد عن الأعمش عن مسلم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، وبين زائدة في روايته من أين دخل الوهم على أبي خالد فقال: في آخر الحديث فقال: الحكم، وسلمة بن كهيل، وكانا عند مسلم حين حدث بهذا الحديث، ونحن سمعناه من مجاهد عن ابن عباس⁽⁶⁾ .

وقد ساق الدارقطني طريق زائدة عن الأعمش بعد طريق أبي خالد عن الأعمش معللاً بها حيث قال: إسناده أصح من طريق أبي خالد⁽⁷⁾ .

وقال الدكتور بشار : رجحه الدارقطني في "التتبع" وهو الأصوب؛ ولذلك أقتصر الترمذي على تحسينه⁽⁸⁾ .

وقال ابن حجر بإثر كلام الدارقطني: قد أوضحت هذه الطرق في كتابي تغليق التعليق، وبينت أنَّه لا يلحق الشيخين في ذكرهما لطريق أبي خالد لوم؛ لأنَّ البخاري علقه بصيغة تشير إلى وهمه فيه، وأما مسلم فأخرجه مقتصرًا على إسناده دون سياق متنه لكنَّ للحديث علة أخرى لم يتعرض لها الدارقطني، وهي إختلافهم في سياق متنه⁽⁹⁾

(1) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 8226 ج4 ص426

(2) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم 1953 ج3 ص35

انظر الدارقطني، سنن الدارقطني، مصدر سابق، حديث رقم 2340 ج3 ص177

انظر البغوي، شرح السنة، مصدر سابق، ج6 ص325

انظر البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 8224 ج4 ص426

(3) أبو عوانة، مسند أبي عوانة، مصدر سابق، حديث رقم 2896 ج2 ص215

(4) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 1970 ج3 ص434

وانظر البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، حديث رقم 1953 ج3 ص35 تعليقا

(5) النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 2924 ج3 ص255

(6) الدارقطني، الإلزامات والتتبع، مصدر سابق، ص336

(7) الدارقطني، سنن الدارقطني، مصدر سابق، حديث رقم 2340 ج3 ص177

(8) ينظر هامش سنن الترمذي ج2 ص88

(9) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج1 ص395

وقال محمد بن طاهر المقدسي: تفرد به أبو خالد الأحمر عن الأعمش هكذا ، وقال زائدة عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الأعمش: فقال: الحكم، وسلمه سمعا مجاهداً يذكر هذا عن ابن عباس، ولم يذكر فيه عطاء .⁽¹⁾

وخلاصة ما تقدم إنَّ حديث أبي خالد فيه ثلاث علل :

الأولى : قوله: (قالت امرة) و(إنَّ أختي) تفرد بهاتين اللفظتين إذ سائر الروايات المتقدمة التي أخرجته من غير طريق أبي خالد، وتابعته عن الأعمش، والتي جاءت من طريق شعبة⁽²⁾، وزائدة⁽³⁾، وابن نمير⁽⁴⁾، وأبو معاوية⁽⁵⁾، وعبثر بن القاسم⁽⁶⁾ على خلاف روايته حيث جاء فيها لفظ (جاء رجل) و(أمي ماتت).

الثانية : وهم في إسناد الحديث؛ حيث جمع بين شيوخ الأعمش الثلاثة فحدث به عنه عنهم، وقد رواه على الصواب عبد الرحمن بن مغراء كما تقدم حيث أفرد كل سند على حدة.

- الحكم على الحديث : قال الترمذي: حديث حسن⁽⁷⁾، وقال ابن حجر : ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح؛ إلا أنَّ فيه إختلافاً كثيراً في إسناده، وقد تفرد أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر بهذا السياق، وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش⁽⁸⁾ منهم شعبة، وزائدة، وابن نمير، وأبو معاوية، وجريير، وغير واحد عن الأعمش عن مسلم عن سعيد ابن جبير عن ابن عباس .⁽⁹⁾

وأما مسلم فلم يسق المتذبل أحال به على حديث زائدة وهو غير جيّد؛ لما في متن رواية أبي خالد من المخالفة، ولتفرد أبي خالد أيضاً بهذا السياق ... والإضطراب في إسناد هذا الحديث، ومثته كبير جداً، والإضطراب موجب للضعف إذا تساوت وجوه الإضطراب لكن اعتمد الشيخان رواية زائدة؛ لحفظه فرجحت على باقي الروايات هكذا سمعت شيخنا الحافظ أبا الفضل بن الحسين يقول لما سألته عنه⁽¹⁰⁾.

وقال أيضاً: وهذا الإسناد صحيح إلا أنَّه معلل بالإضطراب؛ لكثرة الأختلاف في إسناده، ولتفرد أبي خالد بهذه السياقة، وقد خالفه من هو أحفظ، واتفق فصار حديثه شاذاً للمخالفة⁽¹¹⁾

⁽¹⁾ المقدسي ، محمد بن طاهر ، الأفراد والغرائب من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للدارقطني ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط 1 ، 1998م ، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار ، حديث رقم 2378 ج 3 ص 183

⁽²⁾ البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 8224 ج 4 ص 426

⁽³⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1953 ج 3 ص 35 انظر الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ،

حديث رقم 2340 ج 3 ص 177 انظر البغوي ، شرح السنة ، مصدر سابق ، ج 6 ص 325 انظر البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ،

حديث رقم 8224 ج 4 ص 426

⁽⁴⁾ ابو عوانة ، مسند ابي عوانة ، مصدر سابق ، حديث رقم 2896 ج 2 ص 215

⁽⁵⁾ ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 1970 ج 3 ص 434

انظر البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 1953 ج 3 ص 35 تعليقا

⁽⁶⁾ النسائي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 2924 ج 3 ص 255

⁽⁷⁾ الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 717 ج 2 ص 87

⁽⁸⁾ العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 1 ص 18

⁽⁹⁾ العسقلاني ، المرجع السابق ، ج 1 ص 395

⁽¹⁰⁾ العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 191

⁽¹¹⁾ العسقلاني ، النكت على ابن الصلاح ، مصدر سابق ، ج 1 ص 335

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض: تفرد أبو خالد بسياق السند، والملتق عن الأعمش، ومخالفة من هو أحفظ منه في الأعمش، وهذا ما أشار إليه ابن حجر⁽¹⁾، والعيني⁽²⁾.

(5) ويذكر عن جابر (رضي الله عنه): (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ عَلَى الْمُتَّصِدِّقِ قَبْلَ النَّهْيِ، ثُمَّ نَهَاهُ)⁽³⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث عن (جابر) مرفوعاً من طريق :

أبي الزبير عنه .

- أخرجه الشافعي⁽⁴⁾ ، ومسلم⁽⁵⁾ ، والنسائي⁽⁶⁾ ، وأبو عوانة⁽⁷⁾ ، والبيهقي⁽⁸⁾ عن الليث ابن سعد .

- وأخرجه عبد الرزاق⁽⁹⁾ ، والطحاوي⁽¹⁰⁾ ، وأبو نعيم⁽¹¹⁾ عن سفيان الثوري .

- وأخرجه عبد الرزاق⁽¹²⁾ ، وأبو داود⁽¹³⁾ عن أيوب السخيتاني .

- وأخرجه ابن حبان⁽¹⁴⁾ ، والطحاوي⁽¹⁵⁾ عن عزرة بن ثابت .

(الليث بن سعد ، والثوري ، وأيوب ، وعزرة بن ثابت) أربعتهم عن أبي الزبير .

- دراسة السند :

- جابر بن عبد الله الأنصاري تقدم⁽¹⁶⁾.

- محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي أبو الزبير المكي : اختلف فيه جرحاً، وتعديلاً: المعدلون : وثقه ابن عيينة، وابن سعد ، وابن معين ، والإمام أحمد ، ويعقوب بن أبي شيبة ، وأبوزرعة ، وأبو حاتم ، والساجي ، والنسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وابن عدي .

(1) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 191

(2) العيني ، عمدة القاري ، مصدر سابق ، ج 17 ص 1

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 121

(4) الشافعي ، مسند الشافعي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1523 ص 327

(5) مسلم ، المسند الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 997 ج 2 ص 56

(6) النسائي ، سنن النسائي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2338 ج 3 ص 56

(7) أبو عوانة ، مسند أبي عوانة ، مصدر سابق ، حديث رقم 5805 ج 3 ص 490

(8) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 7755 ج 4 ص 297 ، وانظر : شعب الإيمان ، مصدر سابق ، حديث رقم 3147

ج 5 ص 96 ، وانظر : معرفة السنن والآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 20579 ج 14 ص 424

(9) الصنعاني ، عبد الرزاق ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 16664 ج 9 ص 139

(10) الطحاوي ، شرح مشكل الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 4930 ج 12 ص 449

(11) أبو نعيم ، معرفة الصحابة ، مصدر سابق ، حديث رقم 6666 ج 5 ص 2814

(12) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 16681 ج 9 ص 143

(13) أبو داود ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 3957 ج 4 ص 227

(14) ابن حبان ، صحيح ابن حبان ، مصدر سابق ، حديث رقم 3339 ج 8 ص 128

(15) الطحاوي ، شرح مشكل الآثار ، مصدر سابق ، حديث رقم 4933 ج 12 ص 450

(16) ص 65

المجرحون : قال عبد الله بن أحمد : كان أيوب يضعفه ، وقال نعيم بن حماد : كأن ابن عيينة يضعفه ، وضعفه شعبة⁽¹⁾، وقد أخرج البخاري حديثه مقروناً بغيره . وقال ابن حجر : لم يحتج به البخاري⁽²⁾، ولخص حاله ابن حجر بقوله : صدوق إلا أنه يدلس⁽³⁾، ووصفه بالتدليس هنا لا يضر وذلك لأنه جاء من رواية الليث عنه حيث قال ابن عدي : حدثنا علي بن أحمد بن سليمان ثنا بن أبي مريم سمعت عمي يعني سعيد بن أبي مريم يقول: سمعت الليث يقول أتيت أبا الزبير المكي فدفع إليّ كتابين قال فلما سرت إلى منزلي قلت: لا أكتبهما حتى أسأله قال: فرجعت إليه فقلت: هذا كله سمعته من جابر قال: لا قلت: فاعلم لي على ما سمعت قال: فاعلم لي على هذا الذي كتبت عنه⁽⁴⁾.

– الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة ثبت فقيه إمام مشهور.⁽⁵⁾

– سفيان الثوري تقدم⁽⁶⁾.

– أيوب بن أبي تميمة السختياني ثقة⁽⁷⁾.

– عزرة بن ثابت بن أبي زيد بن أخطب الأنصاري بصري ثقة.⁽⁸⁾

– الحكم على الحديث : أخرجه مسلم.

– سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1– قال ابن حجر وفيه : (ثم قال ابدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل شيء فأهلك) الحديث ، وهذه الزيادة تفرد بها أبو الزبير عن جابر، وليس هو من شرط البخاري، والبخاري لا يجزم غالباً إلا بما كان على شرطه، والله أعلم.

أقول: إنَّ السبب الرئيسي لتعليق البخاري هو تفرد أبي الزبير بهذه الزيادة ويدل على ذلك: أنَّ هذا الحديث جاء عند مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر بلفظ : (أعتق رجل من بني عذرة عبداً له عن دبر، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ) فقال: ألك مال غيره؟ فقال: لا، فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمان مائة درهم، فجاء بها رسول الله ﷺ فدفعها إليه، ثم قال: ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فأهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا) يقول: فبين يديك، وعن يمينك، وعن شمالك.

(1) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 9 ص 390

(2) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 3 ص 323

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 506

(4) ابن عدي ، الكامل ، مصدر سابق ، ج 6 ص 124

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 464

(6) ص 46

(7) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 117

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 390

ولكن جاء هذا الحديث عند البخاري عن جابر موصولاً حيث تابع فيه أبا الزبير عن جابر كل من : محمد بن المنكدر ، وعطاء بن أبي رباح ، وليس فيه هذه الزيادة:

حيث جاء بقوله: حدثنا عاصم بن علي، حدثنا ابن أبي ذئب، عن محمد بن المنكدر، عن جابر (رضي الله عنه) أن: (رجلاً أعتق عبدا له، ليس له مال غيره، فرده النبي (ﷺ) فابتاعه منه نعيم ابن النحام)⁽¹⁾

وجاء بقوله أيضاً : حدثنا مسدد، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا حسين المعلم، حدثنا عطاء ابن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما)، قال: (أعتق رجل غلاما له عن دبر⁽²⁾، فقال النبي (ﷺ): من يشتريه مني؟، فاشتراه نعيم بن عبد الله، فأخذ ثمنه، فدفعه إليه)⁽³⁾

فأورد البخاري هذين الحديثين الموصولين بعد الحديث المعلق ليبين أن هناك علة في الحديث المعلق وهي ما بيناه أعلاه ، وهذا من شفاف علمه ودقة نظره .

2— روايته بالمعنى : حيث جاء الحديث المعلق بلفظ : باب من رد أمر السفيه والضعيف العقل، وإن لم يكن حجر عليه الإمام :ويذكر عن جابر رضي الله عنه: (أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهي، ثم نهاه)⁽⁴⁾

أما المتن الذي أخرجه الإمام مسلم جاء بلفظ : أعتق رجل من بني عذرة عبدا له عن دبر، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ألك مال غيره؟ فقال: لا، فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمان مائة درهم، فجاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه، ثم قال: ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فأهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا) يقول: فبين يديك وعن يمينك، وعن شمالك.

حتى إن ابن حجر قال : إن مراده بقوله: رد على المتصدق صدقته حديث جابر في بيع المدبر، وهو صحيح وقد أخرجه مسلم ، وهذا فهم عجيب ما لقصة المدبر هنا معنى كيف ، وفي هذا قول البخاري: قبل النهي ثم نهاه، وأي نهى وقع في قصة المدبر ... نعم في صحيح مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر في قصة المدبر زيادة تشعر بشيء من ذلك، وأبو الزبير لم يحتج به البخاري⁽⁵⁾.

وأقول: لأن هذه الزيادة جاءت من طريق ليس على شرطه لم يوردها كما هي بل تصرّف بها ورواها بالمعنى .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، حديث رقم 2415 ج3 ص121

(2) (أعتق رجل غلاما له عن دبر) قال العيني : علق عتقه بعد موته . انظر : العيني ، عمدة القاري ، مصدر سابق ، ج35 ص284

(3) البخاري ، المرجع السابق ، حديث رقم 2403 ج3 ص119

(4) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج3 ص121

(5) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج3 ص323

المبحث الرابع

الاختلاف في المتن لفظاً، أو لفظاً وحكماً

باب ميراث الجد مع الأب، والإخوة: وقال أبو بكر، وابن عباس، وابن الزبير: (الجد أب).
وقرأ ابن عباس: (يا بني آدم) (وَأَتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ) [يوسف:38] (ولم يذكر أن أحداً خالف
أبا بكر في زمانه، وأصحاب النبي ﷺ متوافرون).

وقال ابن عباس: (يرثني ابن ابني دون إخوتي، ولا أرث أنا ابن ابني).

(1) ويذكر عن عمر... أقاويل مختلفة. (1)

– تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عمر) من طرق :

1- الشعبي :

– أخرجه الدارمي (2) من طريق عيسى الحنَّاط. بلفظ :

(كان عمر، يقاسم بالجد مع الأخ، والأخوين فإذا زادوا، أعطاه الثلث، وكان يعطيه مع الولد السدس) .

– وأخرجه الدارمي (3) أيضاً من طريق عاصم. بلفظ آخر: (إنَّ أول جد ورث في الإسلام عمر، فأخذ ماله فأتاه
علي، وزيد، فقالا: ليس لك ذلك؛ إنما أنت كأحد الأخوين).

كلاهما (عيسى، وعاصم) عن الشعبي.

– دراسة السند :

– عامر بن شراحيل الشعبي أبو عمرو ثقة مشهور فقيه فاضل (4). وعامر على ثقته إلا أنه عن عمر مرسل؛ قاله
أبو حاتم عن أبي زرعة (5).

– عيسى بن أبي عيسى الحنَّاط الغفاري أبو موسى المدني أصله من الكوفة، واسم أبيه ميسرة، ويقال فيه الخياط
كان قد عالج الصنائع الثلاث، وهو متروك (6)، وهو متابع.

– عاصم بن سليمان الأحول أبو عبد الرحمن البصري ثقة لم يتكلم فيه إلا القطان؛ فكأنه بسبب دخوله في
الولاية (7).

– عمر بن الخطاب صحابي تقدم (8).

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ للإنقطاع في السند.

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 8 ص 151، وانظر العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 5 ص 214

(2) الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، حديث رقم 2958 ج 4 ص 5191

(3) الدارمي، المرجع السابق، حديث رقم 2957 ج 4 ص 1915

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 287

(5) ابن أبي حاتم، المراسيل، مصدر سابق، ص 159

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 440

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 285

(8) تقدم ص 92

2— سعيد بن المغيرة عن عيسى بن يونس عن إسماعيل بن أبي خالد.

— أخرجہ الدارمي (1) ، ومن طريقه أخرجه ابن حجر (2) . بلفظ : (خُذ من أمر الجد ما اجتمع الناس عليه).

— دراسة السند :

— سعيد بن المغيرة بن الصياد أبو عثمان المصيصي ثقة (3) .

— عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ثقة مأمون (4) .

— إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي ثقة ثبت (5) ، قال العجلي: ثقة سمع من خمسة من أصحاب النبي (ﷺ) عبد بن أبي أوفى ، وأنس بن مالك ، وعمرو بن حريث ، وأبي جحيفة ، ووهب بن عبد الله السوآي ، وقيس بن عائد (6) . ولم أقف عند كلام العجلي؛ فتتبعته سماع إسماعيل من عمر في التاريخ الكبير، والصغير، والأوسط، والضعفاء الصغير للبخاري، وكذلك كتب المراسيل، لأبي داود، وأبي حاتم، والعلائي، ولم أجد إلا العجلي تكلم في هذا الأمر. ولكن هناك إشارة تدل على هذا الإنقطاع ، وهي أن إسماعيل بن أبي خالد من الطبقة الرابعة ، وتوفي 146هـ ، أما عمر بن الخطاب فمن الطبقة الأولى ، وتوفي 23هـ .

— الحكم على الحديث : قال ابن حجر: منقطع (7) فالإسناد ضعيف

3— عبد الأعلى عن داود عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم.

— أخرجہ ابن أبي شيبة (8) . بلفظ: (إنَّ أول جد وريث في الإسلام عمر بن الخطاب، فأراد أن يختار المال فقلت له: يا أمير المؤمنين، إنَّهم شجرة دونك يعني بني بنيه، قال أبو بكر: فهذه في قول عمر، وعبد الله، وزيد من ثلاثة أسهم، فلجد الثلث، وما بقي فلإخوة، وفي قول علي: من ستة أسهم للجد السدس سهم، ولإخوة خمسة أسهم).

(1) الدارمي ، سنن الدارمي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2972 ج4 ص1923

(2) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج5 ص215

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص241

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص441

(5) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص107

(6) العجلي ، الثقات ، مصدر سابق ، ج1 ص244

(7) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج12 ص21

(8) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، حديث رقم 31230 ج6 ص261

— دراسة السند :

— عبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري السامي ثقة⁽¹⁾ .

— داود بن أبي هند القشيري: وثَّقه ابن عيينة، والثوري، وابن معين، وأحمد، والعجلي والنسائي، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والوحيد الذي جرَّحه فيما نقل الأثر: عن الإمام أحمد كان كثير الإضطراب، والخلاف مع أنه في موضع آخر وثَّقه⁽²⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: ثقة متقن كان يهتم بأخرة⁽³⁾ .

— شهر بن حوشب الأشعري الشامي: اختلف فيه أهل الجرح والتعديل:

المعدلون: وثَّقه: ابن معين، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والعجلي، ويعقوب بن شيبة، وأبوزرعة، ويعقوب بن سفيان، والطبري، والبزار، وابن القطان الفاسي⁽⁴⁾ .

أقول: إنَّ البخاري حسن حديثه؛ ولكن هو ليس على شرط البخاري، وروى له في الأدب المفرد فقط.

المجرحون: ضعَّفه: يحيى بن سعيد، وشعبة، والجوزجاني، وموسى بن هارون، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، والبيهقي، وابن عدي بعد أن سبر أحاديثه، والدارقطني، والساجي، وأبو أحمد الحاكم⁽⁵⁾. ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق كثير الإرسال، والأوهام⁽⁶⁾. وقال صاحب التحرير: ضعيف يعتبر به، ولا يحتج بشهر إذا انفرد، ولكن يعتبر به في المتابعات والشواهد، ولا بد من دراسة كل حديث على حدة؛ ليتبين أمره في كل حديث⁽⁷⁾ .

— عبد الرحمن بن غنم الأشعري مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين⁽⁸⁾ .

— الحكم على الحديث : إسناده حسن بالشواهد.

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص331

(2) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصر سابق ، ج3 ص177

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص200

(4) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج4 ص324

(5) العسقلاني ، المرجع السابق

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص269

(7) بشار وشعيب ، تحرير تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، رقم 2830 ج2 ص122

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص348

4- الأعمش عن إبراهيم النخعي .

– أخرجهُ الثوري⁽¹⁾، ومن طريقه أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾ .

– وأخرجه ابن أبي شيبه⁽⁴⁾ من طريق وكيع.

كلاهما (الثوري، وكيع) من طريق الأعمش.

بلفظ : (كان عمر وعبد الله يكرهان أن يُفضَّلاً أماً على جدٍ).

– دراسة السند :

– سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش ثقة حافظ لكنَّه يدلُّس⁽⁵⁾، ووصفه بالتدليس هنا

لايضر؛ لأنَّ روايته عن إبراهيم محمولة على الإتصال؛ لأنَّه مكثَّر عنه⁽⁶⁾.

– إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ثقة إلا أنَّه يرسل كثيراً⁽⁷⁾.

وإبراهيم مع ثقته لكن وصفه بالإرسال له تأثير؛ لأنَّه عن عمر مرسل قال أبو سعيد العلائي: إبراهيم النخعي لم

يلقَ أحداً من أصحاب النبي (ﷺ)⁽⁸⁾.

واختلف فيه على الأعمش: فروي مرسلًا، وقد تقدم، وموصلًا من طريق: أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم

عن عبيد بن نضلة عن عمر، أخرجه ابن أبي شيبه⁽⁹⁾.

وأرى المرسل أصح؛ لأنَّ الثوري أثبت، وأحفظ في الأعمش من أبي معاوية⁽¹⁰⁾ وهذا الطريق جاء بلفظ: (يقاسمان

بالجد مع الإخوة ما بينه، وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمتهم، ثم إنَّ عمر كتب إلى عبد الله: ما أرى

إلا أنا قد أجحفنا بالجد، فإذا جاءك كتابي هذا فقاسم به مع الإخوة ما بينه، وبين أن يكون الثلث خيراً له من

مقاسمتهم، فأخذ به عبد الله).

(1) الثوري، سفيان، الفرائض، نثر دار العاصمة - الرياض، ط1، 1410هـ، تخريج عبد العزيز بن عبد الله

الهلبي، حديث رقم 26 ص32

(2) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 19068 ج10 ص269

(3) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 12453 ج6 ص413

(4) ابن أبي شيبه، مصنف ابن أبي شيبه (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 31263 ج6 ص268

(5) تقدم

(6) الذهبي، ميزان الاعتدال، مصدر سابق، ج3 ص316

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص95

(8) العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، مصدر سابق، ص141

(9) ابن أبي شيبه، مصنف ابن أبي شيبه (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 31218 ج6 ص259

(10) ابن رجب، شرح علل الترمذي، مصدر سابق، ج1 ص272

- الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ للإنقطاع في السند.

5- أبو بكر النيسابوري عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن ابن لهيعة، ويحيى بن ايوب عن عقيل بن خالد عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن أبيه عن جده زيد بن ثابت. أخرجه الدارقطني⁽¹⁾، ومن طريقه أخرجه البيهقي⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾.

بلفظ : (إنَّ عمر بن الخطاب استأذن عليه يوماً فأذن له ، ورأسه في يد جارية له تُرَجِّله فنزع رأسه ، فقال له عمر: دعها ترحلِكَ ، فقال: يا أمير المؤمنين لو أرسلت إليَّ جئتكَ ، فقال عمر: إنَّما الحاجة لي إنِّي جئتكَ لننظر في أمر الجد ، فقال زيد: لا والله ما تقول فيه ، فقال عمر: ليس هو بوحى حتى نزيد فيه ، وننقص إنَّما هو شيء تراه فإن رأيتَه وافقتني تبعته، وإلا لم يكن عليك فيه شيء ، فأبى زيد فخرج مُغضباً ، وقال: قد جئتكَ ، وأنا أظنك ستفرغ من حاجتي ، ثم أتاه مرة أخرى في الساعة التي أتاه المرة الأولى فلم يزل به حتى قال: فسأكتب لك فيه ، فكتبه في قطعة قتب ، وضرب له مثلاً: إنَّما مثله مثل شجرة تنبت على ساق واحد فخرج فيها غصن ثم خرج في غصن غصن آخر ، فالساق يسقي الغصن فإن قطعت الغصن الأول رجع الماء إلى الغصن ، وإن قطعت الثاني رجع الماء إلى الأول ، فأبى به فخطب الناس عمر ثم قرأ قطعة القتب عليهم ، ثم قال: إنَّ زيد بن ثابت قد قال: في الجد قولاً ، وقد أمضيته ، قال: وكان عمر أول جد كان فأراد أن يأخذ المال كله مال ابن ابنه دون إخوته فقسمه بعد ذلك عمر بن الخطاب (رضي الله عنه).

- دراسة السند :

- عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون أبو بكر الفقيه مولى أبان بن عثمان من أهل نيسابور كان حافظاً متقناً عالماً بالفقه، والحديث معا موثقاً في روايته⁽⁴⁾.

- بحر بن نصر بن سابق الخولاني مولاهم المصري أبو عبد الله ثقة⁽⁵⁾.

- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد⁽⁶⁾.

- عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون⁽⁷⁾، وهو هنا متابع، والراوي عنه ابن وهب، وهو من قديم سماع ابن لهيعة.

(1) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 4140 ج 5 ص 164

(2) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 12427 ج 6 ص 404

(3) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 216

(4) الخطيب ، تاريخ بغداد ، مصدر سابق ، ج 11 ص 339

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 120

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 328

(7) تقدم ص 37

– يحيى بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري صدوق ربما أخطأ⁽¹⁾ وهو متابع.
 – عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي أبو خالد الأموي ثقة ثبت⁽²⁾.
 – سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري ثقة⁽³⁾.
 – سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري مقبول⁽⁴⁾، وأظن هذا عند المتابعة وإلا هو إلى الجهالة أقرب مع توثيق ابن حبان له⁽⁵⁾.
 – زيد بن ثابت بن الضحاك بن لوذان الأنصاري البخاري صحابي مشهور⁽⁶⁾.
 – **الحكم على الحديث** : قال ابن حجر: سنده قوي⁽⁷⁾.
 – **سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض** : أقاويل مختلفة في حكم ميراث الجد مع الأخوة لفظاً، وحكماً مع وجود الضعف في أغلب أسانيد هذه الأقاويل.

باب ميراث الجد مع الأب، والإخوة: وقال أبو بكر، وابن عباس، وابن الزبير: (الجد أب).
 وقرأ ابن عباس: (يا بني آدم) (وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ) [يوسف:38] (ولم يذكر أن أحداً خالف أبا بكر في زمانه، وأصحاب النبي متوافرون)، وقال ابن عباس: (يرثني ابن ابني دون إخوتي، ولا أرث أنا ابن إبن)

(2) ويُذكر عن... علي... أقاويل مختلفة⁽⁸⁾.

- **تخريج الحديث** : روي الحديث موقوفاً على (علي) من طرق عنه :

1 – الشعبي : - أخرجه الدارمي⁽⁹⁾، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽¹⁰⁾ من طريق الشيباني بلفظ : (أن أعط الجد سُبعا، ولا تعطه أحداً بعده).

– وأخرجه ابن أبي شيبة⁽¹¹⁾، ومن طريقه أخرجه البيهقي⁽¹²⁾ من طريق فراس.

بلفظ (كتب ابن عباس إلى علي يسأله عن ستة إخوة، وجد فكتب إليه: اجعله كأحدهم، وامحُ كتابي).

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 588

(2) العسقلاني، المرجع السابق، ص 396

(3) العسقلاني، المرجع السابق، ص 237

(4) العسقلاني، المرجع السابق، ص 251

(5) ابن حبان، الثقات، مصدر سابق، ج 4 ص 315

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص 222

(7) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 12 ص 21

(8) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 8 ص 151 وانظر العسقلاني، تعليق التعليق،

مصدر سابق، ج 5 ص 214

(9) الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، حديث رقم 2974 ج 9 ص 244

(10) العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 5 ص 219

(11) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 31222 ج 6 ص 260

(12) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 12438 ج 6 ص 408

— وأخرجه يزيد بن هارون في فرائضه كما في فتح الباري⁽¹⁾ من طريق محمد بن سالم.
بلفظ (كان علي يشرك بين الجد، والأخوة إلى السدس يجعله كأحدهم). (الشيبياني ، وفراس ، ومحمد بن سالم) عن
الشعبي.

— دراسة السند :

— عامر بن شراحيل الشعبي تقدم⁽²⁾. وفي سماع الشعبي من علي شبهة إنقطاع⁽³⁾ ولكن العلّائي قال : روى عن
علي (رضي الله عنه)، وذلك في صحيح البخاري، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء.⁽⁴⁾ ، وعلى هذا ينتفي إعلال البخاري
للحديث من هذه الجهة .

— سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني الكوفي ثقة⁽⁵⁾ .

— فراس بن يحيى الهمداني الخارفي أبو يحيى الكوفي المكتب صدوق ربما وهم⁽⁶⁾ متابع.

— محمد بن سالم الهمداني أبو سهل الكوفي ضعيف⁽⁷⁾ لكنّه متابع.

— الحكم على الحديث : قال ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁸⁾ .

— شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عنه.

— أخرجه الدارمي⁽⁹⁾ عن سليمان بن حرب ، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽¹⁰⁾ .

— وأخرجه البيهقي⁽¹¹⁾ من طريق معاذ.

بلفظ: (إنّ علياً كان يجعل الجد أخاً، متى يكون سادساً).

(سليمان بن حرب ، ومعاذ) عن عبد الله بن سلمة.

— دراسة السند :

— شعبة بن الحجاج تقدم⁽¹²⁾ .

— عمرو بن مرة بن طارق الجملي المرادي ثقة عابد كان لا يدلس ، ورمي بالإرجاء⁽¹³⁾ .

— عبد الله بن سلمة المرادي الكوفي

(1) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 12 ص 21

(2) ص 223

(3) ص 149

(4) العلّائي ، جامع التحصيل ، مصدر سابق ، ص 204

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 252

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 444

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 479

(8) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر السابق ، ج 12 ص 21

(9) الدارمي ، سنن الدارمي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2962 ج 4 ص 1918

(10) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 219

(11) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 12440 ج 6 ص 408

(12) ص 231

(13) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 426

قال ابن سعد: فكان يحدث فنعرف، وتُنكر⁽¹⁾.

وقال الإمام أحمد: عن عمرو بن مرة. قال: كان عبد الله بن سلمة قد كبر، فكان يحدثنا فتعرف، وتُنكر⁽²⁾. وقال البخاري: لا يتابع في حديثه⁽³⁾، ووثقه العجلي⁽⁴⁾. وقال النسائي: يروي عنه عمرو بن مرة يعرف، وينكر⁽⁵⁾. وقال أبو حاتم: تعرف، وتُنكر⁽⁶⁾.

وقال الذهبي: صويلح⁽⁷⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق تغير حفظه⁽⁸⁾.

وقالا صاحبا التحرير: ضعيف يعتبر به؛ فقد تفرد بالرواية عنه عمرو بن مرة، وأبو الزبير المكي، ولم يصح أنه الذي روى عنه أبو اسحاق السبيعي، ذكر ذلك النسائي، والخطيب، والدارقطني، والمصنف نفسه؛ حيث أفرد الذي بعده تمييزاً⁽⁹⁾، ويقصد به شيخ أبي إسحاق السبيعي، وهو عبد الله بن سلمة الهمداني.

— سليمان بن حرب الأزدي الواشي البصري قاضي مكة ثقة إمام حافظ⁽¹⁰⁾.

— معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو المثنى البصري القاضي ثقة متقن⁽¹¹⁾.

— الحكم على الحديث: قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح إلى عبد الله بن سلمة⁽¹²⁾. وهذه إشارة إلى أن ابن سلمة في القلب منه شيء، وبخاصة روايته عن عمرو بن مرة كما هو الحال هنا فيكون إسناده ضعيف.

3— محمد بن يوسف عن سفيان عن أبي إسحاق عن عبيد بن عمرو أبي إسحاق السبيعي.

— أخرجه الدارمي⁽¹³⁾، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽¹⁴⁾.

بلفظ: (جاء رجل إلى علي فسأله عن فريضة فقال إن لم يكن فيها جد فهاتها).

— دراسة السند :

— محمد بن يوسف بن واقد الضبي مولاهم الفريابي ثقة فاضل يُقال أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو

مُقدّم فيه مع ذلك عندهم على عبد الرزاق⁽¹⁵⁾.

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج 6 ص 116

(2) ابن حنبل، موسوعة أقوال أحمد في الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 4 ص 76

(3) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج 5 ص 99

(4) العجلي، الثقات، مصدر سابق، ج 2 ص 32

(5) النسائي، الضعفاء والمتروكون، مصدر سابق، ج 1 ص 203

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 5 ص 74

(7) الذهبي، الكاشف، مصدر سابق، ج 1 ص 559

(8) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 306

(9) بشار وشعيب، تحرير تقريب التهذيب، مصدر سابق، رقم 3364 ج 2 ص 217

(10) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 250

(11) العسقلاني، المرجع السابق، ص 536

(12) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 12 ص 21

(13) الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، حديث رقم 2959 ج 9 ص 226

(14) العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 5 ص 220

(15) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ج 5 ص 515

– سفيان الثوري تقدم⁽¹⁾ .

– أبو المغيرة البجلي أو الخارفي الكوفي اسمه عبيد بن المغيرة، وقيل: بن عمرو، وقيل: المغيرة بن أبي عبيد، وقيل: الوليد، وقيل: أبو الوليد المغيرة روى عنه أبو إسحاق السبيعي وحده فهو مجهول⁽²⁾ .

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ لجهالة أبو المغيرة.

4– أبو النعمان عن وهيب عن يونس عن الحسن البصري .

أخرجه الدارمي⁽³⁾ ، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽⁴⁾ .

بلفظ : (كان يشرك الجد مع الأخوة إلى السدس).

– دراسة السند :

– محمد بن الفضل السدوسي أبو النعمان البصري لقبه عارم، قال الدارقطني: تغير بأخرة، وما ظهر عنه بعد إختلاطه حديث منكر⁽⁵⁾ ، ولخص حاله ابن حجر بقوله: ثقة ثبت تغير في آخر عمره⁽⁶⁾ .

– وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري ثقة ثبت تغير قليلاً بأخرة⁽⁷⁾ ، ولكن ذكره ابن سبط الأعجمي دون بيان فترة إختلاطه، ومن روى عنه قبل أو بعد⁽⁸⁾ .

– يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري ثقة ثبت فاضل ورع⁽⁹⁾ .

– الحسن بن أبي الحسن البصري "ثقة فقيه فاضل مشهور كان يرسل كثيراً، ويدلس⁽¹⁰⁾ ، والحسن على ثقته إلا أنه لم يسمع من علي؛ قاله أبو سعيد العلائي⁽¹¹⁾ .

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ للإنقطاع في السند.

5– أبو سعيد عن أبي عبد الله عن محمد بن نصر المروزي عن محمد بن بشار عن عبد الرحمن عن سفيان

عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيد بن نضلة.

– أخرجه البيهقي⁽¹²⁾ . بلفظ (إنَّ علي بن أبي طالب كان يُعطي الجد الثلث ثم تحول إلى السدس، وإنَّ عبد الله كان يعطيه السدس ثم تحول إلى الثلث).

(1) ص 40

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 675

(3) الدارمي، سنن الدارمي، مصدر سابق، حديث رقم 2963 ج 4 ص 1918

(4) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 5 ص 220

(5) الدارقطني، موسوعة أقوال الدارقطني، مصدر سابق، ج 2 ص 461

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 502

(7) العسقلاني، المرجع السابق، ص 586

(8) سبط ابن الأعجمي، برهان، الإغباط بمن رمي من الرواة بالإختلاط، نشر دار الحديث – القاهرة، ط 1

، 1988م، تحقيق علاء الدين علي رضا، ص 371

(9) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 613

(10) العسقلاني، المرجع السابق، ص 160

(11) العلائي، جامع التحصيل، مصدر سابق، ص 162

(12) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 12436 ج 6 ص 408

– دراسة السند :

- محمد بن موسى بن الفضل الصيرفي أبو سعيد الشيخ الثقة المأمون⁽¹⁾ .
- محمد بن يعقوب الشيباني أبو عبد الله الإمام الحافظ الممتحن الحجة⁽²⁾ .
- محمد بن نصر المروزي الفقيه أبو عبد الله ثقة حافظ إمام جبل⁽³⁾ .
- محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر البزار ثقة⁽⁴⁾ .
- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم أبو سعيد البصري ثقة ثبت⁽⁵⁾ .
- سفيان الثوري⁽⁶⁾ .
- سليمان بن مهران ثقة ثبت لكنّه يدلّس⁽⁷⁾ ، ووصفه بالتدليس هنا لا يضر؛ لأنّ روايته عن إبراهيم بن يزيد، وهو من الشيوخ الذين أكثر عنهم، وروايته محمولة على الإتصال⁽⁸⁾ .
- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ثقة إلا أنّه يرسل كثيراً⁽⁹⁾ .
- عبيد بن نضلة أبو معاوية الكوفي ثقة، ووهم من قال: إنّ له صحبة⁽¹⁰⁾ .
- الحكم على الحديث : إسناده صحيح.

6– عبد الأعلى عن داود عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم تقدم تخريجه⁽¹¹⁾

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض : وردت أقاويل مختلفة عن علي في ميراث الجد لفظاً، وحقماً مع الضعف في غالب أسانيد هذه الأقوال.
- باب ميراث الجد مع الأب، والإخوة
- وقال أبو بكر، وابن عباس، وابن الزبير: (الجد أب).
- وقرأ ابن عباس: (يا بني آدم) (وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ) [يوسف:38]
- (ولم يذكر أنّ أحداً خالف أبا بكر في زمانه، وأصحاب النبي ﷺ متوافرون).
- وقال ابن عباس: (يرثني ابن ابني دون إخوتي، ولا أرث أنا ابن ابني)

(1) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، مصدر سابق ، ج 17 ص 350

(2) الذهبي ، المرجع السابق ، ج 15 ص 466

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 510

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 466

(5) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 536

(6) ص 46

(7) تقدم ص 186

(8) الذهبي ، ميزان الاعتدال ، مصدر سابق ، ج 2 ص 414

(9) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 95

(10) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 378

(11) ص 259

(3) ويُذكر عن... ابن مسعود ... أقاويل مختلفة⁽¹⁾.

— تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عبد الله بن مسعود) من طرق :

1— أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبيد بن نضلة.

— أخرجه ابن أبي شيبة⁽²⁾.

— وأخرجه البيهقي⁽³⁾ من طريق يحيى بن يحيى.

كلاهما (ابن أبي شيبة ، ويحيى بن يحيى) عن أبي معاوية.

بلفظ: (يقاسمان بالجد مع الإخوة ما بينه، وبين أن يكون السدس خيراً له من مقاسمتهم ثم إنَّ عمر كتب إلى عبد الله: ما أرى إلا أنا قد أجهنا بالجد، فإذا جاءك كتابي هذا فقاوم به مع الإخوة ما بينه، وبين أن يكون الثلث خيراً له من مقاسمتهم، فأخذ به عبد الله).

— دراسة السند :

— محمد بن خازم أبو معاوية الضير ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره⁽⁴⁾.

— سليمان بن مهران ثقة ثبت لكنّه يدلّس⁽⁵⁾، لا يضرّ تدليسه؛ لأنّه يروي عن إبراهيم النخعي، وروايته محمولة على الإتصال؛ لأنّه مكثّر عنه⁽⁶⁾.

— إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ثقة إلا أنّه يرسل كثيراً⁽⁷⁾.

— عبيد بن نضلة الخزاعي أبو معاوية الكوفي ثقة، ووهم من ذكر أنّ له صحبة⁽⁸⁾.

— الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁹⁾.

2— الأعمش عن إبراهيم النخعي تقدم تخريجه⁽¹⁰⁾.

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج8 ص151 وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج5 ص214

(2) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 31218 ج6 ص259

(3) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 12437 ج6 ص408

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص475

(5) تقدم

(6) الذهبي ، ميزان الأعتدال ، مصدر سابق ، ج2 ص414

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص95

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص378

(9) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج12 ص21

(10) ص247

3- أبو نُعيم عن زهير عن أبي إسحاق عن عبيدة السلماني. - أخرجه الدارمي ⁽¹⁾، ومن طريقه أخرجه ابن حجر ⁽²⁾. بلفظ: (عن أبي إسحاق، قال: دخلت على شريح، وعنده عامر، وإبراهيم، وعبد الرحمن ابن عبد الله في فريضة امرأة منّا: العالية، تركت زوجها، وأمها، وأخاها لأبيها، وجدها. فقال لي: هل من أخت؟ قلت: لا. قال: للبعل الشطر، وللأم الثلث. قال: فجهدت على أن يجيبني، فلم يجبني إلا بذلك. فقال إبراهيم، وعامر، وعبد الرحمن بن عبد الله: ما جاء أحد بفريضة أعضل من فريضة جئت بها. قال: فأتيت عبيدة السلماني - وكان يقال: ليس بالكوفة أحد أعلم بفريضة من عبيدة، والحارث الأعور، وكان عبيدة يجلس في المسجد، فإذا وردت على شريح فريضة فيها جد، رفعهم إلى عبيدة، ففرض - فسألته، فقال: إن شئتم نباتكم بفريضة عبد الله بن مسعود، في هذا: جعل للزوج ثلاثة أسهم النصف، وللأم ثلث ما بقي، السدس من رأس المال، وللأخ سهم، وللجد سهم قال أبو إسحاق: الجد أبو الأب)

— دراسة السند :

— الفضل بن دكين تقدم ⁽³⁾.

— عمرو بن عبد الله أبو إسحاق السبيعي ثقة ⁽⁴⁾، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين ⁽⁵⁾ ،

ووصفه بالتدليس هنا لا يضر؛ لأنه صرح بالتحديث عند الدارمي ⁽⁶⁾.

— زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي، قال صالح بن أحمد عن أبيه: في حديثه عن أبي إسحاق لين سمع منه بأخرة، وقال أبو زرعة: ثقة إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الإختلاط ، وقال أبو حاتم: زهير أحب إلينا من إسرائيل في كل شيء إلا في حديث أبي إسحاق ⁽⁷⁾، ولخص حاله ابن حجر: فقال ثقة ثبت إلا أن في سماعه عن أبي إسحاق بأخرة ⁽⁸⁾.

— إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ⁽⁹⁾.

(1) الدارمي ، سنن الدارمي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2969 ج 4 ص 1921

(2) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 221

(3) ص 78

(4) ص 44

(5) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس، مصدر سابق ، ص 42

(6) الدارمي ، سنن الدارمي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2969 ج 4 ص 1921

(7) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 3 ص 303

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 218

(9) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 95

— عبدة بن عمرو السلماني المرادي أبو عمرو الكوفي تابعي كبير مخضرم فقيه ثبت⁽¹⁾.

— الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ لأنَّ سماع زهير من أبي إسحاق بأخرة.

4— عبد الأعلى عن داود عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم تقدم تخريجه⁽²⁾

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرريض : وردت أقاويل في ميراث الجد عن عبد الله بن مسعود، وهي مختلفة لفظاً، وحكماً مع الضعف في أغلب أسانيدھا.

باب: ميراث الجد مع الأب والإخوة

وقال أبو بكر، وابن عباس، وابن الزبير: (الجد أب) .

وقرأ ابن عباس: (يا بني آدم) (وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ)

[يوسف:38] (ولم يذكر أن أحداً خالف أبا بكر في زمانه، وأصحاب النبي ﷺ متوافرون). وقال ابن عباس: (يرثني ابن ابني دون إخوتي، ولا أرث أنا ابن ابني).

(4) ويُذكر عن ... زيد أقاويل مختلفة⁽³⁾.

— تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (زيد) من طرق :

1— أبو النعمان عن وهيب عن الحسن البصري تقدم تخريجه⁽⁴⁾.

2— أبو بكر النيسابوري عن بحر بن نصر عن ابن وهب عن ابن لهيعة، ويحيى بن أيوب عن عقيل بن خالد عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن أبيه عن جده زيد ابن ثابت تقدم تخريجه⁽⁵⁾.

3— سعيد بن عامر عن همام عن قتادة بن دعامة

— أخرجه الدارمي⁽⁶⁾ ، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽⁷⁾ . بلفظ : (إنَّ زيداَ بن ثابت قال في أخت، وأم زوج وجد قال : إجعلها من سبع وعشرين للأم ستة، وللزوج تسعة، وللجد ثمانية، وللأخت أربعة).

— دراسة السند :

— سعيد بن عامر الضبعي ثقة صالح⁽⁸⁾ .

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 379

(2) ص 246

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 8 ص 151 ، وانظر العسقلاني ، تعليق

التعليق، مصدر سابق ، ج 5 ص 214

(4) ص 254

(5) ص 248

(6) الدارمي ، سنن الدارمي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2973 ج 4 ص 1924

(7) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 222

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 237

— همام بن يحيى العوذى ثقة ربما وهم⁽¹⁾.

— قتادة بن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري ثقة ثبت⁽²⁾، قال ابن أبي حاتم: قال أحمد ابن حنبل ما أعلم

قتادة روى عن أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا عن أنس⁽³⁾.

— زيد بن ثابت تقدم⁽⁴⁾

— الحكم على الحديث : إسناده ضعيف؛ للإنقطاع في السند بين قتادة ، وزيد بن ثابت .

(4) عبد الله بن محمد عن عبيد الله بن عمر القواريري عن عبد الوارث عن عمر بن عامر عن قتادة عن

سعيد بن المسيب .

— أخرجه الدارقطني⁽⁵⁾، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽⁶⁾.

بلفظ : (أنه كان يورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الأم، وواحدة من قبل الأب).

— دراسة السند :

— عبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم البغوي الحافظ الصدوق مسند عصره⁽⁷⁾.

— عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري أبو سعيد البصري ثقة ثبت⁽⁸⁾.

— عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العبدي مولاهم أبو عبيدة التنوري ثقة ثبت⁽⁹⁾.

— عمر بن عامر السلمى البصري، اختلف فيه جرحا وتعديلا : ترجم له البخاري، ولم يذكره بجرح، ولاتعديل⁽¹⁰⁾.

أما المعدلون : وثقه ابن معين، وابن المديني، والإمام أحمد، والعجلي، وابن حبان، والذهبي⁽¹¹⁾.

المجرحون : اختلف قول ابن معين فيه؛ فقال: ثقة، وقال أخرى: ليس به بأس، وقال: ضعيف. وضعفه يحيى بن

سعيد، وشعبة، وأبو داود، والنسائي، والساجي⁽¹²⁾.

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 574

(2) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 453

(3) ابن أبي حاتم ، المراسيل ، مصدر سابق ، ص 168

(4) ص 250

(5) الدارقطني ، سنن الدارقطني ، مصدر سابق ، حديث رقم 4138 ج 5 ص 162

(6) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 5 ص 222

(7) العسقلاني ، لسان الميزان ، مصدر سابق ، ج 3 ص 338

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 373

(9) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 367

(10) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، ج 6 ص 181

(11) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 7 ص 410

(12) العسقلاني ، المرجع السابق

ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق له أو هام⁽¹⁾.

— قتادة بن دعامة السدوسي ثقة ثبت⁽²⁾، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽³⁾.

— سعيد بن المسيب تقدم⁽⁴⁾.

وسعيد مع ثقته إلا أن العلاءي قال: قال مالك لم يسمع سعيد بن المسيب من زيد بن ثابت⁽⁵⁾.

— زيد بن ثابت تقدم⁽⁶⁾.

— الحكم على الحديث: إسناده ضعيف؛ للإنقطاع في السند بين سعيد، وزيد بن ثابت.

5— عبد الأعلى عن داود عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم تقدم تخريجه⁽⁷⁾

— سبب التعليق بصيغة التمریض: وردت أقاويل في ميراث الجد عن زيد، وهي مختلفة لفظاً، وحكماً مع الضعف في أغلب أسانيدھا.

(5) وقال أبو هريرة عن النبي ﷺ: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء)، ويروى نحوه

عن زيد بن خالد... عن النبي ﷺ، ولم يخص الصائم من غيره⁽⁸⁾

- تخريج الحديث: روي الحديث مرفوعاً عن (زيد بن خالد الجهني) من طريق:

أبي سلمة بن عبد الرحمن عنه.

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁹⁾، ومن طريقه أخرجه الطبراني⁽¹⁰⁾، والإمام أحمد⁽¹¹⁾،

وأبو داود⁽¹²⁾، والترمذي⁽¹³⁾، والنسائي⁽¹⁴⁾، والبغوي⁽¹⁵⁾، عن محمد بن إبراهيم.

(1) العسقلاني، المرجع السابق، ص 414

(2) ص 96

(3) العسقلاني، تعريف اهل التقديس، مصدر سابق، ص 43

(4) ص 35

(5) العلاءي، جامع التحصيل، مصدر سابق، ص 184

(6) ص 250

(7) ص 246

(8) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 3 ص 31، وانظر، العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 157

(9) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (عوامة)، مصدر سابق، حديث رقم 1797 ج 1 ص 168

(10) الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، حديث رقم 5224 ج 5 ص 244

(11) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 17048 ج 28 ص 282

(12) أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، حديث رقم 47، ج 1 ص 12

(13) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، حديث رقم 23 ج 1 ص 77

(14) النسائي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 3029 ج 3 ص 291

(15) البغوي، شرح السنة، مصدر سابق، ج 1 ص 58

- وأخرجه الإمام أحمد⁽¹⁾ عن يحيى بن كثير.

كلاهما (محمد بن إبراهيم، ويحيى بن كثير) عن أبي سلمة عنه.

- دراسة السند :

- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قيل اسمه عبد الله، وقيل إسماعيل ثقة مكثر⁽²⁾.

- زيد بن خالد الجهني المدني صحابي مشهور⁽³⁾.

- محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي أبو عبد الله المدني ثقة له أفراد⁽⁴⁾ توبع.

- يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي ثقة ثبت لکنه يدللس، ويرسل⁽⁵⁾، ووصفه بالتدليس لا يضر؛ لأنه صرح بالتحديث عند الإمام أحمد⁽⁶⁾ وهو متابع.

قال الترمذي: قال حدثنا محمد بن العلاء حدثنا عبدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: (لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة).

وقال محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد الجهني قال سمعت رسول الله ﷺ: (يقول لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل الحديث).

فسألت محمداً عن هذا الحديث أيهما أصح؟ فقال: حديث زيد بن خالد أصح.

قال أبو عيسى: وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح أيضاً؛ لأن هذا الحديث معروف من حديث أبي هريرة، وفي حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد زيادة ما ليس في حديث أبي هريرة، وكلاهما عندي صحيح⁽⁷⁾. وقال ابن حجر: بإثر هذا رجح البخاري طريق محمد بن إبراهيم لأمرين أحدهما: إن فيه قصة، وهي قول أبي سلمة فكأن زيد بن خالد يضع السواك منه موضع القلم من إذن الكاتب فكلما قام إلى الصلاة استاك ثانيهما: أنه توبع فأخرج الإمام أحمد: من طريق يحيى بن أبي كثير حدثنا أبو سلمة عن يزيد بن خالد فذكر نحوه⁽⁸⁾.

(1) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 17048 ج 28 ص 282

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 645

(3) العسقلاني، المرجع السابق، ص 223

(4) العسقلاني، المرجع السابق، ص 465

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 596

(6) ابن حنبل، المسند، مصدر سابق، حديث رقم 17048 ج 28 ص 282

(7) الترمذي، علل الترمذي الكبير، رقم 13 ص 6

(8) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 4 ص 159

- الحكم على الحديث : قال الترمذي حديث حسن صحيح⁽¹⁾ .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرريض :

قال ابن حجر : علقه بصيغة التمرريض للإختلاف الواقع فيه⁽²⁾ . وأقول هذا فيه نظر ؛ مادام أن البخاري رجح حديث زيد بن خالد فلا خلاف في الحديث ، إِمَّا علقه بصيغة التمرريض لإختلاف الواقع في لفظ الحديث ويدل على ذلك أن المتن المعلق جاء بلفظ : وقال أبو هريرة: عن النبي ﷺ: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء). ثم أورد بعده الحديث المعلق بقوله: ويروى نحوه عن زيد بن خالد...عن النبي ﷺ⁽³⁾ . وقول البخاري (نحوه) أي إعتمد على لفظ أبي هريرة السابق ، وبالمقارنة لفظ أبي هريرة مع المتن الذي أخرجه الإمام أحمد والذي جاء بلفظ: (لولا أن أشق على أمتي، لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة)⁽⁴⁾ ترى الإختلاف بين المتنين ؛ حيث حديث أبي هريرة جاء بلفظ: (عند كل وضوء)، وحديث زيد بن خالد جاء بلفظة (عند كل صلاة).

(6) حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: سمعت الزهري، وسأله إسماعيل بن أمية، قال: أخبرني عنبسة بن سعيد، أن أبا هريرة رضي الله عنه أتى النبي ﷺ فسأله، قال له بعض بني سعيد بن العاص لا تعطه، فقال: أبو هريرة هذا قاتل ابن قوئل فقال: (واعجبه لوبر، تدلّ من قدوم الضأن⁽⁵⁾). ويذكر عن الزبيدي، عن الزهري، قال: أخبرني عنبسة بن سعيد أنه سمع أبا هريرة، يُخبر سعيد بن العاص قال: بعث رسول الله ﷺ أبان على سرية من المدينة قبل نجد، قال أبو هريرة: فقدم أبان، وأصحابه على النبي ﷺ بخير بعد ما افتتحها، وإن حُزم خيلهم لليف قال أبو هريرة: قلت: يا رسول الله، لا تقسم لهم، قال أبان: وأنت بهذا يا وبر، تحدر من رأس ضأن. فقال النبي ﷺ: (يا أبان اجلس) فلم يقسم لهم⁽⁶⁾ .

- تخرجه الحديث : روي الحديث عن (أبي هريرة) مرفوعاً من طريق :

محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عنبسة بن سعيد عنه.

- أخرجه الطيالسي⁽⁷⁾ ، وأبوداود⁽⁸⁾ ، وابن الجارود⁽⁹⁾ ، والطحاوي⁽¹⁰⁾ ، وابن المنذر⁽¹¹⁾ ، والطبراني⁽¹²⁾ ، وأبو نعيم⁽¹³⁾ ، والبيهقي⁽¹⁴⁾ ، عن إسماعيل بن عيَّاش.

(1) الترمذي ، سنن الترمذي، مصدر سابق ، حديث رقم 1ج23 ص77

(2) العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج3 ص157

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج3 ص31 ، وانظر ، العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج3 ص157

(4) ابن حنبل ، المسند ، مصدر سابق ، حديث رقم 17048 ج28 ص282

(5) (واعجبه لوبر، تدلّ من قدوم الضأن) قال العيني : واعجبه : لأعجب ، لوبر : دويبة تشبه النور وقيل الأصغر من السنور لا ذنب لها لا يدجن في البيوت ، تدلى : نزل ، قدوم الضأن : أسم جبل لدوس وقيل : الغنم ، القدوم : الطرف . انظر : العيني ، عمدة القاري ، مصدر سابق ، ج26 ص91

(6) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج5 ص138 ، وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق، ج4 ص134

(7) الطيالسي ، مسند الطيالسي ، مصدر سابق ، حديث رقم 2591 ج1 ص338

(8) أبو داود ، سنن أبي داود ، مصدر سابق ، حديث رقم 2723 ج3 ص73

(9) ابن الجارود ، المنتقى ، مصدر سابق ، حديث رقم 1060 ج3 ص218

(10) الطحاوي ، شرح مشكل الآثار ، حديث رقم 2906 ج7 ص346 ، وانظر شرح معاني الآثار ،

مصدر سابق، حديث رقم 5231 ج3 ص244

(11) ابن المنذر ، محمد بن إبراهيم ، الأوسط في السنن والإجماع والإختلاف، نشر دار طيبة ، الرياض -السعودية ، ط1 ، 1985م، تحقيق

احمد بن محمد بن حنيف ، حديث رقم 6536 ج11 ص148

(12) الطبراني ، سليمان بن احمد ، المعجم الأوسط ، نشر دار الحرمين - القاهرة ، تحقيق طارق بن عوض الله ،

حديث رقم 3242 ج3 ص307

(13) أبو نعيم ، معرفة الصحابة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1030 ج1 ص326

(14) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 12920 ، ج6 ص543

- وأخرجه أبو نعيم⁽¹⁾، وابن مندة كما في تغليق التعليق⁽²⁾ عن عبد الله بن سالم.
كلاهما (اسماعيل بن عيَّاش، وعبد الله بن سالم) عن الزبيدي.

- دراسة السند :

- محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي أبو الهذيل الحمصي القاضي ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري⁽³⁾.

- عنبسة بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي أخو عمرو الأشدق ثقة⁽⁴⁾.
- أبو هريرة الدوسي تقدم⁽⁵⁾.

- إسماعيل بن عيَّاش بن سليم العنسي أبو عتبة الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مُخَلِّط في غيرهم⁽⁶⁾ وقد توبع.

- عبد الله بن سالم الأشعري أبو يوسف الحمصي ثقة رمي بالنصب⁽⁷⁾.

- الحكم على الحديث : قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا محمد بن الوليد الزبيدي⁽⁸⁾ يقصد بهذا المتن، وإلا روى سفيان بن عيينة عن الزهري موصولاً عند البخاري⁽⁹⁾. فالحديث ضعيف

- أسباب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

علقه بصيغة التمريض؛ لأنَّ رواية الزبيدي تخالف رواية سفيان بن عيينة في المتن، والتي صدرَّ الباب بها كما تقدم .

(1) أبو نعيم ، معرفة الصحابة ، مصدر سابق ، حديث رقم 1031 ج 1 ص 326

(2) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 134

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 506

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 432

(5) تقدم ص 36

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 109

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 304

(8) الطبراني ، سليمان بن احمد ، المعجم الأوسط ، نشر دار الحرمين - القاهرة ، تحقيق طارق بن عوض الله ، حديث رقم 3242 ج 3 ص 307

(9) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 5 ص 138 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، ج 4 ص 134

المبحث الخامس

بيان الرأي الفقهي المرجوح

يقول الحاكم في معرفة علوم الحديث : النَّوع العشرون معرفة فقه الحديث؛ إذ هو ثمرة هذه العلوم ،وبه قوام الشريعة ،فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس ،والرأي ،والإستنباط والجدل ،والنظر فمعروفون في كل عصر ،وأهل كل بلد ،ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضوع فقه الحديث عن أهله؛ ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث ؛إذا هو نوع من أنواع هذا العلم⁽¹⁾.

إنَّ الصناعة الفقهية عند هذا الإمام الفقيه المحدث الذي أعتنى أشد العناية بهذا الجانب قاصداً الإستنباط ،ومن تتبع الجامع الصحيح وجد ذلك واضحاً في أبوابه ،وتراجمه فتجد يُصدَّر النقل في بداية بابه بأمر فقهي وهو اختياره ثم يتلوه بآراء أخرى معاكسة لما يراه مبيناً بذلك أن هذا هو رأي مرجوح عنده أوتراه يُحشَّد من الأقوال والآثار التي تدعم فقهه ورأيه.

نعم إنَّك أمام البخاري ،وجامعه الذي صار محط أنظار من كان الفقه عنايته ،وزاده؛ لأنَّه توج هذا الجامع بالتراجم ،والتي قيل عنها "فقه البخاري في تراجمه"⁽²⁾.

ومن خلال دراستي الخاصة بالتعليق الممرَّض وجدت البخاري علَّق أحاديث من هذا النوع ؛وغايته التنبيه على الرأي الفقهي المرجوح عنده كما في الأمثلة التالية :

(1)باب: متى يقضى قضاء رمضان:

وقال ابن عباس: لا بأس أن يُفرَّق لقول الله تعالى: (فعدة من أيام أخر) [البقرة: 184].

وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر: لا يصلح حتى يبدأ برمضان

وقال إبراهيم: إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما، ولم ير عليه طعاماً

ويذكر عن ... ابن عباس: أنه يُطعم، ولم يذكر الله الإطعام، إنما قال: (فعدة من أيام أخر)⁽³⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (ابن عباس) من طريق:

(1) الحاكم ، محمد بن عبد الله ، معرفة علوم الحديث ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط2 ، 1977م ،

تحقيق السيد المعظم حسين ، ص 112

(2) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ، ص11

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، ج3 ص35 انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج3 ص85

شعبة عن الحكم عن ميمون بن مهران عنه.

- أخرجه ابن الجعد⁽¹⁾.

- وأخرجه البيهقي⁽²⁾ من طريق يزيد بن هارون.

كلاهما (ابن الجعد ، ويزيد بن هارون) عن شعبة به.

- دراسة السند :

- شعبة بن الحجاج تقدم⁽³⁾.

- الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا إنه ربما دلس⁽⁴⁾، ووصفه بالتدليس لا يضر؛ لأنه من أهل المرتبة الثانية⁽⁵⁾.

- ميمون بن مهران الجزري أبو أيوب أصله كوفي نزل الرقة ثقة فقيه ولي الجزيرة لعمر ابن عبد العزيز، وكان يرسل⁽⁶⁾.

- عبد الله بن عباس تقدم⁽⁷⁾.

- يزيد بن هارون بن زاذان السلمى مولاهم أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد⁽⁸⁾.

- الحكم على الحديث : إسناده صحيح.

- سبب تعليق الحديث بصيغة التمريض :

1- لأنه خلاف ما يرى البخاري فقد ترجم للباب بقوله باب: متى يقضى قضاء رمضان وقال ابن عباس: لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى: (فعدة من أيام أخر) [البقرة : 148]، وقال سعيد بن المسيب في صوم العشر: لا يصلح حتى يبدأ برمضان، وقال إبراهيم: إذا فرط حتى جاء رمضان آخر يصومهما، ولم

(1) ابن الجعد ، مسند بن الجعد، مصدر سابق ، حديث رقم 235 ج 1 ص 53

(2) البيهقي ، السنن الكبرى، مصدر سابق ، حديث رقم 8211 ج 4 ص 422

(3) ص 231

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 175

(5) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 30

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 556

(7) ص 27

(8) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 606

ير عليه طعاماً، ويُذكر عن ابن عباس: أنه يطعم، ولم يذكر الله الإطعام، إنما قال: (فعدة من أيام أخر)⁽¹⁾،
فالبخاري لا يرى الإطعام.

2- الرواية بالمعنى، والإختصار: حيث جاء المتن المعلق بلفظ كما أوردناه أعلاه، والمتن الذي أخرجه ابن الجعد بلفظ: (سئل بن عباس عن رجل دخل في رمضان، وعليه رمضان آخر لم يصمه قال: يصوم هذا الذي أدركه، ويصوم الذي عليه، ويطعم لكل يوم مسكيناً نصف صاع)⁽²⁾، وكذلك المتن الذي أخرجه البيهقي بلفظ: عن ابن عباس: (في رجل أدركه رمضان، وعليه رمضان آخر، قال: " يصوم هذا، ويطعم عن ذاك كل يوم مسكيناً، ويقضيه (3) .

(2) ويروى عن جابر بن زيد، والحسن تحرّم عليه⁽⁴⁾

— تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (جابر بن زيد، والحسن البصري) من طريق: أبو أسامة عن هشام عن قتادة عنه

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁵⁾

- دراسة السند :

- حماد بن أسامة القرشي، أبو أسامة مشهور بكنيته، ثقة ثبت، ربما دلس، وكان لأخرة يحدث من كتب غيره⁽⁶⁾، أما وصفه بالتدليس فليس له تأثير؛ لأن ابن حجر جعله في المرتبة الثانية من المدلسين⁽⁷⁾، أما قوله: كان يحدث بأخرة من كتب غيره فقد رده ابن حجر بقوله: هذا القول نقله الذهبي أن الأزدي نقله عن سفيان الثوري، قال ابن حجر: ولكن الأزدي لم ينقله إلا عن سفيان بن وكيع، وهو به أليق، وسفيان بن وكيع ضعيف⁽⁸⁾.

- هشام بن أبي عبد الله سنبر الدستوائي ثقة ثبت⁽⁹⁾.

- قتادة بن دعامة السدوسي ثقة تقدم⁽¹⁰⁾.

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، ج 3 ص 35 انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 85

(2) ابن الجعد، مسند بن الجعد، مصدر سابق، حديث رقم 235 ج 1 ص 53

(3) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 8211 ج 4 ص 422

(4) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 7 ص 11 انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 404

(5) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 16242 ج 3 ص 481

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 177

(7) العسقلاني، تعريف أهل التقديس، مصدر سابق، ص 30

(8) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 3 ص 4

(9) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 573

(10) ص 86

- جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثقة⁽¹⁾.

- الحسن البصري تقدم⁽²⁾.

- الحكم على الحديث : إسناده صحيح.

- سبب تعليق الحديث عند البخاري بصيغة التمريض :

بيان الرأي الفقهي المرجوح عنده ، ويدل على ذلك :

جاءت الترجمة التي ترجم بها البخاري للباب بقوله :باب ما يحل من النساء ،وما يحرم

قوله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ... الآية) [النساء23] ، ثم جاء بقوله : وقال عكرمة: عن ابن عباس

(إذا زنى بها⁽³⁾ لم تُحرّم عليه إمرأته) ، ثم جاء الحديث المعلق: ويروى عن جابر بن زيد ،والحسن تحرّم عليه⁽⁴⁾.

نخلص أنّ البخاري لا يرى على من زنى بأمرأته تُحرّم عليه إمرأته مستدلاً بالآية القرآنية التي جمعت المحرمات

،ويقول ابن عباس الذي علقه بصيغة الجزم.

⁽¹⁾ العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص136

⁽²⁾ ص189

⁽³⁾ بها : أي بأمرأته ، راجع العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص156

⁽⁴⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج7 ص11

انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج4 ص404

المبحث السادس

الإختلاف في الفتوى

المطلب الأول : إذا كانت المسألة من الخلافات

(1)باب: لا طلاق قبل النكاح

قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَنْعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا) [الأحزاب : 49]،

وقال ابن عباس: (جعل الله الطلاق بعد النكاح).

ويروى في ذلك عن علي ... أَنَّهَا لَا تُطَلَّقُ⁽¹⁾.

— تخريج الحديث: روي الحديث موقوفاً على (علي) :

1— مبارك عن الحسن البصري عنه

— أخرجه عبد الرزاق⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾

— دراسة السند :

— مبارك بن فضالة أبو فضالة البصري صدوق يدلّس ويسوي⁽⁴⁾. وجعله الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين⁽⁵⁾، وهذا ليس له تأثير هنا لأنه يروي عن الحسن ، قال المروزي عن أحمد : ماروى عن الحسن يحتج به⁽⁶⁾.

— الحسن البصري ثقة⁽⁷⁾، والحسن على ثقته؛ إلا أنه لم يسمع من علي، قال أبوحاتم: رأى علياً، ولم يسمع منه⁽⁸⁾، وقال الحافظ ابن حجر: لم يسمع من علي⁽⁹⁾، وهو متابع .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(2) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11454 ج 6 ص 417

(3) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 14883 ج 7 ص 524

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 519

(5) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 104

(6) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 10 ص 27

(7) ص 189

(8) ابن أبي حاتم ، المراسيل ، مصدر سابق ، ص 31

(9) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 382

– الحكم على الحديث : إسناده حسن

2– جويبر عن الضحاك عن النَّزال بن سبرة عنه :

– أخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾ عن الثوري

– وأخرجه البيهقي⁽²⁾ عن سعيد .

كلاهما (الثوري ، وسعيد) به.

– دراسة السند :

– جويبر تصغير جابر ، ويقال اسمه جابر ، وجويبر لقب بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي نزيل الكوفة راوي التفسير ضعيف جداً⁽³⁾ .

– الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم ، أو أبو محمد الخراساني :

وثقّه ابن معين ، وابن حنبل ، والعجلي ، ويعقوب بن سفيان ، وابن حبان ، وابن عدي والدارقطني⁽⁴⁾ .

أما من جرّحه : شعبة ، ويحيى بن سعيد فيما قاله ابن المديني عن يحيى بن سعيد: كان شعبة لا يحدث عن الضحاك بن مزاحم ، وكان ينكر أن يكون لقي ابن عباس قط ، وقال علي عن يحيى بن سعيد: كان الضحاك عندنا ضعيفاً ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، وقال البيهقي : غير محتج به ، وقال ابن عدي : في رواياته كلها نظر إمّا اشتهر بالتفسير⁽⁵⁾ .

ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق كثير الإرسال⁽⁶⁾ .

– النَّزال بن سبرة الهلالي ثقة ، وقيل: إنَّ له صحبة⁽⁷⁾ .

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف ؛ لضعف جويبر.

وروي هذا الحديث مرفوعاً عن (علي) من طريق النَّزال عنه⁽⁸⁾ :

(1) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11451 ج 6 ص 416

(2) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، حديث رقم 14884 ج 7 ص 524

(3) العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 143 ، وانظر : تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 2 ص 106

(4) العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، تهذيب التهذيب ، نشر دار الفكر – بيروت ، ط 14 ، 1984م ، ج 4

ص 397

(5) العسقلاني ، المرجع السابق

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 280

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 560

(8) انظر الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11450 ج 6 ص 416 ، انظر البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ،

حديث رقم 15658 ج 7 ص 759 ، انظر ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، مصدر سابق ، حديث رقم 2149 ج 1 ص 660 ، انظر البغوي ، شرح

السنة ، مصدر سابق ، ج 5 ص 93

قال عبد الرزاق: قال سفيان لمعمر: إنَّ جويبراً حدثنا بهذا الحديث، ولم يرفعه؛ قال: معمر، وحدثنا به مراراً يرفعه⁽¹⁾.

وقال العقيلي: وهذا يرويه معمر عن جويبر عن الضحاك عن النَّزال عن (علي) مرفوعاً، ورواه الثوري: عن جويبر موقوفاً، وهو الصواب⁽²⁾.

وروي مرفوعاً أيضاً: من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رُقَيْش أَنَّهُ سمع خاله عبد الله ابن أبي أحمد بن جحش⁽³⁾، قال الطبراني: تفرَّد به أحمد بن صالح⁽⁴⁾، وقال ابن حجر: في سنده ضَعْفٌ⁽⁵⁾.

– سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض :

1- لأنَّ هذه المسألة من الخلافات المشهورة وهذا ما أشار إليه :

ابن حجر بقوله: وقد تجوَّز البخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقاً مع أنَّ بعضهم يُفصَّل، وبعضهم يَخْتَلَفُ عليه، ولعل ذلك هو النكتة في تصديره النقل عنهم (بصيغة التمریض)، وهذه المسألة من الخلافات الشهيرة، وللعلماء فيها مذاهب: الوقوع مطلقاً، وعدم الوقوع مطلقاً، والتفصيل بين ما إذا عُيِّنَ أو عُمِمَ، ومنهم من توقف فقال بعدم الوقوع (الجمهور) كما تقدم، وهو قول الشافعي، وابن مهدي، وأحمد وإسحاق، وداود، وأتباعهم، وجمهور أصحاب الحديث، وقال بالوقوع مطلقاً: أبو حنيفة، وأصحابه، وقال بالتفصيل: ربيعة، والثوري، والليث، والأوزاعي، وابن أبي ليلى، ومن قبلهم ممن تقدم ذكره، وهو ابن مسعود، وأتباعه، ومالك في المشهور عنه، وعنه عدم الوقوع مطلقاً، ولو عُيِّنَ، وعن ابن القاسم مثله، وعنه أَنَّهُ توقفوا كذا عن الثوري، وأبي عبيد، وقال جمهور المالكية: بالتفصيل⁽⁶⁾.

وقال العيني: وقد ذكر البخاري هؤلاء المذكورين (بصيغة التمریض)، ونسب جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقاً مع أنَّ في بعض من ذكر عنه تفصيلاً، وفي سند البعض كلاماً على ما نشير إلى البعض⁽⁷⁾.

(1) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 15658 ج 7 ص 759

(2) العقيلي، الضعفاء، مصدر سابق، ج 4 ص 428

(3) انظر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، مصدر سابق، حديث رقم 658 ج 2 ص 131

انظر الطبراني، المعجم الأوسط، مصدر سابق، حديث رقم 290 ج 1 ص 95

انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 441

(4) الطبراني، المعجم الأوسط، مصدر سابق، حديث رقم 290 ج 1 ص 95

(5) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 9 ص 382

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ج 9 ص 386

(7) العيني، عمدة القاري، مصدر سابق، ج 30 ص 99

2- الرواية بالمعنى : حيث جاء المتن المعلق بلفظ ويروى عن علي أنها لا تطلق⁽¹⁾ في حين جاء لفظ المتن عند عبد الرزاق (سأل رجل علياً قال: قلت: إن تزوجت فلانة فهي طالق، فقال علي: ليس بشيء) وهذا سببه أن البخاري دمج الكل في موضع واحد، وبالتالي تصرّف بالمتن.

(2) ويروى في ذلك عن ... عروة بن الزبير... أنها لا تطلق⁽²⁾.

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عروة بن الزبير) :

- أخرجه عبد الرزاق⁽³⁾، وأخرجه ابن حجر⁽⁴⁾ من طريق هشام بن عروة.

- دراسة السند :

- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي ثقة فقيه ربما دلس⁽⁵⁾، ووصفه بالتدليس لا يضر؛ لأنه من أهل المرتبة الأولى⁽⁶⁾.

- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ثقة فقيه مشهور⁽⁷⁾.

- الحكم على الحديث : قال ابن حجر: هذا سنده صحيح⁽⁸⁾.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

1- لأن هذه المسألة من الخلافات المشهورة وقد تقدم الكلام عن هذه النقطة⁽⁹⁾.

2- الرواية بالمعنى : حيث جاء لفظ المتن المعلق بلفظ : ويروى في ذلك عن عروة بن الزبير أنها لا تطلق⁽¹⁰⁾، أما المتن الذي أخرجه عبد الرزاق جاء بلفظ: (لا طلاق قبل النكاح ، ولا عتاقة إلا من بعد الملك)⁽¹¹⁾

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(2) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45

انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 441

(3) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11464 ج 6 ص 419

(4) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 442

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 573

(6) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 21

(7) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 389

(8) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 382

(9) ص 292

(10) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45

انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 441

(11) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11464 ج 6 ص 419

(3) وَيُرَوَّى فِي ذَلِكَ عَنْ ... عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ... أَنَّهَا لَا تُطْلَقُ (1).

– تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (علي بن الحسين) من طريقين :

1 – شعبة عن الحكم بن عتيبة عنه

– أخرجه علي بن الجعد (2) ومن طريقه أبو بكر (3) عن علي .

– وأخرجه ابن أبي شيبعة (4) عن غندر .

كلاهما (علي بن الجعد ، وغندر) به .

– الحكم بن عتيبة أبو محمد الكوفي ثقة ثبت؛ إلا أنه ربما دلس (5)، ووصفه بالتدليس هنا لا يضر؛ لأنه من أهل المرتبة الثانية (6).

– علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي زين العابدين ثقة ثبت (7).

– محمد بن جعفر الهذلي المعروف بغندر ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة (8). وهو متابع

– الحكم على الحديث : قال ابن حجر: إسناده صحيح (9).

2 – يحيى بن آدم عن إسرائيل عن أبي إسحاق السبيعي عنه

– أخرجه عبد الله بن أيوب المخزومي في فوائده كما في تغليق التعليق (10).

– دراسة السند :

– يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية ثقة حافظ فاضل (11).

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45،

انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(2) ابن الجعد ، علي ، مسند علي بن الجعد ، نشر مؤسسة نادر – بيروت ، ط 1 ، 1990 م ، تحقيق عامر احمد حيدر ، حديث رقم 245 ص 54

(3) ابوبكر الشافعي ، الفوائد المشهور بالغيلانيات ، نشر دار ابن الجوزي – الرياض ، ط 1 ، 1997 م ، تحقيق حلمي كامل أسعد ، حديث رقم

91 ص 134

(4) ابن أبي شيبعة ، مصنف ابن أبي شيبعة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 17828 ج 4 ص 64

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 175

(6) العسقلاني ، تعريف اهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 58

(7) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، ص 400

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 472

(9) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 383

(10) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 444

(11) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 587

— إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني أبو يوسف الكوفي ثقة تُكلم فيه بلا حجة⁽¹⁾، وسماعه من أبي إسحاق في غاية الإتقان؛ للزومه إيّاه؛ لأنّه جده، وكان خصيصاً به قاله: الحافظ ابن حجر⁽²⁾.

— عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني أبي إسحاق السبيعي ثقة مكثّر عابد إختلط بأخرة⁽³⁾، وهو متابع.

— الحكم على الحديث: قال ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁴⁾.

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيز:

1— لأنّ هذه المسألة من الخلافات المشهورة وقد تقدم الكلام عن هذه النقطة⁽⁵⁾.

2— الرواية بالمعنى: حيث جاء المتن المعلق بلفظ: ويروى في ذلك عن علي بن الحسين أنّها لا تُطلق⁽⁶⁾، أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة جاء بلفظ: (لاطلاق إلا بعد نكاح)⁽⁷⁾

(4) ويروى في ذلك عن ... سعيد بن جبير ... أنّها لا تُطلق⁽⁸⁾.

— تخريج الحديث: روي الحديث موقوفاً على (سعيد بن جبير):

— أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁹⁾ من طريق:

عبد الله بن نمير عن عبد الملك بن أبي سليمان عنه.

— دراسة السند:

— عبد الله بن نمير الهمداني أبو هشام الكوفي ثقة صاحب حديث⁽¹⁰⁾.

— عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة العرزمي: وقد وثقه: ابن سعد، وأحمد بن حنبل، وعثمان الدارمي، وأبوزرعة، وابن عمارالموصلي، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، والترمذي، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات.

(1) العسقلاني، المرجع السابق، ص104

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج5 ص392، انظر الذهبي، ميزان الأعتدال، مصدر سابق، ج5 ص326

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص423

(4) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج9 ص383

(5) ص292

(6) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج7 ص45، انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج4 ص439

(7) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة(الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 17828 ج4 ص64

(8) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج7 ص45، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج4 ص439

(9) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة(الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 17826 ج4 ص64

(10) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص327

ولم يتكلم فيه سوى ابن معين قال عنه: ضعيف، ثم قال مرة أخرى: ثقة، وكذلك شعبة فيما نقله الترمذي بقوله: ثقة مأمون لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة، وقال: قد كان حدث شعبة عنه ثم تركه، ويقال: إنَّه تركه؛ لحديث الشفاعة الذي تفرد به⁽¹⁾. ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق له أوهام⁽²⁾، وأرى كلامه فيه نظر لأمرين؛ الأول: لقد أطلق توثيقه من ذكرنا، والثاني: قال عن هذا الحديث إسناده صحيح.

— سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي ثقة ثبت، وروايته عن عائشة، وأبي موسى، ونحوهما مرسله⁽³⁾.

— الحكم على الحديث: قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁴⁾.

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرير:

1— لأنَّ هذه المسألة من الخلافات المشهورة وقد تقدم الكلام عن هذه النقطة⁽⁵⁾.

2— الرواية بالمعنى: حيث جاء المتن المعلق بلفظ: ويروى في ذلك عن سعيد بن جبير (أنَّها لا تُطلق⁽⁶⁾)، أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة جاء بلفظ: عن سعيد بن جبير (في الرجل يقول: يوم أتزوج فلانة فهي طالق قال: ليس بشيء، إمَّا الطلاق بعد النكاح)⁽⁷⁾.

(5) ويروى في ذلك عن طاوس: أنَّها لا تُطلق⁽⁸⁾.

— تخريج الحديث: روي الحديث موقوفاً على (طاوس) من ثلاث طرق:

1— معمر عن ابن طاوس عنه:

— أخرجه عبد الرزاق⁽⁹⁾، ومن طريقه يعقوب بن سفيان كما في تغليق التعليق⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾.

(1) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 6 ص 352

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 363

(3) العسقلاني، المرجع السابق، ص 234

(4) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 9 ص 383

(5) ص 292

(6) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 439

(7) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 17826 ج 4 ص 64

(8) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 439

(9) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 11469 ج 6 ص 420

(10) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 446

(11) البيهقي، السنن الكبرى، مصدر سابق، حديث رقم 14890 ج 7 ص 526

– دراسة السند :

– معمر بن راشد تقدم⁽¹⁾.

– عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني أبو محمد ثقة فاضل عابد⁽²⁾.

– طاوس بن كيسان اليماني، وقيل: اسمه ذكوان، وطاوس لقب ثقة فقيه فاضل⁽³⁾.

– الحكم على الحديث : إسناده صحيح .

2— عتاب عن خصيف عنه:

– أخرجه سعيد بن منصور كما في تغليق التعليق⁽⁴⁾.

– دراسة السند :

– عتاب بن بشير الجزري :

وثقه : ابن معين ، والعجلي ، والدارقطني .

وقال أحمد ، وابن أبي حاتم ، وابن عدي : لأبس به .

وضعه: ابن المديني ، وقال ابن سعد ، والنسائي : ليس بذاك في الحديث .

وُضِعَّ لروايته عن خصيف نسخة ، وفيها أحاديث ، ومتون أنكرت عليه ، قاله الأمام أحمد ، والجوزجاني⁽⁵⁾.

– خصيف بن عبد الرحمن الجزري أبو عون :

المعدلون : وثقه: ابن سعد، وابن معين، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وقال ابن عدي: ولخصيف نسخ

، وأحاديث كثيرة، وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه، ورواياته إلا إن يروى عنه عبد العزيز بن

عبد الرحمن؛ فإن رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف .

(1) ص 86

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 281

(3) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 281

(4) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 445

(5) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 7 ص 83

المجرحون :

وقال ابن معين: إننا كنا نتجنب حديثه.

قال الأمام أحمد: ضعيف الحديث، وقال أيضاً: مضطرب الحديث، وقال أخرى: ضعيف الحديث.

وقال أبو طالب سئل أحمد: عن عتاب بن بشير فقال: أرجو أن لا يكون به بأس روى أحاديث بأخرة منكراً، وما أرى إلا أنها من قبل خصيف⁽¹⁾.

وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم: صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه.

وقال ابن حبان: تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به آخرون، وكان شيخاً صالحاً فقيهاً عابداً إلا أنه كان يخطئ كثيراً فيما يروي، ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته إلا أن الإنصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات، وترك ما لم يتابع عليه، وهو ممن أستخبر الله تعالى فيه، وقال الأزدي: ليس بذاك، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي⁽²⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة⁽³⁾.
- الحكم على الحديث: إسناده ضعيف؛ لضعف رواية عتاب عن خصيف فإنها فيها مقال.

3- معتمر عن الليث عنه:

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾.

- دراسة السند :

- معتمر بن سليمان التيمي أبو محمد البصري يلقب الطفيل ثقة⁽⁵⁾.

- الليث بن أبي سليم بن زعيم: قال ابن معين: ضعيف⁽⁶⁾، وقال أحمد بن حنبل: ليس هو بذاك، وقال أيضاً: مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس⁽⁷⁾، وقال البخاري: ليث بن أبي سليم صدوق إلا أنه يغلط⁽⁸⁾، وقال الجوزجاني: يُضعف حديثه ليس بثبت⁽⁹⁾، وقال العجلي: جائز الحديث، وقال مرة لا بأس به⁽¹⁰⁾.

(1) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 3 ص 123

(2) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 3 ص 123

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 193

(4) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (عوامة)، مصدر سابق، حديث رقم 18124 ج 5 ص 17

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 539

(6) ابن معين، يحيى، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، نشر دار المأمون للتراث - دمشق، 400هـ، تحقيق احمد محمد نور سيف، رقم 560 ص 158

(7) ابن حنبل، احمد، العلل ومعرفة الرجال، نشر المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض، ط 1988، 1، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، رقم 2691 ج 1 ص 70

(8) الترمذي، محمد بن عيسى، علل الترمذي الكبير، نشر عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط 1، 1409هـ، تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعدي، ص 390

(9) الجوزجاني، أحوال الرجال، مصدر سابق، ص 91

(10) العجلي، احمد بن عبد الله، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، نشر مكتبة الدار، المدينة المنورة - السعودية، ط 1، 1985م، تحقيق عبد العليم عبدالعظيم البستوي، ج 2 ص 231

وقال النسائي: ضعيف⁽¹⁾.

وقال العقيلي: كان ابن عيينة يضعف ليث بن أبي سليم⁽²⁾.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث⁽³⁾.

وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه⁽⁴⁾.

وقال ابن عدي: ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه⁽⁵⁾.

ولخص حاله ابن حجر: بقوله صدوق اختلط جداً، ولم يتميَّز حديثه فترك⁽⁶⁾.

— الحكم على الحديث : إسناده ضعيف لضعف الليث.

وروي مرفوعاً: عن طاوس ، أخرجه عبد الرزاق⁽⁷⁾ عن سمع طاوسا عن طاوس عن النبي ﷺ ، قال ابن حجر: وهذا مرسل ، وفيه راو لم يُسَمَّ⁽⁸⁾.

وأخرجه البيهقي⁽⁹⁾ من طريق: طاوس عن معاذ عن النبي ﷺ ، قال ابن حجر: وهذا منقطع⁽¹⁰⁾ ، والإنقطاع بين طاوس ، ومعاذ.

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمریض :

1— لأن هذه المسألة من الخلافات المشهورة وقد تقدم الكلام عن هذه النقطة⁽¹¹⁾.

2— الرواية بالمعنى : حيث جاء المتن المعلق بلفظ : ويروى في ذلك عن طاوس : أنها لا تُطلق⁽¹²⁾ ، أما المتن الذي أخرجه عبد الرزاق جاء بلفظ : (لاطلاق قبل نكاح)⁽¹³⁾.

(1) النسائي ، أحمد بن شعيب ، الضعفاء والمتروكون ، نشر دار الوعي -- حلب ، ط 1 ، 1396 هـ ، تحقيق محمد إبراهيم زايد ، ج 1 ص 230

(2) العقيلي ، محمد بن عمرو ، الضعفاء الكبير ، نشر دار ابن عباس - مصر ، ط 2 ، 2008 م ، تحقيق مازن السرساوي ، ج 5 ص 175

(3) ابن أبو حاتم ، الجرح والتعديل ، مصدر سابق ، ج 7 ص 178

(4) ابن حبان ، المجروحين ، مصدر سابق ، ج 1 ص 442

(5) ابن عدي ، الكامل في ضعفاء الرجال ، مصدر سابق ، ج 6 ص 89

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 464

(7) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11457 ج 6 ص 417

(8) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 383

(9) البيهقي ، السنن الكبرى ، مصدر سابق ، مصدر سابق ، حديث رقم 14882 ج 7 ص 524

(10) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 446

(11) ص 292

(12) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(13) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11469 ج 6 ص 420

(6) وَيُرَوَّى فِي ذَلِكَ عَنْ ... الْحَسَنِ ... : أَنَّهَا لَا تُطْلَقُ⁽¹⁾.

– تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (الحسن البصري) من طريقين :

1 – هشيم عن منصور ، ويونس عنه

– أخرجه سعيد بن منصور كما في فتح الباري⁽²⁾ ، وابن أبي شيبة⁽³⁾ .

– دراسة السند :

– هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي⁽⁴⁾ جعله ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين⁽⁵⁾

– منصور بن زاذان الواسطي أبو المغيرة الثقفي ثقة ثبت عابد⁽⁶⁾ .

– يونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبيد البصري ثقة ثبت فاضل ورع⁽⁷⁾ .

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف لعنعة هشيم .

2 – وأخرجه عبد الرزاق⁽⁸⁾ من طريق هشام عنه.

– دراسة السند :

– هشام بن حسان الأزدي القردوسي ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن ، وعطاء مقال ؛ لأنه قيل : كان يرسل عنهما⁽⁹⁾ ، وهو متابع ، أما هشام بن حسان ، وروايته عن الحسن فيها مقال ؛ لأنه قيل : كان يرسل عنهما قلت : صحح أحاديث هشام عن الحسن الإمام البخاري⁽¹⁰⁾ ، ومسلم⁽¹¹⁾ ، والترمذي⁽¹²⁾ ،

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(2) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 384

(3) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 18032 ج 4 ص 82

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 574

(5) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 110

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 546

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 613

(8) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11466 ج 6 ص 419

(9) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 572

(10) العسقلاني ، هدي الساري ، مصدر سابق ، ص 471

(11) مسلم ، المسند الصحيح ، مصدر سابق ، حديث رقم 1456 ج 3 ص 147

(12) الترمذي ، سنن الترمذي ، مصدر سابق ، حديث رقم 1756

وابن خزيمة⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾، قلت: ثم إنَّ البخاري قال: قال: عمرو بن علي حدثنا سعيد ابن عامر قال: سمعت هشاماً قال: جاورت الحسن عشر سنين⁽³⁾، ورد الذهبي على قول نعيم بن حماد: سمعت سفيان يقول: لقد أتى هشام أمراً عظيماً؛ براويته عن الحسن. قيل: لنعيم: لِمَ؟ قال: لأنَّه كان صغيراً. قلت (الذهبي): هذا فيه نظر، بل كان كبيراً. وقد جاء أيضاً عن نعيم بن حماد، عن سفيان بن عيينة، قال: كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن. فهذا أصح.⁽⁴⁾

- الحسن بن أبي الحسن البصري تقدم⁽⁵⁾.

- الحكم على الحديث: إسناده صحيح.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض:

1- لأنَّ هذه المسألة من الخلافات المشهورة وقد تقدم الكلام عن هذه النقطة⁽⁶⁾.

2- الرواية بالمعنى: حيث جاء المتن المعلق بلفظ: ويروى في ذلك عن الحسن: أنَّها لا تُطلق⁽⁷⁾، أما المتن الذي أخرجه عبد الرزاق جاء بلفظ: (لاطلاق قبل النكاح)⁽⁸⁾، أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة، جاء بلفظ: (لا يرى طلاق المكره شيئاً)⁽⁹⁾.

(7) ويروى في ذلك عن ... نافع بن جبير، ومحمد بن كعب ... : أنَّها لا تُطلق⁽¹⁰⁾

- تخريج الحديث: روي الحديث موقوفاً على (نافع، ومحمد بن كعب)

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹¹⁾ من طريق: جعفر بن عون عن أسامة بن زيد عنهما

(1) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، مصدر سابق، حديث رقم 994

(2) ابن حبان، صحيح ابن حبان، مصدر سابق، حديث رقم 440

(3) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، ج 8 ص 197

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 6 ص 355

(5) ص 189

(6) ص 292

(7) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 439

(8) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، مصدر سابق، حديث رقم 11466 ج 6 ص 419

(9) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت)، مصدر سابق، حديث رقم 18032 ج 4 ص 82

(10) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 439

(11) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت)، مصدر سابق، حديث رقم 17834 ج 4 ص 65

- دراسة السند :

- جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي صدوق⁽¹⁾.

- أسامة بن زيد الليثي مولاهم أبو زيد المدني، اختلف فيه جرحاً، وتعديلاً :

أما المعدلون : وثقه بن معين ، والعجلي ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وأبو يعلى ، والحاكم ، وابن حبان ، وابن نمير ، وقال ابن عدي : يروى عنه الثوري ، وجماعة من الثقات ، ويروى عنه ابن وهب نسخة صالحة ، وهو كما قال ابن معين : ليس بحديثه بأس ، وهو خير من أسامة بن زيد بن أسلم⁽²⁾.

المجرحون : وقال ابن معين : كان يحيى بن سعيد يُضعفه. وقال أيضاً: أنكروا عليه أحاديث، وقال أحمد: ليس بشئ. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه روى عن نافع أحاديث منكر فقلت له: أراه حسن الحديث، فقال: إن تدبرت حديثه فستعرف فيه النكرة. وقال الآجري عن أبي داود: صالح إلا أن يحيى يعنى ابن سعيد أمسك عنه بأخرة. وقال الدارقطني: لما سمع يحيى القطان إنَّه حدث عن عطاء عن جابر رفعه (أيام منى كلها منحراً)، قال: إشهدوا أيَّيَّ قد تركت حديثه. وقال الدارقطني: فمن أجل هذا تركه البخاري. وقال ابن القطان الفاسي: لم يحتج به مسلم إنَّما أخرج له إستهناداً ، وقال: يقول سمعت سعيد بن المسيب؛ قال ابن القطان: هذا أمر منكر لأنَّه بذلك يساوي نسخة الزهري⁽³⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق يهمل⁽⁴⁾، وقال صاحب التحرير: هو حسن الحديث إلا عند المخالفة⁽⁵⁾.

- نافع بن جبير بن مطعم النوفلي أبو محمد، وأبو عبد الله المدني ثقة فاضل⁽⁶⁾.

- محمد بن كعب بن سليم بن أسد أبو حمزة القرظب المدني ثقة عالم⁽⁷⁾.

- الحكم على الحديث : إسناده حسن .

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرير :

1- لأنَّ هذه المسألة من الخلافات المشهورة وقد تقدم الكلام عن هذه النقطة⁽⁸⁾.

2- أسامة بن زيد الليثي متكلم ومختلف فيه .

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 141

(2) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 1 ص 183

(3) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 1 ص 183

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 98

(5) بشار وشعيب ، تحرير تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، رقم 317 ج 1 ص 111

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 558

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 504

(8) ص 292

3- الرواية بالمعنى : حيث جاء المتن المعلق بلفظ : ويُروى في ذلك عن نافع بن جبير، ومحمد بن كعب : أنَّها لا تُطلق⁽¹⁾، أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة جاء بلفظ : (لاطلاق إلا بعد نكاح)⁽²⁾

(8) ويُروى في ذلك عن ... القاسم بن عبد الرحمن ... : أنَّها لا تُطلق⁽³⁾.

تخريج الحديث :

روي الحديث موقوفاً على (القاسم بن عبد الرحمن) من طريق :
وكيع عن معرّف عن عمرو بن دينار عن طاوس عنه .

- أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁴⁾ .

- دراسة السند :

- وكيع بن الجراح تقدم⁽⁵⁾ .

- معرف بن واصل السعدي ثقة⁽⁶⁾ .

- عمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم ثقة ثبت⁽⁷⁾ .

- طاوس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري ثقة فقيه فاضل⁽⁸⁾ .

- القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي أبو عبد الرحمن الكوفي ثقة عابد⁽⁹⁾ .

- الحكم على الحديث : إسناده صحيح.

- سبب تعليق الحديث بصيغة التمرّيز :

1- لأنّ هذه المسألة من الخلافات المشهورة وقد تقدم الكلام عن هذه النقطة⁽¹⁰⁾ .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(2) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت) ، مصدر سابق ، حديث رقم 17834 ج 4 ص 65

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ،

مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(4) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت)، مصدر سابق ، حديث رقم 17831 ج 4 ص 64

(5) ص 29

(6) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 540

(7) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 421

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 281

(9) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 450

(10) ص 292

2- الرواي بالمعنى : حيث جاء المتن المعلق بلفظ : ويُروى في ذلك عن القاسم بن عبد الرحمن : أنَّها لا

تُطلق⁽¹⁾ ، أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة جاء بلفظ : (لاطلاق قبل نكاح)⁽²⁾

(9) باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، وكذلك يُروى عن عمر ...⁽³⁾

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (عمر بن الخطاب) من طريقين :

1- الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عنه:

- أخرجه عبد الرزاق⁽⁴⁾ ، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر⁽⁵⁾ عن معمر .

- وأخرجه البزار⁽⁶⁾ ، وأبو يعلى⁽⁷⁾ عن سفيان بن عيينة .

— دراسة السند :

— محمد بن شهاب الزهري تقدم⁽⁸⁾ .

— عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه ثبت⁽⁹⁾.

- عبد الله بن عباس تقدم⁽¹⁰⁾ .

- عمر بن الخطاب صحابي تقدم⁽¹¹⁾ .

— الحكم على الحديث : إسناده صحيح .

2 - كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عنه:

— أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹²⁾ .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45 ، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(2) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 17831 ج 4 ص 64

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 7

انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 355

(4) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 5209 ج 3 ص 74

(5) ابن المنذر ، الأوسط ، مصدر سابق ، حديث رقم 949 ج 3 ص 290

(6) البزار ، مسند البزار ، مصدر سابق ، حديث رقم 194 ج 1 ص 299

(7) أبو يعلى ، مسند أبي يعلى ، مصدر سابق ، حديث رقم 151 ج 1 ص 141

(8) ص 69

(9) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 372

(10) ص 27

(11) ص 92

(12) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 3271 ج 1 ص 285

- دراسة السند:

- كثير بن هشام الكلبي أبو سهل الرقي ثقة.⁽¹⁾

- جعفر بن برقان الكلبي أبو عبد الله الرقي :

أحاديثه عن الزهري مضطربة أما في غير الزهري فهو ثقة إذ أجمع أهل الجرح ، والتعديل على ذلك : وابن سعد ، ويحيى ابن معين ، وأحمد ، وأبو نعيم ، والعجلي ، وابن حبان ، وابن عدي ، وابن شاهين ، والذهبي .

وقال الإمام أحمد : هو ضابط لحديث ميمون.⁽²⁾

ولخص حاله ابن حجر فقال : صدوق يهم في حديث الزهري .⁽³⁾

- ميمون بن مهران الجزري ثقة فقيه ، وكان يرسل .⁽⁴⁾

- سويد هو ابن غفلة أبو أمية الجعفي مخضرم من كبار التابعين قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ ، وكان مسلماً في حياته⁽⁵⁾

- الحكم على الحديث : إسناده صحيح .

- سبب تعليق البخاري الحديث بصيغة التمريض:

الأول : لأنه روي عن الصحابة عامة ، وعمر (رضي الله عنه) خاصة خلاف ذلك .

وقال ابن حجر: (قوله باب وقت الجمعة) : أي أوله إذا زالت الشمس جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها لضعف دليل المخالف⁽⁶⁾ ، ومعنى ذلك :

يفسره قوله أيضاً : روى أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له ، وابن أبي شيبة من رواية عبد الله بن سيدان قال (شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت صلاته ، وخطبته قبل نصف النهار ، وشهدتها مع عمر (رضي الله عنه) فكانت صلاته ، وخطبته إلى أن أقول قد انتصف النهار)⁽⁷⁾ ، رجاله ثقات إلا عبد الله بن سيدان ؛ فإنه تابعي

(1) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 460

(2) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 2 ص 73

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 140

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 140

(5) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 556

(6) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 378

(7) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 5210 ج 3 ص 174 ، وانظر : ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت) ، مصدر سابق ، رقم حديث 5132 ج 1 ص 444

كبير إلا أنه غير معروف العدالة، وقال البخاري: لا يتابع على حديثه⁽¹⁾، وقال ابن عدي: شبه المجهول⁽²⁾، بل عارضه ما هو أقوى منه فروى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة أنه (صلى مع أبي بكر، وعمر حين زالت الشمس)⁽³⁾، قال ابن حجر: إسناده قوي⁽⁴⁾.

وقال ابن بطال: إنما ذكر البخاري الصحابة في صدر هذا الباب؛ لأنه قد روى عن أبي بكر، وعمر، وعثمان أنهم كانوا يصلون الجمعة قبل الزوال من طريق لا يثبت⁽⁵⁾.

أما الثاني: هو الرواية بالمعنى: حيث جاء الحديث المعلق بقوله (باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، وكذلك يروى عن عمر⁽⁶⁾) أما المتن الذي أخرجه عبد الرزاق جاء بلفظ: (هجرت يوم الجمعة، فلما زالت الشمس خرج عمر فصعد المنبر، وأخذ المؤذن في أذانه)⁽⁷⁾، وهذه رواية بالمعنى.

(10) باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، وكذلك يروى عن ... علي ...⁽⁸⁾:

- تخريج الحديث :

روي الحديث موقوفاً على (علي بن أبي طالب) من طريق :

أبي أسحاق السبيعي عنه:

- أخرجه ابن سعد⁽⁹⁾، وابن المنذر⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾ عن زهير.

- وأخرجه أبو نعيم⁽¹²⁾ عن أبي بكر النهشلي، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽¹³⁾

كلاهما (زهير، والنهشلي) عن أبي أسحاق به.

(1) البخاري، التاريخ الكبير، مصدر سابق، رقم 328 ج 5 ص 110

(2) ابن عدي، الكامل، مصدر سابق، رقم 1031 ج 4 ص 222

(3) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 3271 ج 1 ص 285

(4) العسقلاني، المرجع السابق

(5) ابن بطال، علي بن خلف، شرح صحيح البخاري، نشر مكتبة الرشد - الرياض، ط 2، 2003م، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ج 2 ص 497

(6) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 2 ص 7 انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 2 ص 355

(7) تقدم

(8) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 2 ص 7

انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 2 ص 355

(9) ابن سعد، الطبقات الكبرى، مصدر سابق، ج 6 ص 314

(10) ابن المنذر، الأوسط، مصدر سابق، حديث رقم 986 ج 2 ص 351

(11) البيهقي، معرفة السنن والآثار، مصدر سابق، حديث رقم 6386 ج 4 ص 336

(12) أبو نعيم، حلية الأولياء، مصدر سابق، ج 4 ص 341

(13) العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 357

- دراسة السند :

- عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني أبو إسحاق السبيعي ثقة مكثراً عابداً اختلط بأخرة⁽¹⁾، وجعله الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين⁽²⁾، الذين لا تقبل عنعناتهم إلا إذا صرحوا بالسماع.

- علي بن أبي طالب تقدم⁽³⁾.

- زهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي نزيل الجزيرة ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة⁽⁴⁾، توبع.

- أبو بكر النهشلي الكوفي قيل: اسمه عبد الله بن قطاف أو ابن أبي قطاف، وقيل: وهب، وقيل: معاوية، وقال ابن سعد: وهو نهشلي من أنفسهم، وكان مرجئاً، وكان عابداً ناسكاً، وله أحاديث، ومنهم من يستضعفه، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه، وعباس الدوري عن ابن معين: ثقة، وقال أبو داود: ثقة كوفي مرجئ⁽⁵⁾، وقال الذهبي: وقد تكلم فيه ابن حبان، فقال: كان شيخاً صالحاً، فاضلاً، غلب عليه التقشف، حتى صار يهيم، ولا يعلم، ويخطئ، ولا يفهم، فبطل الاحتجاج به. قلت (الذهبي): بل هو صدوق، احتج به: مسلم، وغيره⁽⁶⁾ ولخص حاله ابن حجر فقال صدوق رمي بالإرجاء⁽⁷⁾، وهو متابع

- الحكم على الحديث : إسناده صحيح

- سبب تعليق البخاري الحديث بصيغة التمريض :

الأول: لأنه روي عن الصحابة أنهم اختلفوا في وقت الجمعة مع ضعف دليل المخالف وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: فقد ترجم للباب (قوله باب وقت الجمعة) أي أوله إذا زالت الشمس جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها؛ لضعف دليل المخالف⁽⁸⁾ ، وبين ابن حجر معنى ضعف دليل المخالف : قال ابن حجر: فروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن سلمة قال: (صلى بنا عبد الله يعني ابن مسعود الجمعة ضحى، وقال خشيت عليكم الحر).⁽⁹⁾ قال ابن حجر: وعبد الله صدوق إلا أنه ممن تغير لما كبر قاله: شعبة، وغيره. ومن

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 423

(2) العسقلاني، تعريف أهل التقديس، مصدر سابق، ص 42

(3) ص 46

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 218

(5) العسقلاني، تهذيب التهذيب، مصدر سابق، ج 12 ص 39

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، ج 7 ص 333

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 625

(8) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 2 ص 387

(9) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 5134 ج 1 ص 444

طريق سعيد ابن سويد قال: (صلى بنا معاوية الجمعة ضحى) ⁽¹⁾، قال ابن حجر: سعيد ذكره ابن عدي في الضعفاء ⁽²⁾.

الثاني: الرواية بالمعنى : حيث جاء الحديث المعلق بلفظ: (باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، وكذلك يروى عن علي ⁽³⁾) أما المتن الذي أخرجه ابن سعد جاء بلفظ: (حدثنا أبو إسحاق أنه صلى خلف علي الجمعة قال: فصلها بالهاجرة بعدما زالت الشمس، وإنه رآه قائماً أبيض اللحية أجليح) ⁽⁴⁾، وهذه رواية بالمعنى.

(11) باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، وكذلك يروى عن ... النعمان بن بشير ... ⁽⁵⁾.

- تخريج الحديث :

روي الحديث موقوفاً على (النعمان بن بشير) من طريق :

عبيد الله بن موسى عن الحسن عن سماك عنه.

- أخرجه ابن أبي شيبة ⁽⁶⁾ ومن طريقه أخرجه ابن المنذر ⁽⁷⁾ عن عبيد الله.

- دراسة السند :

- عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي أبو محمد ثقة كان يتشيع ، قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم ، واستصغر في سفیان الثوري ⁽⁸⁾.

- الحسن بن صالح بن صالح بن حي ، وهو حيان بن شفي الهمداني الثوري ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع ⁽⁹⁾.

- سماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبو المغيرة ، أختلف فيه جرحاً ، وتعديلاً: لم يذكره البخاري بجرح ولاتعديل ⁽¹⁰⁾.

المعدلون : وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، وابن عدي ⁽¹¹⁾ ، وقال العلّائي: إحتج به مسلم عن جابر، والنعمان بن

بشير ⁽¹⁾

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة ، المرجع السابق ، حديث رقم 5135 ج 1 ص 445

⁽²⁾ العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 387

⁽³⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 7 وانظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 355

⁽⁴⁾ تقدم

⁽⁵⁾ البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، ج 2 ص 7 انظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 355

⁽⁶⁾ ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 5145 ج 1 ص 445

⁽⁷⁾ ابن المنذر ، الأوسط ، مصدر سابق ، حديث رقم 957 ج 3 ص 298

⁽⁸⁾ العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 375

⁽⁹⁾ العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 161

⁽¹⁰⁾ البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، ج 4 ص 173

⁽¹¹⁾ العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 4 ص 204

المجروحون : قال العلاءي، وقال يعقوب بن شيبه: قلت لابن المديني رواية سماك عن عكرمة فقال: مضطربة ،

وقال زكرياء بن عدي: عن ابن المبارك سماك ضعيف في الحديث.

وقال أبو طالب عن أحمد مضطرب الحديث .

وقال ابن عمار: يقولون إنَّه كان يغلط ، ويختلفون في حديثه.

وقال العجلي: بكري جازز الحديث إلا أنَّه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء ، وكان الثوري يضعفه بعض الضعف ، ولم يرغب عنه أحد.

قال يعقوب: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وهو في غير عكرمة صالح ، وليس من المتثبتين ، ومن سمع منه قديماً مثل شعبة ، وسفيان فحديثهم عنه صحيح .

وقال النسائي: ليس به بأس ، وفي حديثه شيء ، وقال أيضاً: كان ربما لقن فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنَّه كان يلقن فيتلقن . وقال البزار في مسنده : كان رجلاً مشهوراً لا أعلم احداً تركه ، وكان قد تغير قبل موته . وقال صالح جزرة: يضعف ، وقال ابن خراش: في حديثه لين⁽²⁾ . ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن⁽³⁾ . ومع هذا فما تقدم يكاد كله ينصب في روايته عن عكرمة ، أما هنا في هذا المقام روايته عن النعمان بن بشير ، وقد وثقها العلاءي كما تقدم .

- النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي له ، ولأبويه صحبة⁽⁴⁾

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁵⁾

- سبب تعليق الحديث عند البخاري بصيغة التمرير :

الأول : لأنَّه روي عن الصحابة أنهم اختلفوا في وقت الجمعة مع ضعف دليل المخالف وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: فقد ترجم للباب (قوله باب وقت الجمعة) أي أوله إذا زالت الشمس جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها؛ لضعف دليل المخالف⁽⁶⁾ ، وبين ابن حجر معنى ضعف دليل المخالف : قال ابن حجر: فروى ابن أبي شيبه من طريق عبد الله بن سلمة قال: (صلى بنا عبد الله يعني ابن مسعود الجمعة ضحى ، وقال خشيت عليكم الحر).⁽⁷⁾ قال ابن حجر: وعبد الله صدوق إلا أنَّه ممن تغير لما كبر قاله: شعبة ، وغيره . ومن

(1) العلاءي ، أبو سعيد ، المختلطين ، نشر مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط 1 ، 1996م ، تحقيق رفعت فوزي

عبد المطلب وعلي عبد الباسط ، ص 94

(2) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 4 ص 204

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 255

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 563

(5) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 387

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ج 2 ص 387

(7) ابن أبي شيبه ، مصنف ابن أبي شيبه (الحوث) ، مصدر سابق ، حديث رقم 5134 ج 1 ص 444

طريق سعيد ابن سويد قال: (صلى بنا معاوية الجمعة ضحى) ⁽¹⁾، قال ابن حجر: سعيد ذكره ابن عدي في الضعفاء ⁽²⁾.

الثاني : سماك بن حرب فيه مقال، وهو مختلف في توثيقه.

الثالث :الرواية بالمعنى :

حيث جاء الحديث المعلق بلفظ (باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، وكذلك يُروى عن عمر ⁽³⁾) أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة جاء بلفظ: (كان النُعمان بن بشير يصلي بنا الجمعة بعد ما تزول الشمس) ⁽⁴⁾، وهذه رواية بالمعنى.

(12)باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس،وكذلك يُروى عن... عمرو بن حُرَيْث ... ⁽⁵⁾.

- تخريج الحديث :

روي الحديث موقوفاً على (عمرو بن حُرَيْث) من طريق :

محمد بن بشير العبدي عن عبد الله بن الوليد عن الوليد بن العيزار عنه.

- أخرجه ابن أبي شيبة ⁽⁶⁾.

- وأخرجه ابن المنذر ⁽⁷⁾ من طريق عيسى.

كلاهما (ابن أبي شيبة، و عيسى) به.

- دراسة السند :

- محمد بن بشير العبدي أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ ⁽⁸⁾

- عبد الله بن الوليد بن عبد الله بن معقل المزني الكوفي، ويقال: له العجلي ثقة ⁽⁹⁾.

⁽¹⁾ ابن أبي شيبة، المرجع السابق، حديث رقم 5135 ج 1 ص 445

⁽²⁾ العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 2 ص 387

⁽³⁾ البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 2 ص 7 انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 2 ص 355

⁽⁴⁾ ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 5145 ج 1 ص 445

⁽⁵⁾ البخاري، الجامع الصحيح المختصر، ج 2 ص 7 انظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 2 ص 355

⁽⁶⁾ ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 5146 ج 1 ص 445

⁽⁷⁾ ابن المنذر، الأوسط، مصدر سابق، حديث رقم 992 ج 2 ص 352

⁽⁸⁾ العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 469

⁽⁹⁾ العسقلاني، المرجع السابق، ص 328

- الوليد بن العيزار بن حري العبدي الكوفي ثقة⁽¹⁾.

- عمرو بن حُرَيْث بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي صحابي صغير⁽²⁾.

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽³⁾.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض :

الأول : لأنه روي عن الصحابة أنهم اختلفوا في وقت الجمعة مع ضعف دليل المخالف وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: فقد ترجم للباب (قوله باب وقت الجمعة) أي أوله إذا زالت الشمس جزم بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها؛ لضعف دليل المخالف⁽⁴⁾ ، وبين ابن حجر معنى ضعف دليل المخالف :

قال ابن حجر: فروى ابن أبي شيبه من طريق عبد الله بن سلمة قال: (صلى بنا عبد الله يعني ابن مسعود الجمعة ضحى، وقال خشيت عليكم الحر).⁽⁵⁾ قال ابن حجر: وعبد الله صدوق إلا أنه ممن تغير لما كبر قاله: شعبة، وغيره. ومن طريق سعيد ابن سويد قال: (صلى بنا معاوية الجمعة ضحى)⁽⁶⁾ ، قال ابن حجر: سعيد ذكره ابن عدي في الضعفاء⁽⁷⁾.

الثاني: الرواية بالمعنى: حيث جاء الحديث المعلق بلفظ (باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، وكذلك يُروى عن عمر⁽⁸⁾) ، أما المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبه جاء بلفظ: (ما رأيت إماماً كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حريث ، كان يصلها إذا زالت الشمس).⁽⁹⁾ وهذه رواية بالمعنى.

(1) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 583

(2) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 420

(3) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 378

(4) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 387

(5) ابن أبي شيبه ، مصنف ابن أبي شيبه (الحوث)، مصدر سابق ، حديث رقم 5134 ج 1 ص 444

(6) ابن أبي شيبه ، المرجع السابق ، حديث رقم 5135 ج 1 ص 445

(7) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 387

(8) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 2 ص 7

انظر العسقلاني ، تعليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 2 ص 355

(9) ابن أبي شيبه ، مصنف ابن أبي شيبه (الحوث)، مصدر سابق ، حديث رقم 5146 ج 1 ص 445

المطلب الثاني

إذا روي عن الراوي خلاف فتواه

مثاله قوله : (1)باب: لا طلاق قبل النكاح

قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَخُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا) [الأحزاب : 49]،

وقال ابن عباس: (جعل الله الطلاق بعد النكاح).

ويروى في ذلك عن ... سعيد بن المسيب ... أنها لا تطلق (1).

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (سعيد بن المسيب) من طريقين :

1- عبد الكريم عنه

- أخرجه عبد الرزاق (2) عن معمر.

- وأخرجه عبد الرزاق (3) أيضاً عن ابن جريج .

كلاهما (ابن جريج ، ومعمر) به

- دراسة السند :

- عبد الكريم بن مالك الجزري أبوسعيد مولى بني أمية ،وهو الخضري ثقة متقن (4).

- معمر بن راشد تقدم (5) .

- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج تقدم (6) .

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح (7) .

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45

انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 441

(2) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11461 ج 6 ص 418

(3) الصنعاني ، المرجع السابق ، حديث رقم 11462 ج 6 ص 418

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 361

(5) ص 86

(6) ص 62

(7) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 382

2- هشيم عن يحيى بن سعيد، وداود بن أبي هند عنه .

- أخرجه سعيد بن منصور كما في تغليق التعليق⁽¹⁾

- دراسة السند :

- هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي⁽²⁾ جعله ابن حجر من أهل المرتبة الثالثة من المدلسين⁽³⁾ ، ووصفه بالتدليس لا يضر؛ لأنه صرّح بالسماع عند ابن حجر.

- داود بن أبي هند تقدم⁽⁴⁾ .

- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري أبو سعيد القاضي ثقة ثبت⁽⁵⁾ .

- سعيد بن المسيب تقدم⁽⁶⁾ .

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁷⁾ .

- سبب تعليق البخاري بصيغة التمريض :

ورد خلافه عن سعيد بن المسيب: حيث جاء المتن الذي أخرجه عبد الرزاق، ولفظه: (لا طلاق قبل النكاح)⁽⁸⁾ بينما ورد بلفظ آخر عن سعيد بن المسيب بلفظ (لا طلاق قبل النكاح إلا إن سمّاها ، وإن لم يُسمّها)⁽⁹⁾ .

(2) وَيُرْوَى فِي ذَلِكَ عَنْ ... شُرَيْحٍ ... أَنَّهَا لَا تُطَلَّقُ⁽¹⁰⁾ .

- تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (شُرَيْح) من طريق :

(1) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 441

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 574

(3) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 110

(4) ص 83

(5) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 591

(6) ص 35

(7) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 382

(8) الصنعاني ، مصنف عبد الرزاق ، مصدر سابق ، حديث رقم 11461 ج 6 ص 418

(9) الصنعاني ، المرجع السابق ، حديث رقم 11460 ج 6 ص 418

(10) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45، انظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 439

أبي مبشر عن سعيد بن جبير عنه.

— أخرجه سعيد بن منصور كما في تعليق التعليق⁽¹⁾ من طريق أبي عوانة.

— وأخرجه ابن أبي شيبة⁽²⁾ من طريق شعبة.

كلاهما (أبو عوانة، وشعبة) من طريق أبي مبشر.

— دراسة السند :

— جعفر بن إياس أبو مبشر بن أبي وحشية ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير⁽³⁾.

— سعيد بن جبير الأسدي ثقة ثبت، وروايته عن عائشة، وأبي موسى، ونحوها مرسله⁽⁴⁾.

— شريح بن الحارث بن قيس الكوفي النخعي القاضي ثقة، وقيل له صحبة⁽⁵⁾.

— وضاح اليشكري الواسطي البزاز أبو عوانة ثقة ثبت⁽⁶⁾.

— شعبة بن الحجاج تقدم⁽⁷⁾.

— الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁸⁾.

— سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض: لأنه روي عن شريح خلافة: حيث جاء لفظ المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: (لا طلاق إلا بعد نكاح)⁽⁹⁾، وهو المتن المعلق نفسه أما المتن الذي روي خلاف هذا، والذي أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: (عن شريح أن رجلاً سأله عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق فقال: له شريح: إذا سمعت بوادي النداء ما حلت له يعني أنها طالق)⁽¹⁰⁾.

(3) ويروى في ذلك عن ... القاسم، وسالم ... أنها لا تطلق⁽¹¹⁾.

— تخريج الحديث : روي الحديث موقوفاً على (القاسم، وسالم) من طريق :

(1) العسقلاني، المرجع السابق، ج4 ص444

(2) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 17830 ج4 ص64

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص139

(4) العسقلاني، المرجع السابق، ص234

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص265

(6) العسقلاني، المرجع السابق، ص580

(7) ص231

(8) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج9 ص383

(9) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوث)، مصدر سابق، حديث رقم 17830 ج4 ص64

(10) ابن أبي شيبة، المرجع السابق، حديث رقم 17846 ج4 ص66

(11) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج7 ص45، وانظر العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج4 ص439

يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الأنصاري عنه .

— أخرجه أبو عبيد⁽¹⁾، ومن طريقه أخرجه ابن حجر⁽²⁾.

- دراسة السند :

— يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي أبو سعيد القطان البصري ثقة متقن حافظ⁽³⁾.

— يزيد بن هارون بن زاذان مولاهم أبو خالد الواسطي ثقة متقن عابد⁽⁴⁾.

— القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ثقة أحد الفقهاء السبعة⁽⁵⁾.

— سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أحد الفقهاء السبعة كان ثبناً فاضلاً عابداً⁽⁶⁾.

- الحكم على الحديث : قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح⁽⁷⁾.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّيز : قد روي عن القاسم، وسالم خلفه: حيث جاء لفظ المتن الذي أخرجه أبو عبيد، وهو المتن المعلق نفسه بلفظ: (كان القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله، وعمر بن عبد العزيز لا يرون الطلاق قبل النكاح)⁽⁸⁾، أما الذي روي عنهما خلفه فقد أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: (سئل القاسم، وسالم عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي طالق قالوا: هي كما قال).⁽⁹⁾ وأشار إلى ذلك ابن حجر بقوله: قد روي عن القاسم خلفه : أنبأنا محمد بن أحمد عن يحيى بن سعد الآتي إلى محمد بن أبي نصر أنا علي بن أحمد بن سعيد ثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج ابن منهال ثنا جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر): أنه سئل إذا قال الرجل: كل امرأة أتزوجها فهي طالق فكرهه).

وبه إلى جرير بن حازم عن عثمان السبتي: سئل القاسم، وأنا أسمع عن رجل قال: إن تزوجت فلانة فهي طالق قال: (إن استطعت أن لا تكون أنت ذلك الرجل فلا تكونه)⁽¹⁰⁾.

(1) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 383

(2) العسقلاني ، تغليق التعليق ، ج 4 ص 445

(3) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 591

(4) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 606

(5) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 451

(6) العسقلاني ، المرجع السابق ، ص 226

(7) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 9 ص 383

(8) العسقلاني ، المرجع السابق ، ج 9 ص 383

(9) العسقلاني ، المرجع السابق

(10) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(4) وَيُرَوَّى فِي ذَلِكَ عَنْ... عطاء... : أَنَّهَا لَا تُطْلَقُ (1).

– تخريج الحديث : روي الحديث موقوفا على (عطاء) من طريقين :

1 – عتاب عن خصيف عنه:

– أخرجه سعيد بن منصور كما في تغليق التعليق (2).

– دراسة السند :

– عتاب بن بشير الجزري : وثقه : ابن معين ، والعجلي ، والدارقطني .

وقال أحمد ، وابن أبي حاتم ، وابن عدي : لأبأس به .

وضعه ابن المديني ، وقال ابن سعد ، والنسائي : ليس بذاك في الحديث .

وضَعَّف لروايته عن خصيف نسخة ، وفيها أحاديث ، ومتون أنكرت عليه ، قاله الأمام أحمد ، والجوزجاني (3).

– خصيف بن عبد الرحمن الجزري أبو عون : ترجم له البخاري ، ولم يذكره بجرح ، ولاتعديل (4).

المعدلون : وثَّقه: ابن سعد، وابن معين، والنسائي، ويعقوب بن سفيان، وقال ابن عدي: ولخصيف نسخ، وأحاديث كثيرة، وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه، ورواياته إلا إن يروي عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن؛ فإنَّ رواياته عنه بواطيل، والبلاء من عبد العزيز لا من خصيف .

المجرحون :

وقال ابن معين: إنَّا كُنَّا نَتَجَنَّبُ حَدِيثَهُ.

قال الأمام أحمد: ضعيف الحديث ، وقال أيضاً: مضطرب الحديث ، وقال أخرى: ضعيف الحديث.

وقال أبو طالب سئل أحمد: عن عتاب بن بشير فقال: أرجو أن لا يكون به بأس روى أحاديث بأخرة منكراً، وما أرى إلا أنها من قبل خصيف (5).

وقال النسائي: ليس بالقوي ، وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه، وقال أبو حاتم: صالح يخلط ، وتكلم في سوء حفظه.

(1) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 439

(2) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 445

(3) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 7 ص 83

(4) البخاري ، التاريخ الكبير ، مصدر سابق ، ج 3 ص 228

(5) العسقلاني ، تهذيب التهذيب ، مصدر سابق ، ج 3 ص 123

وقال ابن حبان: تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به آخرون، وكان شيخاً صالحاً فقيهاً عابداً إلا أنه كان يخطئ كثيراً فيما يروي، ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته إلا أن الإنصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات، وترك ما لم يتابع عليه، وهو ممن أستخير الله تعالى فيه .
وقال الأزدي: ليس بذاك، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي⁽¹⁾، ولخص حاله ابن حجر فقال: صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة⁽²⁾.

– الحكم على الحديث : إسناده ضعيف ؛ لضعف رواية عتاب عن خفيف فإنها فيها مقال.

2 – معتمر عن الليث عنه:

– أخرجه ابن أبي شيبة⁽³⁾ .

– دراسة السند :

– معتمر بن سليمان التيمي أبو محمد البصري يلقب الطفيل ثقة⁽⁴⁾ .

– الليث بن أبي سليم بن زعيم: قال ابن معين: ضعيف⁽⁵⁾، وقال أحمد بن حنبل: ليس هو بذاك، وقال: أيضاً مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس.⁽⁶⁾، وقال البخاري: ليث بن أبي سليم صدوق إلا أنه يغلط.⁽⁷⁾، وقال الجوزجاني: يُضعف حديثه ليس بثبت⁽⁸⁾، وقال العجلي: جازئ الحديث، وقال: مرة لا بأس به⁽⁹⁾ .

وقال النسائي: ضعيف⁽¹⁰⁾ .

وقال العقيلي: كان ابن عيينة يضعف ليث بن أبي سليم.⁽¹¹⁾

(1) العسقلاني ، المرجع السابق

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 193

(3) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (عوامة) ، مصدر سابق ، حديث رقم 18124 ج 5 ص 17

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 539

(5) ابن معين ، يحيى ، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي) ، نشر دار المأمون للتراث - دمشق ، 400هـ ، تحقيق احمد محمد نور سيف ، رقم 560 ص 158

(6) ابن حنبل ، احمد ، العلل ومعرفة الرجال ، نشر المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت ، الرياض ، ط 1، 1988م ، تحقيق وصي الله بن محمد عباس ، رقم 2691 ج 1 ص 70

(7) الترمذي ، محمد بن عيسى ، علل الترمذي الكبير ، نشر عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت ، ط 1 ، 1409هـ ، تحقيق صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي ، ص 390

(8) الجوزجاني ، أحوال الرجال ، مصدر سابق ، ص 91

(9) العجلي ، احمد بن عبد الله ، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، نشر مكتبة الدار ، المدينة المنورة - السعودية ، ط 1 ، 1985م ، تحقيق عبد العليم عبدالعظيم البستوي ، ج 2 ص 231

(10) النسائي ، احمد بن شبيب ، الضعفاء والمتروكون ، نشر دار الوعي -- حلب ، ط 1 ، 1396هـ ، تحقيق محمد إبراهيم زايد ، ج 1 ص 230

(11) العقيلي ، محمد بن عمرو ، الضعفاء الكبير ، نشر دار ابن عباس - مصر ، ط 2 ، 2008م ، تحقيق مازن السرساوي ، ج 5 ص 175

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث⁽¹⁾.

وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي

عن الثقات بما ليس من أحاديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه⁽²⁾.

وقال ابن عدي: ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه⁽³⁾.

ولخص حاله ابن حجر: بقوله صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك⁽⁴⁾

- الحكم على الحديث: إسناده ضعيف لضعف الليث.

- عطاء بن أبي رباح ثقة فقيه فاضل لكنّه كثير الإرسال⁽⁵⁾.

- الحكم على الحديث: إسناده حسن.

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمرّض:

1- ضعف السند متمثلاً بالليث، و خفيف.

2- روي عن عطاء خلافة: حيث جاء لفظ المتن الذي أخرجه ابن أبي شيبة، وهو المتن المعلق نفسه بلفظ: (إنّه

كان لا يرى بأساً أن يتزوج التي يقول: يوم أتزوجها فهي طالق)⁽⁶⁾، أما الذي روي عن عطاء خلاف هذا: فقد

أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ: (إذا الرجل شرط للمرأة عند عقد النكاح أنّ كل امرأة يتزوجها عليها فهي طالق

، وكل سرّية يتسرّى بها فهي حرة جاز عليه)⁽⁷⁾.

(5) ويروي في ذلك عن ... الشعبي: أنّها لا تُطلق⁽⁸⁾.

- تخريج الحديث: روي الحديث موقوفاً على (الشعبي) من طريق:

إسماعيل بن أبي خالد عنه.

- أخرجه عبد الرزاق⁽⁹⁾ عن الثوري.

- وأخرجه وكيع في مصنفه كما في تعليق التعليق⁽¹⁾.

(1) ابن أبو حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج 7 ص 178

(2) ابن حبان، المجروحين، مصدر سابق، ج 1 ص 442

(3) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، مصدر سابق، ج 6 ص 89

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، مصدر سابق، ص 464

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ص 391

(6) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (عوامة)، مصدر سابق، حديث رقم 18124 ج 5 ص 17

(7) ابن أبي شيبة، مصنف ابن أبي شيبة (الحوت)، مصدر سابق، حديث رقم 17839 ج 4 ص 65

(8) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 7 ص 45، وانظر العسقلاني، تعليق التعليق، مصدر سابق، ج 4 ص 439

(9) الصنعاني، مصنف عبد الرزاق، حديث رقم 11473 ج 6 ص 421

كلاهما (الثوري، ووكيع) عن إسماعيل به.

- دراسة السند :

- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم البجلي ثقة ثبت⁽²⁾، وهو مدلس من المرتبة الثانية الذين لا يضر تدليسهم⁽³⁾.

- عامر بن شراحيل الشعبي ثقة مشهور فقيه فاضل⁽⁴⁾.

- سفيان الثوري تقدم⁽⁵⁾.

- وكيع بن الجراح تقدم⁽⁶⁾.

- الحكم على الحديث : إسناده صحيح

- سبب تعليق البخاري للحديث بصيغة التمريض : روي عن الشعبي خلافة؛ حيث جاء لفظ المتن الذي أخرجه وكيع في مصنفه وهو المتن المعلق نفسه بلفظ (إن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشيء فإذا وقَّت لزمه)⁽⁷⁾، أما المتن الذي روي عن الشعبي، وهو خلافة أخرجه ابن أبي شيبة: (أنه سُئل عن رجل قال لإمرأته كل امرأة تزوجتها عليك فهي طالق ، قال: فكل امرأة يتزوجها عليها فهي طالق)⁽⁸⁾.

(1) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 451

(2) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 107

(3) العسقلاني ، تعريف أهل التقديس ، مصدر سابق ، ص 28

(4) العسقلاني ، تقريب التهذيب ، مصدر سابق ، ص 287

(5) ص 46

(6) ص 29

(7) العسقلاني ، تغليق التعليق ، مصدر سابق ، ج 4 ص 451

(8) ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة (عوامة) ، مصدر سابق ، حديث رقم 17838 ج 4 ص 65

الفصل الرابع

أسباب إيراد البخاري للمعلقات بصيغة التمريض في الجامع الصحيح

1- بيان ما هو راجح عنده: مثاله

(1) ويذكر عن ابن عباس، وابن مسعود: أن إلياس هو إدريس⁽¹⁾.

أورد البخاري هذا الحديث المعلق لبيان أن إدريس هنا ليس من أجداد نوح، وهذا ما أشار إليه ابن حجر⁽²⁾ بقوله :

وقد أخذ أبو بكر بن العربي من هذا أن إدريس لم يكن جداً لنوح، وإنما هو من بني إسرائيل؛ لأن إلياس قد ورد أنه من بني إسرائيل، واستدل على ذلك بقوله عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم: مرحبا بالنبي الصالح، والأخ الصالح، ولو كان من أجداده لقال له كما قال له آدم، وإبراهيم، والابن الصالح، وهو استدلال جيد⁽³⁾. ويدل على ذلك ما ترجم به (قوله باب: وإن إلياس لمن المرسلين إذ قال لقومه ألا تتقون إلى وتركنا عليه في الآخرين)⁽⁴⁾، وكذلك يدل الباب الذي جاء بعد الحديث المعلق (قوله باب ذكر إدريس) وهو جد نوح⁽⁵⁾

2- تفسير ترجمة الباب التي ترجم بها

بَابُ: لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالٌ

(1) ويذكر عن النبي ﷺ: (لِيُ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عُقُوبَتَهُ وَعَرَضَهُ) قال سفيان: " عرضه يقول: مطلنتي، وعقوبته الحبس"⁽⁶⁾ حيث أورد الحديث المعلق بعد هذه الترجمة تفسيراً لها، وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: وذكر الحديث المعلق لما فيه من تفسير (المقال)⁽⁷⁾.

(2) ويذكر عن عثمان رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال له: (إذا بعث فكل، وإذا ابتعت فاكتل)⁽⁸⁾

حيث جاء مُفسراً، وموضحاً لترجمة الباب (قوله باب الكيل على البائع، والمعطى)، وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: ومعنى الترجمة أن المرء يكيل له غيره إذا اشترى، ويكيل هو إذا باع ... وقال أيضاً: إن الإكتيال يستعمل

(1) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 4 ص 135

(2) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 6 ص 373

(3) العسقلاني، المرجع السابق

(4) العسقلاني، المرجع السابق

(5) العسقلاني، المرجع السابق، ج 6 ص 375

(6) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 3 ص 118

(7) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 5 ص 62

(8) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 3 ص 67

لما يأخذه المرء لنفسه كما يقال: اشتوى إذا أخذ الشواء، واكتسب إذا حصل الكسب، ويفسر ذلك حديث عثمان المذكور بعده قوله: ويذكر عن عثمان أن النبي ﷺ قال له: (إذا بعث فكل وإذا ابتعت فاكتل)⁽¹⁾.

3- للتقوية والإستشهاد : مثاله

(1) ويروى عن سبرة بن معبد، وأبي الشموس: أن النبي ﷺ أمر بإلقاء الطعام⁽²⁾.

(2) (ويذكر عن حمزة بن أبي أسيد: أنهم لبسوا ثياباً مهدبة)⁽³⁾.

(3) ويذكر عن عامر بن ربيعة، قال: رأيت النبي ﷺ (يستاك، وهو صائم ما لا أحصي أو أعدّ، ويروى نحوه عن جابر، وزيد بن خالد عن النبي ﷺ، ولم يخص الصائم من غيره)⁽⁴⁾

(4) ويذكر عن سعد، وزيد بن أرقم، وأم سلمة: احتجموا صياماً⁽⁵⁾.

(5) باب ما جاء في التطوع مثني مثني:

ويذكر ذلك عن عمار، وأبي ذر، وأنس وجابر بن زيد، وعكرمة، والزهري (ﷺ)⁽⁶⁾.

(6) ويذكر عن ابن عباس: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) [الشرح: 1]: شرح الله صدره للإسلام⁽⁷⁾

(7) ويذكر عن جابر: (أن النبي ﷺ كان في غزوة ذات الرقاع فرمي رجل بسهم، فنزفه الدم، فركع، وسجد، ومضى في صلاته)⁽⁸⁾.

(8) ويذكر عن سالم، عن ابن عمر (رضي الله عنهما)، عن النبي ﷺ مثله⁽⁹⁾.

(9) ويذكر عن ابن عباس، وعطاء، وعكرمة ما كان في القرآن أو فصاحبه بالخيار⁽¹⁰⁾.

(10) ويذكر عن أبي لاس، (حملنا النبي ﷺ) على إبل الصدقة للحج⁽¹¹⁾.

(1) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 4 ص 344

(2) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 4 ص 148

(3) البخاري، المرجع السابق، ج 7 ص 142

(4) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 3 ص 31

(5) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 3 ص 33

(6) البخاري، المرجع السابق، ج 2 ص 57

(7) البخاري، المرجع السابق، ج 6 ص 127

(8) البخاري، المرجع السابق، ج 1 ص 46

(9) البخاري، المرجع السابق، ج 2 ص 116

(10) البخاري، المرجع السابق، ج 8 ص 144

(11) البخاري، المرجع السابق، ج 2 ص 122

(11) ويذكر عن جابر (رضي الله عنه): (أن النبي ﷺ) رد على المتصدق قبل النهي، ثم نهاه⁽¹⁾.

(12) ويذكر عن النبي ﷺ: (ائتموا بي، وليأتكم بكم من بعدكم)⁽²⁾.

(13) ويذكر عن ابن عباس: {لا تعضلوهم} [النساء: 19]: لا تقهروهم، {حوبا} [النساء: 2]: إثمًا، {تعولوا} [النساء: 3]: تميلوا، {نحلة} [النساء: 4]: النحلة المهر⁽³⁾.

(14) وقال لي إسماعيل: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر، إذا مضت أربعة أشهر: يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق، ويذكر ذلك عن: عثمان، وعلي، وأبي الدرداء، وعائشة، واثنى عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ⁽⁴⁾.

(15) (ويذكر عن عمر تُقاد المرأة من الرجل، في كل عمَدٍ يبلغ نفسه فما دونها من الجراح⁽⁵⁾).

(16) ويذكر: (أن أقواماً اختلفوا في الأذان فأقرع بينهم سعد)⁽⁶⁾.

(17) ويذكر عن أبي الدرداء: (إننا لُنكشُر في وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتلعنهم)⁽⁷⁾.

(18) ويذكر أن رجلاً ساوم شيئاً فغمزه آخر، فرأى عمر أن له شَرِكَةً⁽⁸⁾.

(18) يُقال عن ابن عباس (الصدفين) [الكهف: 96]: الجبلين⁽⁹⁾.

(19) (ويذكر عن ابن عباس (حصرت) [النساء: 90] ضاقت، (تلووا السننكم) [النساء: 135]: بالشهادة)⁽¹⁰⁾

(20) (ويذكر عن ابن عباس (عقيماً) [الشورى: 50] التي لاتلد، (روحاً من أمرنا) [الشورى: 52] القرآن)⁽¹¹⁾.

(21) (ويذكر عن ابن عباس (انفروا ثبات) [النساء: 71]، قال: سرايا متفرقين)⁽¹²⁾.

⁽¹⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 3 ص 121

⁽²⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 6 ص 44

⁽³⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 1 ص 144

⁽⁴⁾ البخاري المرجع السابق، ج 7 ص 50

⁽⁵⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 9 ص 7

⁽⁶⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 1 ص 126

⁽⁷⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 8 ص 31

⁽⁸⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 3 ص 141

⁽⁹⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 4 ص 137

⁽¹⁰⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 6 ص 46

⁽¹¹⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 6 ص 129

⁽¹²⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 4 ص 23

(22) ويُذكر عن العداء بن خالد، قال: كتب لي النبي (ﷺ): (هذا ما اشترى محمد رسول الله (ﷺ)) ، من العداء بن خالد، بيع المسلم من المسلم، لا داء ولا خبثة، ولا غائلة⁽¹⁾،

وقيل لإبراهيم: إنَّ بعض النَّخاسين يسمي آري خراسان، وسجستان⁽²⁾، فيقول: جاء أمس من خراسان، جاء اليوم من سجستان، فكرهه كراهية شديدة⁽³⁾.

(23) ويروى عن ابن عباس، وجَرَهْد، ومحمد بن جحش، عن النبي (ﷺ): (الفخذ عورة) وقال أنس بن مالك: (حسر النبي ﷺ عن فخذة) قال أبو عبد الله: (وحدِيث أنس أسند، وحدِيث جَرَهْد أحوط حتى يخرج من اختلافهم)⁽⁴⁾.

(24) ويُذكر عن عبد الله بن السائب، (قرأ النبي (ﷺ) المؤمنون في الصباح، حتى إذا جاء ذكر موسى، وهارون - أو ذكر عيسى - أخذته سعلة فركع)⁽⁵⁾.

(25) ويُذكر عن ابن عباس (رضي الله عنهما): (يُعتق من زكاة ماله ويعطي في الحج)⁽⁶⁾.

(26) باب مس الحرير من غير لبس : ويروى فيه عن الزبيدي، عن الزهري، عن أنس، عن النبي (ﷺ)⁽⁷⁾.

(27) ويُذكر عن عبد الله بن عمرو: (نفخ النبي (ﷺ) في سجوده في كسوف)⁽⁸⁾.

(28) ويُذكر عن علي، وشريح: (إن امرأة جاءت ببينة من بطانة أهلها ممن يُرضى دينه، أنّها حاضت ثلاثاً في شهر صدقت)⁽⁹⁾.

(29) (ويُذكر أنّ عمرو بن العاص: أجنب في ليلة باردة، فتيّم، وتلا: (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا) [النساء: 29] فذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يُعْتَفِ)⁽¹⁰⁾.

(1) البخاري ، المرجع السابق ، ج 3 ص 58

(2) النخاسين (الدلال) ، آري (الإصطبل) ، والمعنى أنّ هؤلاء النخاسين الدالين يسمي آري (الإصطبل) خراسان وسجستان ، ثم يأتي السوق فيقول جاءت هذه الدواب من خراسان وسجستان ، وهذا كره لما فيه من الغش والتدليس على المشتري ، أنظر العيني ، عمدة القاري ، مصدر سابق ، ج 17 ص 307

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 58

(4) البخاري ، المرجع السابق ، ج 1 ص 83

(5) البخاري ، المرجع السابق ، ج 1 ص 154

(6) البخاري ، المرجع السابق ، ج 2 ص 122

(7) البخاري ، المرجع السابق ، ج 7 ص 150

(8) البخاري ، المرجع السابق

(9) البخاري ، المرجع السابق ، ج 1 ص 72

(10) البخاري ، المرجع السابق ، ج 1 ص 77

(30) حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، حدثنا ابن طاوس، عن أبيه، وأبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: (خير نساء ركن الإبل نساء قريش - وقال الآخر: صالح نساء قريش - أحناه علي ولد في صغره، وأرعاه علي زوج في ذات يده) ويُذكر عن معاوية، وابن عباس عن النبي ﷺ⁽¹⁾.

(31) (ويُذكر عن الحسن ما خافه إلا مؤمن ولا آمنه إلا منافق⁽²⁾).

(32) باب الرُّقى بفاتحة الكتاب: ويُذكر عن ابن عباس، عن النبي ﷺ⁽³⁾.

(33) ويُذكر عن ابن عمر: (أنه غَسَلَ قدميه بعد ما جَفَّ وضوءه)⁽⁴⁾.

(34) ويُذكر عن ابن عباس(الوسواس) [الناس:4]: (إذا ولد خنسه الشيطان، فإذا ذكر الله عز وجل ذهب، وإذا لم يذكر الله ثبت على قلبه)⁽⁵⁾.

(35) ويُذكر أن علياً (عليه السلام): (كره الصلاة بخسف بابل)⁽⁶⁾.

(36) وقال عطاء، فيمن يطوف فتقام الصلاة، أو يدفع عن مكانه: (إذا سلم يرجع إلى حيث قطع عليه. فييني)، ويُذكر نحوه عن ابن عمر، وعبد الرحمن بن أبي بكر⁽⁷⁾.

(37) باب: لا طلاق قبل النكاح، وقول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَعَّوهُنَّ وَسَرَحوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا) [الأحزاب: 49] وقال ابن عباس: (جعل الله الطلاق بعد النكاح)، ويروى في ذلك عن علي، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وأبان بن عثمان، وعلي بن حسين، وشريح، وسعيد بن جبير، والقاسم، وسالم، وطاوس، والحسن، وعكرمة، وعطاء، وعامر بن سعد، وجابر بن زيد، ونافع بن جبير، ومحمد بن كعب، وسليمان بن يسار، ومجاهد، والقاسم بن عبد الرحمن، وعمرو بن هرم، والشعبي: أنها لا تطلق⁽⁸⁾.

(38) باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس، وكذلك يروى عن عمر، وعلي، والنعمان بن بشير، وعمرو بن حريث (رضي الله عنهم)⁽⁹⁾.

(39) ويروى عن جابر بن زيد، والحسن تحرّم عليه⁽¹⁰⁾.

(1) البخاري، المرجع السابق، ج 7 ص 66

(2) البخاري، المرجع السابق، ج 1 ص 18

(3) البخاري، المرجع السابق، ج 7 ص 131

(4) البخاري، المرجع السابق

(5) البخاري، المرجع السابق، ج 6 ص 181

(6) البخاري، المرجع السابق، ج 1 ص 94

(7) البخاري، المرجع السابق، ج 2 ص 154

(8) البخاري، المرجع السابق، ج 7 ص 45

(9) البخاري، المرجع السابق، ج 2 ص 7

(10) البخاري، المرجع السابق، ج 7 ص 11

(40) ويُذكر عن أبي صالح، ومجاهد، والوليد بن رباح، وموسى بن يسار عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: (صاع تمر)⁽¹⁾.

(41) ويُذكر عن أبي حسان، عن ابن عباس (رضي الله عنهما) (أنَّ النبي ﷺ) كان يزور البيت أيام منى)⁽²⁾.

(42) ويُذكر عن القاسم، وعروة، والأسود عن عائشة (رضي الله عنها): أفاضت صفة يوم النحر⁽³⁾.

(43) وكذلك يُروى عن محمد بن بشر، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وتابعه ابن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد سافر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن⁽⁴⁾

وحتى لا نضع القارئ في حيرة من أمره، وبدافع إقفال هذا الموضوع، وإتمامه، ومن خلال ما تقدم يتبين أنَّ البخاري يستشهد بالضعيف ولكن هناك أربعة أمور يجب ملاحظتها:

الأول: إنَّ ميدان الإستشهاد أوسع من ميدان الإحتجاج فيستشهد بما لا يحتج به .

الثاني: إنَّ البخاري علق هذه الأحاديث المستشهد، والمستأنس بها بصيغة تمريضية تدعوا إلى إعدار البخاري في صنيعه هذا.

الثالث: من خلال صنيع البخاري الملموس، وكأنَّه سار على نهج الإمام أحمد، والشافعي وأبي حنيفة، ومالك بتقدمه الحديث الضعيف على الرأي، والقياس .

الرابع: إنَّ هذه الأحاديث المتعلقة، والتي استشهد بها هي من ضمن الشروط التي اتفق أغلب العلماء على الاحتجاج بالحديث الضعيف إن كان في الفضائل، والسير، والمغازي، والأخلاق أما الفقهيات فقد سبقه الإمام أحمد، وأبو حنيفة، وغيرهم في الاحتجاج بها.

الخامس: إنَّ هذه الفقهيات التي استشهد بها البخاري جاءت على أنواع:

— منها ما هو صحيح وصله في موضع آخر من الصحيح، وهنا علقه طلباً للإختصار.

— منها ما هو صحيح، ولكن ليس على شرطه.

— منها ما هو حسن.

— منها ما هو ضعيف، ولكن توبع من طرق صحيحة، أو إنجر بمجيئه شاهد في الصحيح نفسه، أو ما كان له معنى صحيح.

(1) البخاري، المرجع السابق، ج 3 ص 70

(2) البخاري، المرجع السابق، ج 2 ص 174

(3) البخاري، المرجع السابق، ج 2 ص 175

(4) البخاري، المرجع السابق، ج 4 ص 56

وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 453

السادس : من خلال دراستي ،وتتبعي لم أجد البخاري استشهد بالحديث الضعيف الهالك أو الذي لا جابر له ،وإن وجد فقد أورده ليبين ضعفه ،ويدل على ذلك ايراده بعد الحديث المعلق عبارات تدل على رده له ،وانطلاقاً مما سبق ومن خلال صنيع البخاري يتبين أنه ضمن هؤلاء العلماء الذين يرون الاحتجاج بالضعيف ،ولكن ضمن ضوابط نتبينها من خلال نقولاتهم :

— يحيى بن معين : قال: عن البكائي يعني زياد لأبأس به في المغازي أما غيره فلا⁽¹⁾.

— الإمام أحمد بن حنبل : قال: الحديث الضعيف أحب إلي من الرأي⁽²⁾.

— أبو داود السجستاني : وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل ،وهو مرسل، ومدلس ،وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل⁽³⁾ ،وقال أيضاً: فإذا لم يكن مسند غير المراسيل ،ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به ،وليس هو مثل المتصل في القوة⁽⁴⁾.

— وقال الماوردي : مما نسبه لقول الشافعي في الجديد أن المرسل يحتج به إذا لم يوجد دلالة سواه ،وزعم ابن حزم أن جميع الحنفية على أن مذهب إمامهم أيضاً ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي ،والقياس⁽⁵⁾.

— قال البيهقي: في المدخل إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال، والحرام، والأحكام شددنا في الأسانيد، وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل، والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال⁽⁶⁾.

— قال ابن قدامة المقدسي: فإن النوافل، والفضائل لا يشترط صحة الحديث فيها⁽⁷⁾.

— قال ابن الهمام : الضعيف غير الموضوع يعمل به في فضائل الأعمال⁽⁸⁾.

— قال ابن القيم : وأصحاب أبي حنيفة (رحمه الله) مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث عنده أولى من القياس، والرأي، وعلى ذلك بنى مذهبه كما قدّم حديث القهقهة مع ضعفه على القياس، والرأي ،وقدّم حديث الوضوء بنبذ التمر في السفر مع ضعفه على الرأي، والقياس ،ومنع قطع السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم ،والحديث فيه ضعيف، وجعل أكثر الحيض عشرة أيام ،والحديث فيه ضعيف ،وشرط في إقامة

(1) ابن معين ، تاريخ يحيى بن معين (رواية عثمان) ، مصدر سابق ، رقم 348 ص 114

(2) ابن القيم ، الجوزية ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، نشر دار الجيل - بيروت ، 1973 ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، ج 1 ص 76

(3) أبو داود ، رسالة أبي داود ، مصدر سابق ، ص 30

(4) أبو داود ، المرجع السابق ، ص 25

(5) السخاوي ، شمس الدين ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث ، نشر دار الكتب العلمية - لبنان ، ط 1 ، 1403 هـ ، ج 1 ص 83

(6) القاسمي ، جمال الدين ، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، نشر دار الكتب العلمية -- بيروت ، ج 1 ص 70

(7) ابن قدامة المقدسي ، عبد الله بن أحمد ، المغني في فقه الإمام أحمد ، نشر دار الفكر - بيروت ، ط 1 ، 1405 هـ ، ج 1 ص 799

(8) ابن الهمام ، كمال الدين ، شرح فتح القدير ، نشر دار الفكر - بيروت ، ج 1 ص 349

الجمعة المصر ، والحديث فيه كذلك ، وترك القياس المحض في مسائل الآبار لآثار فيها غير مرفوعة فتقديم الحديث الضعيف ، وآثار الصحابة على القياس ، والرأي قوله ، وقول الإمام أحمد⁽¹⁾ .

وقال أيضاً: الأصل الرابع الأخذ بالمرسل ، والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو الذي رجحه على القياس ، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ، ولا المنكر ، ولا ما في روايته متهم بحيث لا يسوغ الذهاب إليه فالعمل به بل الحديث الضعيف عنده قسيم الصحيح ، وقسم من أقسام الحسن ، ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح ، وحسن ، وضعيف بل إلى صحيح ، وضعيف ، وللضعيف عنده مراتب فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ، ولا قول صاحب ، ولا إجماعاً على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياسن وليس أحد من الأئمة إلا ، وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة فإنه ما منهم أحد إلا وقد قدم الحديث الضعيف على القياس فقدم أبو حنيفة حديث القهقهة⁽²⁾ .

4- لبيان ضعفه : مثاله

(1) ويذكر عن أبي هريرة ، رفعه (لا يتطوع الإمام في مكانه ، ولم يصح)⁽³⁾ فأورد البخاري هذا الحديث المعلق لبيان أنه ضعيف ، وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: ولم يصح هو كلام البخاري ، وذلك لضعف إسناده ، واضطرابه تفرد به ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف ، واختلف عليه فيه ، وقد ذكر البخاري الاختلاف فيه في تاريخه ، وقال لم يثبت هذا الحديث⁽⁴⁾ .

(2) ويذكر عن أبي هريرة: (أنه يُفطر) ، والأول أصح⁽⁵⁾ .

(3) ويذكر عن تميم الداري ، رفعه قال: (هو أولى الناس بحياه ، ومماته) واختلفوا في صحة هذا الخبر⁽⁶⁾ .

(4) ويذكر عن أبي هريرة مرسلًا وابن عباس: " أنه يُطعم ولم يذكر الله الإطعام ، إمَّا قال: (فعدة من أيام آخر)⁽⁷⁾

(5) ويذكر عن أبي هريرة رفعه: (من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر ، ولا مرض لم يقضه صيام الدهر ، وإن صامه)⁽⁸⁾ .

(1) ابن القيم ، إعلام الموقعين ، مصدر سابق ، ج 1 ص 77

(2) ابن القيم ، المرجع السابق ، ج 1 ص 31

(3) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 1 ص 169

(4) العسقلاني ، فتح الباري ، مصدر سابق ، ج 2 ص 335

(5) البخاري ، الجامع الصحيح المختصر ، مصدر سابق ، ج 3 ص 33

(6) البخاري ، المرجع السابق ، ج 8 ص ، 155

(7) البخاري ، المرجع السابق ، ج 3 ص 35

(8) البخاري ، المرجع السابق ، ج 3 ص 32

(6) ويذكر عن أبي خالد، حدثنا الأعمش، عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: إِنَّ أختي ماتت⁽¹⁾.

(7) ويذكر عن سلمة بن الأكوع: أَنَّ النبي ﷺ قال: (يزرُهُ ولو بشوكة في إسناده نظر)⁽²⁾.

(8) ويذكر سَمِينين⁽³⁾.

5 - إجماع أهل العلم على مقتضاه مثاله :

(1) ويذكر (أَنَّ النبي ﷺ) قضى بالدين قبل الوصية⁽⁴⁾

أورده البخاري مع أنه ضعيف، ولكن حكى إجماع أهل العلم على مقتضاه، وهذا ما أشار إليه ابن حجر بقوله: هذا طرف من حديث أخرجه أحمد، والترمذي، وغيرهما من طريق الحارث، وهو الأعمش، وهو الأعمش عن علي بن أبي طالب قال: (قضى محمد صلى الله عليه و سلم أَنَّ الدين قبل الوصية، وأتمتم تقرأون الوصية قبل الدين) لفظ أحمد، وهو إسناد ضعيف لكن قال الترمذي: إِنَّ العمل عليه عند أهل العلم، وكأنَّ البخاري اعتمد عليه؛ لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه؛ وإلا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به⁽⁵⁾.

6- لبيان الاختلاف في الألفاظ مثاله :

(1) وقال أبو بكر، وابن عباس، وابن الزبير: (الجد أب).

وقرأ ابن عباس: (يا بني آدم) (وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ) [يوسف:38] (ولم يذكر أَنَّ أحداً خالف أبا بكر في زمانه، وأصحاب النبي ﷺ متوافرون). وقال ابن عباس: (يرثني ابن ابني دون إخوتي، ولا أرث أنا ابن إبن).

ويذكر عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وزيد أقاويل مختلفة⁽⁶⁾.

(2) ويذكر عن أبي خالد، حدثنا الأعمش، عن الحكم، ومسلم البطين، وسلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، وعطاء، ومجاهد، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: إِنَّ أختي ماتت، وقال يحيى، وأبو معاوية: حدثنا الأعمش، عن مسلم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي ﷺ: إِنَّ أُمِّي ماتت، وقال عبيد الله:

(1) البخاري، المرجع السابق، ج 3 ص 35، وانظر العسقلاني، تغليق التعليق، مصدر سابق، ج 3 ص 191

(2) البخاري، المرجع السابق، ج 1 ص 79

(3) البخاري، المرجع السابق، ج 7 ص 100

(4) البخاري، المرجع السابق، ج 4 ص 5

(5) العسقلاني، فتح الباري، مصدر سابق، ج 5 ص 377

(6) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 8 ص 151

عن زيد بن أبي أنيسة، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي (ﷺ): إنَّ أُمِّي ماتت وعليها صوم نذر، وقال أبو حريز، حدثنا عكرمة، عن ابن عباس: قالت امرأة للنبي (ﷺ): ماتت أُمِّي وعليها صوم خمسة عشر يوماً⁽¹⁾.

(3) حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: سمعت الزهري، وسأله إسماعيل بن أمية، قال: أخبرني عنبسة بن سعيد، أنَّ أبا هريرة (رضي الله عنه) أتى النبي (ﷺ) فسأله، قال له بعض بني سعيد بن العاص لا تعطه، فقال: أبو هريرة هذا قاتل ابن قوقل فقال: (واعجباه لو بر، تدلُّ من قدوم الضأن). ويذكر عن الزبيدي، عن الزهري، قال: أخبرني عنبسة بن سعيد أنَّه سمع أبا هريرة، يُخبر سعيد بن العاص قال: بعث رسول الله (ﷺ) أبان على سرية من المدينة قبل نجد، قال أبو هريرة: فقدم أبان، وأصحابه على النبي (ﷺ) بخيبر بعد ما افتتحها، وإنَّ حُزم خيلهم لليف قال أبو هريرة: قلت: يا رسول الله، لا تقسم لهم، قال أبان: وأنت بهذا يا وبر، تحدر من رأس ضأن. فقال النبي (ﷺ): (يا أبان اجلس) فلم يقسم لهم⁽²⁾.

⁽¹⁾ البخاري، المرجع السابق، ج 3 ص 35، وانظر العسقلاني، تعليق التعليق،

مصدر سابق، ج 3 ص 191

⁽²⁾ البخاري، الجامع الصحيح المختصر، مصدر سابق، ج 5 ص 138، وانظر العسقلاني، تعليق التعليق،

ج 4 ص 134

الخاتمة:

أختم هذه الدراسة الحديثية حول تعليق البخاري بصيغة التمريض في جامعه الصحيح ، بأبرز النتائج التي توصلت إليها :

1- إنَّ المعلقات عموماً ، والمعلقات بصيغة التمريض خصوصاً وظَّفت لخدمة الجامع الصحيح .
2- لا مطعن على البخاري من إيراده للمعلقات بنوعها في جامعه ؛ لأنَّ معلقه بصيغة الجزم يقتضي الصحة ، وما علقه بصيغة التمريض لا يقتضي صحة ، ولاضعفاً ، ولكن إيراده في الصحيح مُشعر بصحته ، وما كان ضعيفاً لاجاب له بيَّنه بقوله لا يصح أو في إسناده نظر أو اختلفوا في صحته .

3- تعددت أسباب وغايات البخاري لتعليق الأحاديث بصيغة التمريض ، حيث تقسمت هذه الأسباب والأهداف :

– ما يتعلق بالسند متمثلاً بأسباب تتعلق بضعف الراوي، وكذلك الانقطاع في السند ، وكذلك الاضطراب في السند ، والغرابة ، والتفرد .

– ومنها ما يتعلق بالمتن متمثلاً بالرواية بالمعنى ، واختصار المتن ، وبيان الرأي الفقهي المرجوح عنده ، والاختلاف في الفتوى ، والاختلاف في المتن لفظاً ، وحكماً .

4- من خلال الدراسة التطبيقية المتمثلة بتخريج الحديث المعلق ، ودراسة سنده ، والحكم عليه ؛ تبين لنا عدد الأحاديث التي علقها البخاري بصيغة التمريض ، وهي صحيحة أو حسنة ، أو ضعيفة :

– فما علقه بصيغة التمريض ، وإسناده صحيح (34) حديث .

– أما ما كان إسناده حسن (24) حديث .

– أما ما كان إسناده ضعيف (51) حديث .

5- إنَّ تعليقات الإمام البخاري بوجه عام ، وتعليقاته بصيغة التمريض بوجه خاص يشبه في زماننا الهوامش ، والحواشي في الدراسات حيث كان الإمام البخاري يأتي بها بقصد خدمة النص الحديثي الأصل الذي يورده .⁽¹⁾

6- يعتبر كتاب (تغليق التعليق) ، و(فتح الباري) لابن حجر من الكتب التي خدمت هذا الجامع الصحيح ، وبينت كثير من الأمور التي يصعب على طلاب العلم فهمه ، وهما الواسطة التي جعلتنا نفهم ما يقصده

⁽¹⁾ بواعنة ، تعليق الإمام البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح ، مصدر سابق ، ص369 ، بتصرف يسير

الإمام البخاري (رحمه الله) في كثير من لفتاته في صحيحه، وخصوصاً كتاب التخليق الذي لولاه ، ولولا جهود المحقق (د. سعيد القزقي) الذي تشرف بتحقيقه بعد توفيق الله (عز وجل) ؛ لما استطعنا أن نخدم صحيح البخاري من خلال الكتابة ، والبحث في معلقاته الممرضة .

7- تبين لنا من خلال هذه الدراسة أنّ البخاري أيضاً له أسباب لإيراد هذه المعلقات في صحيحه ؛ منها لأجل الاستشهاد ، والتقوية ، وهو الأكثر ، ومنها لأجل بيان أنّه ضعيف مردود.

والحمد لله رب العالمين

﴿ فَتَدْرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ^ع ﴾

﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾

﴿ فَيَطْمَعُ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ﴾

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ

فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمِنَعُوهُنَّ وَسِرَّوهُنَّ سِرًّا جَمِيلًا ﴾

﴿ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ^ع ﴾

﴿ فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ ﴾

﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ^ع ﴾

﴿ أَلْوَسَوَاسِ الْخَنَاسِ ﴾

فهرس الأحاديث المرفوعة

الراوي	طرف الحديث
الشريد	لِي الْوَاحِدِ يُحِلُّ عُقُوبَتَهُ وَعَرَضَهُ
عثمان بن عفان	إذا بعت فِكِل، وإذا ابتعت فاكتل
سبرة ، وأبو الشموس	أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) أَمَرَ بِالْقَاءِ الطَّعَامِ
عامر بن ربيعة	يستاك، وهو صائم
جابر	يستاك، وهو صائم
زيد بن خالد	يستاك، وهو صائم
جابر	أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ
عبد الله بن عمر	لا يجمع بين متفرق
أبو لاس	حملنا النبي (ﷺ)
جابر	أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) رَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ
أبو سعيد الخدري	ائتموا بي
العداء بن خالد	هذا ما اشترى محمد رسول الله (ﷺ) العداة بن خالد
جرهد	الفخذ عورة
عطاء بن السائب	قرأ النبي (ﷺ) المؤمنون في الصبح
أنس بن مالك	مس الحرير من غير لبس
عبد الله بن عمرو	نفخ النبي (ﷺ)
عمرو بن العاص	أجنب في ليلة باردة
معاوية بن سفيان	خير نساء ركب الإبل
عبد الله بن عباس	خير نساء ركب الإبل
عبد الله بن عباس	الرُّقَى بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ
أبو هريرة	صاع تمر

أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) كَانَ يَزُورُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ

سَافِرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو

لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ أَبُو هُرَيْرَةَ

هُوَ أَوْلَى النَّاسِ أَبُو تَمِيمٍ الدَّارِيِّ

مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا أَبُو هُرَيْرَةَ

قَالَتْ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ (ﷺ) عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ

يَزُرُّهُ وَلَوْ بِشَوْكَةِ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ

سَمِينِينَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ

أَنَّ النَّبِيَّ (ﷺ) قَضَى بِالْدِينِ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ

بَعَثَ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) أَبَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ

الراوي	طرف الحديث
ابن عباس ، وابن مسعود	أنَّ إلیاس هو إدريس
حمزة بن أبي أسید	أنَّهم لبسوا ثياباً مهذبّة
عمار	التطوع مثنى مثنى
أبوذر	التطوع مثنى مثنى
أنس بن سيرين	التطوع مثنى مثنى
عكرمة	التطوع مثنى مثنى
عبد الله بن عباس	ما كان في القرآن أو ، أو
عطاء	ما كان في القرآن أو ، أو
عكرمة	ما كان في القرآن أو ، أو
عبد الله بن عباس	لا تعضلوهم
عبد الله بن عباس	حوباً
عبد الله بن عباس	تعولوا
عبد الله بن عباس	نحلة
عثمان بن عفان	إذا مضت أربعة أشهر
علي بن أبي طالب	إذا مضت أربعة أشهر
عائشة	إذا مضت أربعة أشهر
اثني عشر من أصحاب النبي	إذا مضت أربعة أشهر
عمر بن الخطاب	تُقَاد المرأة من الرجل
سعد بن أبي وقاص	أنَّ أقواماً اختلفوا
أبو الدرداء	إنَّا لَنُكْشِرُ في وجوه أقوام
عمر بن الخطاب	أنَّ رجلاً ساوم شيئاً فغمزه

عبد الله بن عباس	الصدفين
عبد الله بن عباس	حصرت
عبد الله بن عباس	تلووا ألسنتكم
عبد الله بن عباس	عقيماً
عبد الله بن عباس	روحاً من أمرنا
عبد الله بن عباس	انفروا ثبات
إبراهيم	إِنَّ بَعْضَ النَّحَّاسِينَ
عبد الله بن عباس	يُعتَق من زكاة ماله
علي بن أبي طالب	إِنَّ امْرَأَةً جَاءت ببينة
الحسن البصري	ما خافه إلا مؤمن
عبد الله بن عمر	أَنَّه غَسَلَ قدميه
عبد الله بن عباس	إذا ولد خنسه الشيطان
علي بن أبي طالب	كره الصلاة
عبد الله بن عمر	إذا سلم يرجع
عبد الرحمن بن أبي بكر	إذا سلم يرجع
علي بن أبي طالب	أَنَّهَا لا تطلق
سعيد بن المسيب	أَنَّهَا لا تطلق
أبي بكر بن عبد الرحمن	أَنَّهَا لا تطلق
عبيد الله بن عبد الله بن عتبة	أَنَّهَا لا تطلق
شريح	أَنَّهَا لا تطلق
القاسم	أَنَّهَا لا تطلق
سالم	أَنَّهَا لا تطلق
طاووس	أَنَّهَا لا تطلق

الحسن	أَنَّهَا لَا تَطْلُق
عطاء	أَنَّهَا لَا تَطْلُق
نافع بن جبير	أَنَّهَا لَا تَطْلُق
محمد بن كعب	أَنَّهَا لَا تَطْلُق
مجاهد	أَنَّهَا لَا تَطْلُق
القاسم بن عبد الرحمن	أَنَّهَا لَا تَطْلُق
الشعبي	أَنَّهَا لَا تَطْلُق
جابر بن زيد	تَحْرَمُ عَلَيْهِ
الحسن	تَحْرَمُ عَلَيْهِ
عائشة	أَفَاضَتْ صَفِيَّةَ
أبو هريرة	أَنَّه يُفْطِرُ
أبو هريرة	أَنَّه يُطْعَمُ
عبد الله بن عباس	أَنَّه يُطْعَمُ
عمر بن الخطاب	أَفَاوِيلَ مُخْتَلِفَةً
علي بن أبي طالب	أَفَاوِيلَ مُخْتَلِفَةً
عبد الله بن مسعود	أَفَاوِيلَ مُخْتَلِفَةً
زيد	أَفَاوِيلَ مُخْتَلِفَةً

المراجع

- القرآن الكريم .
- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، نشر دار الكتب العلمية ، ط1، 1994م ، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود.
- ابن الأعمى ، برهان ، الإغبتاب من رمي من الرواة بالإختلاط ، نشر دار الحديث - القاهرة ، ط1 ، 1988م ، تحقيق: علاء الدين علي رضا.
- البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه ، وأيامه ، نشر دار طوق النجاة ، ط1 ، 1422هـ ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.
- ، التاريخ الكبير ، نشر دار الفكر ، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
- ، التاريخ الأوسط ، دار الرشد - الرياض ، تحقيق: تيسير بن سعد.
- ، كتاب الضعفاء الصغير ، نشر دار الوعي - حلب ، ط1 ، 1396هـ ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- ، الأدب المفرد ، نشر دار البشائر - بيروت ، ط3 ، 1989م ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ،
- ، خلق أفعال العباد ، نشر دار المعارف السعودية -- الرياض ، 1978م ، تحقيق عبد الرحمن عميرة
- ابن بطة ، عبيد الله بن محمد ، الإبانة الكبرى ، نشر دار الراجية - الرياض ، تحقيق: رضا بن نعيان معطي ، ط2 ، 1994م ، وعثمان عبد الله آدم ، ويوسف بن عبد الله بن يوسف ، الوليد بن محمد بن نبيه ، وحمد بن عبد المحسن التويجري.
- أبو بكر بن أبي شيبة ، عبد الله بن محمد ، مصنف ابن أبي شيبة ، نشر مكتبة الرشد - الرياض ، ط1 ، 1409هـ ، تحقيق: كمال يوسف الحوت.
- ، مصنف ابن أبي شيبة ، نشر دار القبلة - مؤسسة علوم القرآن ، ط1 ، 2006م ، تحقيق: محمد عوامة.
- البزار ، أحمد بن عمرو ، مسند البزار ، نشر مكتبة العلوم ، والحكم ، المدينة المنورة ، ط1 ، 1988 - 2009م ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله ، عادل بن سعد ، وصبري عبد الخالق الشافعي.

- البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود ، شرح السنة ، نشر المكتب الإسلامي ، دمشق - بيروت ، ط 2 ، 1983م ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ، ومحمد زهير الشاويش.
- الألباني ، محمد ، صحيح الأدب المفرد ، نشر دار الصديق ، ط 1 ، 1424هـ.
- بواعنة ، سعيد ، تعليق الإمام البخاري عن شيوخه في كتابه الجامع الصحيح ، أطروحة دكتوراة في الجامعة الأردنية ، 2009م.
- البيهقي ، احمد بن الحسين ، السنن الكبرى ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط 3 ، 2003 م ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا.
- ، معرفة السنن والآثار ، نشر جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي - باكستان ، ودار قتيبة دمشق - بيروت ، ودار الوعي ، حلب - دمشق ، ودار الوفاء ، مصر - المنصورة ، القاهرة ، ط 1 ، 1991م ، تحقيق: عبد المعطي امين قلججي.
- ، شعب الإيمان ، نشر مكتبة الرشد - الرياض ، ط 1 ، 2003م ، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد.
- ، الأسماء والصفات ، نشر مكتبة السوادى - جدة ، ط 1 ، 1993م ، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي،
- ابوبكر ، محمد بن عبد الله ، الفوائد المشهور بالغيلانيات ، نشر دار ابن الجوزي - الرياض ، ط 1 ، 1997م ، تحقيق: حلمي كامل أسعد.
- الترمذي ، محمد بن عيسى ، علل الترمذي الكبير ، نشر عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت ، ط 1 ، 1409هـ ، تحقيق: صبحي السامرائي ، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي.
- ، الشمائل المحمدية ، والخصائل المصطفوية ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، 1412هـ ، تحقيق: سيد عباس الجليمي.
- الثوري ، سفيان ، الفرائض ، نشر دار العاصمة - الرياض ، ط 1 ، 1410هـ ، تخريج: عبد العزيز بن عبد الله الهليل.
- ابن الجعد ، علي ، مسند علي بن الجعد ، نشر مؤسسة نادر - بيروت ، ط 1 ، 1990م ، تحقيق: عامر أحمد حيدر.
- ابن الجوزي ، عبد الرحمن ، الضعفاء ، والمتروكون ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، 1406هـ ، تحقيق: عبد الله القاضي.

- ، **غريب الحديث** ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط 1 ، 1985م ،
تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي
- الجوهرى ، إسماعيل بن حماد ، **الصحاح** ، نشر دار الملايين للعلم - بيروت ، ط 4 ، 1987م ، تحقيق:
أحمد عبد الغفور عطار.
- الجوزجاني ، إبراهيم بن يعقوب ، **أحوال الرجال** ، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ، 2405هـ ، تحقيق:
صبحي البدرى السامرائي.
- الحميدي ، عبد الله بن الزبير ، **مسند الحميدي** ، نشر دار الكتب العلمية ، المتنبى - بيروت ، القاهرة
، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- الحميدي ، محمد بن فتوح ، **الجمع بين الصحيحين** ، نشر دار المحقق - السعودية ، ط 1 ، 1999م ، أعتنى
به حمد بن محمد الغماس.
- ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد ، **الجرح والتعديل** ، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ، **المراسيل** ، نشر مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، 1397هـ ، تحقيق: شكر الله نعمة الله
قوقجاني.
- ، **العلل لابن أبي حاتم** ، نشر مطابع الحميضي ، ط 1 ، 2006م ، تحقيق: سعد
الحميد ، وخالد الجريسي.
- أبوحاتم ، محمد بن حبان ، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن لبان** ، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط 2 ،
1993م ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ، **الثقات** ، نشر دار الفكر ، ط 1 ، 1975م ، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد .
- ، **المجروحين من المحدثين ، والضعفاء ، والمتروكين** ، نشر دار الوعي - حلب ، ط 1
، 1396هـ ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
- الحاكم ، محمد بن عبد الله ، **المستدرک علی الصحيحين** ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، 1993م ،
تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
- ، **معرفة علوم الحديث** ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط 2 ، 1977م ، تحقيق:
السيد المعظم حسين.
- ابن حميد ، عبد ، **المنتخب من مسند عبد بن حميد** ، نشر مكتبة السنة - القاهرة ، ط 1 ، 1988م ،
تحقيق: صبحي السامرائي ، ومحمود محمد خليل الصعيدي.

- ابن حنبل، أحمد، المسند، نشر مؤسسة الرسالة، ط1، 2001م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون.
-، العلل ومعرفة الرجال، نشر المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت، الرياض، ط1، 1988م، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس.
-، موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل في رجال
-، مسائل أحمد (رواية ابنه عبد الله)، نشر المكتب الإسلامي - بيروت، 1981م، تحقيق: زهير الشاويش.
- الحديث وعلله، نشر عالم الكتب، ط1، 1997م، جمع، وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري، أحمد عبد الرزاق عيد، محمود محمد خليل.
- ابن حزم، علي بن أحمد، المحلى بالآثار، نشر دار الفكر - بيروت.
- حماد، نافذ حسين، نفي النقاد سماع الرواة من الشيوخ دراسة تطبيقية على أسانيد في صحيح البخاري، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد العاشر، عدد2، السنة 2002.
- الحازمي، محمد بن موسى، الإعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، نشر دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، ط2، 1359هـ.
- حسونة، عارف، مقدار دية المرأة الحرة المسلمة في النص، والإجماع، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد السابع، عدد أ/ب، 2011م.
- حمام، عبد الجواد، التفرد في رواية الحديث، ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، نشر دار النوادر - سوريا، ط1، 2008م.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، نشر المكتب الإسلامي - بيروت، 1970م، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.
- الخلف، عواد، روايات المدلسين في صحيح البخاري، نشر دار البشائر الإسلامية، أطروحة دكتوراة، جامعة القزوين - المغرب 2001م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد، نشر دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط1، 2002م، تحقيق: بشار عواد معروف.
-، الكفاية في علم الرواية، نشر المكتبة العلمية - المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني.

- الخلال ، أحمد بن محمد ، السنة ، نشر دار الراية - الرياض ، ط2 ، 1994م ، تحقيق: عطية بن عتيق الزهراني.
- ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ، نشر مكتبة المعارف - الرياض ، 1403هـ ، تحقيق محمود الطحان.
- ، الرحلة في طلب الحديث ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، 1395هـ ، تحقيق نور الدين عتر
- الخرائطي ، محمد بن جعفر ، اعتلال القلوب ، نشر مكتبة المكرمة - الرياض ، ط2 ، 2000م.
- ، مساوي الأخلاق ومذمومها ، نشر مكتبة السوادى - جدة ، ط1 ، 1993م ، تحقيق مصطفى بن أبو النصر الشلبي.
- الخطابي ، حمد بن محمد ، غريب الحديث ، نشر جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، 1402هـ ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي
- أبوداود ، سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود ، نشر المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني ، نشر الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة ، ط1 ، 1979م ، تحقيق: محمد علي قاسم العمري.
- ، رسالة أبي داود الى أهل مكة ، وغيرهم في وصف سننه ، نشر دار العربية - بيروت ، تحقيق: محمد الصباغ.
- الدارقطني ، علي بن عمر ، سنن الدارقطني ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 2004م ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ، العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، نشر دار طيبة الرياض - شارع عسير ، ط1 ، 1985م ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله.
- ، الإلزامات والتتبع ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، 1985م ، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي.
- ، موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ، نشر عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 2001م ، جمع ، وترتيب: محمد مهدي المسلمي ، أشرف منصور عبد الرحمن ، عصام عبد الهادي محمود ، أحمد عبد الرزاق عيد ، أيمن إبراهيم الزامل ، محمود محمد خليل.

- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن ، مسند الدارمي ، نشر دار المغني ، السعودية ، ط1 ، 2000م، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني.
- ابن أبي الدنيا ، عبد الله بن محمد ، مداراة الناس ، نشر دار ابن حزم - بيروت ، ط1، 1998م ، تحقيق: محمد خير الدين رمضان يوسف.
- الدولابي ، محمد بن احمد ، الكنى والأسماء ، نشر دار ابن حزم ، ط1، 2000م ، تحقيق: أبو قتيبة نظر بن محمد الفاريابي.
- الذهبي ، شمس الدين ، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، نشر دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن - جدة ، ط1 ، 1992م ، تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمرالخطيب.
-،المغني في الضعفاء ، نشر إحياء التراث - قطر ، تحقيق: نور الدين عتر.
- ، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، نشر دار الكتب العلمية ، 1995م ، تحقيق: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود.
- ، سير أعلام النبلاء ، نشر مؤسسة الرسالة ، ط3 ، 1985 ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط .
- ابن راهوية ، إسحاق ، مسند اسحاق بن راهوية ، نشر مكتبة الإيمان - المدينة المنورة ، ط1، 1991م ، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي.
- ابن رجب ، زين الدين ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، نشر دار ابن الجوزي ، السعودية - الدمام ، ط2، 1422هـ ، تحقيق: طارق بن عوض الله
- الروياني ، محمد بن هارون ، مسند الروياني ، نشر مؤسسة قرطبة - القاهرة ، ط1 ، 1316هـ ، تحقيق: أيمن علي أبو يمان.
- الرامهرمزي ، الحسن بن عبد الرحمن ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي ، نشر دار الفكر - بيروت ، ط3، 1404 هـ ، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب.
- الزيلعي ، جمال الدين ، نصب الراية لأحاديث الهداية ، نشر مؤسسة الريان ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1997م ، تحقيق محمد عوامة .
- الزبيدي ، محمد بن محمد ، تاج العروس من جواهر القاموس ، نشر دار الهداية ، تحقيق مجموعة من المحققين

- ابن زنجويه ، حميد بن مخلد ، الأموال ، نشر مركز الملك فيصل للبحوث، والدراسات الإسلامية - السعودية ، ط 1 ، 1986م ، تحقيق: شاعر ذيب فياض.
- أبو زرعة العراقي ، ولي الدين أحمد ، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ، نشر مكتبة الرشد - الرياض ، 1999م ، تحقيق: عبد الله نواره.
- ابو زرعة الدمشقي ، عبد الرحمن بن عمرو، تاريخ أبي زرعة الدمشقي ، نشر مجمع اللغة العربية - دمشق ، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني.
- السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، نشر مكتبة الرياض الحديثة - الرياض ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.
- ابن سعد، محمد ، الطبقات الكبرى ، نشر دار صادر - بيروت ، ط 1 ، 1968م ، تحقيق: إحسان عباس.
- السري ، هناد ، الزهد ، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، 1406هـ، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار.
- السيوطي ، عبد الرحمن ، الإتقان في علوم القرآن ، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1974م ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
- السخاوي ، شمس الدين ، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث ، نشر دار الكتب العلمية - لبنان ، ط 1 ، 1403هـ.
- الشمالي ، ياسر ، الواضح في مناهج المحدثين ، نشر المكتب الإسلامي ، دار عمار، عمان.
- الشافعي ، محمد بن إدريس، مسند الشافعي ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت
- شبكة الدفاع عن السنة www.dd-sunnah.net
- الشوكاني ، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، نشر دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 1999م، تحقيق: أحمد عزو عناية.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن ، علوم الحديث ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت --- لبنان ، 1986م ، تحقيق: عبد اللطيف الهميم ، وماهر ياسين الفحل.
-، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمائته من الإسقاط والسقط ، نشر دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط 2 ، 1408هـ ، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.
- الصنعاني ، عبد الرزاق، المصنف ، نشر المجلس العلمي - الهند ، ط 2 ، 1403هـ ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

- الطحاوي، أحمد بن محمد ، شرح مشكل الآثار ، نشر مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1994م ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ، شرح معاني الآثار ، نشر عالم الكتب ، 1994م ، تحقيق: محمد زهري النجار ، ومحمد سيد جاد الحق.
- الطيالسي ، سليمان بن داود ، مسند أبي داود الطيالسي ، نشر دار هجر - مصر ، ط1 ، 1999م ، تحقيق: د.محمد بن عبد المحسن التركي.
- الطبراني ، سليمان بن أحمد ، المعجم الأوسط ، نشر دار الحرمين - القاهرة، 1415هـ ، تحقيق: طارق عوض الله.
- ، المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد ، نشر دار إحياء التراث العربي ، ط2 ، 1983م ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد.
- ، المعجم الأوسط ، نشر دار الحرمين - القاهرة ، تحقيق: طارق بن عوض الله.
- الطبري ، محمد بن جرير ، جامع البيان في تفسير القرآن ، نشر مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 2000م ، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
- ، تاريخ الأمم والملوك ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، ط1 ، 1407هـ.
- الطريفي ، عبد العزيز ، التحجيل في تخريج ما لم يخرج في إرواء الغليل ، نشر مكتبة الرشد - الرياض ، ط1 ، 2001.
- العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، تغليق التعليق على صحيح البخاري ، نشر المكتب الإسلامي -- بيروت ، 1985م ، تحقيق: سعيد بن عبد الرحمن القزقي.
- ، هدي الساري ، نشر دار المعرفة - بيروت ، 1379هـ ، تحقيق: فؤاد عبد الباقي ، ومحب الدين الخطيب.
- ، فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، نشر دار المعرفة - بيروت.
- ، النكت على كتاب ابن الصلاح ، نشر دار الراجعية - الرياض ، ط4 ، تحقيق: ربيع بن هادي عمير.
- ، تقريب التهذيب ، نشر دار الرشيد - سوريا ، تحقيق: محمد عوامة.
- ، العجائب في بيان الأسباب ، نشر دار ابن الجوزي - الدمام ، ط1 ، 1997م ، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس.

- ، تهذيب التهذيب ، نشر دار الفكر - بيروت ، ط14 ، 1984م.
- ، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصفين بالتدليس ، نشر مكتبة المنار - عمان ، ط1 ، 1983م ، تحقيق: دعصام بن عبد الله القريوتي.
- ، لسان الميزان ، نشر دار البشائر الإسلامية ، ط1 ، 2002م ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.
- ، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، ومركز خدمة السنة ، والسيرة النبوية - المدينة المنورة ، ط1 ، 1994م ، تحقيق: مركز خدمة السنة ، والسيرة بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر.
- ، الإصابة في تمييز الصحابة ، نشر دار الجيل - بيروت ، ط1 ، 1412هـ ، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- ، أبو الفضل زين الدين ، شرح التبصرة ، والتذكرة ألفية العراقي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 11- لبنان ، ط1 ، 2002م ، تحقيق: عبد اللطيف الهميم ، وماهر ياسين الفحل.
- ، علي عجين ، علي بن إبراهيم بن سعود عجين ، تغليق التعليق على سنن أبي داود ، نشر مكتبة الرشد - الرياض ، ط1 ، 2003.
- ، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني ، الكامل في ضعفاء الرجال ، نشر دار الفكر - بيروت ، 1988م ، تحقيق: يحيى مختار غزاوي.
- ، ابن أبي عاصم ، أحمد بن عمرو ، الأحاد والمثاني ، نشر دار الراجية - الرياض ، ط1 ، 1999م ، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة.
- ، السنة ، نشر المكتب الإسلامي - بيروت ، ط1 ، 1400هـ ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني.
- ، ابن عبد الحكم ، أبو القاسم ، فتوح مصر وأخبارها ، نشر دار الفكر - بيروت ، ط1 ، 1996م ، تحقيق: محمد الحجيري.
- ، العجلي ، أحمد بن عبد الله ، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم ، نشر مكتبة الدار ، المدينة المنورة - السعودية ، ط1 ، 1985م ، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي.

- العقيلي ، محمد بن عمرو ، الضعفاء الكبير ، نشر دار ابن عباس - مصر ، ط 2 ، 2008م ، تحقيق: مازن السرساوي.
- ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، نشر وزارة عموم الأوقاف، والشؤون الإسلامية - المغرب ، 1387هـ ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري.
- العلائي ، خليل بن كيكلي ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، نشر عالم الكتب - بيروت ، ط 2 ، 1986م ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد.
- ، المختلطين ، نشر مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط 1 ، 1996م ، تحقيق: درفعت فوزي عبد المطلب ، وعلي عبد الباسط.
- العيني ، بدر الدين ، عمدة القاري في شرح البخاري ، نشر دار الكتب العلمية ، 2001م ، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر.
- ابن عساكر ، علي بن الحسن ، تاريخ دمشق ، نشر دار الفكر ، 1995م ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي.
- ابن فارس ، أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، نشر الدار الإسلامية - لبنان ، 1990م ، تحقيق: عبد السلام هارون.
- الفسوي ، يعقوب بن سفيان ، المعرفة والتاريخ ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت ، تحقيق: خليل المنصور.
- الفريابي ، جعفر بن محمد ، صفة المنافق ، نشر دار الخلفاء - الكويت ، ط 1 ، 1405هـ ، تحقيق: بدر البدر.
- ابن القطان ، علي بن محمد ، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ، نشر دار طيبة - الرياض ، ط 1 ، 1997م ، تحقيق: د. الحسين آيت.
- القسطلاني ، أحمد بن محمد ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، نشر المطبعة الكبرى الأميرية - مصر ، ط 7 ، 1323هـ.
- ابن القيم ، الجوزية ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، نشر دار الجيل - بيروت ، 1973 ، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد.

- القاسمي ، جمال الدين ، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، نشر دار الكتب العلمية - بيروت.
- ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد ، المغني في فقه الإمام أحمد ، نشر دار الفكر - بيروت ، ط1.
- أبو القاسم تمام ، الفوائد ، نشر مكتبة الرشد - الرياض ، ط1 ، 1412هـ ، تحقيق: حمدي عبد المجيد.
- مسلم ، بن الحجاج ، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ابن منظور ، محمد بن مكرم ، لسان العرب ، نشر دار صادر - بيروت ، ط2 ، 1990م.
- ابن معين ، يحيى ، معرفة الرجال عن يحيى بن معين ، (رواية أحمد بن محمد بن محرز)، نشر مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط1 ، 1985م ، تحقيق: محمد كامل القصار.
- تاريخ ابن معين (رواية الدارمي) ، نشر دار المأمون للتراث - دمشق ، 400هـ ، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.
- ابن ماجة ، محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجة ، نشر دار الفكر - بيروت ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- المزني ، يوسف بن الزكي ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط1 ، 1980م ، تحقيق: د.بشار عواد معروف.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ، نشر المكتب الإسلامي والدار القيمة ، ط2 ، 1983م ، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين.
- ابن مندة ، محمد بن إسحاق بن يحيى ، معرفة الصحابة ، نشر مطبوعات جامعة الإمارات ، ط1 ، 1426هـ ، تحقيق: عامر حسن صبري.
- ابن المبارك ، عبد الله ، مسند الإمام عبد الله بن المبارك ، نشر مكتبة المعارف - الرياض ، ط1 ، 1407 هـ ، تحقيق: صبحي البدري السامرائي.
- الجهاد ، نشر التونسية - تونس ، 1972م ، تحقيق: نزيه حماد .
- مغلطاي ، بن قليج ، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، نشر الفاروق الحديثة ، ط1 ، 2001م ، تحقيق: عادل بن محمد ، وأسامة بن إبراهيم.
- مالك ، بن انس ، الموطأ ، نشر مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان ، للأعمال الخيرية ، والإنسانية ، أبو ظبي - الإمارات ، ط1 ، 2004م ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

- ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، الأوسط في السنن والإجماع والإختلاف، نشر دار طيبة، الرياض - السعودية، ط 1، 1985م، تحقيق: أحمد بن محمد بن حنيف.
- المقدسي، محمد بن طاهر، الأفراد والغرائب من حديث رسول الله (ﷺ) للدارقطني، نشر دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1، 1998م، تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار.
- المقدسي، ضياء الدين، الأحاديث المختارة، نشر مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، ط 3، 2000م، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله دهيش.
- المعلمي، عبد الرحمن، الأنوار الكاشفة، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت، 1991م.
- ابن الملقن، سراج الدين، مختصر إستدراك الحافظ الذهبي على أبي عبد الله الحاكم، نشر دار العاصمة - الرياض، ط 1، 1411هـ، تحقيق: عبد الله اللحيان، وسعد آل حميد.
- ، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، نشر دار الهجرة - الرياض.
- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت، ط 1، 2001م، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي.
- ، الضعفاء والمتروكون، نشر دار الوعي -- حلب، ط 1، 1396هـ، تحقيق: محمد إبراهيم زايد.
- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، معرفة الصحابة، نشر دار الوطن - الرياض، ط 1، 1998م، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي.
- ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، نشر دار الكتاب العربي - بيروت، ط 4، 1405هـ.
- النّحاس، أحمد بن محمد، الناسخ والمنسوخ، نشر مكتبة الفلاح - الكويت، ط 1، 1408هـ، تحقيق: محمد عبد السلام محمد.
- النووي، محيي الدين، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، نشر دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 2، 1392هـ.
- الهيتمي، نور الدين، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نشر مكتبة القدسي - القاهرة، 1994م، تحقيق: حسام الدين القدسي.
- ابن الهمام، كمال الدين، شرح فتح القدير، نشر دار الفكر - بيروت.

- وكيع ، محمد بن خلف ، أخبار القضاة ، نشر المكتبة التجارية الكبرى - مصر ، ط 1 ، 1947م ، صححه ، وعلق عليه ، وخرَّج أحاديث عبد العزيز مصطفى المراغي .
- أبو يعلى ، أحمد بن علي ، مسند أبي يعلى ، نشر دار المأمون للتراث - دمشق ، ط 1 ، 1984 ، تحقيق : حسين سليم أسد .
- يحيى بن آدم ، ابو زكريا ، الخراج ، نشر المطبعة السلفية ، ط 2 ، 1384هـ .
- الأرنؤوط ، ومعروف ، شعيب ، وبشار ، تحرير تقريب التهذيب ، نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط 1 ، 1997م .